

المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة أم القرى  
كلية اللغة العربية  
قسم الدراسات العليا - فرع  
اللغة

# اللغة العربية في الفكر العربي

من عصر النهضة إلى عصر العولمة

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها

إعداد الطالب  
خالد محمد حسين اليوبي

إشراف الدكتور  
عبدالله بن ناصر القرني

الفصل الدراسي الثاني ١٤٢٩/١٤٣٠هـ

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

## اللغة العربية في الفكر العربي من عصر النهضة إلى عصر العولمة

### مستخلص:

تناولت الدراسة الموقف الفكري للغويين العرب من لغتهم في العصر الحديث، من خلال ما كتبه عن أصولها التي أسست عليها قواعدها، وعن كيانها المعبر عن هويتهم وفكرهم تجاه الدعوات التي حاولت هدمه أو إضعافه.

واتجهت الدراسة في بابها إلى إبراز الآراء التي تبنت وجهات نظر مخالفة لمطلق القبول بهذه الأصول في الباب الأول، وإلى ذكر بعض صور الاستجابة أو المقاومة الفكرية لبعض الدعوات التي كانت تهدف إلى إقصاء اللغة العربية في البلاد العربية وإحلال اللغات الأجنبية بدلاً منها في الباب الثاني.

وقد أوضحت الدراسة فيما تناولته من موضوعات؛ بعض آثار الصراع الفكري الذي عاشه اللغويون العرب في هذا العصر كما أظهرت مدى الحاجة إلى مزيد من الجهود الهادفة إلى تمكين اللغة العربية بشكل أكبر في المجتمعات العربية، وخاصة في مجالي التعليم والإعلام.

# المقدّمة

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، لا نحصي ثناء عليه سبحانه، هو كما أثنى على نفسه، وصلى الله وسلم وبارك على إمام الأولين والآخرين، أفضل الخلق وخاتم المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإنه لا يخفى ما للغة من أثر في حياة كل أمة؛ إذ هي عنوان وحدتها ومعقد هويتها، وقد شرف الله الأمة العربية إذ أنزل كتابه بلسانها، فكان أعظم هوية لها، وأوثق رابط يجمعها، فما يزال العربي إلى اليوم متصل السند بمن سبقه من أبناء أمته منذ ما يزيد على خمسة عشر قرناً، يقرأ ما كتبوا، ويعيش أنفاس ما سطروا، وكأن ليس بينه وبينهم بعد في الزمان أو اختلاف في المكان، وسيظل ذلك ما بقي هذا الكتاب محفوظاً من الرحيم الرحمن ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩].

واللغة وعاء الفكر، فلما حفظ الله اللغة بحفظ كتابه، حُفظت مبادئ الدين وتعاليمه، وبقي الفكر الإسلامي ممتداً امتداد لغته التي حملته، يقوى أثره ويسطع شعاعه ما انتشرت لغته وكان لها ولأهلها الغلبة، ويضعف ويخفت ضوء نوره إذا اعترتها عوامل الضعف والجمود.

وقد عاشت اللغة العربية منذ أواخر القرن الحادي عشر الهجري حالة من الضعف اللغوي، ثم اشتد عليها في أواخر القرن الثالث عشر الهجري حتى قلَّ عدد العارفين بها نطقاً صحيحاً وكتابة سليمة، وسادت اللهجات المحلية في أقطار البلاد

العربية حتى اضطر بعض من يعرف الفصحى إلى الكتابة بها لغلبتها في واقع الناس آنذاك، ولم يبق للفصحى من إشعاع في بعض البلاد العربية إلا في مراكز الثقافة الكبرى كالجامع الأزهر في القاهرة وجامع الزيتونة في تونس وجامع القرويين في فاس.

وقد أغرى هذا الضعف العام للبلاد العربية في ذلك الوقت الدول الغربية بالسيطرة على البلاد العربية والقضاء على ما بقي من مقومات وجودها، ومن أولها لغتها الفصحى الجامعة، فكانت حملة نابليون على مصر عام ١٧٩٨م، واحتلال الجزائر عام ١٨٣٠م، ثم ما تلا ذلك من أوجه التأثير الفكري والاحتلال العسكري لمعظم أقطار العالم العربي، واستمر ذلك إلى بدايات القرن العشرين الذي شهد بدايات النهضة والتحرر من الاحتلال الذي جثم على شعوب ومقدرات الأمة زمنًا طويلًا.

وكان التمسك باللغة العربية محورًا من محاور هذه النهضة، تمثل في الدفاع عنها ومحاولة إحيائها بين أهلها، من أجل مقاومة دعوات هدمها التي تكالبت عليها في ديارها، وقد بدا أثر ذلك عميقًا في نفوس أبناء الأمة في تلك الفترة حتى كان له نصيب من جهاد المحتل وإخراجه من البلاد العربية التي احتلها، ونصيب من العودة إلى نقدها ومحاولة تجديدها وتيسيرها لأهلها.

وقد دفعني هذا التحول الإيجابي في حياة اللغة العربية في العصر الحديث إلى دراسة الموقف الفكري للغويين المحدثين من لغتهم من خلال ما كتبه عن أصولها التي أسست عليها قواعدها، وعن كيانها المعبر عن هويتهم وفكرهم تجاه الدعوات التي حاولت هدمه أو الإضرار به. وعنونت موضوع الدراسة بـ(اللغة العربية في الفكر العربي من عصر النهضة إلى عصر العولمة).

## أهمية البحث:

يمكن تمثل أهمية البحث في الإجابة عن السؤالين التاليين:

- ما موقف اللغويين العرب المحدثين من أصول لغتهم التي أسست بناء عليها قواعد اللغة؟

- ما موقف اللغويين العرب المحدثين من كيانهم اللغوي المعبر عن هويتهم وفكرهم؟

وأهدف من خلال الإجابة عن هذين السؤالين إلى الوقوف على الآراء التي

تبنت وجهات نظر مخالفة لمطلق القبول بهذه الأصول عند اللغويين المحدثين في الإجابة عن السؤال الأول، وإلى ذكر بعض صور الاستجابة والمقاومة الفكرية لعدد من أبرز الدعوات التي وجهت لإقصاء اللغة العربية أو تهميشها في العصر الحديث في الإجابة عن السؤال الثاني.

وقد جاء البحث في صورته النهائية بعد المقدمة في تمهيد وبابين وخاتمة، ذكرت

في التمهيد -بإيجاز- العلاقة بين اللغة والفكر، ومدى تأثير كل منها في الآخر، وفي الباب الأول، تناولت الحديث عن الموقف الفكري للّغويين المحدثين حول الأصليين التكوينيّين اللذين قامت عليهما قواعد اللغة العربية، وهما السماع والقياس، وأضفت إليهما "العامل النحوي" أصلاً تفسيريّاً اعتمد عليه النحاة في تفسير وتحليل قواعد اللغة وتراكيبها، فكان له من الأهمية ما لهما حتى عدّه النحاة أصلاً مثلها، وجاء كل أصل من هذه الأصول الثلاثة في فصل مستقل على النحو التالي:

الفصل الأول: السماع، واشتمل على ثلاثة مباحث تناولت الحديث عن

موقف اللغويين المحدثين من الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته، والحديث الشريف، وكلام العرب.

الفصل الثاني: القياس، وفيه الحديث عن موقف اللغويين المحدثين من

القياس بأنواعه، إضافة إلى ذكر آرائهم المختلفة تجاه ما يقال عن تأثره بالمنطق اليوناني، وبيان موقفهم من قياس نحاة البصرة والكوفة.

الفصل الثالث: العامل النحوي، وكان الحديث فيه متجهًا إلى بيان العوامل

المؤثرة في دعوة بعض اللغويين المحدثين إلى إلغاء العامل النحوي، ثم ذكر أبرز المحاولات التي أريد أن تكون بديلة عنه، والرد عليها من خلال آراء بعض اللغويين المحدثين الذين أيدوا فكرة العامل ورأوا أنه نظرية علمية لا يمكن الاستغناء عنها في النحو العربي.

وفي آخر كل من فصلي السماع والقياس ذكرت طرفًا من جهود علماء اللغة

بمجمع اللغة العربية بالقاهرة، لأبين من خلاله بعضًا من الناحية التطبيقية التي قام

بها اللغويون المحدثون تجاه هذين الأصلين، لاسيما وأن المجمع قد خصص منذ

بداياته لجنة من لجانه لدراسة أصول اللغة، وكان يميل إليها للدراسة والنظر كل ما

يتعلق بذلك، والمجمع - وإن كان مقره بالقاهرة - فإنه كان يجمع بين أعضائه أعضاء

من مختلف البلاد العربية، وهو ما جعله ممثلًا لجميع اللغويين المحدثين.

وفي الباب الثاني تناولت بيان آراء اللغويين المحدثين تجاه عدد من أبرز القضايا

اللغوية التي طُرحت في العصر الحديث، وبعضها لا تزال له امتدادات في الساحة



اللغوية العربية إلى الآن، وكان الحديث فيه يتركز حول الجانب الفكري المتعلق بهذه القضايا، لما تمثله اللغة العربية من هوية لأهلها، يُراد تهميشها وإضعافها وإحلال غيرها محلها، لتحصل معها التبعية الفكرية والثقافية للآخر. وجاءت فصول هذا الباب على النحو التالي:

الفصل الأول: ظاهرة تترك اللغة، واشتمل على الحديث عن مظاهرها، وأبرز الجهود اللغوية التي قام بها العرب لمواجهةها.

الفصل الثاني: فرض اللغة الأجنبية، واشتمل على الحديث عن جهود المحتل الأجنبي للبلاد العربية في فرض لغته وإقصاء اللغة العربية، مع ذكر ما كان من مقاومة العرب لذلك، ثم بيان أبرز ما تركه الاحتلال الأجنبي في هذا الجانب من آثار سلبية في بعض المجتمعات العربية.

الفصل الثالث: الدعوة إلى العامية، وتناول الحديث عن أبرز الجهود التي قام بها أبناء الفصحى في الدعوة إلى العامية، وما خلفه ذلك من أثر في بعض الدراسات العربية اللغوية والأدبية.

الفصل الرابع: الدعوة إلى كتابة "العربية" بالحروف اللاتينية، وفيه الحديث عن أبرز الدعوات والمظاهر التي تناولت ذلك، مع التركيز على ما استجد منها في الوقت الحاضر.

ولأن موضوعي الفصلين الأولين في هذا الباب (تريك اللغة وفرض اللغة الأجنبية) يتعلقان بحقبة تاريخية ماضية في بدايات هذا العصر، استلزم البحث فيهما الرجوع إلى المصادر التاريخية التي تحدثت عنهما، للوقوف على ما كتب عن الجانب اللغوي حولهما، والاستفادة منه في بناء تصور لغوي وفكري عن حال أهل العربية في

ذلك الوقت تجاه هاتين الدعوتين، لاسيما وأن الكتب التي تطرقت إلى الحديث عن هذين الجانبين من الناحية اللغوية تعدّ قليلة وغير وافية بتفاصيل الصراع اللغوي الذي احتدم في تلك الفترة بين أنصار العربية وأصحاب تلك الدعوات<sup>(١)</sup>.

وفي مقدمة كلا البابين جعلت مدخلاً يتناول الحديث عن موضوع الباب بشكل عام، وفي أول كل فصل من فصول الرسالة ذكرت ما رأيته ممهداً للحديث عنه. ثم كانت الخاتمة وذكرت فيها أبرز الآراء والتوصيات التي انتهت إليها الدراسة، وأعقبها بالملاحق والتراجم والفهارس، فهرس للكلمات مشتمل على الأعلام الذين ورد ذكرهم في ثنايا البحث، وفهرس للمراجع، وفهرس تفصيلي للمواضيع.

وقد ذُيِّلت عنوان البحث بالعبارة (من عصر النهضة إلى عصر العولمة) ولست سابقاً إليها وإنما مقتبساً لها من عنوان كتاب الدكتور نهاد الموسى "ثنائيات في قضايا اللغة العربية من عصر النهضة إلى عصر العولمة"، ولم أكن أقصد فيه إلى الحديث عن حال اللغة في عصر العولمة فذلك مما يحتاج إلى دراسة مستقلة بذاتها، وإنما جعلته إطاراً زمنياً تنحصر من خلاله مباحث الرسالة فيما بين هذين الزمنين، من عصر النهضة اللغوية الحديثة (بدايات القرن العشرين الميلادي) إلى هذه الفترة التي تسمى بعصر العولمة ويؤرخ بعضهم لها ببداية التسعينيات من القرن العشرين الميلادي.

ومما أتبعته أثناء كتابة الرسالة ذكر بيانات المرجع كاملة عند ذكره لأول مرة، ثم الاكتفاء بعنوان الكتاب ورقم الصفحة إذا ذكر بعد ذلك، إلا إذا وُجد مرجعان أو أكثر

---

(١) ينظر: أبحاث في العربية الفصحى، غانم قدوري الحمد، دار عتار، الأردن، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، ص: ١٧٤.

لها العنوان نفسه فإني أتبع المرجع في هذه الحالة بذكر مؤلفه تمييزاً له عن نظائره.  
وفيما يختص بالأعلام اللغويين فقد اكتفيت لغير المحدثين منهم بذكر تاريخ وفاته عند أول ذكر له. وأما اللغويون المحدثون الوارد ذكرهم في ثنايا البحث فقد حاولت الحصول على تراجم لهم فلم أجد ترجمة إلا للقليل منهم، فأثبتته على قلته مع تراجم أخرى لبعض الأعلام المعاصرين الذين ذكروا في البحث من غير اللغويين. وبعد، فإن هذا البحث جهد بشري يعتره الصواب والخطأ، فما كان فيه من صواب واجتهاد موفّق فالفضل فيه لله وحده، وما كان فيه من خطأ أو نقص فإني أرجو من الله فيه المغفرة والعفو، والتوفيق لتصويبه واستدراكه.

وفي الختام أشكر الله عز وجل على عظيم نعمته عليّ؛ إذ يسر لي طريق العلم والاستزادة منه، وأسأله سبحانه أن يُصلح فيه نيتي، ويُسدّد به قولي وعملي.

ثم أتوجه بالشكر لأعضاء هيئة التدريس بالدراسات العليا بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى على ما قدّموه لي ولزملائي الدارسين من جهد مشكور وعطاء موفور، ولما لبعضهم عليّ من مزيد فضل وتوجيه؛ فإني أتقدم في هذا المقام بوافر الشكر والامتنان لأستاذي الفاضل أ.د. سليمان بن إبراهيم العايد على ما استفدته منه من مزيد علمٍ وتوجيهٍ وإرشادٍ في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، وقد كان له الفضل - بعد الله عز وجل - في الحث على الكتابة في موضوع الرسالة وتقديم الأفكار والآراء القيمة لي فيه قبل تسجيله. وأثنى بالشكر لعميد الكلية الدكتور عبدالله بن ناصر القرني أستاذي في مرحلة الدكتوراه والمشرف على الرسالة. على ما أكرمني به من تواضع جمّ وخلق فاضل وأخوة صادقة، وعلى ما بذله معي من جهد في توجيهه وتقويم البحث حتى تم على هذا الوجه.

وأعظم شكرٍ أقدمه - بعد شكر الله عز وجل - أتوجه به إلى والديّ الكريمين  
على ما لهما عليّ من فضل لا أستطيع رده أو الوفاء ببعضه ما بقيت في هذه الحياة،  
وألتمس منهما قبول هذا العمل هدية متواضعة لهما من كريم غرسهما. كما أشكر  
زوجي الفاضلة أمّ محمد، الزوجة الكريمة والأمّ المربية، التي صبرت وصابرت معي  
طيلة سنوات هذه الدراسة، إيماناً منها بأن لها من الأجر مثل ما لطالب العلم إن هي  
شاركته النية الصالحة، وبذلت له من العون ما تستطيعه.  
كما أزجي الشكر عامّاً خالصاً لكلّ من كان له أثر في إنجاز هذه الدراسة،  
بدعاء أو توجيه أو فكرة أو معلومة أو نقد أو غير ذلك، وأخص بالشكر من بينهم  
أخي الفاضل الأستاذ أشرف المحمودي، الذي تكفل بكتابة وطباعة الرسالة كاملة  
خدمة للعلم وطلابيه، سائلاً الله عز وجل أن يجعل ذلك في ميزان حسناته.  
والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله وسلم وبارك على رسولنا محمد وعلى آله  
وصحبه الكرام أجمعين.

# تمهيد اللغة والفكر

- اللغة
- الفكر
- العلاقة بين اللغة والفكر
- اللغة والفكر: التأثير والتأثير
- اللغة مرآة الفكر

## اللغة

عرّف اللغويون اللغة تعريفات كثيرة، تركّزت على جوانب متعددة من خصائصها، وأقتصر هنا على إيراد بعض التعريفات التي تبرز أهمية اللغة في التعبير عن الأفكار وإيصالها إلى الآخرين.

فمن اللغويين العرب، يعرفها ابن جني (ت ٣٩٢هـ): بأنها "أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"<sup>(١)</sup>. وهو من أشمل تعريفات اللغة بدلالة ما توصل إليه العلم الحديث<sup>(٢)</sup>. ويعرفها ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ) بأنها "ترجمان عما في الضمائر من تلك المعاني، يؤديها بعض إلى بعض بالمشافهة في المناظرة والتعليم وممارسة البحث في العلوم، لتحصيل ملكتها بطول المران على ذلك"<sup>(٣)</sup>.

ومن العلماء الغربيين، يعرفها "سابير" بأنها: "ظاهرة إنسانية وغير غريزية، لتوصيل العواطف والأفكار والرغبات، بواسطة نظام من الرموز الصوتية الاصطلاحية"<sup>(٤)</sup>. ويصفها "جيفونز" بأنها: "وسيلة للتوصيل، وأداة للتجميل، ومساعدٌ للتفكير"<sup>(٥)</sup>. وهي عند "هنري سويت": "التعبير عن الأفكار بواسطة الأصوات الكلامية المؤتلفة في كلمات"<sup>(٦)</sup>. وحددها "لاندا" بأنها: "وظيفة التعبير

---

(١) الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٢م، ٣٣/١.

(٢) ينظر: بحوث ألسنية عربية، ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م، ص: ٥٩.

(٣) مقدمة ابن خلدون، ابن خلدون، تحقيق علي عبدالواحد وافي، دار النهضة المصرية، ط ٣، ١٩٧٩م، ٣/ ١٢٦٠.

(٤) مقدمة لدراسة علم اللغة، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩م، ص: ٢٣.

(٥) عوامل تنمية اللغة العربية، توفيق محمد شاهين، مكتبة وهبة، القاهرة، ط ٣، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م، ص: ٢٥.

(٦) العلاقة بين اللغة والفكر، أحمد عبدالرحمن حماد، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥م، ص: ٤٩.

اللفظي عن الفكر سواء أكان داخلياً أو خارجياً<sup>(١)</sup>، وجعلها "هنري دولاكروا":  
"دالة الفكر"<sup>(٢)</sup>.

ويتضح من هذه الأقوال ما بين اللغة والفكر من اتصال وثيق، تكاد تكون معه اللغة هي الفكر، والفكر هو اللغة.

وتبرز وظيفة اللغة الأساسية في تحقيق الاتصال بين بني البشر، فبها يحصل الفهم والإفهام، ومن خلالها تُنقل المشاعر والأفكار بين المتكلمين، ويندرج ضمن هذه الوظيفة الأساسية العديد من الوظائف الجزئية، من أهمها<sup>(٣)</sup>:

- الوظيفة الاجتماعية: وفيها يتحقق للفرد التواصل الاجتماعي مع الآخرين، باستخدام الكلمات المناسبة لإنشاء العلاقة أو تأكيدها، أو حصول التعارف والألفة بين المتخاطبين، ونحو ذلك مما تقتضيه العلاقات الاجتماعية. كما تسهم الوظيفة الاجتماعية للغة في توثيق الشعور بالانتماء الاجتماعي للفرد، وتجعله حريصاً على الإحاطة بما تعارف عليه أفراد مجتمعه في هذا الجانب، من حيث انتقاء العبارات المناسبة وأساليب التواصل الملائمة.

- الوظيفة النفسية: حيث يتم من خلالها التعبير عن المشاعر داخل النفس، بما تملكه من رضا وسرور، أو حسرة وندم، أو توجع وألم، أو إحساس بظلم، أو تأنيب للضمير... وتساعد عبارات اللغة في هذا الجانب على كشف الأسباب التي تدفع الإنسان لارتكاب بعض السلوكيات، استجابة لما يحمله من مشاعر وأحاسيس

---

(١) في اللغة والفكر، عثمان أمين، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ص: ١١.

(٢) السابق: ٧.

(٣) ينظر: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، نايف خرما، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (سلسلة

علم المعرفة)، الكويت، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م، ص: ٢١٠-٢١٣؛ العلاقة بين اللغة والفكر: ٤٩-٥٢.

داخلية.

- الوظيفة الفكرية: وتعني ما يمتاز به الإنسان من آلية للتفكير والتأمل في الحقائق والأشياء، واستكناه خصائصها، والبحث في كيفية حصول أسبابها، بفضل ما أعطاه الله من عقل وإدراك، يستطيع به تصور الأشياء وتخيّلها، مع القدرة على التحليل والمقارنة والاستنتاج.

## الفكر

الفكر والفكر، إعمال الخاطر في الشيء، ورجل فكّير وفكّر: كثير الفكر<sup>(١)</sup>. والفكر: تردد القلب بالنظر والتدبر لطلب المعاني، ويُقال -أيضاً- الفكر: ترتيب أمور في الذهن يتوصل بها إلى مطلوب يكون علمًا أو ظنًا<sup>(٢)</sup>.

وفكر في الأمر فكراً: أعمل العقل فيه، ورتّب بعض ما يعلم ليصل به إلى مجهول، وفكر في الأمر: مبالغة في (فكر)، والتفكير: إعمال العقل في مشكلة للتوصل إلى حلّها، والفكر: إعمال العقل في المعلوم للوصول إلى معرفة مجهول، ويقال لي في الأمر فكر: نظر وروية، والفكرة: الصورة الذهنية لأمر ما، وجمعها فكّر<sup>(٣)</sup>.

وقد يسمّى نتاج التفكير "فكراً"، ومنه قولنا "الفكر اللغوي"، إذ يُراد به نتاج

---

(١) ينظر: لسان العرب، ابن منظور، دار إحياء التراث الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤١٨هـ، مادة (ف ك ر).

(٢) ينظر: المصباح المنير، الفيومي، دار الفكر، بيروت، مادة (الفكر)؛ التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، مكتبة الفرقان، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص: ١٦٧.

(٣) ينظر: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م، مادة (ف ك ر).



التفكير لا عملية التفكير ذاتها.

## العلاقة بين اللغة والفكر

اللغة هي الواقع المباشر للفكر، فجوهر الفكر لا يعلن عن نفسه إلا بواسطة اللغة، وبها يدخل التفكير الإنساني حيز الإمكان، وما كان للبشرية أن تحرز ما أحرزته من التقدم في مضمار الحضارة، لو لم يكن لها لغة تخدم الفكر وتقدم له القوالب التي تصاغ فيها المعاني<sup>(١)</sup>. فاللغة كما يقال: مرآة العقل وعملة التفكير، وهي "ترجمة رمزية فعلية متخصصة آلياً للدوال والمفاهيم الجزئية والكلية المجردة المحفوظة في ذهن أبناء اللغة"<sup>(٢)</sup>، وهذا الاتصال الأبدى بين اللغة والفكر أوجد حالة اعتماد كلي من الفكر على اللغة، بحيث أصبح الإنسان غير قادر على جمع شتات الفكر إلا داخل أسوار اللغة<sup>(٣)</sup>، وصدق المولى سبحانه ﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ﴾ [الرحمن: ٣-٤]، والبيان هو الإعراب عما في النفس، وعما يدور في الفكر بواسطة اللغة، فاللغة إذن وعاء الفكر أو أدواته المادية، ويصدق هذا على الفكر المنقول للآخرين عن طريق الكلمات، كما يصدق أيضاً في حالة حدوث الفكر لدى الشخص نفسه<sup>(٤)</sup>.

وفي ضوء هذه العلاقة، نشأ السؤال الذي يقول: هل الفكر سابق للغة أم اللغة

---

(١) ينظر: العلاقة بين اللغة والفكر: ٣٥.

(٢) ينظر: اللغة والاقتصاد، فوربان كولماكس، ترجمة أحمد عوض، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

(سلسلة عالم المعرفة)، الكويت، ١٤٢١هـ، ص: ٨، ٩.

(٣) ينظر: اللسان والإنسان، حسن ظاظا، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٠هـ، ص: ٩٤، ٩٥.

(٤) ينظر: اللغة والفكر، نوري جعفر، مكتبة التومي، الرباط، ١٩٧١م، ص: ١٠٦.

سابقة للفكر؟، فذهب فريق من العلماء إلى أن التفكير سابق على اللغة، لأن الفكرة تنبثق أولاً في أذهاننا، ثم نبحت عن العبارات التي تؤدّيها، وهو الحال بالنسبة للطفل الصغير، فهو يولد ومعه الفكر الذي يؤهله لاكتساب اللغة، وذهب فريق آخر إلى أسبقية اللغة، لأن الإنسان لو لم تكن لديه القابلية للتعبير ضمن خصائصه، ما استطاع أن يترجم ما في فكره إلى كلمات منطوقة، وقد ثبت أن الشخص حين يقوم بعمل عقلي معين، مثل حل مسألة رياضية أو تذكر بيت من الشعر، فإنه يتحدث مع نفسه وإن لم ينطق بكلام جهوري<sup>(١)</sup>.

واستقر الرأي عند الكثيرين، بأن القول بأسبقية أحدهما على الآخر أمرٌ جدليّ لا يمكن الفصل فيه، حيث رأى الفيلسوف الإنجليزي "لوك" أن العلاقة التي تربط الفكر بالكلمة علاقة صحيحة، وأن الفكر والكلمة جسم واحد، فلا يحصل فكر بدون أن تحدث لغة، ولا تحدث لغة لا تكون ذاتها فكراً<sup>(٢)</sup>.

وذهب "واطسن" إلى التوحيد بينهما، وأن الإنسان عندما يفكر فإنه يتكلم بالرغم من أن هذا الكلام لا يسمع، وأوضح "ميرلو بونتي" أن الفكر ليس قبل الكلام ولا خارج الكلام، إنما الفكر في الكلام، وقد انطوى كل منهما في الآخر<sup>(٣)</sup>. ويذهب كمال الحاج إلى أننا نخطئ عندما نقول إن الفكر سابق للكلمة، لأنّ الفكر ذاته كلمة، والإنسان لا يفكر إلا لأنه كائن لاغٍ، "فنحن نتحدث إلى أنفسنا

---

(١) ينظر: في اللغة والفكر: ٣١-٣٣؛ العلاقة بين اللغة والفكر: ١٩، ٢٠؛ اللغة والفكر: ١٠٦.

(٢) ينظر: اللسان والإنسان: ٧٧، ٧٨.

(٣) ينظر: في اللغة والفكر: ٣٩.

عندما نفكر بيننا وبين ذواتنا، نتحاور في قراراتنا حوارًا لا ينقطع، والفكر تعبير وراء الشفتين الصامتتين، الفكر حديث باطني، والحديث تفكير بصوت عالٍ<sup>(١)</sup>، وينتهي إلى نتيجة مؤداها أن "اللفظة والفكرة شيء واحد، الفكرة لغة لم تتقرطس، واللغة فكر مقرطسة، لا لغة بدون فكر، ولا فكر بدون لغة"<sup>(٢)</sup>.

ومجمل القول أن تفكيرنا يرتبط بشكل كبير باللغة، واللغة نفسها تعتبر أداة من أدوات التفكير، فإمكانية التفكير أولاً وأخيراً تسند إلى اللغة التي تستخدم في إبراز عناصر الفكر، "وفرض إنسان دون لغة، معناه فرض إنسان دون فكر"<sup>(٣)</sup>. وللعلماء في تفسير الصلة بين اللغة والفكر ثلاث نظريات، وهي حسب تسلسلها التاريخي<sup>(٤)</sup>:

١- نظرية العزل المطلق بين اللغة والفكر، ونكران وجود أي أثر لأحدهما على الآخر، وهي بذلك تعني أن اللغة لا تؤثر في الفكر ولا تتأثر به، مع أنها وعاءه وأداته المادية التي يعبر بها عن نفسه.

٢- نظرية انصهار أو ذوبان الفكر باللغة، وملخصها انتفاء وجود فكر مستقل قائم في حد ذاته بمعزل عن اللغة، أي أن الفكر لغة صامته يتحدث بها المرء مع نفسه،

---

(١) في فلسفة اللغة، كمال يوسف الحاج، دار النهار، بيروت، ١٩٦٧م، ص: ٢٣.

(٢) في فلسفة اللغة: ٢١٣.

(٣) الحصيلة اللغوية: أهميتها؛ مصادرها؛ وسائل تنميتها، أحمد المعتوق، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

(سلسلة عالم المعرفة)، الكويت، ١٩٩٦م، ص: ٢١٢.

(٤) ينظر: اللغة والفكر: ١٢٢-١٢٨؛ النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، محمد غاليم، دار توبقال للنشر،

المغرب، ٢٠٠٧م، ص: ٨٥-٨٧.

أو هو لغة خفية خالية من الصوت.

٣- نظرية استقلال الفكر عن اللغة استقلالاً نسبياً، مع تلاحمه العضوي بها والأثر المتبادل بينهما، واستدل لذلك بأن كثيراً من مظاهر الإنتاج الفكري لا تحتاج إلى لغة، كالرسم والتصوير والموسيقا والنحت، وأن بعض المواضيع العلمية - ومنها علوم الرياضيات - لا تحتاج إلى لغة، وأن الإنسان الأول حين كان يتألم أو يفرح كان يعبر عن مشاعره دون لغة، لأنه لم يكن لديه لغة يتكلمها.

وتعني هذه النظرية أن اللغة - وإن كانت غير الفكر من حيث طبيعتها ووظيفتها - ملتحمة به التحاماً عضوياً غير قابل للعزل في مجرى تطور النوع الإنساني، وضمن حدود تطور الفرد، فاللغة والفكر جانبان مشتركان ملتحمان ومتكاملان، وإن كانا متمايزين في عملة واحدة أو كيان متماسك موحد.

وبهذه النظرة، فإن اللغة تعين الإنسان على تجسيد فكره أو بلورته وصوغه وتداوله، ولولاها لاستحال ذلك، والفكر بدوره يعين اللغة على الدقة ويثريها بالمصطلحات، وهكذا دواليك.

وهذه العلاقة التي تمتزج فيها اللغة بالفكر، نجد أن أظهر ما يمثلها هو المعنى الذي تحمله الكلمة، فإن الكلمة اللغوية ليست أمراً خارجاً عن نطاق الفكر، وليست منفصلة عنه، بدلالة ما تحمله من معنى يعبر عن الفكر ويدلّ عليه، فالمعنى هو حاصل الفكر أو التفكير، والكلمة هي اللغة المنطوقة، والمعنى لا يكون إلا بهما،

والكلمة التي لا تحمل معنى لا تستحق أن تبقى ضمن إطار اللغة<sup>(١)</sup>، وإذا انتفى عن الكلمة وصفها باللغة، استحال معه وجود للفكر.

ويمكننا أن ننظر إلى هذه العلاقة أيضاً من زاوية أخرى، فنجعل فيها الكلمة (اللغة) هي الوجود الخارجي للمعنى (الفكر) إذا افترضنا له وجوداً داخلياً تعبّر عنه اللغة الصامتة<sup>(٢)</sup>. وقد ذكر الإمام الرازي (ت ٦٠٦ هـ)، أن الألفاظ لا تخطر إلا مترافقة مع الفكر، وأن هناك لغة خفية صامتة يتكلم بها الإنسان في خلوته إذا تواردت عليه الأفكار<sup>(٣)</sup>. وإلى قريب من ذلك أشار زين الدين السّاوي (ت نحو ٤٥٠ هـ) بقوله: "وفكر الإنسان في ترتيب المعاني قلما ينفك عن تخيل ألفاظها معها، حتى كأن الإنسان يناجي نفسه بألفاظ متخيّلة إذا أخذ في التروي والتفكير"<sup>(٤)</sup>.

### اللغة والفكر: التأثير والتأثير

لا يستطيع الإنسان أن يفكر بدون لغة، فاللغة للتفكير مثل الدخان الذي يدلّ على وجود النار، ولما كان الأمر كذلك، أي أن اللغة هي الوسيلة التي يعبر بها الإنسان عن

---

(١) عند النحاة العرب، الكلمة هي اللفظ الدالّ على معنى، فإن لم تدلّ على معنى جردت من هذا الوصف،

وأصبحت لفظاً، أي صوتاً مشتملاً على بعض الحروف، ينظر: شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ابن هشام، دار

الفكر العربي، دمشق، ط ١٢، (د.ت)، ص: ١٣.

(٢) ينظر: العلاقة بين اللغة والفكر: ٢٠؛ في اللغة والفكر: ٣٩.

(٣) ينظر: التفسير الكبير، الفخر الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٣، (د.ت)، ١ / ٣١.

(٤) البصائر النصيرية، زين الدين عمر بن سهلان السّاوي، تحقيق الشيخ محمد عبده، مكتبة صبيح، القاهرة

١٣٠٤ هـ، ص: ٩، عن: المعنى اللغوي: محمد حسن حسن جبل، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م،

ص: ١١٠.

أفكاره، وكان الفكر المعبر عنه بهذه اللغة في تغير مستمر نتيجة ما يحيط به من مؤثرات واستجابات، كان التساؤل منذ القدم، أيهما يؤثر في الآخر: اللغة أم الفكر؟ هل اللغة تسيّر الفكر لأنها قالبه؟ أم الفكر هو الذي يجعل اللغة منقادة لما يريد أن يعبر عنه؟

نظر بعض العلماء إلى تأثير اللغة في المجتمعات فذهب إلى أن اللغة هي التي تؤثر في الفكر، لأن اللغة لا تنفصل عن عمل الذهن، فالتفكير عمل لغوي، وحين يفكر المرء فهو يقوم بعمل من صميم اللغة، نظام كلماتها هو نظام تفكيره، "فصحيح أن الناس يفهم بعضهم عن بعض، ويترجم بعضهم عقول بعض، لكن تميّز الكلمات يعني أن أنظمة الفكر متفاوتة تفاوتاً ما، وكيف نفسر أننا أحياناً لا نبدأ بالفعل، وإنما نبدأ بالاسم أو الضمير.. وهكذا ألح الباحثون على أن اللغة وثيقة الصلة بصناعة التفكير، وذلك يعني أن اللغة ليست وسيلة فحسب، وإنما هي من بعض الوجوه صناعة تفكيرنا ونظامه"<sup>(١)</sup>.

ويرى "سابير" أن للغة تأثيراً على طريقة تفكير الفرد، حيث إن أشكال لغة الفرد أو صورها تهبه سلفاً بعض أشكال الملاحظة والتأويل، وهو ما ذهب إليه تلميذه "بنيامين لي وورف" أيضاً، فرأى في فرضيته "The Whorfian Hypothesis" أن اللغة تتحكم بالفكر، وتوجهه وجهة معينة، ليس بسبب من مفرداتها فحسب، بل وبسبب شكل البنية الداخلية أيضاً، ومن أقواله: "اللغة ليست مجرد وسيلة للتعبير

---

(١) اللغة والتفسير والتواصل، مصطفى ناصف، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (سلسلة عالم المعرفة)،

الكويت، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م، ص: ١٣١، ١٣٢.

(٢) ينظر: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: ٢٢٠، ٢٢١.

عن الأفكار، بل إنها هي نفسها التي تشكل تلك الأفكار<sup>(١)</sup>. واستدل لذلك بحادثة حصلت معه عندما كان موظفًا في إحدى شركات التأمين، حيث ذهب إلى التحقيق في حريق شبّ في إحدى شركات النفط، فتبيّن له أن سبب الحريق هو طريقة التفكير التي فرضتها اللغة، وذلك أن براميل النفط الفارغة كان مكتوبًا عليها كلمة "خالية"، وأن العمال كانوا يتعاملون معها وفق الدلالة اللغوية لهذه الكلمة، مع أنها كانت مملأى بالأبخرة والغازات التي كانت سببًا في نشوء هذه الكارثة.

كما يرى أصحاب هذا الاتجاه أن من تأثير اللغة في الفكر، أننا لا نعي حضور الفكر إلا عندما يعبر عن نفسه في صورة لغوية (صوتية)، إذ إن الفكرة قبل أن يعبر عنها باللغة تبقى مجرد إحساس غامض، سرعان ما ينجلي إذا كشف عنه بواسطة التعبير اللغوي<sup>(٢)</sup>.

وهناك من العلماء من ذهب إلى أن الفكر هو الذي يؤثر في اللغة، فتطور الفكر عندهم هو الذي أدى إلى حصول الاتساع اللغوي بالتعبير عن المجردات أو المعنويات بألفاظ منقولة عن الحسيّات، ولذلك كان هو الأساس، وكلما قطع التفكير خطوات في تطوره، جدّت لديه مفاهيم جديدة تطالب لنفسها بتجسيد لغوي يدفع اللغة أيضًا نحو التطور<sup>(٣)</sup>.

---

(١) السابق: ٢٢١.

(٢) ينظر: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: ٢١٨.

(٣) ينظر: المعنى وظلال المعنى، محمد محمد يونس علي، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط ٢، ٢٠٠٧م، ص: ٦٨.

(٤) ينظر: كلام العرب، حسن ظاظا، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١م، ص: ٤٦؛ في فقه اللغة وتاريخ الكتابة، عماد

ومن تأثير الفكر على اللغة أن الإنسان حين يتعطل تفكيره بسبب صدمة

نفسية أو انفعال مفاجيء؛ تتعطل قدرته على التعبير اللغوي<sup>(١)</sup>.

والفكر هو الذي يؤهل الطفل لاكتساب اللغة، وكلما اتسع فكره مع نموه

المرحلي، زادت قدرته على صوغ الكلمات وفهم معانيها، وتستمر معه هذه العلاقة في

كبره، فكلما اتسع مستوى تفكيره، كان ذلك مؤثراً في اتساع قاموس الألفاظ لديه

وتطور لغته<sup>(٢)</sup>. وهناك من العلماء من قال بعكس ذلك، فرأى أن الطفل ينمو تفكيره

بنمو محصوله اللغوي، وذهب العالم "ألان" إلى أن الطفل يتعلم الكلام والتفكير في

وقت واحد بقوله: "لا ينبغي أن يقال: إن الطفل لديه أولاً أفكار ينقلها بعد ذلك إلى

الآخرين، بل الأولى أن يُقال إنه يجد أفكاره في لغته التي تفتنه وتأخذ بمجامع

قلبه"<sup>(٣)</sup>.

كما رأى المؤيدون لأثر الفكر في اللغة أن الفكرة تنبثق في ذهن صاحبها، ثم

يبحث لها عن مفردات لغوية تؤدي معناها إلى الآخرين، ولما كان الأصل هو المعنى

الذي يراد إيصاله، صار الفكر مؤثراً في هذه الحالة على دماغ الإنسان، في أن يتخير

من الألفاظ اللغوية ما يناسب في تصوير المعنى المراد، فإذا لم يستطع أن يعبر عنه حق

التعبير بما يملكه من مخزون لغوي، ظلّ يبحث عن اللفظ المناسب ولو وجدته في غير

---

حاتم، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس، ليبيا، ١٣٩١هـ / ١٩٨٢م، ص: ١٩.

(١) ينظر: في اللغة و الفكر: ٢٥.

(٢) ينظر: العلاقة بين اللغة و الفكر: ٢٣.

(٣) في اللغة و الفكر: ٣٧؛ وينظر: اللغة و التفكير، حسن مرضي حسن، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م،

ص: ٣٤-٣٧.



لغته، وهذا من التأثير الذي يؤدي إلى اتساع الدائرة الذهنية اللغوية عند الإنسان استجابة للتفكير الذي يقوم به<sup>(١)</sup>.

وإزاء هذا التأثير المتبادل رأى غالب المهتمين بهذه العلاقة، ازدواجية التأثير

والتأثير بين اللغة والفكر، وأنّ كلاً منهما مكمل للآخر، فهما كالوجهين لعملة واحدة، فلا بُدّ للفكر من لغة تصوّره وتعبّر عنه وما فيه من أفكار ورغبات، ولا بدّ للغة من فكر حتى يطوّرها ويسمو بها، فالفكر يتطور وينمو، وبذلك تنمو اللغة وتتطور، وآلية التفكير التي يقوم بها الإنسان أصدق مثال على هذه العلاقة، فهو عملية مركبة من العمل الذهني المتمثل في الربط والتحليل والاختيار والتركيب ... ، ومن اللغة التي تمثل العناصر أو الأدوات التي يصدرها العقل أثناء هذه العملية الذهنية وقبل أن تنتقل إلى الآخرين، يقول "دولاكروا": "إن الفكر يصنع اللغة في نفس الوقت الذي يُصنع فيه من طرف اللغة"<sup>(٢)</sup>.

وهذا التأثير المتبادل بين اللغة والفكر، تأثير مطّرد العلاقة، فكلما كانت الفكرة

واضحة في ذهن صاحبها، كانت لغته التي يعبر بها عنها واضحة، يقول المفكر الفرنسي "يوالو": "لكي تفهم جيداً يجب أن تعبّر بوضوح، ومن الواضح أن المرء لكي يعبر بوضوح لا بدّ أن تكون الفكرة واضحة في ذهنه، ذلك لأن وضوح الفكرة يؤدي إلى وضوح التعبير عنها، وبالتالي إلى الفهم من الآخرين"<sup>(٣)</sup>. وإذا كانت الفكرة

---

(١) ينظر: العلاقة بين اللغة والفكر: ١٩.

(٢) العلاقة بين اللغة والفكر: ١٧.

(٣) شؤون لغوية، محمود أحمد السيد، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م، ص: ١٥٧.

مشوشة أو غير مكتملة المعالم في ذهن صاحبها تعثرت لغته في بيانها، وشابها شيء من التعقيد أو التفكك وعدم الانسجام، أو اعتلال التراكيب ونحو ذلك<sup>(١)</sup>، ولأجل هذا التمازج في التأثير؛ كانت الترجمة المؤدية لمعاني الألفاظ من لغة إلى أخرى تحمل قدرًا من الصعوبة يقف دونه الكثيرون، فالترجمة الحرفية تبقى قاصرة ما لم تكن معبرة عن اللفظ بما يحويه من دلالات حسية ومعنوية عند أهل اللغة المنقول عنهم.

ومع ذلك، فإنه لا تعبر لغة عن فكر بقدر ما تعبر عنه لغته الأصل، وخاصة فيما هو من خصائصه وقيمه، وقد كان من جملة ما نادى به المغربي علّال الفاسي قومته تحذيرًا من الفرنسية الفكرية إبان الاحتلال وبعده؛ أن يتكلموا بلغتهم ويفكروا بها، فلا يجعلوا للكلمة العربية الإسلامية مدلولًا خارجًا عما هو لها بالوضع، يقول: "لا تفهموا كلمة (الدين) المسلمة العربية على معنى كلمة (religion) الفرنسية المسيحية، إن هناك تناقضًا في الدلالة، ولا تفهموا كلمة (الزكاة) على أنها كلمة (charite) فالثانية اختيارية والأولى تعني إشراك الفقير في مال الغني بصفة إجبارية"<sup>(٢)</sup>.

وأعمق من هذا ما ذكره جمال البغدادي القادري عندما وصف أثر الانفصال بين اللغة المعبرة والواقع الذي كان يعيشه الكتاب الجزائريون عندما كانوا يكتبون باللغة الفرنسية، مبيّنًا أنها لم تكن تعطيمهم الدافع الذي يمكنهم من تسجيل الأحداث

---

(١) ينظر: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: ٢١٨.

(٢) الفكر والثقافة المعاصرة في شمال أفريقيا، أنور الجندي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٥هـ/

١٩٦٥م، ص: ١٥٠.

والتغلغل إلى أعماق مشاعرهم النفسية، يقول: "يلاحظ كل من قرأ للكتاب الجزائريين ذوي التعبير الفرنسي أن هناك غرابة وسوء جوار بين الأسلوب وبين حوادث القصة أو عاطفة القصيدة، لأن هذه العواطف وهذه الأخيلة خلقت لكي يُعبّر عنها باللغة العربية، وإبرازها بمنطق فرنسي يجعل اللفظ متضارباً مع صميم القصة، خاصة إذا كانت مرتبطة بالمجتمع العربي الجزائري"<sup>(١)</sup>، وهذا مما يدل على أنّ فكر أي لغة، يصعب أن يؤدّي بصورة خالصة بلغة أخرى غير لغته.

### اللغة مرآة الفكر

اللغة كاشفة للفكر ومرآة له، ودراسة لغة شعب من الشعوب تبين طبيعة تفكيره وخصائصه، ودراسة صيغ لغة من اللغات هي في الحقيقة دراسة لصيغ التفكير وطرقه عند القوم الناطقين بتلك اللغة، فاللغة هي التي تسجّل الأفكار والأحاسيس وتفرض علينا -شعرنا أو لم نشعر- قوالب فكرية ومفاهيم وآراء وعواطف، وهي إلى حدّ كبير تمثل خصائص أهلها، وتحتفظ بالكثير من صور تاريخها ورواسب ماضيها إلى جانب صورها الماثلة وأفكارها الحاضرة<sup>(٢)</sup>. يقول "دونلاب": "عندما ندرس بنية اللغة في شعب ما فإننا ندرس صور وطرائق تفكيره، وعندما ندرس مفرداتها فإننا نكشف نماذج مميزاته"<sup>(٣)</sup>، ويصرح الألماني "أرنست كاسيرار" بأن "تحليل لغة ما إنما هو تعرّف مباشر على خصائص التفكير والمعرفة عند القوم

(١) السابق: ٢٢٨

(٢) ينظر: فقه اللغة وخصائص العربية، محمد المبارك، دار الفكر، بيروت، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م، ص: ٥، ٦، ١٦٢؛

في اللغة والفكر: ٩.

(٣) العلاقة بين اللغة والفكر: ٢٢.

الناطقين بها"<sup>(١)</sup>، وذهب "بانجمان وورف" إلى أن الفروق القائمة بين صيغ الكلام عند البشر إنما تنبئ بالفروق بينهم في كيفية إدراك الواقع وتصنيفه<sup>(٢)</sup>، وقد قيل إن "كونفوشيوس" سئل قبل الميلاد بخمسة قرون، عما يصنع لو استنجد به قوم وقد سادتهم الفوضى، فقال: "أبدأ بإدخال شيء من النظام على لغتهم"<sup>(٣)</sup>.

وكمثال على ذلك في اللغة العربية، تعدّ ظاهرة الاشتقاق من أبرز الظواهر التي يظهر فيها أثر فكر العرب في لغتهم، وذلك برجعهم جميع اشتقاقات الكلمة إلى أصلها وضمها في مادة واحدة بحيث تُحفظ أنساب الألفاظ في العربية كما يحفظ العرب أنسابهم، خلافاً للغات الأخرى التي قد يطرأ فيها على الألفاظ من التغير في أصواتها وفي صيغها ما يضيع معه أصلها<sup>(٤)</sup>.

ومن ذلك أيضاً دخول الكلمة الغريبة في اللغة العربية، فإنهم يلحقونها بأقرب صيغة مناسبة لها ولا يتركونها بصيغتها كما هي، كما كانوا يفعلون مع الغريب الذي يأتي إلى ديارهم، فإنهم كانوا يلحقونه بهم بالولاء، فيصبح مولى لهم يقتضي عاداتهم كأنه واحدٌ منهم، له ما للواحد فيهم من العون والنصرة والتأييد<sup>(٥)</sup>.

وليس المقام مقام تعداد وبسط، ولكن أردت الإشارة إليه، لأنه يمثل وجهًا

---

(١) اللغة العربية والوعي القومي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٤م، ص: ١٥٩.

(٢) ينظر: اللغة العربية والوعي القومي: ١٥٩، ١٦٠.

(٣) السابق: ١٦٥.

(٤) ينظر: فقه اللغة وخصائص العربية: ٤٠، ٤١.

(٥) ينظر: السابق: ٢٩١؛ وينظر في ذكر بعض الظواهر الأخرى: ٨٠، ٨١، ١١٦-١١٩، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٧٨،

٢٧٩...؛ كما ينظر: اللغة العربية بين المنطق العقلي والاعتباط، عدنان محمد سليمان، مجلة المجمع العلمي

العراقي، المجلد (٣٧)، ج (١)، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م: ١٧٣-١٨٢، ١٨٥، ١٨٦، ١٩٦، ١٩٨، ٢١٠، ٢١١.

من أوجه العلاقة بين اللغة والفكر، وصورة من صور التأثير التي لا تخفى في أي لغة من اللغات.

# الباب الأول

## أصول اللغة

### في الفكر العربي

- الفصل الأول: السماع
- الفصل الثاني: القياس
- الفصل الثالث: العامل النحوي

## أصول اللغة في الفكر العربي

بدأت النهضة اللغوية في العالم العربي منذ بدايات القرن العشرين الميلادي بإنشاء المجامع اللغوية، وإحياء الكتب التراثية الدينية واللغوية، بتحقيقها وإعادة طبعها، وأثناء ذلك أعاد اللغويون المحدثون النظر والتفكير فيما يتعلق بأصول اللغة وألفاظها وأساليبها.

وأحاول في هذا الباب تسليط الضوء على نظرة اللغويين المحدثين إلى أصول اللغة التكوينية والتفسيرية المتمثلة في الأصلين التكوينيين: السماع والقياس، والأصل التفسيري: العامل النحوي.

واقترنت فيه على أصلي السماع والقياس، لأنها الأصلان الثابتان في الدرس النحوي، وما عداهما (كالإجماع، والاستحسان، واستصحاب الحال، ...) راجع إليهما ومفروع عنهما، إذ لم يعتمد النحاة العرب الأوائل في إقامة الحكم النحوي إلا عليهما، فكان السماع عندهم أصلاً عملياً حسيّاً متقدِّماً، والقياس من بعده أصلاً عقلياً تجردياً تابعاً له، والأصل فيه ما استقرأ ما ورد في القرآن الكريم وحديث النبي صلى الله عليه وسلم وكلام العرب نثره وشعره، ثم بناء القواعد على ما اطرده من النظائر فيها، وحمل غيرها مما لم يُسمع عليها<sup>(١)</sup>.

---

(١) ينظر: الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، علي مزهر الياسري، الدار العربية للموسوعات، بيروت،

لبنان، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م، ص: ١٧٤.

وقرّن العامل معها، لأن فكرة العمل هي الكيفية التي ارتضاها النحاة طريقة مفسّرة للتركيب النحوي، ودالّة على أبرز خصائص العربية (الإعراب) فيه، وبها قدّم النحو لأبناء العربية ومتعلميها، حتى بلغ من اعتداد بعض النحاة بالعامل أن جعلوا النحو متمثلاً فيه، فقالوا: النحو هو العامل، والعامل هو النحو. ولأجل هذه الأهمية عدّ أصلاً من الأصول التي قام عليها الدرس النحوي من نشأته.

ورأى بعض اللغويين المحدثين أن هذه الأصول الثلاثة، هي الأصول التي قام عليها التفكير النحوي عند العرب، وأنها تمثل الأسس النظرية الع لمية في اللغة العربية عند العرب لأنها مزجت بين الوصفية والمعيارية، الوصفية في تصنيف المادة اللغوية المسموعة وتحليلها ووضع المصطلحات الدالّة عليها، والمعيارية في القياس والتفسير والتعليل<sup>(١)</sup>.

وقد جعلت من هذه الأصول الثلاثة فصلاً ثلاثة في هذا الباب، أحاول فيها إبراز جانب من المواقف الفكرية المتميزة لعلماء اللغة المحدثين تجاهها، وخاصة المخالف منها، مهتماً بنقلها عنهم كما أوردوها - قدر الإمكان - ليكون ذلك أبلغ في التعبير، وأصدق في بيان الفكر وما انطوى عليه من التفكير.

---

(١) ينظر: من أصول التحويل في نحو العربية، ممدوح عبدالرحمن، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ١٩٩٩م، ص:



# الفصل الأول السماع

## ■ المبحث الأول: القراءات القرآنية

- الاحتجاج بالقراءات القرآنية عند اللغويين المحدثين
- الاحتجاج بالقرآن وقراءاته في الدراسات اللغوية الحديثة

## ■ المبحث الثاني: الحديث الشريف

- آراء متأخري النحاة في الاحتجاج بالحديث
- موقف اللغويين المحدثين من رأي أبي حيان
- آراء اللغويين المحدثين من صحّة الاحتجاج بالحديث

## ■ المبحث الثالث: كلام العرب

- آراء اللغويين المحدثين في زمان ومكان الجمع ومادته اللغوية
- استشهاد اللغويين المحدثين بكلام المولّدين
- دعوة اللغويين المحدثين إلى الوضع وإطلاق السماع
- آراء اللغويين المحدثين حول الوضع
- رأي مجمع اللغة بالقاهرة في الوضع

## الأصل الأول: السماع

السماع هو أصل اللغة الأول عند النحاة، لأنه أداة جمع اللغة واستقصاء قوانين بنائها، وكان للنحاة فيه طريقان: طريق النقل أو الرواية، ويدخل فيها القرآن الكريم والحديث الشريف وما سمعه النحاة من الرواة الأعراب، وطريق مشافهة الأعراب في البوادي، ويدخل فيه ما نقله النحاة أنفسهم من مشافهة الأعراب في بواديهم، شعراً كان أو نثراً<sup>(١)</sup>.

واختلف العلماء في وضع تعريف للسماع، فسماه ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) النقل. وعرفه بأنه: "الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"<sup>(٢)</sup>، فخرج منه ما جاء في كلام العرب المولدين، وما شذ من كلامهم كالجزم بـ(لن)، والنصب بـ(لم)، والجر بـ(لعل)، وغيرها مما خرج عن حد النقل. وقصد به السيوطي (ت ٩١١هـ): "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ، فشمّل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر"<sup>(٣)</sup>.

---

(١) ينظر: الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه: ١٧٦.

(٢) لمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٩٧١م، ص: ٨١.

(٣) ينظر: السابق: ٨١-٨٣.

(٤) الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق أحمد الحمصي ومحمد قاسم، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٩٨٨م، ص: ٣٦.

وأعرض في هذا الفصل لموقف اللغويين المحدثين من مصادر السماع الثلاثة (القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب)، بذكر بعض من آرائهم تجاهها في ثلاثة مباحث على النحو التالي:

### المبحث الأول: القراءات القرآنية

وأتناول فيه موقف اللغويين المحدثين من الاحتجاج بالقراءات القرآنية، وأثر ذلك في الدراسات اللغوية الحديثة.

#### الاحتجاج بالقراءات القرآنية عند اللغويين المحدثين:

لم تختلف نظرة اللغويين العرب في العصر الحديث عن قدماء اللغويين؛ في أن القرآن الكريم هو أفضل ما يُحتج به في تقرير قواعد اللغة، وأعلوا من شأن القراءات القرآنية، ورأوا أن جميع ما وصل إلينا منها بسند صحيح حجّة فصيح يصحّ الاحتجاج به؛ لأن رواها عرب فصحاء سليمة سلاقتهم "يُحتج بكلامهم العادي بله قراءاتهم التي تحروا ضبطها جهد طاقتهم كما سمعوها من رسول الله صلى الله عليه وسلم"<sup>(١)</sup>، لا فرق في ذلك بين متواترها وآحادها وشاذّها<sup>(٢)</sup>؛ لأن القراءة الشاذّة وإن منع القراء قراءتها في التلاوة "أقوى سنداً وأصحّ نقلاً من كل ما احتج به العلماء من

---

(١) في أصول النحو، سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م: ص: ٢٨؛ وينظر: دراسات في العربية وتاريخها، محمد الخضر حسين، مكتبة دار الفتح، دمشق، ط ٢، ١٣٨٠هـ / ١٩٦٠م، ص: ٣٠، ٣١؛ اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط ٢، (د.ت)، ص: ١٠٧، ١٠٨.

(٢) القراءة الشاذّة هي ما توفّر فيها صحة السند وموافقة العربية لكنها لم توافق رسم المصحف المجمع عليه؛ ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، دار الفكر، بيروت، (د.ت): ١ / ١١.

الكلام العربي غير القرآن"<sup>(١)</sup>، ولا فرق كذلك بين ما وافق منها الاستعمال الجاري فيما وصل إلينا من شعر العرب ومنتورهم وما جاء على وجه انفرادت به قراءة من تلك القراءات، لأن مكانة القرآن الكريم غير المتناهية في الفصاحة والبلاغة تقضي بالاحتجاج به في كل حال<sup>(٢)</sup>، ومنهج النقل اللغوي القائم على التلقي والعرض المتواتر عند القراء، أصح وأدق من منهج النحاة القائم على التعيد والاستقراء الناقص<sup>(٣)</sup>.

وأنكر عدد من اللغويين المحدثين على بعض النحاة الأوائل عدم قبولهم بعض ما ثبت في القراءة القرآنية الصحيحة، لعدم موافقة قواعدهم القياسية، أو توقّفهم في قبولها وذهابهم بها مذهب التأويل والتقدير المتكلف، أو ردّها وإنكارها وقد نقلها الثقات من القراء الذين هم أبلغ وأفصح من كثير ممّن يَحْتج النحاة بكلامهم، "وكان ينبغي أن يكون العكس صحيحًا ؛ إذ القرآن مصدر لمعرفة اللغة، وليس النقيض كذلك"<sup>(٤)</sup>، "وكان يجب أن يُبنى كثير من قواعد النحو على شواهد بمختلف وجوه قراءاته المتواترة التي صحّ سندها"<sup>(٥)</sup>، وأن يقاس عليه لا أن نقيسه على غيره، "فهو النص الصحيح الثابت المتواتر، وليس هناك نص مما يستشهد به يشبهه في قوة إثباته،

---

(١) في أصول النحو: ٢٩.

(٢) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها: ٣٤؛ وينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث ١٠٢-١٠٦، ١١٢، ١١٣.

(٣) ينظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية، عبده الراجحي، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م، ص: ١٠١، ١٠٤.

(٤) ينظر: السابق: ٢٤٠.

(٥) القياس في النحو العربي: نشأته وتطوره، سعيد جاسم الزبيدي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧م، ص: ٨٢.

وتواتر رواياته والقطع بصحته في متنه ولفظه<sup>(١)</sup>، وكان المنهج السليم يقتضي من علماء اللغة النظر في القراءات الصحيحة السند، فما خالف منها قواعدهم صححوا به تلك القواعد، ورجعوا النظر فيها، لا تحكيم قواعدهم الموضوعية في القراءات الصحيحة التي نقلها الفصحاء العلماء، فذلك قلب للأوضاع وعكس للمنطق، إذ كانت الروايات الصحيحة مصدر القواعد لا العكس، ولو أنهم قبلوها واحتجوا بشواهدها، لكانت قواعدهم أكثر شمولاً وأشدّ إحكاماً<sup>(٢)</sup>.

وحاول تمام حسّان التأمّل لهم، فرأى "أن طعن النحاة في قراءة ما لا ينبغي أن يعدّ طعنًا في القرآن نفسه، لأن النحوي الذي يطعن في إحدى القراءات يقبل القراءات الأخرى ولا يطعن فيها، وإنما يعدّ ذلك نقدًا لرواية ما في ضوء معيار نحوي"<sup>(٣)</sup>، ثم خلص إلى أن موقفهم هذا كان يعني "أن اتخاذ القرآن (أي القراءات) عنصرًا من عناصر السماع قد خضع لشروط محددة ولم يكن قبوله على إطلاقه"<sup>(٤)</sup>.

وأرجع علي أبو المكارم أسباب توقّف بعض النحاة - خاصة في القرون الثلاثة الأولى - عن الاحتجاج بالقراءات القرآنية الشاذة إلى أمرين، أولهما: الاستغناء عنها بالمادة اللغوية المأخوذة بالسماع من أهل اللغة، وثانيهما: الشك في روايتها وعدم الثقة

---

(١) القراءات واللهجات، عبدالوهاب حموده، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٣٦٨هـ/١٩٤٨م، ص: ١٢٩.

(٢) ينظر: في أصول النحو، ص: ٣١-٤٥؛ وقد ذكر فيها شواهد على بعض مما جاء في قراءة صحيحة مخالفًا

القاعدة النحوية القياسية، وكان الأولى - حسب رأيه - قبوله وعدم رده أو تأويله؛ دراسات في العربية وتاريخها:

٣١، ٣٢؛ اللغة والنحو بين القديم والحديث: ١٠١، ١٠٢.

(٣) الأصول، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٤١١هـ/١٩٩١م، ص: ١٠٥.

(٤) السابق: ١٠٥.

فيما رووه<sup>(١)</sup>.

واجتهد محمد عيد في تفسير هذا الموقف من النحاة الأوائل، فاهتدى إلى أنهم قد سلكوا هذا المسلك (الانصراف عن كثير من شواهد القرآن وقراءاته) عن قصد ومعرفة - وأسماه "التحرز الديني" - ؛ لئلا يصطدموا مع النص القرآني الذي لا يحتمل التأويل وتعدد الآراء في وقت كانت طبيعة التفكير اللغوي فيه تميل إلى تعدد الآراء وإعمال الذهن في النص اللغوي، وهو ما قد يُلجئهم إلى الحكم بعدم صحة القراءة، أو التوقف عن إثباتها كما هي والتماس وجه من وجوه التخريج لها<sup>(٢)</sup>.  
ورأى أن من واجب النحاة - تصحيحًا لما سنّه الأقدمون - أن يوجهوا جهدهم لدراسة نصوص القرآن الكريم من جديد، بعد توثيق قراءاته، دون اعتبار للعامل الديني، لاستنباط القواعد منها، إذ الأولى أن يُستدل بها لا أن يستدلّ عليها<sup>(٣)</sup>. وكأنه بذلك يسعى لتحقيق أمنية طه حسين الذي تمنى - وهو يرأس مجمع اللغة - "أن يعاد درس النحو بالقياس إلى القرآن الكريم"<sup>(٤)</sup>؛ لوجود كثير من الخلاف

---

(١) ينظر: أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، ليبيا، ١٩٩٣هـ/ ١٩٧٣م: ٣٩.  
(٢) ينظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة، محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٨م، ص: ١٠٥، ١٠٦، ٢٤٤، ٢٤٥، وقد رفضت خديجة الحديثي تعليله هذا، ووقفت منه موقفًا معارضًا، فقالت: "إنني أرى أن هذا التعليل واهٍ ولا سند له من الصحة، من واقع موقف النحاة القدماء من آيات القرآن الكريم وقراءاته على اختلاف أنواعها". موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، خديجة الحديثي، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨١م، ص: ٤٠٣.

(٣) السابق: ٢٤٥-٢٤٦.

(٤) البحوث والمحاضرات، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المطابع الأميرية، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٥م، ٧٨/٣٠، وكلامه هذا كان جزءًا من تعقيبه على بحث ألقاه عضو المجمع محمد الفاضل بن عاشور بعنوان "تحرير أفعال التفضيل من ربة قياس نحوي فاسد".

بين ما في القرآن الكريم وبين القواعد المذكورة في النحو، وأنه لأجل ذلك "لابد من أن نصنع إحدى اثنتين: إما أن نصنع للقرآن نحوه الخاص، وإما أن نصلح علم النحو ليكون مطابقاً لما في القرآن الكريم"<sup>(١)</sup>، وإلى مثل ذلك أشار مهدي المخزومي، فذكر أنه كان من الواجب "أن تستمد قواعد النحاة قوتها وسلامتها من نحو القرآن وعبقريته نظمه"<sup>(٢)</sup>، وأن النحاة لو فعلوا ذلك "لأفادوا كثيراً، ولما اضطروا إلى التمهّل في التأويل والتقدير ليوفقوا بين قواعدهم الموسوعة والأساليب القرآنية"<sup>(٣)</sup>.

وكلام طه حسين ومهدي المخزومي وكلام غيرهما من اللغويين المحدثين<sup>(٤)</sup> يدلّ دلالة واضحة على ما وصلت إليه درجة الاحتجاج بالقراءات القرآنية عند اللغويين المعاصرين في المجمع وخارجه، وقد أكّد ذلك المجمع في إحدى قراراته فنصّ على أن "القراءات المشهورة كلها مناط احتجاج"<sup>(٥)</sup>.

واللغويون المحدثون في آرائهم هذه تجاه القراءات القرآنية يقتفون غالب سبيل المتأخرين من النحاة، كإبن مالك (ت ٦٧٢هـ) وأبي حيان (ت ٧٤٥هـ) والشاطبي (ت ٧٩٠هـ) والسيوطي، الذين أقرّوا بالفصاحة وصحة الاحتجاج لكل

---

(١) البحوث والمحاضرات: ٧٨ / ٣٠ .

(٢) قضايا نحوية، مهدي المخزومي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ٢٠٠٢م، ص: ٥٧ .

(٣) السابق: ٥٧ .

(٤) ينظر: البحوث والمحاضرات، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٣٠ / ١٠٥، ١٠٦؛ البحوث والمحاضرات، مجمع

اللغة العربية بالقاهرة: ٣٥ / ٦٢؛ اللهجات العربية في القراءات القرآنية: ١٠٤، ١٠٥؛ اللغة والنحو بين

القديم والحديث: ١٠١، ١٠٢ .

(٥) مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المطابع الأميرية، ١٩٨٤م، ص: ١٤٦ .

ما جاء في قراءة قرآنية صحيحة ثابتة عن النبي عليه الصلاة والسلام، يقول السيوطي: "أما القرآن فكل ما ورد أنه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم أحاداً أم شاذاً...، كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية، وقد ردّ المتأخرون - ومنهم ابن مالك - على من عاب عليهم ذلك بأبلغ ردّ، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية وإن منعه الأكترون، مستدلاً به"<sup>(١)</sup>.

ولكن وقع الخلاف بين اللغويين المحدثين في درجة الاحتجاج بالقراءات القرآنية، فرأى فريق منهم قبولها على ظاهر ما جاءت به دون تأويلها أو تقديرها بما يوافق القياس النحوي الذي خالفته، وعدّوها فصيحة يصحّ القياس عليها ولو انفردت به قراءة صحيحة منها عن غيرها دون النظر إلى قلة أو كثرة، تقديرًا منهم للشاهد من القرآن الكريم على المسموع من كلام العرب، كما في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الروم: ٢٤] بتقدير حذف "أن" المصدرية ونصب الفعل بعدها على خلاف قول النحاة بعدم جواز ذلك<sup>(٢)</sup>، وفي قوله تعالى:

---

(١) الاقتراح في علم أصول النحو: ٣٦، ٣٧؛ وينظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية: ١٠٥؛ اللغة والنحو بين القديم والحديث: ١٠٣-١٠٨.

(٢) ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة علي الصباح، ط ٢، الكويت، ١٩٧٨م؛ ص: ٣١٤.



﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ ﴾

[الأنعام: ١٣٧] . - بخفض "شُرَكَاءَهُمْ" في قراءة ابن عامر أحد القراء السبعة -

حيث فصل بين المتضايين، والنحاة يقولون بعدم جواز ذلك<sup>(١)</sup>، وجعلوا من صحة القياس على ما جاء مخالفاً للمشهور، باباً من أبواب الزيادة في أساليب اللغة، وطريقاً يزداد به بيانها سعة على سعته<sup>(٢)</sup>.

وهم في رأيهم هذا (تقديم الحجة بالقراءة الصحيحة ولو كانت شاذة على

المسموع من كلام العرب) يختلفون مع بعض من استشهدوا بأقوالهم من النحاة المتأخرين، ومن أشهرهم الشاطبي، الذي بين أن معنى قول النحاة شاذ أو موقوف على السماع ولا يقاس عليه أو نحو ذلك، عن بعض كلام العرب أو بعض ما جاء في القرآن الكريم، فيما لم يظهر فيه وجه لقياس أو عارضه معارض لقلته وكثرة ما يخالفه: أنا نتبع العرب فيما تكلمت به من غير ذلك ولا نقيس عليه غيره، لا بأنه غير فصيح، بل لأننا نعلم أنها لم تقصد بذلك القليل أن يقاس عليه، أي: يغلب على الظن ذلك، ونرى المعارض له أقوى وأشهر وأكثر في الاستعمال، هذا الذي يعنون، لا أنهم يرمون الكلام العربي بالتضعيف، حاشا لله، كيف وهم الذين قاموا بفرض الذب عن كتاب الله عز وجل وعبارات الشريعة المطهرة وكلام نبينا محمد صلى الله عليه وسلم<sup>(٣)</sup>، ويردّون على

---

(١) ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: ٣٢٦؛ في أصول النحو: ٣١-٤٥؛ دراسات في العربية

وتاريخها: ٣١، ٣٢، اللغة والنحو بين القديم والحديث: ١٠٨، ١١٢، ١١٣.

(٢) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها: ٣٣.

(٣) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق عياد الثبيتي، مركز

إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م، ٣ / ٤٥٧.

مثل قوله هذا ونظائره، بأنّ كلّ ما كان فصيحاً صحّ الاستشهاد به والقياس عليه دون تأوّل لمقاصد تُبنى على الظنون؛ الاعتذار بها أوهى من بيت العنكبوت<sup>(١)</sup>.  
وذهب محمد محيي الدين عبد الحميد في هذا الاتجاه إلى القول بأنّ "ما ورد في القرآن مرة واحدة يؤسس قاعدة"<sup>(٢)</sup> ردّاً على من قال بغير ذلك، ويبيّن أنّ "كون القرآن يجيء مرة واحدة على نحوٍ ما ولا يجيء في بقية المرات على هذا النحو فهو مسلّم له، وعلى أنه أفصح ما يمكن للعربي أن يتكلم به، ويجوز له الوجهان، فيكون رفعه مرّة مثلاً على الجواز ونصبه مرة أخرى على الجواز، والناس يضجّون الآن من أن النحاة عندما وضعوا القواعد وأسسوها أخذوا بشعر الشعراء العرب وكان عليهم أن يجعلوا القرآن الكريم أساساً لتقعيد القواعد"<sup>(٣)</sup>.

أما الفريق الآخر من اللغويين المحدثين فكانوا يرون بفصاحة القراءة الصحيحة ولو كانت شاذّة، وصحة الاحتجاج بها إذا خالفت الشائع من الاستعمال، لكنهم لا يجيزون القياس عليها، آخذين بما ذهب إليه السيوطي في هذه المسألة بقوله: "وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذّة في العربية، إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل هذا الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه"<sup>(٤)</sup>، ويرون تقديم القراءات المتواترة على الشاذّة لأنها تمثل استعمالات كانت أوسع انتشاراً في القبائل من الاستعمالات التي تمثلها القراءات الشاذّة، وأنّ ما ورد في

---

(١) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها: ٣٢، ٣٣؛ اللغة والنحو بين القديم والحديث: ١٠٨-١١٣، ١١٨.

(٢) البحوث والمحاضرات، مجمع اللغة بالقاهرة: ٦٢ / ٣٥.

(٣) السابق.

(٤) الاقتراح، السيوطي، ص: ٣٦.

القرآن على خلاف المشهور الذي ابتنت عليه القاعدة اللغوية يبقى شاهداً مفرداً لا يؤسس لقاعدة نحوية ولا يجوز القياس عليه<sup>(١)</sup>.

ولا يسلّمون لبعض اللغويين المحدثين قولهم بأن في القياس على ما ورد خلاف الاستعمال المشهور زيادة لسعة العربية وأساليبها؛ بل يرون أن ذلك يؤدي إلى اضطراب قواعد العربية اضطراباً شديداً، ويدخل إلى البيان اللغوي ما ليس بمستساغ فيه، ولو كان مألوفاً مستساغاً لقبله الأولون وقاسوا عليه<sup>(٢)</sup>.

وأختم عرض الرأيين بما أرى أنه أجمع للآراء وأقرب للصواب، وهو رأي سعيد الزبيدي - من اللغويين المحدثين - الذي لخصه بقوله: "إن القراءات كلها شواهد نحوية، إلا أننا نرى أن يعتمد على القراءة المشهورة في المصحف، والقراءات المتواترة، ويختار من القراءات الأخرى ما يقرب قاعدة ويوضح غامضاً ويؤسس أصلاً، لنبتعد بأصولنا عن التناقض والاضطراب والفوضى في الأحكام؛ ليستقيم لنا منهج نعززه بشواهد أخرى من النثر والشعر للاطراد والاستئناس"<sup>(٣)</sup>.

- الاحتجاج بالقرآن وقراءاته في الدراسات اللغوية الحديثة:

ظهر أثر تقديم الاحتجاج بالقرآن وقراءاته عند اللغويين المحدثين في

دراساتهم وبحوثهم اللغوية، فاستشهدوا به على إجازة بعض الأحكام النحوية

---

(١) ينظر: البحوث والمحاضرات، مجمع اللغة بالقاهرة: ٣٠/٩٧، ٩٨؛ البحوث والمحاضرات، مجمع اللغة بالقاهرة: ٦٢/٣٥.

(٢) ينظر: القياس في اللغة العربية، محمد حسن عبدالعزیز، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧م؛ ص: ٨٣؛ دراسات لغوية، عبدالصبور شاهين، المطبعة العالمية، القاهرة، ١٩٧٦م؛ ص: ٦٧.

(٣) القياس في النحو العربي، ص: ٩٦، ٩٧.

والصرفية والأساليب اللغوية.

وبرز هذا الجانب التطبيقي بشكل واضح في القرارات العلمية التي صدرت

عن مجمع اللغة بالقاهرة بناء على ما قدمه أعضاؤه اللغويون إليه من دراسات

وبحوث. وأحاول هنا الإشارة إلى بعض ما جاء في بحوث المجمع وقراراته من

أحكام لغوية، وضعتها بحسب ما ظهر لي في أربعة أقسام هي:

أولاً: ما قدم فيه اللغويون المحدثون الاحتجاج بالشاهد من القرآن الكريم

على تأويل النحاة له، ومن ذلك قرار المجمع الذي أجاز فيه أن تلحق علامة التثنية أو

الجمع، بالفعل الذي فاعله أو نائب فاعله اسم ظاهر مثنى أو جمع<sup>(١)</sup>، لورود مثل ذلك

في القرآن الكريم وغيره، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣]

وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١]، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ

نَدَعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمْمِهِمْ﴾ [الإسراء: ٧١] ببناء الفعل للمجهول ورفع (كل) في قراءة

الحسن البصري: (يوم يدعوا كل أناس)<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: ما أجازوا فيه حكماً لغوياً يخالف المشهور عند غالب النحاة، ولم يرد

فيه من القرآن الكريم إلا شاهد أو شاهدان، نحو:

- إجازة جمع اسم الفاعل المبدوء بميم زائدة جمع تكسير على زنة مفاعل أو

(١) ينظر: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً: ٣٩، ٤٠؛ في أصول اللغة (الجزء الرابع)، مجمع اللغة العربية

بالقاهرة، المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٣ م، ص: ٦٣٢.

(٢) ينظر: في أصول اللغة (الجزء الثاني)، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٥ هـ/ ١٩٧٥ م

، ص: ٢١١؛ في أصول اللغة: ٤/ ٦٨٧.

مفاعيل وشبههما، حملاً على ما جاء من نظائرها في فصيح الكلام<sup>(١)</sup>، ولم يرد منه في القرآن الكريم إلا قوله تعالى: ﴿وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِنْ قَبْلُ﴾ [القصص: ١٢]. يقول الأستاذ علي السباعي: "وقد جاء في القرآن الكريم مجموعاً جمع تكسير مرة واحدة، وجاء في المعاجم ما يزيد على ستين كلمة جمعت تكسيراً، وبهذا العدد نخرج من الشاذ إلى القليل، وقد علمت أن القرآن لا يأتي بالشاذ"<sup>(٢)</sup>.

- إجازة جمع (فعل) صحيح العين على (أفعال) مطلقاً، استناداً إلى الألفاظ

الكثيرة التي وردت صحيحة العين مجموعة على هذا الوزن، ومنها (حمل) في قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤]، وقد كان بعض النحاة يجعله من باب الشذوذ ولا يميز فيه القياس<sup>(٣)</sup>.

- إجازة قلب عين (مفاعل) همزة، سواء أكان أصلها واواً أم ياءً، إلحاقاً للمد

الأصلي في (مفاعل) بالمد الزائد في (فعائل)، فيجوز في مثل (مصايد): مصائد، و(مغاور): مغائر<sup>(٤)</sup>، استدلالاً بما ورد في قراءتي ابن عامر ونافع (وهما من القراء السبعة) لقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَةً﴾ [الأعراف: ١٠] بالهمز في (معاش)، وقد بين الشيخ عطية الصوالحي أنه يقول بذلك "استناداً إلى نقل القراء عن العرب، وإلى قراءة القراء الثقات (معائش) بالهمزة، وإلى ما بين (مفاعل) و(فعائل) من

(١) ينظر: مجموعة القرارات العلمية: ٧٧.

(٢) ينظر: في أصول اللغة: ٣٤ / ٢.

(٣) ينظر: مجموعة القرارات العلمية: ٧٣؛ في أصول اللغة: ٢٨ / ٢.

(٤) ينظر: مجموعة القرارات العلمية: ١٤٢؛ في أصول اللغة (الجزء الأول)، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المطابع

الأميرية، القاهرة، ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٩ م، ص: ٢٢٦.

المشابهة اللفظية"<sup>(١)</sup>.

- إجازة رفع المستثنى بإلا بعد كلام تام موجب، لمجيء ذلك في قراءة قرآنية

متواترة في قوله تعالى: ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾ [البقرة: ٢٤٩] برفع (قليل)، وإن لم يكن نصُّ قرار المجمع صريحاً في ذلك، حيث جاء فيه: "إذا وقع اسم مرفوع بعد إلا في

كلام تام موجب فالأسلوب صحيح، ويخرج بعض النحاة ذلك بأن المرفوع مبتدأ محذوف الخبر"<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً: ما استشهدوا به على جواز بعض الأحكام النحوية والصرفية، نحو:

- جواز العطف دون فاصل أو ضمير منفصل على الضمائر المستترة والمتصلة

المرفوعة والمجرورة، وقد ورد في ذلك آيات عديدة في قراءات قرآنية مختلفة<sup>(٣)</sup>، ومنها

قوله تعالى: ﴿ لَكِنَّ الرّٰسِخُوْنَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ

وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ﴾ [النساء: ١٦٢] فـ "المقيمين" في موضع خفض بالعطف على الكاف في

"إليك"، والتقدير فيه: يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة (يعني الأنبياء عليهم

السلام)، ومنها كذلك قراءة حمزة في قوله تعالى: ﴿ وَأَتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ

اللَّهُ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [النساء: ١] بخفض (الأرحام) عطفًا على الضمير المتصل.

- جواز حذف نون الرفع في الأفعال الخمسة توسعة وتيسيراً على المتكلمين،

مع الاعتداد بأن الأفصح ثبوتها عند تجرد الفعل من الناصب والجازم ونون التوكيد،

(١) ينظر: في أصول اللغة، ٢٣٨/١، ٢٣٩.

(٢) مجموعة القرارات العلمية: ١٥٢؛ وينظر: البحوث والمحاضرات، مجمع اللغة بالقاهرة: ٣٥ / ٥٥.

(٣) ينظر: في أصول اللغة: ٤ / ٤٥٩، ٤٦٨ - ٤٧٣، ٤٧٧، ٤٧٨.

وقد وردت على ذلك شواهد من القرآن الكريم، منها قوله تعالى: ﴿ أَفَغَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي ﴾ [الزمر: ٦٤]، حيث قرئت بنونين متحركتين (تأمروني)، وقرئت بالإدغام (تأمروني)، وقرئت بنون واحدة مخففة (تأمرني)، على أن المحذوف فيها هو نون الرفع وليس نون الوقاية، وهو مذهب سيبويه (ت ١٨٠ هـ)، ورجحه ابن مالك، لأن نون الرفع قد تحذف بلا سبب، ولم يعهد ذلك في نون الوقاية<sup>(١)</sup>. ومنها قراءة أبي عمرو ابن العلاء (ت ١٥٤ هـ) قوله تعالى: (قالوا ساحران تظاهرا) <sup>(٢)</sup> بتشديد الظاء لأن أصلها (تتظاهران)، قلبت التاء الثانية ظاء وأدغمت في الظاء وحذفت نون الرفع<sup>(٣)</sup>.

- جواز حذف تمييز (كم) الاستفهامية<sup>(٤)</sup>، كما في قوله تعالى: ﴿ قَالَ كَمْ لَبِئْتُمْ قَالَ لَبِئْتُمْ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

- جواز أن يأتي اسم المصدر الدال على عين أو هيئة بمعنى المصدر الدال على الحدث ويعمل عمله، كما في قوله تعالى: ﴿ تَوَابًا مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٩٥]<sup>(٥)</sup>، بمعنى الإثابة<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: في أصول اللغة: ٤/٥٥٢، ٦٠٦.

(٢) وهي في قراءة حفص ﴿ قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا ﴾ [القصص: ٤٨].

(٣) ينظر: في أصول اللغة: ٤/٦٠٧.

(٤) ينظر: السابق ٤/١١٤، ١٣٥.

(٥) قال السيوطي: "و(الثواب) مصدرًا بمعنى الإثابة... قال تعالى: ﴿ تَوَابًا مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ وذلك مسموع لا يقاس

عليه"، همع الهوامع، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م، ٢/٧٧، ٧٨؛ وينظر: في أصول اللغة:

(الجزء الثالث)، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م، ص: ٣٣.

(٦) ينظر: مجموعة القرارات العلمية: ١٠٥.

- جواز إثبات الياء في اسم الفاعل المنقوص النكرة في حالتي الرفع والجر عند الحاجة<sup>(١)</sup>، واستشهد بالوقف بالياء عند ابن كثير وورش في أحرف من القرآن الكريم ومنها قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾ [الرعد: ٧] بالوقف على الياء في "هادي".

رابعاً: ما استشهدوا به على تسويغ أساليب لغوية حديثة، يتحدث بها

الناس في حياتهم اليومية، نحو:

- مجيء أدوات الاستفهام في أساليب لغوية ظاهرها خروج أدوات الاستفهام

عن صدارتها<sup>(٢)</sup>، مثل: السفر، متى؟ واستشهد لذلك بقوله تعالى: ﴿ كَيْفَ وَإِنْ

يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً ﴾ [التوبة: ٨].

- جواز حذف "أن" قبل الفعل المضارع في بعض الأساليب المعاصرة مثل

قولهم: يجب يأكل، ويريد يضحك، مما يتوارد فيه فعلاان مضارعان ثانيهما متصل

بالأول مما عهد فيه ذكر "أن"<sup>(٣)</sup>، استناداً إلى نظائر مشابهة في مسموع العربية، ومنها

في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَفَعَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونَنيَ أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴾ [الزمر: ٦٤]،

وقوله تعالى: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ أَلْبَرَقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [الروم: ٢٤].

- جواز الوقوف بالسكون عند تتابع الأعلام مع حذف (ابن) كما هو شائع في

(١) ينظر: في أصول اللغة: ٤/ ٢٥٢.

(٢) ينظر: في أصول اللغة: ٤/ ١١٣.

(٣) ينظر مجموعة القرارات العلمية: ١٤٧؛ في أصول اللغة: ٤/ ٧٧، ٨٠، ٨١، ٨٣.



الاستعمال اللغوي المعاصر تيسيراً على القراء والكتّاب، وتخلصاً من صعوبة الإعراب<sup>(١)</sup>، واستشهد لذلك بما ورد التسكين به على حرف الإعراب في كثير من القراءات القرآنية، وخاصة عند أبي عمرو بن العلاء من القراء السبعة، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧] بإسكان الراء، حيث قرأ بها أبو عمرو بن العلاء، وقوله تعالى: ﴿فَأَصَدَقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠] بإسكان نون الفعل، حيث قرأ بها السبعة إلا أبا عمرو بن العلاء<sup>(٢)</sup>.

- جواز قولهم: هذا المنزل آيل للسقوط، وقولهم: فلان آيب من سفره، بتسهيل الهمزة في "آيل" و "آيب"، استناداً إلى ورود تسهيل الهمزة في اسم الفاعل الأجوف في بعض القراءات القرآنية السبعة والعشرة، كما في قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع، (أحد القراء العشرة) لآية سورة آل عمران: ﴿أَنِّي قَدِ جِئْتُكُمْ بِبَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ أَنِّي أَخْلَقْتُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٤٩] إذ قرأ في رواية عيسى بن وردان (كهية الطائر... فيكون طائراً) بتسهيل الهمزة بينَ بينَ في الموضعين<sup>(٣)</sup>.

ولأجل ما اتفق عليه اللغويون المحدثون في قبول القراءات القرآنية والاحتجاج بها، حتى ما وُصف بالشاذ منها، قرن المجمع دراسة اللهجات العربية

(١) ينظر: مجموعة القرارات العلمية: ٣٥، ٣٦.

(٢) ينظر: في أصول اللغة: ١/١٦٤-١٨٠، ٣/١٧٢-١٨٦.

(٣) ينظر: كتاب الألفاظ والأساليب (الجزء الثاني)، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المطابع الأميرية، القاهرة،

١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م، ص: ٩١-٩٣.

القديمة بها، لتكون أحد أوجه البحث العلمي التي يتم من خلالها معرفة أوجه فصاحة الكلام العربي، والاستفادة من ذلك في بيان فصيح ما يتكلم به العرب اليوم في لهجاتهم العامية المختلفة<sup>(١)</sup>.

وجعلها عبده الراجحي ميداناً لدراسته لللهجات العربية ومعرفة ما يتعلق بها من خصائص وصفات، باعتبارها أوثق المصادر اللغوية التي نقلت لنا خصائص العربية وأوجه فصاحتها، والمرآة الصادقة لما كانت عليه اللغة العربية في شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام<sup>(٢)</sup>، يقول موافقاً ما قرره السيوطي من الاحتجاج بكل ما قرئ سواء أكان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً: "نحن إذن نستطيع أن نعتمد على القراءات صحيحها وشاذها في معرفة اللهجات العربية"<sup>(٣)</sup>، وقد اعتنى في دراسته هذه بإثبات ما ورد من اللهجات العربية بشتى أوجهه، ما وافق منها القياس الأغلب أو خالفه، واستخلص من ذلك أطلساً لغوياً أثبتته في آخر دراسته<sup>(٤)</sup>.

كما قدم عبد العال سالم مكرم نماذج للنحو القرآني، مثبتاً فيها صحة الأساليب اللغوية في القراءات القرآنية بما فيها القراءات الشاذة داعياً إلى قبولها وعدم ردها ولو خالفت قياس القاعدة النحوية المقررة عند جمهور النحاة<sup>(٥)</sup>.

---

(١) قرر المجمع أن "تدرس اللهجات العربية، وتطبق عليها القراءات، وفي أثناء هذه الدراسة تدرس اللهجات العامية، ويرد الصحيح منها إلى أصوله في اللغة العربية، ويبيّن مالا يمكن رده إلى لهجة من اللهجات العربية".

مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً : ٢٩.

(٢) ينظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية: ١٠١، ٢٤٠.

(٣) السابق: ١٠٧.

(٤) ينظر: السابق: ٢٤٤-٢٧٦.

(٥) ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، ص: ٣٠٦-٣٢٨.

وقام عبد الصبور شاهين بدراسةٍ لشواذِّ القراءات القرآنية فيما يتعلق بالهمزة، أثبت من خلالها وجود النبر في النطق اللغوي في الفصحى القديمة، باستعمال أدوات الدراسة اللسانية الحديثة للأصوات، يقول: "وبهذا يكون قد تحصّل لدينا قدر مفيد من المعلومات عن وظيفة النبر وأشكالها في اللغة الفصحى القديمة، من خلال ما درسناه من شواذِّ القراءات"<sup>(١)</sup>.

---

(١) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة: ١٩٩٤م، ص: ٢١٣.

## المبحث الثاني: الحديث الشريف

لم تخل كتب اللغة ومعاجمها التي ألفها قدماء اللغويين العرب كأبي عمرو بن

العلاء (ت ١٥٤هـ) والخليل الفراهيدي (ت ١٧٠هـ) والأصمعي (ت ٢١٦هـ)

والأزهري (ت ٣٧٠هـ) وابن فارس (ت ٣٩٥هـ) وغيرهم من الاستشهاد

بالحديث النبوي الشريف في إثبات ألفاظ اللغة ومعانيها<sup>(١)</sup>.

كما لم تخل كتب النحو من الاستشهاد بالحديث الشريف في المسائل النحوية

والصرفية، ابتداء من سيبويه الذي كان يورد الحديث المحتج به في كتابه مدرجاً ضمن

المادة اللغوية التي يحتج بها من منشور كلام العرب، ويقدم له بمثل ما يقدم به لتلك المادة،

دون أن ينبه إلى أنه من قول الرسول صلى الله عليه وسلم، وكذلك من جاء بعده

كالفراء (ت ٢٠٧هـ) والمبرد (ت ٢٨٥هـ) وابن السراج (ت ٣١٦هـ) والزجاج (ت ٣٣٧هـ)

وغيرهم<sup>(٢)</sup>، ولكن ذلك كان قليلاً بالنظر إلى ما كان منه في كتب اللغة والمعاجم<sup>(٣)</sup>. وقد

جانب الصواب بعض اللغويين المحدثين في بعض ما كتبوا، عندما ذكروا أن سيبويه لم

يستشهد بالحديث في كتابه، وأن من جاء بعده من النحاة اتبعه في ذلك

وأتناول في الصفحات التالية، موقف متأخري النحاة من الاحتجاج بالحديث

الشريف، لتأثر غالب اللغويين المحدثين ببعض آرائهم فيه، مبيّناً موقف بعضهم مما

---

(١) ينظر: في أصول النحو: ٤٩؛ موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: ٣٨-٤٠.

(٢) ينظر: النحاة والحديث النبوي، حسن موسى الشاعر، مطابع دار الشعب، القاهرة، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م. ص:

٧٥ وما بعدها؛ موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: ٥٠ وما بعدها.

(٣) ينظر: النحاة والحديث النبوي، ٩٣.

(٤) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: ٥١، ٥٢.

ذكره أبو حيان حول أسباب ترك النحاة الأوائل للاحتجاج بالحديث، وخاتماً بذكر أبرز آراء اللغويين المحدثين في صحة الاحتجاج بالحديث.

### آراء متأخري النحاة في الاحتجاج بالحديث:

اختلفت آراء متأخري النحاة في صحة الاحتجاج بالحديث النبوي في تقعيد اللغة بين مانع ومجيز، بعد أن احتج به ابن مالك في تقرير أحكام نحوية وقواعد كَلِيَّة بشكل لم يكن عند سابقه من النحاة لاسيما في كتابه "شواهد التصحيح والتوضيح لمشكلات الجامع الصحيح"، الذي اجتهد في توجيه شواهد أحاديثه وتأويلها وردها إلى ما يحتج به من لغات العرب، فقد كان يذكر موضع الإشكال في الحديث المروي أو في مثيله، ويذكر حكم النحاة فيه، ثم يذكر الوجه الذي يراه مستشهداً له في القرآن أو الشعر أو كلام العرب<sup>(١)</sup>.

فابن الضائع (ت ٦٨٠هـ) ممن لم يجوّز الاحتجاج بالحديث الشريف في المسائل النحوية والصرفية، ورأى أن ذلك هو مذهب سيبويه وغيره من أئمة النحو، إذ اعتمدوا في الاستشهاد على إثبات اللغة، على القرآن وصريح النقل عن العرب، دون الحديث لروايته بالمعنى، وأنه "لولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي صلى الله عليه وسلم لأنه أفصح العرب"<sup>(٢)</sup>. ونسب إلى ابن خروف (ت ٦٠٩هـ) الإكثار من الاستشهاد بالحديث فقال: "ابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك

---

(١) ينظر: القياس في اللغة العربية،: ٩٤.

(٢) الاقتراح: ٤٣.

(٢) السابق.

بالمروي فحسن، وإن كان يرى أن من قبله قد أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه فليس كما رأى"<sup>(١)</sup>.

ووافق أبو حيان (ت ٧٤٥هـ) شيخه ابن الضائع في منع الاحتجاج بالحديث، فذكر أن العلماء تركوا الاحتجاج بما ورد في الحديث الشريف لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم، لأمرين؛ أحدهما: أن الرواة جوّزوا النقل بالمعنى، فتنقل القصة الواحدة التي جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم بأنواع من الألفاظ، بحيث يجزم الإنسان بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل بتلك الألفاظ كلها، ومثل ذلك الأحاديث الطوال التي لم يسمعها الراوي إلا مرة واحدة. والأمر الثاني: أن اللحن وقع كثيراً فيما روي من الحديث، لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولا تعلموا لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في نقلهم وهم لا يعلمون ذلك"<sup>(٢)</sup>.

وأنكر أبو حيان على ابن مالك صنيعة في الاستكثار من الاستشهاد بالحديث في إثبات قواعد اللغة بقوله: "قد لهج هذا المصنف في تصانيفه بالاستدلال بما وقع في الحديث الشريف، في إثبات القواعد الكلية في لسان العرب بما روي فيه، وما رأيت أحداً من المتقدمين ولا المتأخرين سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل"<sup>(٣)</sup>.

وتابع ابن مالك في الاحتجاج بالحديث الشريف عدد من النحاة المتأخرين منهم رضي الدين الاسترأبادي (ت ٦٨٥هـ) وابن هشام (ت ٧٦٦هـ) والدماميني (ت ٨٢٢هـ)، وابن الطيب المغربي (ت ١١٧هـ)، وابن سعيد التونسي (ت ١١٩٩هـ).

---

(١) الاقتراح: ٤٣.

(٢) ينظر: السابق: ٤١، ٤٢.

(٣) ينظر: السابق: ٤٠.

وتوسط الشاطبي بين الجواز والمنع، فأجاز الاحتجاج بالحديث الذي عُرف

اعتناء ناقله بلفظه لمقصود معين، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته عليه

الصلاة والسلام والأمثال النبوية، دون غيرها<sup>(١)</sup>.

وأجاز السيوطي الاحتجاج بما ثبت أنه من لفظه عليه الصلاة والسلام، ورآه

نادرًا غير موجود إلا في الأحاديث القصار وعلى قلة أيضًا، وكأنه يوافق بذلك ما رآه

أبو حيان في رواية الحديث بالمعنى، لكنه لم يمنع البتة مثله<sup>(٢)</sup>.

وردّ من تابع ابن مالك في الاحتجاج بلفظ الحديث الشريف على أبي حيان

بإبطال ما ذكره من أسباب تمنع من الاحتجاج به، أكتفي منها بقول للدماميني<sup>(٣)</sup>

أورده في كتابه "تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد" "جاء فيه<sup>(٤)</sup>:" "وقد أكثر المصنف

(ابن مالك) رحمه الله تعالى من الاستدلال بالأحاديث النبوية على إثبات الأحكام

النحوية، وشنع عليه أبو حيان، وقال إن ما استند إليه من ذلك لا يتم له لتطرق

احتمال الرواية بالمعنى إلى ما يستدل به من تلك الأحاديث، فلا يوثق بأن ذلك المحتج

به لفظه عليه الصلاة والسلام حتى تقوم به الحجة، وقد أجريت ذلك لبعض مشايخنا

فصوب رأي ابن مالك فيما فعله من ذلك، بناء على أن اليقين ليس بمطلوب في هذا

الباب، وإنما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية، وكذا ما يتوقف

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية: ٣/٤٠٣، ٤٠٤.

(٢) ينظر: الاقتراح: ٤٠-٤٣.

(٣) ذكرت قول الدماميني على وجه الخصوص لتأثر كثير من اللغويين المحدثين به في مسألة الاحتجاج بلفظ

الحديث الشريف، وسيظهر شيء من هذا عند ذكر موقفهم من رأي أبي حيان، ينظر: ص: ٤٣.

(٤) ينظر: النحاة والحديث النبوي: ٥٢، ٥٣، عن: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بن أبي بكر الدماميني،

مخطوط بدار الكتب، رقم ١٠٠٩، ج/١، ص/٢٥٨.

عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب، فالظن في ذلك كله كاف. ولا يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدل لأن الأصل عدم التبديل، لاسيما والتشديد في الضبط والتحري في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدثين. ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى إنما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه، فلذلك تراهم يتحرون في الضبط ويتشددون، مع قولهم بجواز النقل بالمعنى. فيغلب على الظن من هذا كله أنها لم تبدل، ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحاً فيلغى ولا يقدر في صحة الاستدلال بها. ثم إن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدون في الكتب، وأما ما دُون وجعل في بطون الكتب، فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم في ذلك... وتدوين الأحاديث والأخبار، بل وكثير المرويات وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية، وحين كان كلام أولئك المبدلين، على تقدير تبديلهم، يسوغ الاحتجاج به، وغايته يومئذ تبديل لفظ يصح الاحتجاج به بلفظ يصح الاحتجاج به، فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال، ثم دُون ذلك المبدل على تقدير التبديل، ومنع من تغييره ونقله بالمعنى كما قال ابن الصلاح، فبقى حجة في بابه صحيحة، ولا يضر توهم ذلك الاحتمال السابق في شيء من استدلالهم المتأخر، والله تعالى أعلم بالصواب".

كما ردّت الدكتورة خديجة الحديثي - من خلال الاستقراء الذي قامت به حول استشهاد النحاة الأوائل بالحديث النبوي - مقولة ابن الضائع، وبيّنت أن النحاة الأوائل احتجوا بالحديث على قلة، أحياناً بالتصريح بأن ما يحتجون به هو من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، وفي الغالب بإغفال الإشارة إلى أنه من الحديث النبوي؛ فيذكرونه كأية عبارة عربية يوردونها، مفرداً أو في سياق مع الأمثلة



والشواهد الأخرى. وقد فعل ذلك سيبويه وبعض من تابعه فيما احتج به من أحاديث، واستمر النحاة في الإكثار من الاحتجاج بالحديث الشريف حتى بلغ الاحتجاج به غايته عند أبي القاسم السهيلي (ت ٥٨١هـ) وابن مالك، فكان السهيلي أول من أكثر من الاستشهاد بالحديث الشريف محتجاً ببعضه في تقرير أحكام نحوية وليس ابن خروف كما ذكر ابن الضائع<sup>(١)</sup>، كما أثبت أن أبا حيان قد ناقض رأيه الذي اشتهر به؛ فاحتج لإثبات حكمٍ لكلمة أو قاعدة ثابتة في أسلوب من الأساليب بالحديث الذي اتفق الرواة على نقله بلفظ واحد<sup>(٢)</sup>، وكأنه بهذا يستثني عملياً من الأمرين اللذين ذكرهما لمنع الاحتجاج بالحديث؛ ما كان متواتراً منقولاً برواية واحدة لم تتغير ألفاظها.

### موقف اللغويين المحدثين من رأي أبي حيان:

كان للّغويين المحدثين موقف مما ذكره أبو حيان معللاً به عدم احتجاج النحاة الأوائل بالحديث الشريف في إثبات قواعد اللغة (رواية الحديث بالمعنى ولحن الرواة فيما نقلوا) تباينت فيه آراؤهم قبولاً له ورداً، فسعيد الأفغاني يرى أن الرواية باللفظ هي الأصل، وتجويز الرواية بالمعنى احتمال عقلي وليس يقيناً بالوقوع، وعلى فرض وقوعه فالمغير للفظ بلفظ في معناه عربيٌّ مطبوعٌ يحتج بكلامه في اللغة، يضاف إلى ذلك؛ أن بعض الصحابة والتابعين دونوا أحاديث النبي عليه الصلاة والسلام، ثم شاع التدوين في الطبقات التي بعدهم، وهو كافٍ في غلبة الظنّ بأنّ الذي في مدونات الطبقة الأولى لفظ النبي صلى الله عليه وسلم نفسه، ووقوع غلط أو تصحيف في

(١) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: ٣٩٨-٤٠٠.

(٢) ينظر: السابق: ٣٤٧-٣٦٥.

بعض الأحاديث المروية - إن وقع - فنزر يسير لا يقاس إلى أمثاله في الشعر وكلام العرب، ولا يُبنى عليه حكم، وقد تنبه إليه الناس وتحاموه ولم يحتج به أحد<sup>(١)</sup>.  
كما رأى حسن الشاعر -أيضاً- أن الأصل رواية الحديث بلفظه، وأن الرواية بالمعنى كانت ضرورة مقيّدة بشروط تمنع تطرق الخلل إلى اللفظ أو المعنى، إضافة إلى ما عُرف عن الصحابة والتابعين من حرص على رواية الحديث بلفظ الرسول عليه الصلاة والسلام، أو ألفاظٍ قريبة جداً من ألفاظه، وتعدّد الرواية لا يمنع من الاحتجاج بها، لأننا نقبل ذلك في الشعر ونرفضه في الحديث، وقد بذل فيه من التحري والدقة والعناية ما لم يبذل أقلّه في الشعر، ومثله يقال بالنسبة للرواة، على أنه قد تبين أن الغالبية العظمى من الرواة كانوا من العرب<sup>(٢)</sup>.

ولا يرى طه الراوي الخلاف سائغاً حول جواز النقل بالمعنى إلا فيما لم يُدوّن أو يكتب، أما ما دُوّن في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه لأنه كان قبل فساد اللغة، إضافة إلى أن في الأحاديث طائفة كبيرة تتوفر الدواعي على الاحتفاظ بنصوصها من غير تغيير، مثل الأدعية والأذكار والأحاديث القصار التي سارت مسير الأمثال، والكتب التي بعثها الرسول عليه الصلاة والسلام إلى الملوك والأطراف، والعهود المدوّنة، ويرى أن القول بأن في رواية الأحاديث أعاجم ليس بشيء، لأن ذلك يقال في رواية الشعر والنثر ومع ذلك يحتجّ بهما، وحديث الرسول عليه الصلاة والسلام أولى بذلك<sup>(٣)</sup>.

---

(١) ينظر: في أصول النحو، ٥٠، ٥١.

(٢) ينظر: النحاة والحديث النبوي: ٣٢-٣٩، ١٠٠، ١٠١.

(٣) ينظر: نظرات في اللغة والنحو، طه الراوي، المطبعة التجارية، بيروت، ١٩٦٢م، ص: ٢٢، ٢٣.

أما محمد الخضر حسين فيرى أن التدوين وقع بعد أن دخل الفساد في اللغة، ولكن قسمًا كبيرًا من الأحاديث دونه رجال يحتج بأقوالهم في العربية، كالزهري ومالك بن أنس والشافعي، وكثير من الرواة أيضًا كانوا يكتبون الأحاديث عند سماعها مما يساعد على روايتها بألفاظها، مع التشديد في رواية الحديث بالمعنى من قبل أئمة الحديث، مما يحصل معه الظن الكافي لرجحان أن تكون الأحاديث المدونة في الصدر الأول مروية بألفاظها ممن يحتج بكلامه، وأما اللحن؛ فكثير مما كان يُرى أنه لحن قد ظهر له وجه من الصحة، وما وُجد غير موافق للقواعد المتفق عليها، لا يقتضي ترك الاحتجاج بالحديث جملة، وإنما يُحمل أمره على قلة ضبط أحد الرواة في هذه الألفاظ خاصة، وإذا وقع في رواية بعض الأحاديث غلط أو تصحيف، فإن الأشعار يقع فيها الغلط والتصحيف، وهي حجة من غير خلاف<sup>(١)</sup>. ثم بين أن دواوين الحديث لم تكن مشتهرة في عهد أوائل النحاة، وأن ذلك هو السبب في عدم احتجاجهم بالحديث، لا أنهم يمنعون الاحتجاج به أصلًا<sup>(٢)</sup>.

وذهبت خديجة الحديثي إلى ما ذهب إليه محمد الخضر حسين في أمر الرواية بالمعنى<sup>(٣)</sup>، وبينت أن رواية الأعاجم للنصوص العربية - وهم قلة - تأتي في الغالب أقرب إلى الأصل الذي قيلت عليه ونُطقت به<sup>(٤)</sup>.

---

(١) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها: ١٧٥، ١٧٦.

(٢) ينظر: السابق: ١٧٦.

(٣) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: ٣٨١.

(٤) ينظر: السابق: ٣٩٧.

ورأى مهدي المخزومي أنه ما كان ينبغي ترك الاحتجاج بالحديث لروايته بالمعنى، لأنّ معظم الرواة بالمعنى هم من العرب الذين يصحّ الاستشهاد بأقوالهم، وما يجري على ألسنتهم وما روته الأعاجم (الموالي) كان باللفظ، لأنه لم يسمح لهم بالرواية بالمعنى، وهم أبعد ما يكونون عن أن يتصرفوا في متون الأحاديث<sup>(١)</sup>، وعدّ ذلك "خسارة كبيرة أنزلها بالعربية تقعر النحاة وتحذلّهم"<sup>(٢)</sup>.

وإلى مثل هذا الرأي أشار تمام حسّان، فذكر أنه "كان ينبغي للنحاة أن يراعوا أن الذين تلقوا هذه الأحاديث تلقياً مباشراً عن الرسول صلوات الله عليه كانوا من الصحابة، وهم عرب خلّص من ذوي الفصاحة والسليقة، فلو أن واحداً منهم خانته ذاكرته في خصوص اللفظ لأدى المعنى بألفاظ فصيحة من عنده، فإذا سلّمنا بذلك انتقلنا، من بعدهم إلى رواة الحديث من التابعين وتابعي التابعين، فوجدناهم أحد فريقين: أنهم كانوا إما عرباً أقحاحاً يصدق عليهم ما صدق على الصحابة رضوان الله عليهم، وإما من الأعاجم الذين عرفوا بصدق حرصهم على حرفية النصوص، وأنهم إذا تلقوا عن صحابي أو تابعي عضوا بالنواجذ على ما كان لديهم، ثم إنهم كان لهم من البصر بنقد الحديث سنداً ومنتناً ما يدعو إلى الاطمئنان عليهم وإيهم من حيث المحافظة على النص، ... ولم نسمع أن الأحاديث التي كانوا يروونها خالفت القواعد أكثر مما خالفها الشعر العربي المشتمل على الضرائر والرخص، ... فلماذا تكون الرواية بالمعنى مانعاً من الاحتجاج بالنسبة للحديث دون الشعر"<sup>(٣)</sup>.

---

(١) ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي،

مصر، ط٢، ١٣٧٧هـ / ١٩٥٨م، ص: ٥٩.

(٢) السابق: ٦٠.

(٣) الأصول: ١٠٦، ١٠٧.

ولمحمد عيد رأي مغاير في هذه القضية، يبيّن فيه أنّ ما ارتآه المتأخرون من تعليقات الرواية بالمعنى أو اللحن في المتن، لما انتهجه السابقون من النحاة في انصرافهم عن الاحتجاج بالحديث - وكأنه يقصد أبا حيّان - لا يثبت أمام الواقع التاريخي المبكر من رواية الحديث وجمعه، ودراسة اللغة واستنباط قواعدها، "إذ التقتا (رواية الحديث ودراسة اللغة) والأولى توثق النص والثانية تجتهد وتقعّد، فكان مقتضى الأمر أن يستخدم الحديث لكنّ ذلك لم يحدث" (١)، ورأى أنهم صرفوا أنفسهم عن ذلك قصداً، بسبب ما أسماه "التحرز الديني" المتمثل في إحساسهم الشديد بتنزيه السنّة، الأمر الذي منعهم من الاتجاه إلى نصوصها بالتحليل والدراسة واستنباط القواعد (٢).

ثم بين أن الرواية بالمعنى - إن صحّت الفكرة - قد تكون محل نظر من الوجهة الدينية، ولكن الاستشهاد بها لغويّاً لا حاجة له إلى هذا النظر والتوقف (٣)، وأن رواية الأعاجم كانت موجودة في غير نصوص السنّة من مادة اللغة، واعتمد عليها النحاة وقبلت في الدراسة من غير معارضة أو رد، لأن العبرة كانت بغلبة العصر لا بلحن الأفراد (٤).

ووصف محمود فجال فكرة "التحرز الديني" ونظرة التقديس والتنزيه التي

---

(١) الاستشهاد والاحتجاج باللغة: ١١٣.

(٢) ينظر: السابق: ١١٣.

(٣) ينظر: السابق: ١١٣.

(٤) ينظر: السابق: ١١٤.

قال بها محمد عيد، بأنها فكرة غير مُقنعة، وأن السبب الحقيقي في انصرافهم عن الاحتجاج بالحديث، يعود إلى عدم تعاطي النحاة الأوائل لعلم الحديث، وأن تعليل المتأخرين ذلك بالرواية بالمعنى واللحن في المتن، فيه وجهة نظر إلى حدّ ما، لا يُعذر القدامى معها في عدم احتجاجهم بالحديث<sup>(١)</sup>. موضحاً أنّ عدم استدلال بعضهم بالحديث على أنه مرفوع للنبي صلى الله عليه وسلم "لا يعني أنهم لا يميزون الاستدلال به، وإنما يعني عدم خبرتهم بهذا العلم الدقيق، وهو علم رواية الحديث ودرايته، لأنّ تحصيله بحاجة إلى فراغ وطول زمان"<sup>(٢)</sup>، وأنّ السبب الذي حدا بابن مالك إلى الاستشهاد بالحديث والاحتجاج به، هو أنه إمام في علم الحديث بالإضافة إلى إمامته في علم العربية<sup>(٣)</sup>.

ولسعيد الزبيدي رأي مغاير أيضاً كما كان لمحمد عيد، يجتمع فيه نوع من التقديس الذي قال به، ولكنه تقديس يتجه إلى البداوة التي رأى فيها النحاة الأوائل ومن تابعهم أنها هي مادة اللغة النقية الأصلية، وتسبقوا من أجلها في شد الرحال إلى البادية لمشاهدة الأعراب والإقامة بين ظهرانيتهم للحفظ والتدوين، حتى طغت عليهم هذه الظاهرة وحالت بينهم وبين رواية الحديث بكثرة، فضلاً عما تتطلبه رواية الحديث من تفرغ إليها واشتغال بها<sup>(٤)</sup>.

وأختم الآراء برأي محمد ضاري حمادي، الذي ذهب إلى أن السبب الذي

---

(١) ينظر: الحديث النبوي في النحو العربي، محمود فجّال، نادي أبها الأدبي، أبها، ١٤٠٤هـ، ص: ١٢٥، ١٢٦.

(٢) السابق: ١٠٩.

(٣) ينظر: السابق: ١١٠.

(٤) ينظر: القياس في النحو العربي: ٩٨.

دفع النحاة إلى الإقلال من الاحتجاج بالحديث النبوي، أو إغفال التصريح بما احتجوا به منه، سبب فكري مذهبي سياسي، لا دخل له بالرواية بالمعنى ولا بكون الرواة من الأعاجم، نشأ بين المعتزلة أصحاب المنهج الفلسفي العقلي الذين اعتمدوا منطق أهل الكلام، وبين أصحاب المنهج النقل الذي عماده الرواية وقوامه الإسناد، وكان من نتائجه؛ أن وقف المتكلمون موقف الإنكار الغريب لأحاديث نبوية صحّت نسبتها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، وفقاً لما قرره علماء الحديث بالطريقة العلمية المشهورة، لأنها خالفت منهجهم في الاستنباط، وناقضت أصولهم في العقل والمنطق، الأمر الذي أدّى إلى تحوُّف النحاة من اعتماد الحديث النبوي بما يستحقه من توثيق واعتماد، خروجاً من الخلاف بين المتكلمين الذين أعجب النحاة بمنهجهم فاعتمدوه ولم يعد في أيديهم الإفلات منه، وبين المحدثين الذين لم يجد النحاة ما يطعنون به عليهم وهم يرون فيه أجلاً صور النقل وأعلى درجات التشدد العلمي الأمين، وانتهى بهم الحرج إلى موقف لم يُظهروا فيه الاحتجاج الواضح الصريح بالحديث النبوي، كما أنهم لم يرفضوه أيضاً الرفض التام، حيث لم ترد لهم أقوال في ذلك تمنعه<sup>(١)</sup>.

ومن مجمل الآراء السابقة، يتضح تأثر غالب اللغويين المحدثين بما قاله متأخرو النحاة في ردّهم أسباب منع الاحتجاج بالحديث الشريف التي ذكرها أبو حيان، لكنّ كلاً منهم حاول أن يستدلّ بما رآه الأبلغ والأوفى في الحجّة والبرهان، فمن رأى بتفضيل رأي أبي إسحاق الشاطبي وترجيحه، أو برأي الدماميني في تغليب

---

(١) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: ٤٠٦-٤١١.

لرواية الحديث باللفظ لا بالمعنى، أو برأي غيرهما، أو جمع بين بعض من الآراء على نحو ما، فإنما يعبر - في نظري - عن رأيه الذي يميل إليه وإن لم يصرح به، وإن كان كل ذلك مندرجاً تحت راية صحة الاحتجاج بحديث النبي صلى الله عليه وسلم.

### آراء اللغويين المحدثين في صحة الاحتجاج بالحديث:

اتفق أغلب اللغويين المحدثين على صحة الاحتجاج بالحديث النبوي

الشريف، تأييداً لابن مالك في توسّعه في الاحتجاج به، وإظهاراً لمكانة الحديث النبوي الشريف، ووضعاً له في موضعه الذي ينبغي أن يكون فيه، كأفصح كلام بعد كلام الله عز وجل. وكانوا في ذلك على قسمين: قسم اكتفى بتأييد ابن مالك فيما قام به، وإن كان لبعضهم رأي في استشهاده المطلق بالحديث الشريف دون تقييده بضوابط أو مراجع حديثية، وقسم زاد على ذلك فحاول أن يفصّل ويقعد للاحتجاج بالمروي من الحديث النبوي الشريف، بوضع ضوابط وشروطٍ يغلب مع تحقيقها صحة نسبة الحديث إلى النبي عليه الصلاة والسلام، أو صحة الاستشهاد بكلام راويها فيما لو افترضت روايته للحديث بمعناه دون لفظه.

### فمن أصحاب القسم الأول:



طه الراوي الذي ذهب إلى صحة الاحتجاج بما صحّ من الحديث دون قيد أو شرط، ورأى أن ابن مالك قد نفّس على العربية بتوسّعه في الاحتجاج بشواهد الحديث حتى اتّهم بالخروج على سنن النحويين<sup>(١)</sup>.

عبدالجبار علوان، حيث وافق ابن مالك في احتجاجه المطلق بالحديث بناء على غلبة الظن في أنه لم يرو بالمعنى، لأن الأصل عدم التبديل<sup>(٢)</sup>.

تمام حسان بقوله: "وأرى ابن مالك أكثر إنصافاً وأصحّ منهجاً"<sup>(٣)</sup>.

مهدي المخزومي بقوله: "ولا يسع الدارس إلا الاطمئنان إلى سلامة ما

ذهب إليه ابن مالك ومن شايعه، في اعتبار الأحاديث من المصادر التي يعتمد اللغوي والنحوي عليها"<sup>(٤)</sup>.

محمد رفعت، لكنه يرى أنّ ابن مالك قد بالغ في الاحتجاج بالحديث حتى

ترك المحجّة، وأفرط حتى جاوز القصد بمراحل، لأنه لا ينبغي إطلاق الاحتجاج بالحديث في كل ما روي عن الرسول عليه الصلاة والسلام، فكثير من الرواة أنفسهم

اعترفوا بنقل الحديث بالمعنى. ويرى أن الاستشهاد بالحديث ينبغي أن يكون عند

اطمئنان الباحث إلى إسناد التعبير إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى من يُحتج به،

فإن لم يطمئن الباحث إليه أنزله الاشتباه من مرتبة الحجّة إلى مرتبة الحجيجة، ولا

---

(١) ينظر: نظرة في النحو، طه الراوي، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٣٥٤هـ/١٩٣٦م، ١٤/٣٢٥، ٣٢٦.

(٢) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: ٣٧٥.

(٣) الأصول: ١٠٧.

(٤) مدرسة الكوفة: ٦١.

يُسْقَطُهُ إِسْقَاطًا تَامًا، لِئَلَّا يَتَخَطَى بِهِ مَوْضِعًا يَصَحُّ وَضَعُهُ فِيهِ وَيَلِيقُ بِهِ، فَالاشْتِبَاهُ سَبِيلٌ لضعف الاحتجاج به لا لإهماله، وكثير منه يفضل أو يساوي ما استشهدوا به من أشعارٍ جُهل قائلها، أو لحن رواتها، أو اختلفت رواياتها<sup>(١)</sup>.

سعيد الزبيدي، ويرى أن ابن مالك هو الوحيد الذي أكثر من الاستشهاد بالحديث الشريف مستنبطاً منه قواعد لم يسبق إليها، ومقويًا به بعض ما ضعفه القدماء من استعمال، حتى كان منهجه في الاستشهاد: الاستشهاد بالقرآن الكريم، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث الشريف، وإن لم يكن فيه عدل إلى أشعار العرب. لكنه يستدرك عليه جموحه في بعض المسائل إلى الافتراض البعيد، وتعسفه - أحياناً - في التوجيه والتأويل، ومع ذلك يرى أنه يبقى ذا أثر كبير في الدراسة النحوية، حيث يؤرِّخ به اعتماد الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف وجعله أصلاً من أصول الاستنباط أما محمد عيد فرأيه يقرب من تأييد ابن مالك في منهجه في الاستشهاد والاحتجاج بالحديث الشريف مطلقاً وإن لم يصرِّح بذلك، فتخصيص نصوص السنة عنده بوصف الصحة تخصيص لا موضع له في البحث اللغوي، لأن نظرة اللغوي لهذه النصوص - ولو كانت موضوعة - ينبغي أن تعتمد على التوثيق العام لها، فإن كان قد حدث فيها تغيير - أي رويت بالمعنى - فإن ذلك قد حدث في عهد الصحابة والتابعين، وهو عصر وثق النحاة أنفسهم كل ما نطق فيه، وهذا المعنى - في رأيه - هو

---

(١) ينظر: النحاة والحديث النبوي: ٦٣-٦٥.

(٢) ينظر: القياس في النحو العربي: ١٠٠-١٠٤.

الذي يهتم الباحث في اللغة. كما يرى أن تُقدّم نصوص الحديث الشريف مع نصوص القرآن الكريم على نصوص الشعر التي اعتمد عليها النحاة غالباً، فتدرس دراسة لغوية جديدة باعتبارها مصدرًا يمثل "نثر الفصحى" في عصر ظهور الإسلام وما قبله من لغة الجاهلية<sup>(١)</sup>.

وفي رأس القسم الثاني يأتي الشيخ محمد الخضر حسين، الذي اعتنى بالموضوع وبحث فيه، بعد أن أثاره مجموعة من أعضاء المجمع اللغوي بالقاهرة، وتباينت فيه آراؤهم بين القبول والرد، والاتساع والتضييق<sup>(٢)</sup>، وقدم فيه اجتهاده المشهور الذي اطمأن إليه كثير من علماء اللغة في هذا العصر.

وقد ذكر الشيخ في بحثه الخلاف بين المانعين والمجوزين بأدلتهم، ثم خلص إلى تفضيلٍ وترجيحٍ في المسألة، قسم فيه الأحاديث من حيث الاحتجاج بها إلى ثلاثة أقسام، الأول: ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به، الثاني: ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به، الثالث: ما يصحّ أن تختلف الأنظار في الاستشهاد بألفاظه. وتفصيلها عنده على الآتي<sup>(٣)</sup>:

من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة، وهو ستة أنواع: أولها: ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته عليه الصلاة والسلام، كقوله:

---

(١) ينظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة: ٢٤٦.

(٢) ينظر: محاضر جلسات دور الانعقاد الأول، مجمع اللغة العربية الملكي بالقاهرة، المطبعة الأميرية، القاهرة،

١٩٣٦م، ص: ٢٩٩-٣٠١.

(٣) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها: ١٧٧-١٧٩.

"حمي الوطيس"، وقوله: "مات حتف أنفه"، وقوله: "الظلم ظلمات يوم القيامة"،

إلى نحو هذا من الأحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان كقوله

"مأزورات غير مأجورات"، وقوله: "إن الله لا يمل حتى تملوا".

ثانيها: ما يروى من الأقوال التي كان يتعبد بها، أو أمر بالتعبد بها، كألفاظ القنوت

والتحيات، وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة.

ثالثها: ما يروى شاهداً على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم.

رابعها: الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها، فإن اتحاد الألفاظ

مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها، والمراد أن تتعدد طرقها إلى

النبي صلى الله عليه وسلم، أو إلى الصحابة أو التابعين الذين ينطقون الكلام العربي

فصيحاً.

خامسها: الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة، كمالك

بن أنس، وعبد الملك بن جريج، والإمام الشافعي.

سادسها: ما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل ابن

سيرين، والقاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وعلي بن المديني.

ومن الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به، وهي الأحاديث

التي لم تدون في الصدر الأول، وإنما تروى في كتب بعض المتأخرين، ولا يحتج بهذا

النوع من الأحاديث سواء أكان سندها مقطوعاً أم متصلًا.

والحديث الذي يصح أن تختلف الأنظار في الاستشهاد بألفاظه الحديث الذي

دون في الصدر الأول، ولم يكن من الأنواع الستة المنبه عليها آنفاً، وهو على نوعين:

(حديث) يرد لفظه على وجه واحد، (وحديث) اختلفت الرواية في بعض ألفاظه.

فأما الحديث الوارد على وجه واحد، فالظاهر صحة الاحتجاج به، نظرًا إلى أن

الأصل الرواية باللفظ، وإلى تشديدهم في الرواية بالمعنى، ويضاف إلى هذا قلة عدد

من يوجد في السند من الرواة الذين لا يحتج بأقوالهم، فقد يكون بين البخاري ومن

يحتج بأقواله من الرواة واحد أو اثنان وأقصاهم ثلاثة ...

وأما الأحاديث التي اختلفت فيها الرواية، فإننا نرى من يستشهدون بالأحاديث

من اللغويين والنحاة لا يفرقون بين ما روي على وجه واحد، وما روي على وجهين أو

وجوه. ويمكننا أن نفصل القول في هذا النوع فنجز الاستشهاد بما جاء في رواية

مشهورة لم يغمزها بعض المحدثين بأنها وهم من الراوي، وأما ما يجيء في رواية شاذة أو

في رواية يقول فيها بعض المحدثين: إنها غلط من الراوي، فنقف دون الاستشهاد بها.

ثم حاول أن يوجز رأيه في خاتمة بحثه فقال: "وخلاصة البحث؛ أنا نرى

الاستشهاد بألفاظ ما يروى في كتب الحديث المدونة في الصدر الأول وإن اختلفت

فيها الرواية، ولا نستثني إلا الألفاظ التي تجيء في رواية شاذة أو يغمزها بعض

المحدثين بالغلط أو التصحيف غمزًا لا مردّ له، ويشدّ أزرنا في ترجيح هذا الرأي، أن

جمهور اللغويين وطائفة عظيمة من النحويين، يستشهدون بالألفاظ الواردة في

الحديث ولو على بعض رواياته"<sup>(١)</sup>.

وبعد أن قدّم الشيخ بحثه إلى مجمع اللغة العربية وتمت مناقشته من قبل اللجنة

---

(١) دراسات في العربية وتاريخها: ١٨٠.

المكونة لبحث الموضوع<sup>(١)</sup>، أيد المجمع غالب ما جاء فيه، وأصدر في دورته الرابعة قراره في الاحتجاج بلفظ الحديث ونصّه<sup>(٢)</sup>: "اختلف علماء العربية في الاحتجاج بالأحاديث النبوية، لجواز روايتها بالمعنى ولكثرة الأعاجم في روايتها. وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة، مبينة فيما يأتي:

١- لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول، كالكتب الصحاح الست فما قبلها.

٢- يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الأنفة الذكر، على الوجه الآتي:

(أ) الأحاديث المتواترة والمشهورة.

(ب) الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.

(ج) الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم.

(د) كتب النبي صلى الله عليه وسلم.

(هـ) الأحاديث المروية لبيان أنه كان صلى الله عليه وسلم يخاطب كل قوم بلغتهم.

(و) الأحاديث التي دونها من نشأ بين العرب الفصحاء.

(ز) الأحاديث التي عُرف من حال روايتها أنهم لا يميزون رواية الحديث بالمعنى،

مثل القاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وابن سيرين.

(ح) الأحاديث المروية من طرق متعددة، وألفاظها واحدة.

---

(١) وأعضاؤها: أحمد الإسكندري، وإبراهيم حمروش، ومحمد الخضر حسين، ينظر: محاضر جلسات دور الانعقاد

الرابع، مجمع فؤاد الأول للغة العربية، دار الطباعة المصرية، القاهرة، ١٩٣٩م، ص: ٣٨٧.

(٢) مجموعة القرارات العلمية: ٥.

وقد أيد سعيد الأفغاني رأي الشيخ محمد الخضر حسين وارتضاه رأياً له فحتم به بحثه بعد أن أشار لذلك بقوله: " ثم خاتموا بما نرى أنه الأقرب إلى الحق مستنديين إلى الحقائق التاريخية ووقائع الحال... " (١)، واصفاً الشيخ بأنه قد عالج موضوع الاحتجاج بالحديث "على خير ما يعالجه عالم ثبت متروّ وقاضٍ منصف" (٢).

ورأى محمد ضاري حمادي أن تضاف الأحاديث الصحيحة المشهورة التي جاءت في الكتب التي لم تدوّن في الصدر الأول، إلى جملة ما يُحتج به مما ذكره الشيخ محمد الخضر حسين، وأشار إلى أن توفّق الشيخ عن القول بصحة الاحتجاج بما لم يدوّن في الصدر الأول، فيه من المبالغة في التحوّط والحذر، ما يفضي بوجه أو آخر إلى إغفال أعداد هائلة من الحديث النبوي المدوّن في أمماتٍ من كتب الحديث وجوامعه، وفيها نسبة عالية من الأحاديث الصحيحة المشهورة، ممّا فات الكتب المدوّنة في الصدر الأول، فما يُدوّن في الكتب من ألفاظ لا يحق لأحد التلاعب فيه، بل تتحتم المحافظة النصيّة عليه من غير أدنى تغيير (٣).

كما رأت خديجة الحديثي أن يضاف إلى ما يصحّ الاحتجاج به من الحديث النبوي؛ كلّ حديث ثبت اعتناء ناقله أو راويه بلفظه وحرصه على أدائه كما قيل، لمقصود بلاغي أو أدبي أو ديني، وتبيّن فيه تشددهم في روايته من أجل ذلك غاية التشدّد

(١) في أصول النحو: ٤٧.

(٢) السابق: ٥٥.

(٣) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: ٤٢٠.

(٤) ينظر: السابق! ٤٢. وأرى أن ما أضافته يدخل في القسم الذي رأى الشاطبي صحة الاستشهاد به، وهو ما عُرف باعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم، والأمثال النبوية، كما يتوزع - أيضاً - ضمن ما أورده الشيخ محمد الخضر حسين في قسم الحديث الذي لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة.

واقترح عبدالرحمن السيد أن يضاف إلى ما أقره المجمع<sup>(١)</sup>:

«الأحاديث التي رواها من العرب من يوثق بفصاحتهم وإن اختلفت ألفاظها، لأنه يرى أن الثقة بهم تبيح الأخذ عنهم سواء أكان ذلك من إنشائهم أم كان منسوباً إلى النبي عليه الصلاة والسلام»<sup>(٢)</sup>.

«الأحاديث التي يُطمأن فيها إلى عدالة رواتها، والتي يغلب على الظن تعدد مواطن الاستفهام فيها، لأن اختلاف الصيغة فيها يردّ إلى تكرار الإجابة.

ومن فصل فيما يحتج به من الأحاديث؛ الشيخ يحيى عبدالعاطي في رسالته

"الدافع الحثيث إلى استشهاد النحاة بالحديث"<sup>(٣)</sup> حيث اختتمها ببيان موقفه من

الاحتجاج بما ورد في كتب الحديث المشهورة على النحو التالي<sup>(٤)</sup>:

كتب المسانيد، كمسند الإمام أحمد ومسند أبي داود الطيالسي وغيرهما: يستشهد

منها بما ورد فيها مما توافرت فيه شروط المجمع اللغوي التي جاءت في قرار

الاحتجاج بلفظ الحديث.

موطأ الإمام مالك: يستشهد بكل ما ورد فيه دون تردد.

صحيح البخاري ومسلم: يستشهد بما روي فيهما بلا قيود، ومثلها ما جمع من

كتاب المبسوط للشافعي من الأحاديث المسندة.

سنن النسائي وأبي داود والترمذي: يستشهد بما روي فيها.

---

(١) ينظر: مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، عبدالرحمن السيد، دار المعارف، مصر، ١٣٨٨هـ، ص: ٢٦٠.

(٢) وهو بذلك لا يرى التفصيل الذي جاء عند محمد الخضر حسين في مثل هذا النوع من الأحاديث، كما أنه لم يقيد به بزمان الصدر الأول كما قيده محمد الخضر حسين، وكما جاء في قرار مجمع اللغة.

(٣) وهي رسالة ملحقه برسالة الدكتوراه التي قدمها الشيخ عن "ابن مالك وأثره في اللغة العربية".

(٤) ينظر: النحاة والحديث النبوي: ٦٩، ٧٠، عن: الدافع الحثيث إلى استشهاد النحاة بالحديث: ١٢٠-١٢٣.



سنن ابن ماجه: يستشهد منها بما ورد فيها مما توافرت فيه شروط المجمع اللغوي التي جاءت في قرار الاحتجاج بلفظ الحديث.

وانتهى حسن الشاعر في دراسته التي قام بها حول صحة الاحتجاج بالحديث الشريف، إلى اعتماد درجة صحة الحديث في الاستشهاد والاحتجاج به أو تركه، على التفصيل الآتي<sup>(١)</sup>:

الحديث الصحيح - وهو ما رواه العدل الضابط عن مثله - يستشهد به مطلقاً وإن ورد بروايات مختلفة، فإن وصف المحدثون حديثاً بالصحة كان صالحاً للاحتجاج به.

الحديث الذي لم يبلغ درجة الصحة، يستشهد به إن وجد له نظير في العربية من القرآن أو الشعر أو الكلام العربي، بشرط ألا يصف المحدثون الرواية باللحن أو الغلط. وهكذا فإن كل من أتى من المعاصرين بعد الشيخ محمد الخضر حسين مفصلاً في الاحتجاج بالحديث النبوي، لم يباين كثيراً ما جاء به الشيخ من رأي، بل يجعله أساساً لنوع من الزيادة في التفصيل أو التوسع في القبول والاستشهاد.

وقد ذكر محمود فجال - عند عرضه لرأي الشيخ محمد الخضر حسين أن ما جاء به الشيخ محمد الخضر حسين يعتبر تفصيلاً لما أجمله الإمام الشاطبي في رأيه عندما قسم الحديث إلى قسمين: قسم لم يقع به استشهاد أهل اللسان وهو ما اعتنى فيه ناقله بمعناه دون لفظه، وقسم يصح الاستشهاد به وهو ما عُرف فيه اعتناء ناقله بلفظه لمقصود

---

(١) ينظر: السابق: ١٠١.

خاص<sup>(١)</sup>، وأرى أن المشابهة تكمن بينهما في أصل التقسيم لا في مادته وما تفرّع عنها من مسائل، فللشيخ محمد الخضر حسين فضل الاعتناء والبسط والمدارسة لمسألة الاحتجاج بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم، وإخراجها إلى حيّز الوجود على ما هي عليه الآن من وضوح، يشهد بذلك ما ارتآه مجمع اللغة تجاه قوله وما قبله منه معاصروه.

وهكذا نرى أن اللغويين المحدثين قد تحاموا للاحتجاج بالقراءات القرآنية، وبالحدِيث النبوي الشريف، وكأنها هو استدراك على من منع الاحتجاج بهما معاً من السابقين؛ من أوائل النحاة أو ممن جاء بعدهم إلى زمن السيوطي جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، يدلّ على ذلك أنهم وافقوا السيوطي - وهو من أكثر من نقلوا عنه في هذا الشأن - ومن قال بقوله ممن سبقه في الاحتجاج بالقرآن وقراءاته، وخالفوه في رأيه حول الاحتجاج بالحدِيث الشريف، عندما لم ير الاحتجاج بالحدِيث إلا بما ثبت منه أنه لفظ النبي عليه الصلاة والسلام، مع حصره له في الأحاديث القصار على قلة وندرة، وارتضوا رأي أبي إسحاق الشاطبي في ذلك، ومضوا على سننه في القول بالاحتجاج بالحدِيث الشريف على التفصيل الذي أتى به محمد الخضر حسين. وعلى ذلك؛ فالمشهود المستقر من اللغويين المحدثين في هذا العصر صحّة الاحتجاج بالقرآن وقراءاته، وبحديث الرسول صلى الله عليه وسلم، وهو في الواقع ما اجتمع فعلياً من قبل في القرن الثامن الهجري، في مؤلفات عَلمين من أعلام النحاة، ابن مالك وابن هشام، لكننا مع

(١) ينظر: الحديث النبوي في النحو العربي: ١٢٨.

ذلك، لا نجد اللغويين المحدثين يستشهدون بالحديث في تقعيد أحكام نحوية، كما استشهد به ابن مالك من قبل وإن وافقوه في الرأي، ولم يكن للحديث الشريف في قرارات مجمع اللغة بالقاهرة - على سبيل المثال - ما كان للقراءات من أثر، وإن استشهد به في عدد لا بأس به من المسائل والقرارات<sup>(١)</sup>، حيث لم يأت الاعتماد على الحديث وحده في إثبات قاعدة، إلا في مسألة جواز دخول (أل) على العدد المضاف دون المضاف إليه، إذ استدلّ لجواز ذلك بحديثين وردا في صحيح البخاري<sup>(٢)</sup>، ومع ذلك جُعلا من باب الاستئناس لا الاعتماد كما جاء في نص القرار<sup>(٣)</sup>، إضافة إلى أن ذلك مما قد سبق ابن مالك إلى مدارسته وتوجيهه في كتابه "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"<sup>(٤)</sup>.

---

(١) وكثير منها استشهد بها ابن مالك في كتبه وخاصة "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"،

ينظر: القياس في اللغة العربية: ٢٣٨-٢٤٠؛ القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة إلى

نهاية الدورة الحادية والستين، خالد العصيمي، دار التدمرية، الرياض، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م، ص: ٦٨١-٦٨٣.

(٢) هما: "ثم قدم الذي كان أسلفه فأتى بالألف دينار" أخرجه البخاري في: كتاب (الكفالة)، و "قام فقرأ العشر

آيات" أخرجه البخاري في: كتاب (العمل في الصلاة).

(٣) ينظر: مجموعة القرارات العلمية: ١٦٩.

(٤) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت،

(د.ت)، ص: ٥٧-٦٠ (البحث الثالث عشر: في توجيه من قال "جاءه بالألف دينار").

## المبحث الثالث: كلام العرب

وقف بعض اللغويين المحدثين من جمع اللغة الذي قام به علماء اللغة القدماء موقفاً اتسم بالكثير من الجدل والمناظرة، على خلاف ما كان من أمرهم تجاه نصوص القرآن الكريم والأحاديث النبوية، وبدا واضحاً أثر المنهج الوصفي في علم اللغة الحديث، على كثير من الآراء والانتقادات التي وجهوها إلى الكيفية التي اتبعها علماء اللغة القدماء في جمعهم لألفاظ اللغة، وبناء قواعد العربية عليها.

وسأذكر بعضاً من الآراء العامة التي تناولت وصف طريقة القدماء في جمع اللغة، ثم أورد بشيء من التفصيل بعض الآراء اللغوية لبعض اللغويين المحدثين، تجاه التحديد الزماني والمكاني لجمع اللغة عند القدماء، وتجاه المادة اللغوية التي قاموا بجمعها. يصف أحمد أمين جمع القدماء للغة بأنه جمع بدائي غير منظم، هم أصحابه التقاط ما سمعوا من الألفاظ وتدوينها حيثما اتفق، "كلمة بجانب كلمة، من غير ترتيب"<sup>(١)</sup>، دون النصّ في الأعمّ الأغلب على القبيلة الواحدة التي جمعوا منها الألفاظ، مما أدى إلى تضخم المعاجم تضخماً مزيفاً بكثرة المترادفات التي صارت عيباً من عيوبها ينبغي الاستغناء عنها<sup>(٢)</sup>، ولو أنهم جمعوها على نمط منظم "لأفردوا كل لغة بمجموعة، وكان هذا يفيدنا كثيراً في تنظيم لغتنا، وحذف ما يحذف وإثبات ما يثبت"<sup>(٣)</sup>.

ووصفه أمين الخولي بأنه لم يكن الجمع الجاد الشامل المستوفي، فهو كما يقول: "خروج غير جاد، ولا مقصود فيه إلى الجمع بمعناه الذي يراد، عندما يقصد استيعاب

(١) محاضر الجلسات، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٥م: ٣١٨/١٧.

(٢) ينظر: السابق: ٣١٩، ٣٢٠.

(٣) محاضر الجلسات، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٣م: ٣٨٩/١٥.

اللغة وجمع مادتها، واستقراء أحوالها، فقد كان الخارجون منهم إلى البادية إنما يسعون إلى جمع ما يروج في قصور الخلفاء عند سمرهم، ومجالس أنسهم التي كانت من مظاهر سلطانهم وجاههم قبل كل شيء<sup>(١)</sup>، ولكنه مع وصفه لهم بهذه الطريقة، أخذ يدافع عنهم وعن طريقهم في الجمع ضد من انتقدهم، وذكر أنه "لا ذنب لهؤلاء الأولين في أنهم عاشوا منذ بضعة عشر قرناً، وعاشوا في أزمة اجتماعية لغوية هددت العربية فسارعوا إلى جمعها، كما أمكن وكما لم يكن يمكن سواه، بجهد مشكور، قدره الناقدون قبل تقدمهم - أي من انتقدوا طريقة الجمع - بهذا النقد المتبغذ"<sup>(٢)</sup>!

ووصفه سعيد الأفغاني بأنه "استقراء ناقص جداً" اعتمد - في غالبه - على الشواهد الشعرية في بناء قواعد وقوانين اللغة، والتي جاءت غير متينة من الناحية النظرية على الأقل، لكثرة ما حملوا على الضرورة الشعرية، وقلة ما أوردوا من الشواهد الثرية<sup>(٣)</sup>.

ووصل الأمر إلى الرفض الصريح عند محمد كامل حسين بقوله: "فنحن لا نرضى عن طريقة القدماء في جمع مادة اللغة، ولا نرضى عن طريقتهم في تحليل هذه المادة واستخلاص قواعد اللغة منها"<sup>(٤)</sup>، وإن بدا منه بعض الإعذار لهم بعد ذلك،

---

(١) مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، أمين الخولي، دار المعرفة، بيروت، ١٩٦١م، ص: ٧٥.

(٢) مشكلات حياتنا اللغوية، أمين الخولي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧م. ص: ٢٠.

(٣) ينظر: في أصول النحو، ٦٠.

(٤) البحوث والمحاضرات، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مطبعة الكيلاني الصغير، القاهرة، ١٣٧٩هـ / ١٩٦٠م:

فذكر أن جمعهم للغة بهذه الطريقة قد "ألجأتهم إليه ظروفهم الخاصة، وانعدام التدوين حينذاك، فكان اعتمادهم على ما يسمعون من الكلام العربي الذي لم يصقله الاختيار، ولم يهذب الاستحسان"<sup>(١)</sup>.

### آراء اللغويين المحدثين في زمان الجمع ومكانه ومادته اللغوية:

كان لبعض اللغويين المحدثين آراء متباينة تجاه التحديد الزماني والمكاني الذي قرره علماء اللغة عندما قاموا بجمعها، وامتد ذلك إلى المادة اللغوية المجموعة في تلك الفترة، أورد بعضاً من هذه الآراء كما هي، مختلفة أو مؤتلفة، ومتفقة أو متضادة، فقد رأيت أن ذلك فيه من الوضوح لعرض أفكارهم وإبراز مواقفهم ما يغني عن غيره.

### أولاً: التحديد الزماني والمكاني

احتج علماء اللغة القدماء في بناء قواعدها بكلام العرب في حواضرهم حتى منتصف القرن الثاني الهجري، وفي بواديهم حتى منتصف القرن الرابع الهجري، وكان جمعهم مقتصرًا على أماكن وقبائل دون غيرها، ذكرها أبو نصر الفارابي بقوله: "والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب، هم قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب والإعراب والتصريف. ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم. وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم، فلم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام؛ فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر

(١) مجموعة البحوث والمحاضرات: ١٥١.

والقبط، ولا من قضاة ولا من غسان ولا من إياد؛ فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرءون في صلاتهم بغير العربية، ولا من تغلب ولا النمر؛ فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية، ولا من بكر؛ لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس ولا من عبد القيس؛ لأنهم كانوا من سكان البحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أزد عمان؛ لمخالطتهم للهند والفرس، ولا من أهل اليمن؛ لمخالطتهم للهند والحبشة، ولولادة الحبشة فيهم، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وسكان الطائف؛ لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفهم حين ابتداءوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم"<sup>(١)</sup>. وقسم علماء اللغة الشعراء في هذه الفترة إلى أربع طبقات، طبقة الشعراء الجاهليين، وطبقة الشعراء المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، وهاتان الطبقتان يُجمع علماء اللغة على الاحتجاج بهما، واختلفوا في الطبقة الثالثة، (طبقة الشعراء الإسلاميين)، ولم يحتجوا بالطبقة الرابعة (طبقة الشعراء المولدين أو المحدثين) إلا على سبيل الاستثناس وزيادة الاستشهاد"<sup>(٢)</sup>.

ومن أوائل من عرض لهذا التحديد الزماني والمكاني من اللغويين المحدثين، بعض الأعضاء بمجمع اللغة العربية بالقاهرة في دور الانعقاد الأول، عندما كانوا يتباحثون في موضوع دراسة اللهجات العربية، حيث أوضح الشيخ أحمد الإسكندري

---

(١) الاقتراح في أصول النحو، السيوطي، ص: ٤٤، ٤٥؛ وينظر: الحروف لأبي نصر الفارابي، تحقيق محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، ط ٢، ١٩٩٠م، ص: ١٤٧.

(٢) ينظر: الاقتراح، ص: ٥٤، ٥٥؛ الاحتجاج بالشعر في اللغة "الواقع ودلالته"، محمد حسن حسن جبل، دار الفكر العربي، القاهرة، (د.ت)، ص: ٧٨-٨١.

- استدلالاً بما جاء في مقدمة كتاب "خزانة الأدب" للبغدادي، وكتابيّ "الاقتراح" و"الأشباه والنظائر" للسيوطي - أن العربي الذي يعتدّ بفصاحته هو من لم يتعدّ المائة الثانية من الهجرة في الحاضرة، والمائة الرابعة في البادية<sup>(١)</sup>، ثم ذكر أيضاً القبائل التي أخذت عنها اللغة الفصيحة، وشاركه في ذلك الشيخ حسين والي مستشهداً بما جاء في "المزهر" للسيوطي<sup>(٢)</sup>.

ثم عرض له الشيخ أحمد الإسكندري مرّة أخرى - بصورة منفردة - عندما تحدث في بحث له بمجلة المجمع عن قرار المجمع الذي يجيز "أن تستعمل بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة، على طريقة العرب في تعريبهم" فقال في المراد بكلمة "العرب" في القرار: "العرب الذين يوثق بعربيتهم ويستشهد بكلامهم، وهم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى أواسط القرن الرابع" وهذا الذي قال به الشيخ أحمد الإسكندري، ووافق عليه أعضاء المجمع آنذاك بعدم اعتراضهم عليه، يوافق كثيراً ما جاء في التحديد الزماني والمكاني للاحتجاج باللغة عند علماء اللغة الأوائل مع شيء من التوسع في النهايات، يستوعب ما جاء من الاحتجاج بكلام بعض العرب في الحاضرة بعد منتصف القرن الثاني الهجري كالإمام الشافعي وبشار بن برد، كما في "الجمهرة" لابن دريد (ت ٣٢١هـ) و"التهذيب" للأزهري (ت ٣٧٠هـ)<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: محاضر جلسات مجمع اللغة: ٢٩٤/١.

(٢) ينظر: السابق: ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠٣.

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ٢٠٢/١.

(٤) ينظر: محاضر الجلسات ٣٠٣/١؛ الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص: ٣٥.



لكن هذا الرأي المتوافق مع تحديد اللغويين - وإن كان محلّ إجماع أو شبه إجماع آنذاك داخل مجمع اللغة - لم يكن محلّ اتفاق بين اللغويين المحدثين، فقد تعدّدت الآراء والاتجاهات تجاه هذا التحديد حيث رفض القبول به عضو المجمع محمد كامل حسين فقال: "ونحن لا نقرّهم على تحديد الصحيح من اللغة مكاناً بالجزيرة العربية، أو زماناً بما قبل عصر التدوين ... ولا نقرّهم على أن كل ما ورد في عصر بعينه صحيح، فأكثره مضطرب متناقض، والإبقاء عليه عبث، ولا على أن كل ما لم يرد خطأ، فهذا قالب من حديد وضع اللغويون لغتنا فيه، لا يسمح المحدثون لأنفسهم أن يتقيدوا به"<sup>(١)</sup>.

ووصفه محمد حسن عبدالعزيز بأنه قيد محكم وضعه اللغويون لأنفسهم، وبالغوا في تضييقه بدافع إجلال القدماء وتعظيمهم وإيثار ما جاءوا به<sup>(٢)</sup>، ورأى علي أبو المكارم أن العلماء برفضهم الاحتجاج بالسماع بعد القرن الرابع قد فقدوا المورد الكبير الذي كان من الممكن أن يفيدوا منه<sup>(٣)</sup>.

وانتقد محمد عبادة قبول أعضاء المجمع ما قاله الشيخ أحمد الإسكندري، مؤكداً أن المجمع ما زالت تسيطر عليه فكرة مرتكزة على أن المثل الأعلى من الكمال اللغوي يتمثل في لغة العهد الماضي السحيق، وهي فكرة غير مُسلّم بها، "لأنّ اللغة ظاهرة اجتماعية، والتغيير والتطور أمرٌ طبيعي فيها كبقية الظواهر الاجتماعية، فلكل عصر لغته المثالية التي تعدّ مخالفتها في ذلك العصر مخالفة للمألوف من اللغة، منطوقة

---

(١) محاضر الجلسات، مجمع اللغة بالقاهرة: ١٧/١٧٢.

(٢) ينظر: القياس في اللغة العربية، ص: ١٠٤.

(٣) ينظر: أصول التفكير النحوي: ٤٢.

كانت أم مكتوبة<sup>(١)</sup>. ثم نادى إلى عدم التقييد بعصور الاحتجاج التي جعلت الروايات القديمة مقاييس متحجرة، كان من الواجب في رأي النحويين على طلاب الفصاحة أن يحدوها، ودعا إلى دراسة اللغة دراسة وصفية في عصورها المختلفة، صرفاً ونحواً ومعجماً ودلالة، لأن لكل عصر لغته المثالية في الكلام والأدب<sup>(٢)</sup>.

كما يرى محمد عيد أن التزام علماء اللغة بهذا القيد الزماني والمكاني الذي فرضوه، أدى بهم إلى أن يكون الأساس عندهم في الاحتجاج باللغة "التفضيل بالأعصار لا بمادة اللغة من الكلام والأشعار"<sup>(٣)</sup>، وأن ذلك لم يكن من وجهة النظر اللغوية الحديثة فكرة صحيحة، لأنه قد قام على اعتبار أن اللغة المثالية هي لغة ذلك العصر فقط، وأنها انحدرت بعده في طريق اللحن والفساد<sup>(٤)</sup>، ويقترح لتصحيح ذلك - من الناحية العملية - أن تدرس لغتنا الفصحى دراسة وصفية في عصورها المختلفة حتى وقتنا الحاضر، باختيار نماذج موثقة مما بين أيدينا من نصوص تلك العصور شعراً ونثراً، تمثل كل مرحلة من مراحل اللغة، آخذين في الاعتبار أن الربط في اللغة بين الأخذ وبين العصر، كالربط بينه وبين الشخص مع انتفاء المعاصرة، مادام هذا الشخص يلتزم بالمستوى الصوابي للمرحلة موضوع الدراسة<sup>(٥)</sup>، واصفاً هذا الرأي بأنه قد يكون "رأياً طموحاً بعد أن فات الكثير، لكنه ليس في حكم المستحيل"<sup>(٦)</sup>.

(١) عصور الاحتجاج في النحو العربي، محمد إبراهيم عباده، دار المعارف، بيروت، ١٩٨٠م، ص: ٢١٧.

(٢) ينظر: السابق: ١/ ٢٢٠.

(٣) الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص: ١٣١، ١٨٢.

(٤) السابق: ٢٥١.

(٥) ينظر: السابق.

(٦) السابق: ٢٥٢.

أما محمد حسن جبل، فلم يوقفنا على رأي واضح له، فمرة يقول: "وبالرغم من تشدد هذه النظرة، إلا أنها وجهت إلى استيعاب تراث عصر الذروة هذا، وصار مستوى اللغة والأدب فيه هو موضع القدوة ومناطق التنافس، فحفظت اللغة بذلك من الاضمحلال والتحول، كما ساعد ذلك على ترسيخ سليقية العربية واستمرارها"<sup>(١)</sup>، وأخرى يقول: "إن تلك التحديدات القبلية والقبلية المكانية، تمثل جانباً من الضوابط الجافية، التي تحكمت في جمع اللغة وأدت إلى إغفال الكثير من مفرداتها واستعمالاتها، إذ إن ترك الأخذ عن قبيلة بأسرها، أو عن أهل منطقة بأسرها، فيه ما لا يخفى من الجزافية، وإهدار ما يمكن أن يكون هؤلاء وهؤلاء استعملوه من التراكيب والصيغ والأساليب الصحيحة الفصيحة"<sup>(٢)</sup>.

ويرى أن التعميم في الحكم بمنع أخذ اللغة إلا عن قبائل معينة؛ أو عن أهل مناطق محددة؛ أو عمّن لم تتعد حياته منتصف القرن الثاني الهجري أو آخره؛ تعميم ينقصه الأساس العلمي من حيث المنهج، لعدم قيامه على استقراء علمي تام أو شبه تام، ولأنه يعني الحكم المسبق بعدم الفصاحة على جميع الخارجين عن نُطق الاحتجاج تلك كما يرى أن إيقاف الاحتجاج على نتاج هذا التحديد يعني الحكم بإيقاف نمو اللغة في متنها ودلالاتها عند الحد الذي وصلت إليه في تلك الحقبة، وهو مما يضاد طبيعة اللغة التي تجاري تجدد الحياة مجارة حتمية<sup>(٣)</sup>، وأظن أن الأمر على خلاف ما رآه،

---

(١) الاحتجاج بالشعر في اللغة، ص: ٢٦، ٩٩.

(٢) السابق: ٧٧.

(٣) ينظر: السابق: ٩٩، ١٠٠.

(٤) ينظر: السابق: ١٠٤.

رآه، فإن المقصود من التحديد اللغوي الزماني والمكاني (القبلي) حصر اللغة التي يحتاج بها في بناء قواعد اللغة، وليس تطور دلالاتها وأساليبها، وما عدّه استثناء في كتابه مما استشهد به بعد زمان التحديد وخارج مكانه<sup>(١)</sup>، لا يكون كذلك إلا إذا كان مما احتج به في تقعيد جديد للغة، وهو ما لم يكن إلا في حالات معدودة، لا يصحّ معها القول بأن قواعد اللغة وقوانينها لا تمثل لغة العرب<sup>(٢)</sup>.

وخالف تمام حسن العاذلين، وحاول أن يقف موقفاً وسطاً، فدعا إلى التوقف عن انتقاد أهل اللغة في تقييدهم الزمني وتقعيد اللغة من خلاله في تلك الفترة، حتى وإن كان لا يتناسب مع معطيات المنهج الوصفي، والاعتذار لهم من وجهين، أولهما: أن الفارق الزمني بيننا وبينهم يعطي المحدثين من تجارب القرون السابقة ما لم يتهيأ مثله للنحاة العرب الذين كانوا طلائع في هذا العمل، وحسب الطليعة عذراً، أنه أنار الطريق ومهداها بوسائله المتاحة له، دون أن يكون عالية على حكمة موروثه عن السابقين<sup>(٣)</sup>، ولو أننا سلمنا بهذه الحقيقة لبدا قصور النحاة كأنه لم يكن<sup>(٤)</sup>. ثانيهما: أن نسبة القصور إلى النحاة لا تستقيم على إطلاقها، لأن النحاة لم يشافهوا امرأ القيس وابن هرمة في وقت معاً وإلا لقامت عليهم الحجة، وهم استنبطوا قواعدهم من مادة مكتوبة لديهم لا تفرق

---

(١) ينظر: الاحتجاج بالشعر في اللغة: ١٠٥-١٠٨.

(٢) يقول محمد حسن عبدالعزيز في مثل ذلك: "ونقول للإنصاف إنه عند النظر في موضع الشاهد من الأمثلة التي ذكرناها من شعر المولدين، نتبين أن أغلبها لا يستقلّ في إثبات القاعدة أو الحكم، أو بعبارة أخرى؛ لم تستخرج منها أحكام تخالف ما سبق أن استقر من قواعد في كتب أئمتهم". القياس في اللغة العربية: ١١٨.

(٣) ينظر: الأصول: ١١٧، ١١٨.

(٤) السابق: ١١٨.

سطورها بين لهجة أيّ منها، وذلك مما يدعوننا إلى التماس العذر لنحاتنا الأقدمين، لأن صنيعهم كان منسجماً تمام الانسجام مع الظروف التي صادفتهم<sup>(١)</sup>.

ومال عبده الراجحي إلى أن القصد إلى فهم النصّ القرآني هو الذي أدى إلى تحديد مستوى لغوي معين، وهو الذي أدى إلى تحديد مكانٍ وزمانٍ لهذا المستوى، لأنّ النحاة لم يذكروا أنهم يقعدون للعربية العامة التي يستعملها أصحابها في شؤون حياتهم اليومية، " وإنّما هم يؤكّدون أنهم يقعدون لهذه العربية التي تصلح لفهم لغة القرآن "<sup>(٢)</sup> ولذلك كان البحث عن نقاء اللغة وفصاحتها غاية من غاياتهم في الجمع اللغوي، رأوا تحقيقها فيما وضعوا من قيود زمانية ومكانية وقبليّة<sup>(٣)</sup>.

ورأى محمد الحباس أن ما ذكره اللغويون المحدثون من انتقادات كثيرة لهذا التحديد الزماني والمكاني لم تكن في معظمها موفّقة، لأنهم "لم يدركوا جيداً معنى التحديد الزماني والمكاني للفصاحة المحتج بها، فالإبعاد الذي أحدثه اللغويون العرب لبعض قبائل العرب من رقعة الفصاحة يبدأ من زمن بدء التحريات الميدانية، أي الزمن الذي بدأ فيه اللغويون يخرجون إلى البادية ويشافهون فصحاء الأعراب، ويأخذون عنهم اللغة مباشرة وهذا الزمن يبدأ من سنة تسعين للهجرة"<sup>(٤)</sup>... أما النصوص الماثورة قبل ذلك، فكلها

---

(١) ينظر: الأصول: ١١٨.

(٢) النحو العربي والدرس الحديث، عبده الراجحي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م، ص: ٥١.

(٣) ينظر: السابق: ٥١.

(٤) وكأنه بذلك يشير إلى قول أبي نصر الفارابي: "... وأكثر ما تشاغلوا بذلك سنة تسعين إلى سنة مائتين، وكان الذي تولى ذلك من بين أمصارهم أهل الكوفة والبصرة من أرض العراق"، كتاب "الحروف": ١٤٧.

كانت فصيحة، وإذن فاللغات الموجودة في القرآن الكريم والشعر الجاهلي وشعر صدر الإسلام كلها فصيحة، لأن القرآن أنزل في زمن كانت فيه هذه القبائل فصيحاً كما ردّ على من وصف جمع اللغة في تلك الفترة بأنه عمل غير علمي، بدعوى أنه يقف في وجه تطور اللغة، "بأن النحاة العرب القدماء حين حددوا رقعة الفصاحة زماناً كانوا يهدفون إلى شيئين اثنين، الأول: وضع قواعد تعرف بها اللغة العربية الأصيلة التي لم تتأثر بغيرها من اللغات، ولهذا تخرجوا كل التخرج من الاختلاط. الثاني: لم يكن هؤلاء العلماء يهدفون إلى تسجيل تطور اللغة العربية، وإنما كانت دراستهم دراسة بنوية آنية، الهدف منها تحليل اللسان العربي في مرحلة واحدة منه وإليه، كما قال دوسوسور، ولهذا فهم من وجهة النظر البنوية كانوا مصيبين في تحديدهم لرقعة الفصاحة زماناً، لأنهم لو لم يفعلوا ذلك لوجدوا أنفسهم يدرسون تطور اللغة، وهذا منهج آخر لم يكونوا يقصدون إليه".<sup>(١)</sup>

وأجدني مؤيداً لما قال، وذهاباً إلى أن علماء لغتنا القدماء كانوا مطبقين في واقعهم العملي في جمع اللغة، ما نادى به بعض اللغويين المحدثين من خلال المنهج الوصفي للدراسة اللغوية، فهم قد جمعوا اللغة استقراء في فترة زمنية محددة، ثم درسوها وانتهوا إلى وصف قواعدها التي جاءت عليها، فكانت دراستهم لها وتقعيدهم لقواعدها عملاً وصفيّاً على غير معيار سابق، وقد أشار إلى ذلك تمام حسّان رائد اللغويين المحدثين في المنهج الوصفي، وهو ما جعله - في نظري - يعتذر لهم ويدعو إلى عدم نقدهم على ما أشرنا إليه قبل قليل

---

(١) مفهوم الفصاحة عند النحاة العرب القدماء والمحدثين، محمد الحباس، مجلة علوم إنسانية (مجلة إلكترونية فصلية

محكمة)، السنة الخامسة، العدد (٣٥)، خريف ٢٠٠٧م، ص: ١٧ من ٣٥. ينظر: [www.ulum.nl](http://www.ulum.nl).

(٢) السابق: ١٩ من ٣٥.

(٣) ينظر ص: ٧٠.

## ثانيًا: المادة اللغوية

أعرض الآراء فيها في سياقين، الأول: جمع المادة اللغوية، والثاني: بناء القاعدة اللغوية.

### السياق الأول: جمع المادة اللغوية:

سيكون الحديث هنا عن مصدر المادة اللغوية وكيفية نقلها وجمعها (القبائل والرواة والاستقراء).

### أ- المصدر (القبائل):

وصف مهدي المخزومي اللغويين القدماء بأنهم في تحديدهم للقبائل التي أخذوا عنها دون غيرها، قد ضيقوا على أنفسهم وعلى الدارسين من بعدهم، وعلى درس النحوي نفسه، فلم يعد النحو نحو العربية، ولكنه نحو لبعض لهجاتها<sup>(١)</sup>، ويصفهم لذلك بالنعاة المحافظين المتشددين، لأنهم بتحكمهم هذا قد تعسفوا كثيرًا وحرموا درس النحوي أن يستوعب اللهجات كلها<sup>(٢)</sup>، ويرى أنه كان ينبغي عليهم إطلاق الجمع من القبائل دون تصنيفها على أساس الفصاحة من عدمها، ليقدّموا للدارسين شواهد من كلام تلك القبائل المعزولة عن الاستشهاد، لا العكس<sup>(٣)</sup>. وعاب عليهم أحمد أمين أنهم "لم يجمعوا كل ما قيل عن القبائل، بل نخلوه واقتصروا على ما حسن وقعه في أسماعهم وراق في أذواقهم"<sup>(٤)</sup>، إضافة إلى أنهم لم

(١) قضايا نحوية: ٤٦. وينظر: القياس في اللغة العربية: ٤٩.

(٢) ينظر قضايا نحوية: ٤٦، ٤٧.

(٣) ينظر: السابق: ٤٧، ٤٨.

(٤) محاضر الجلسات، مجمع اللغة العربية: ١٧ / ٣١٧.

يأخذوا عمّن جاور الحضّر من قبائل العرب، وكان لهم أن يأخذوا ممن اختلط بالحضّر، فإن لغتهم أوسع، وألفاظها قد رقتها الحضارة<sup>(١)</sup>.

وردّ فؤاد ترزي على أحمد أمين، فيّين أن اقتصارهم على أهل البدو دون الحضّر - وإن أدّى إلى تدوين ما كان مقتصرًا على ما يتصل بالحياة البدوية من معانٍ، وأنّ ما يمكن أن تكون هذه اللغة قد ظفرت به من تطوّر من جراء اتصالها بالثقافات المحيطة قد تُجوّز عنه - كان في سبيل المحافظة على سلامة اللغة<sup>(٢)</sup>.

ورأى بعض اللغويين المحدثين أن اللغويين القدماء ناقضوا أنفسهم فاستشهدوا بلغة قريش، وقريش من حاضرة الحجاز التي منعوا الأخذ منها، واستشهدوا بشعر عدي بن زيد والكميت والطرمّاح وجرير وهم من سكان الأمصار<sup>(٣)</sup>، وحاول أحمد أمين رد هذا التناقض في الاستشهاد بلغة قريش<sup>(٤)</sup>، فذكر أن هناك فرقًا بين سلامة اللغة وفصاحتها، فقريش - عنده - من ناحية سلامة اللغة ينطبق عليهم ما انطبق على غيرهم ممن خالط الأمم الأخرى، ولكنهم من ناحية الفصاحة فصحاء، والفصاحة التي يقصدها هي قوة التعبير عمّا في نفوسهم<sup>(٥)</sup>، فردّ عليه علي أبو المكارم بأن "تناقض النحاة أمر واقع لا سبيل إلى رفعه، ولم يكن بدّ منه"<sup>(٦)</sup>، ولكن مما

---

(١) محاضر الجلسات، مجمع اللغة العربية: ١٧ / ٣١٨.

(٢) ينظر: في أصول اللغة والنحو، فؤاد حنا ترزي، مطبعة دار الكتب، بيروت، (د.ت)، ص: ٢١، ٥٨.

(٣) ينظر: مدرسة الكوفة: ٥٦، ٥٧؛ قضايا نحوية: ٤٦، ٥٣؛ أصول النحو العربي، محمود أحمد نحلة، دار المعرفة،

الإسكندرية، ٢٠٠٢م، ص: ٦٣؛ أصول التفكير النحوي: ٢٩.

(٤) سبق بيان أن الاستشهاد بلغة قريش كان فيما قبل التسعين الهجرية، ينظر ص:

(٥) ينظر: ضحى الإسلام (الجزء الثاني)، أحمد أمين، مطبعة الاعتدال، القاهرة: ١٩٣٣م، ص: ٢٤٧.

(٦) أصول التفكير النحوي: ٥٥.



يرفع هذا التناقض القول بأن "لغة قريش كانت أفصح اللغات في الجاهلية وزمن نزول القرآن، أما في زمن التحريات الميدانية فقد دخلها اللحن وفسدت، فلم تبق فصيحة فضلاً عن كونها أفصح اللغات وبالتالي فلا تناقض في الحكمين"<sup>(١)</sup>.

### ب- النقل (الرواة):

رأى سعيد الأفغاني أن مما يؤخذ على علماء اللغة القدماء الذين قاموا بجمع اللغة عدم دراستهم "الرواة وأحوالهم، ومنّ منهم الثقة الضابط، ومنّ منهم الوضاع والمخلط"<sup>(٢)</sup>، كما أنهم لم يحققوا النصوص المروية التي بنوا عليها، لا سنداً ولا متناً، أما السند فكثيراً ما تجد الشاهد في كتبهم منسوباً إلى غير قائله، وأما المتن فكثيراً ما تجده مروياً عندهم على غير الصحيح وبينون قاعدتهم على موضع الخطأ منه "<sup>(٣)</sup>، كما رأى أحمد أمين أن بعض اللغويين كان غير موثوق به، فقد يروي عن الصبيان، أو عن المجانين أو عن راوية من أهل الأهواء، أو لا يتحرى الصدق فيما ينقل، أو يبيح لنفسه الوضع في اللغة"<sup>(٤)</sup>.

---

(١) مفهوم الفصاحة عند النحاة العرب القدماء والمحدثين، محمد الحباس، مجلة علوم إنسانية (مجلة إلكترونية)،

ع(٣٥)، ص: ١٧ من ٣٥. ينظر: [www.ulum.nl](http://www.ulum.nl).

(٢) في أصول النحو: ٧٢.

(٣) السابق: ٧٣.

(٤) ينظر: محاضر جلسات مجمع اللغة العربية بالقاهرة: ١٧/٣١٨؛ من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو

المصرية، القاهرة، ط٧، ١٩٩٤م، ص: ٣٦؛ نظريات في اللغة، أنيس فريحة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط٢،

١٩٨١م، ص: ٨٠. وأورد عبدالصبور شاهين الأخذ من صبيان العرب والرواية عنهم على سبيل الإيجاب،

وجعل ذلك من المبالغة في جمع اللغة والعناية بألفاظها. ينظر: العربية لغة العلوم والتقنية، عبدالصبور شاهين،

دار الاعتصام، القاهرة، ط٢، (د.ت)، ص: ٣٤٣.

ورأى فؤاد ترزي أن "من الطبيعي ألا يكون فصحاء الأعراب والرواة وعلماء اللغة، منزهين عن النسيان والخطأ"<sup>(١)</sup>، وذلك كله مما يبيّن "أن هذه اللغة التي دوّنت لا تزال تفتقر إلى شيء من التدقيق والتمحيص، ففيها من الألفاظ ما لم يتأكد استعمال العرب له، وفيها من المعاني ما لم تثبت صحته"<sup>(٢)</sup>.

### ج- الطريقة (الاستقراء):

رأى محمد حسن جبل أن طريقة الجمع لم تقم على أساس علمي صحيح، حيث لم يكن الاستقراء تامًا أو شبه تام، بحيث تكون نتائجه صحيحة علميًا وأقرب إلى الصواب<sup>(٣)</sup>، ووصفه علي أبو المكارم بأنه استقراء خاطئ<sup>(٤)</sup>، ووصفه غيره بأنه استقراء ناقص جدًا غير شامل ولا مستوف<sup>(٥)</sup>، وأنه ما لم يُستكمل فإنه لا يستطيع الاطمئنان إلى صحة النتائج التي وصلوا إليها، ولا إلى صحة المنهج الذي عقدوا عليه دراستهم<sup>(٦)</sup>. ورأى محمد عيد أن الاستقراء بطريقته التي قام بها قد عطل مهمة الاستقراء الصحيح، لأن النحاة "وقفوا به عند وقت مقيد، وتركوا العربية تتطور بعد هذا العصر دون دراسة، وترتب على ذلك أن اتجه البحث إلى الدراسة نفسها"<sup>(٧)</sup>، وأنه

---

(١) في أصول اللغة والنحو: ٥٨.

(٢) السابق: ٦٨.

(٣) ينظر: الاحتجاج بالشعر في اللغة: ٩٩.

(٤) ينظر: أصول التفكير النحوي: ٨١.

(٥) ينظر: في أصول النحو: ٦٠، مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب: ٧٥.

(٦) مدرسة الكوفة: ٥٣.

(٧) الاستشهاد والاحتجاج باللغة: ٢٦١.

"ينبغي إعادة النظر فيه في وقتنا الحاضر، ليعود الاستقرار وسيلة صحيحة لمتابعة مراحل تطور اللغة حتى الوقت الحاضر"<sup>(١)</sup>.

كما رأى بعض اللغويين المحدثين أن العلماء حين دوّنوا اللغة أثناء جمعها دوّنوها على افتراض أنها لغة موحدة أو لهجة واحدة، بينما كانت هي مجموعة من لهجات متطورة ومتغايرة، مما أدى إلى أن يكون للفظ الواحد من ألفاظ اللغة احتمالات لفظية ومعنوية مختلفة في كثير من الأحيان<sup>(٢)</sup>، وكان من نتيجة ذلك أنهم "خلطوا بين المستويات اللغوية المختلفة التي كانوا يأخذون عنها، واعتبروا كل ما يسمعونه "عربية"، ونسوا شيئاً هاماً وخطير الأثر، وهو أن ما يسمعونه ينتمي إلى مستويات متعددة ينبغي التفرقة الحاسمة فيها بين مستويين: مستوى اللغة الفصحى ثم مستوى اللهجات"<sup>(٣)</sup>. وصار من الصعب بعد ذلك التفرقة بين مستوى اللغة ومستوى اللهجة، ومعرفة الفوارق النوعية بين خصائص اللغة الفصحى وبين لهجة قریش<sup>(٤)</sup>، وهذا يبيّن - على حدّ وصفهم - أن اللغويين في جمع اللغة "لم يصدروا عن خطة محكمة"<sup>(٥)</sup>، كما أن النحاة المتقدمين "لم يصدروا في تنسيق شواهدهم عن خطة محكمة شاملة، فأنت تجد في البحث من بحوثهم قواعد عدّة، هذه تستند إلى كلام رجل من قبيلة أسد، وتلك إلى كلام رجل من تميم، والثالثة إلى كلمة لقرشي، وتجد

---

(١) الاستشهاد والاحتجاج باللغة: ٢٦١.

(٢) ينظر: مدرسة الكوفة: ٥٢؛ في أصول اللغة والنحو: ٥٧؛ محاضر جلسات مجمع اللغة بالقاهرة: ١٥ / ٣٨٩.

(٣) أصول التفكير النحوي: ٢٦، ٢٧.

(٤) ينظر: السابق: ٥٥.

(٥) نظريات في اللغة: ٧٩.

على القاعدة تفريراً دعا إليه بيت لشاعر جاهلي، واستثناء مبنياً على شاهد واحد اضطر فيه الشاعر إلى أن يركب الوعر حتى يستقيم له وزن البيت، ولعل عذرهم في ذلك أنه ليس لديهم نصوص مصنفة على القبائل، فلم يعن الرواة ولا المؤلفون الأولون بأن يذكروا كلام كل قبيلة في نسق، حتى يأتي النحوي فيستنبط قواعد كل لهجة على حدة خطوة أولى، ثم يبحث عن الأشيع في لهجات القبائل فيقعد عليه قواعد<sup>(١)</sup>.

### السياق الثاني: بناء القاعدة اللغوية

يأتي الحديث هنا عن بعض ما وُجّه للقواعد اللغوية من نقد بسبب طريقة الجمع، وقد وضعتها في ثلاثة عناوين رأيت أنها تمثل أبرز تلك الآراء، وهي:

#### أ - قواعد لغوية لا تمثل لغة العامة:

اتجه بعض اللغويين المحدثين إلى القول بأن المادة اللغوية التي جمعت كانت مادة مختارة تمثل اللغة الأدبية ولا تمثل اللغة العامة، وبالتالي فإن القواعد اللغوية التي استنتجت منها كانت قواعد تمثل اللغة العالية وليست لغة الخطاب اليومي، كما أنّها - ضمن هذا السياق - تعدّ قواعد تمثل لغة الشعر بما فيها من ضرائر وصنعة أدبية أكثر من تمثيلها للنثر الذي يمثل اللغة الأقرب للواقع المثالي الذي يتكلمه أهل اللغة، فقد حفل النحاة العرب بالشعر إلى درجة أهتهم أو كادت تلهيهم عما عداه من الكلام، ولغة الشعر بما فيها من خصوصية البناء والتركيب تقصر دون تمثيل اللغة الفصحى تمثيلاً كاملاً أو مقبولاً<sup>(٢)</sup>، وكان "الصواب أن يكون كلام العرب الذي يخلو

(١) في أصول النحو: ٧٠، ٧١.

(٢) ينظر: الأصول، ص: ١٠٨، ١٠٩؛ الضرورة الشعرية في النحو العربي، محمد حماسة عبداللطيف، مكتبة دار

العلوم، ١٩٧٩م، ص: ٥٧٦.

من الضرائر وبيتعد عن التصنع أول أصل يعتمد عليه في بناء القواعد والأحكام، إذا ما قيس بالشعر الذي تحكمه الضرائر وأمور أخرى<sup>(١)</sup>، فالشعر - بما يخضع له من أحكام فنية تخرجه إلى الرخص - "غير دقيق في رصد الظواهر اللغوية ومن ثم القياس عليها وبناء قواعد ثابتة"<sup>(٢)</sup>، إضافة إلى أن الاقتصار على الشعر وحده دون النثر في تعديد القواعد والاستدلال عليها يوقع في بعض الاضطراب في النتائج والقواعد<sup>(٣)</sup>. وقد ذكر عبده الراجحي هذا الأمر واضحًا، فبيّن أن مما يأخذه علماء اللغة المحدثون في منهجهم الوصفي لدراسة اللغة على علماء النحو العربي، أن نحوهم "لم يقعد للعربية كما يتحدثها أصحابها، وإنما قعد لعربية مخصوصة تتمثل في مستوى معين من الكلام، هو في الأغلب شعر أو أمثال أو نص قرآني، أي أنه لم يوسع درسه ليشمل اللغة التي يستعملها الناس في شؤون الحياة وإنما قصره على درس اللغة الأدبية"<sup>(٤)</sup>. وقد وقف بعض اللغويين المحدثين من هذا الانتقاد موقف المدافع أو المفسّر لصنيع النحاة هذا، فذكر إبراهيم أنيس أن "رواية الشعر أدق من رواية النثر، وأن تذكر المنظوم أيسر من تذكر المثور، وأن احتمال التغيير والتبديل في الشعر أقل من احتمالته في المروي من النثر"<sup>(٥)</sup>، ورأى عبده الراجحي أنه ينبغي أن ننظر إلى ما قاموا به في السياق العام لنشأة العلوم الإسلامية في ذلك الوقت، وهو فهم النص القرآني الكريم، وهو نص لغوي معجز، "ومن ثم كان توجههم إلى النصوص الأدبية - الشعرية منها

(١) القياس في النحو العربي: ١٢٩.

(٢) السابق: ١١٤.

(٣) ينظر: السابق: ١١٥؛ الاستشهاد والاحتجاج باللغة: ١٥٧.

(٤) النحو العربي والدرس الحديث: ٤٨.

(٥) من أسرار اللغة: ٣٢٥.

بخاصة- لاستخلاص القوانين التي تدور عليها العربية التي نزل بها القرآن الكريم<sup>(١)</sup>، ثم يقرر أيضاً، أنّ الحكم على النحو بأنه اعتمد على هذا المستوى الخاص من اللغة فيه نصيب كبير من الصحة، وفيه أيضاً نصيب من التجوّز، فالنحاة لم يأخذوا كل قواعدهم من النصوص العالية، بل اتصلوا بالحياة اللغوية بمعناها الواسع<sup>(٢)</sup>.

ويذهب تمام حسّان إلى ما ذهب إليه عبده الراجحي، ويرى أنّ النحاة العرب وإن خالفوا المنهج الحديث في دراسة اللغة؛ إلا أنهم لم يتصدروا لهذه المهمة الجليلة (إنشاء النحو) "إلا لخدمة القرآن، فلولا عنايتهم بالمحافظة على النص القرآني من أن تتسرب إليه ظاهرة النحو، ما فكروا في ذلك الزمان بعينه والمكان بعينه في إنشاء النحو، والقرآن نص أنزل باللغة الأدبية وليس بلغة التخاطب العادية، فكان على من يود المحافظة على القرآن أن يدرس اللغة التي أنزل بها، ولو أنّ النحاة استخراجوا النحو من لغة التخاطب لما وصلوا إلى ما يريدون، ولكان ذلك منهم خيانة للغاية التي سعوا إليها، إجهاضاً للغرض النبيل الذي عملوا من أجله"<sup>(٣)</sup>، ثم أضاف في الاعتذار لهم عدّة أمور منها: أنهم لم يكونوا يعرفون هذا المنهج الذي ندرس الآن به عملهم، وأن لغة التخاطب في زمانهم كانت أكثر اختلافاً وتشعباً على ألسنة القبائل من اللغة الأدبية، ولم يكن من الممكن أن ينشأ لها نحو واحد كما نشأ للغة الأدبية نحو واحد، وأنه كان من السهل عليهم سهولة نسبية استخراج القواعد من اللغة الأدبية، أما

---

(١) النحو العربي والدرس الحديث: ٤٩.

(٢) السابق: ٥٠، ٥٤.

(٣) ينظر: الأصول: ١١٠، ١٠٩.

الكلام اليومي في البيت والسوق والمحادثة العابرة فما أشقّ ما تستخرج منه القواعد<sup>(١)</sup>.  
أما محمد عيد فجعل البحث عن لغة مثاليةٍ جديرةٍ باستخلاص القواعد منها؛ هو  
السبب في اهتمام النحاة بالشعر هذا الاهتمام الشديد، فالنثر معرّض للابتدال بكثرة  
الاستعمال في المواقف الجادّة، والحاجات الدارجة، أما الشعر فله من خصائصه الفنية ما  
يقصره على المتكئين منه، مع تمكنهم أصلاً من الفصحى التي هي مادته ووعاؤه  
ب- قواعد لغوية لا تمثل النحو كلّ:

ذكر بعض اللغويين المحدثين أنه لما كان جمع اللغة مقتصرًا على قبائل دون  
أخرى، فإن النحو الذي استخرج منه "لم يكن نحو العربية، ولكنه نحو لبعض  
لهجاتها"<sup>(٢)</sup>، ولا يصوّر إلا هذه العربية التي حدّوها مكانًا وزمانًا، فهو نحو ناقص لا  
يقدم قواعد الكلام العربي في بيئاته المختلفة<sup>(٣)</sup>.

وفي المقابل وبصورة مغايرة، يرى إبراهيم أنيس أن هذا النقص ما كان ليكون  
لو اعتمد التقييد على الفصحى دون لهجاتها، يقول: "ولكن القدماء من علماء  
العربية، لسوء الحظ، لم يقصروا تقييدهم لقواعد العربية على مصدر واحد، هو لغتها  
النموذجية الأدبية كما كان الواجب، بل أقحموا معها اللهجات العربية القديمة،  
بصفتها وخصائصها المتباينة...، ولذا جاءتنا قواعدهم مضطربة تعددت فيها

---

(١) ينظر: السابق: ٨٧، ٨٨، ١١٠.

(٢) ينظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة: ٢١٤.

(٣) قضايا نحوية: ٤٦.

(٤) ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث: ٦٣، ٦٤، ٧٦، ٧٧؛ النحو العربي والدرس الحديث: ٥١.

الوجوه، واختلفت الأقوال في المسألة الواحدة<sup>(١)</sup>. ويقرن مع هذا العامل عوامل أخرى لكنه يؤكد عليه بقوله: "فالنحاة القدماء قد سمعوا شيئاً وأخطأوا تفسيره، واستنبطوا قواعده قبل أن يتم لهم الاستقراء، سمعوه في لهجات متعددة، وسمعوه في اللغة النموذجية الأدبية، وسمعوه في القراءات القرآنية التي لا تكاد تحصى، ثم قبل أن يتم لهم السماع، ودون الاقتصار على مصدر واحد كما هو الواجب في تعديد القواعد، بدأوا يقعدون قواعدهم، فاختلفت عليهم الآراء وكثرت الأقوال، فأهملوا ما أهملوا وقاسوا ما قاسوا، ثم خرجوا على الناس بقواعد إعرابية فرضوها عليهم فرضاً"<sup>(٢)</sup>. ويردّ عبده الراجحي هذا الذي أوردوه، ويبين أن النحاة لم يذكروا أنهم يقعدون للعربية العامة التي يستعملها أصحابها في كل شأن، والتي تتخذ مظاهر مختلفة باختلاف المكان والزمان، وإنما قعدوا ما يعتقدون أنه أصلح لفهم القرآن، ولذلك اقتصروا فيما جمعوا على ما رأوا أنه الأفصح من اللغات (اللهجات)<sup>(٣)</sup>.

### ج- قواعد لغوية تصنع شواهدا:

يرى علي أبو المكارم أنّ النحاة كانوا يقبلون من اللغة ما يوافق قواعدهم فيحتجون به، ويتركون ما يعارضها، يقول: "إن السبب في قبول النصوص في مجالي الاحتجاج والاستشهاد لم يحدد من قبل في البحث النحوي، ولكنه - مع ذلك - واضح في كل ما أثر عن النحاة، فقد قبلوا ما قبلوه من النصوص اللغوية المسموعة

(١) من أسرار اللغة، ص: ٣٨، ٣٩.

(٢) من أسرار اللغة: ٢٤٩.

(٣) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث: ٥١.



والمروية، لأن هذه النصوص تتفق مع ما يعتبرونه من قواعد، وتتسق مع مقتضياتها، وتُطبق في صيغها وأساليبها وأحكامها، وهذا الموقف مطرد بين النحاة زمانياً ومكانياً معاً<sup>(١)</sup>، وبناء على ذلك فإنه يرى "أن الحجية عند هذا الفريق من العلماء، إنما تعني ببساطة واضحة وقاطعة معاً، اتساق النصوص مع القواعد، وليس انتساب النصوص إلى عصرٍ وانتهاءها إلى قائل"<sup>(٢)</sup>.

ولمحمد عيد في ذلك رأي آخر يمازج رأي أبي المكارم، يرى فيه أن النحاة حرفوا النصوص قصدًا مع معرفة وجه الحق فيها؛ خدمة لآرائهم اللغوية<sup>(٣)</sup>، واستشهدوا بشواهد داخلها الضعف لأنهم وجهوا جهدهم في الدراسة لخدمة القواعد لا النصوص<sup>(٤)</sup>.

وكان لسعيد الأفغاني موقف من مثل هذه الشواهد التي وردت عند النحاة واحتجوا بها، فاقترح عدّة قواعد لضبط الاستشهاد بها في قواعد اللغة، منها:

- لا يحتاج للقاعدة بكلام له روايتان متساويتان في القوة، إحداهما تؤيدها والأخرى لا علاقة لها بها، لاحتمال أن تكون الثانية هي التي قالها المتكلم<sup>(٥)</sup>.

- لا يبنى على شاهد قبل تحريه والتوثيق من ضبطه، إذ كثيرًا ما ترد الشواهد في كتب النحاة محرّفة، ويكون موضع التحريف هو موضع الاستشهاد على القاعدة، ولو حرر

---

(١) أصول التفكير النحوي، ص: ٢٤٤؛ وينظر: البحوث والمحاضرات، مجمع اللغة العربية: ١٥٣ / ٢٦.

(٢) أصول التفكير النحوي: ٢٥٥.

(٣) ينظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص: ٦٠، ٦١.

(٤) ينظر: السابق: ١٧٦.

(٥) ينظر: في أصول النحو: ٦٦.

الشاهد ما كان للقاعدة مؤيداً<sup>(١)</sup>.

- لا يكتفى بالكلام الأبر، إذ كثيراً ما يكون داعية الخطأ في المبنى والمعنى، فيجب الرجوع إلى الشاهد في ديوان صاحبه إن كان شعراً، وفي مصادره المحققة الأولى إن كان نثرًا لمعرفة ما قبله وما بعده<sup>(٢)</sup>.

- ينبغي التفريق بين ما يرتكب للضرورة الشعرية وما يؤتى به على السعة والاختيار، فإن اطمأنت النفس إلى بناء القواعد على الصنف الثاني، ففي جعل الضرورات الشعرية قانوناً عاماً للكلام نظمه ونثره الخطأ كل الخطأ<sup>(٣)</sup>.

وقد كان يأتي بالأمثلة التي يراها تؤيد ما يقول بعد كل قاعدة. وأرى أن ما يجمع بين هذه القواعد التي اقترحها، هو ما ذكره من محاولة التنظيم والتشذيب والأخذ بالوجه الواحد الأصح، وترك الأخذ بالشذوذ والضرورات وما يمكن الاستغناء عنه<sup>(٤)</sup>.

واقترح محمد عيد في ذلك أيضاً، دراسة الشواهد النحوية التي داخلها الضعف (المشكوك فيها)، ليُعرف مدى أحقية الاحتجاج بها على قواعد النحو ومسائله، وطريقته في ذلك<sup>(٥)</sup>:

- أن تجمع الشواهد المشكوك في نسبتها من كتب المسائل والشواهد، سواء أكانت مجهولة النسبة أصلاً أم متعددة النسبة، ثم تُحقق نسبة ما يقبل منها التحقيق، ويُتوقف

---

(١) ينظر السابق: ٦٧.

(٢) ينظر: السابق: ٦٨.

(٣) ينظر: في أصول النحو: ٦٩.

(٤) ينظر: السابق: ٦٦.

(٥) ينظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة: ٢٦٣.

فيما لا يستطيع الوصول إلى نسبه القاطعة، حتى يتبين وجه الحق فيه، ويترتب على ذلك تعديل النظرة للمسائل والآراء التي بنيت عليها.

- أن تجمع الشواهد المشكوك في متنها من كتب الشواهد والمسائل ، كالشواهد المتعددة الوجوه أو المصنوعة أو المحرفة أو التي أسىء فهمها، ثم تجمع آراء الأقدمين عنها، وتعرض على مصادر اللغة والأدب الموثقة، لمعرفة الصحيح من الزائف، والموثق من المغيّر، فيبقى الصحيح الموثق، وينفى الزائف من الدراسة، ويعاد النظر فيما داخله التغيير، ليعود له وجهه الصحيح، ويترتب على ذلك تعديل النظرة للمسائل النحوية والآراء التي بنيت على هذه الشواهد.

وأختم كلّ ما سبق حول جمع المادة اللغوية وما تفرع عنه، بقول تمام حسان: "أما جمع المادة واستقرارها وتقسيمها وتسمية أقسامها ومفهوماتها، ثم وضع القواعد التي تصف جهات الشراكة بين المفردات، فقد تمّ كله على نحو يثير الإعجاب، وقد بذل فيه من الجهد ما سوف يظلّ أثره ملحوظاً أبد الدهر، رغم هذه الاعتراضات المنهجية".

### استشهاد اللغويين المحدثين بكلام المولّدين

نحا أغلب اللغويين المحدثين لصحة الاستشهاد في إقرار الأحكام اللغوية، بشعر ونثر من جاء بعد عصر الاحتجاج، من اللغويين والشعراء (المولّدين) الذين شُهد لهم بالفصاحة والبيان، ممتدّاً ذلك إلى العصر الحديث، متبعين في ذلك سبيل عدد من اللغويين والنحاة الأولين الذين استشهدوا بشعر بعض شعراء هذه الطبقة، داعين إلى قبول ما جاء عن ثقات الشعراء والأدباء وعلماء اللغة المعاصرين، الذين يشهد لهم

---

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط٤، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م، ص: ١٥٩.

نتاجهم بالتمكن في اللغة وسلامة ملكتها وقوتها لديهم، إذا كان ما جاءوا به لا يعارض الأصول والضوابط المقررة، ورأوا أنه إذا جاء عن أحدهم صيغة أو عبارة لها وجه في تلك الأصول والضوابط، ولا يعيبها إلا أنها لم تسمع عن القدماء، قُبلت وضمّت إلى ثروتنا اللغوية ونبّه على مصدرها، وكذلك إذا جاء عن أحدهم استعمال للألفاظ أو العبارات في معانٍ جديدة لكنها متطورة عن المعاني القديمة، مأخوذة منها أخذًا مقبول الوجه، قبل ذلك الاستعمال أيضًا ونبّه على مصدره<sup>(١)</sup>.

ومن هؤلاء اللغويين المحدثين الذين استشهدوا بكلام المولدين (شعرًا أو نثرًا) على إقرار بعض الأحكام النحوية أو الصرفية أو الأسلوبية في بحوثهم اللغوية:  
- محمد شوقي أمين، حيث استشهد على جواز دخول (أل) على بعض<sup>(٢)</sup> بيت مجنون ليلى:

لا تُنكر البعض من دَيني فتججده ولا تحدّثني أن سوف تقضييني  
واستشهد على مجيء "أبدًا" دالة على الماضي في سياق جملة منفية<sup>(٣)</sup> بيت أبي الطيب المتنبي:

لم يخلق الرحمن مثل محمد أبداً وظنّي أنه لا يخلق  
وأعقب ذلك بقوله: "وجلي كل الجلاء أن المتنبي أكد النفي في الماضي باستعماله (أبدًا)، وأردف ذلك بما يفيد النفي في المستقبل، وهذا فصيح صريح، فإن لم

(١) ينظر: الاحتجاج بالشعر في اللغة، ص: ٢٣٥-٢٣٧.

(٢) في بحثه "جواز دخول الألف واللام على كل وبعض"، ينظر: في أصول اللغة، مجمع اللغة، ٤/ ١٣٧.

(٣) في بحثه "تصديق قولهم ما كذبت أبدًا"، ينظر: كتاب الألفاظ والأساليب: ٨٧/ ٢.

يكن شاهداً باعتباره لشاعر جاء في القرن الرابع للهجرة بعد عصر الاستشهاد الخالص، فلا شك أنه استناد إلى قول شاعر ميين، له في العربية مكان مكين<sup>(١)</sup>.  
واستشهد على جواز مجيء قولهم "ها أنا أفعل" ونحوه، دون أن يكون الخبر اسم إشارة<sup>(٢)</sup>، بيت أبي العلاء المعري (ت ٤٤٩ هـ):

يقولون مهلاً ليس للشيخ عيّل  
فها أنا قد أعيلت وإن رقوب  
وبيت أبي بكر محمد بن عبدالله القرطبي:

أبا قاسم والهوى جنّة  
وها أنا من مسّها لم أفق<sup>(٣)</sup>

وبيت البارودي:

وكانت صبوة ونزعت عنها  
فها أنا لا أدين ولا أدان<sup>(٤)</sup>  
وقول الحريري في مقدمة كتابه "درّة الغواص":  
"وها أنا قد أودعته من النخب كل لباب...."<sup>(٥)</sup>.

- عطية الصوالحي، حيث استشهد على جواز جمع اسم المفعول المبدوء بميم

زائدة جمع تكسير<sup>(٦)</sup> بيت المتنبي:

---

(١) السابق: ٨٨.

(٢) في بحثه "جواز الإخبار بغير اسم الإشارة عن الضمير المسبوق بأداة التنبيه"، ينظر: كتاب الألفاظ والأساليب (الجزء الأول)، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مطابع دار أخبار اليوم، القاهرة، ١٩٧٦ م: ٦٧/١.

(٣) كتاب الألفاظ والأساليب: ٦٨/١.

(٤) السابق: ٦٩/١.

(٥) السابق: ٧١/١.

(٦) في بحثه "شواهد جمع اسم الفاعل المبدوء بميم زائدة واسم المفعول جمع تكسير"، ينظر: في أصول اللغة، مجمع اللغة: ٣٧/٢.

لا تشتت العبد إلا والعصا معه      إن العبيد لأنجاس مناكيد  
واستشهد للدلالة على جواز ظهور الكون العام<sup>(١)</sup> بيت أشجع السلمي:  
لك العزُّ إن مولاك عزٌّ، وإن يهن      فأنت لدى بـُحبوحَة الهون كائنُ  
محمد محيي الدين عبدالحميد، حيث استشهد على جواز لحوق علامة الجمع بالفعل  
الذي فاعله اسم ظاهر مجموع<sup>(٢)</sup> بيت الشريف الرضي:  
نهضت وقد قعدنَ بي الليالي      فلا خيل أعنّ ولا ركاب  
محمد خلف الله أحمد، حيث استشهد على جواز جمع ما لا يعقل من المذكر جمع  
تأنيث سالم<sup>(٣)</sup> بيت أبي الطيب المتنبّي:  
فإن يك بعضُ الناس سيفاً لدولة      ففي الناس بـُوقات لها وطبول  
أحمد محمد الحوفي، حيث استشهد على إضافة معنى جديد لكلمة (فلس)، يدل على  
"استنفاد النفقات والمطالب ثروة صاحب المال"<sup>(٤)</sup> بقول الجاحظ "كم من رجلٍ تاجرٍ  
مستورٍ قد فلسته امرأته حتى هام على وجهه أو جلس في بيته".

### دعوة اللغويين المحدثين إلى الوضع وإطلاق السماع

نادى بعض اللغويين - وهم أعضاء في مجمع اللغة العربية بالقاهرة- إلى قبول

(١) في بحثه "الكون العام بين الحذف والذكر"، ينظر: في أصول اللغة، مجمع اللغة: ١٢٦/٢.

(٢) في بحثه "الشواهد على لحوق علامات التثنية والجمع بالفعل الذي فاعله أو نائب فاعله اسم ظاهر مثنى أو

مجموع"، ينظر: في أصول اللغة، مجمع اللغة: ٢١٣/٢.

(٣) في بحثه "احتجاج لإجازة طائفة من جموع التأنيث السالبة في الاستعمال الحديث"، ينظر: في أصول اللغة، مجمع

اللغة: ٦٤/٢.

(٤) في بحث له عنوانه "فلس"، ينظر: كتاب الألفاظ والأساليب: ٢٩١/٢.

الألفاظ اللغوية المولدة أو المحدثه<sup>(١)</sup> بعد عصر الاحتجاج، لأن اللغة ظاهرة اجتماعية نامية متطورة لا تخضع لحدود الزمان والمكان، والحاجة إلى استحداث ألفاظ جديدة فيها متجددة بتجدد أحوال الناس وحاجاتهم ومقاصدهم.

فدعا أحمد أمين إلى "الاعتراف بالمولد والدخيل، وعدّه عربياً، وإدخاله في معاجمنا ما دام يجري على الصيغ العربية، ويسير على نمط العرب في وضعهم أو اشتقاقهم"<sup>(٢)</sup>، وأكد إبراهيم مصطفى جواز ترجيح الاستشهاد اللغوي بشعر المولدين، وخاصة من عرفوا منهم بقوة بيانهم وسلامة أسلوبهم، كبشار بن برد وأبي تمام والشريف الرضي والمنتبي والمعري<sup>(٣)</sup>. وعمدتهم في ذلك استشهاد الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، بشعر أبي تمام في مسائل النحو، وقوله عنه: "وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية، فأجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه"<sup>(٤)</sup>.

---

(١) كلاهما يقصد به ما بعد عصر الاحتجاج، وقد عرّف مجمع اللغة المولّد (المحدث) بأنه ما استعمل في اللغة العربية بعد عصور الاحتجاج من كلمات عربية الأصل جارية على أقيسة كلام العرب، أو مخرّجة عليها، أشربت دلالات خاصة بطريق المجاز أو الاشتقاق أو التوسع أو نحو ذلك. (مجموعة القرارات العلمية: ١٣)، وفرّق بينهما المعجم الوسيط، فجعل المولد: هو الذي استعمله الناس قديماً بعد عصر الرواية، والمحدث: هو الذي استعمله المحدثون في العصر الحديث. (المعجم الوسيط: ٢٠).

(٢) محاضر جلسات، مجمع اللغة: ٣٩٣/١٥.

(٣) ينظر: محاضر الجلسات، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٤م: ١٦/٤٨٧.

(٤) الكشف، أبو القاسم جار الله الزمخشري، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م، ١/٥٥، والمسألة

التي استشهد عليها الزمخشري ببيت لأبي تمام هي استخدام الفعل (أظلم) متعدياً تعضيذاً لقراءة يزيد بن قطيب في قوله تعالى: (وإذا أظلم عليهم قاموا)، حيث قرأها (أظلم) على ما لم يسمّ فاعله.

وكان أحمد حسن الزيات أبرز من دعا إلى فتح باب الوضع والسمع للمحدثين، وجعل ذلك حقاً من حقوقهم المقررة لهم بالطبيعة، لا مساع للنزاع فيه، وأن الذين أنكروه لم ينكروه بقول يناقش ولا حجة تسمع<sup>(١)</sup>، ولم يرض أن يبقى المحدثون كمن سبقهم "طبقة مولدة فقدت أهلية الأصل فلا ترتجل، وأضاعت مزية الفرع فلا تشتق"<sup>(٢)</sup>، ويين أن إغلاق باب الوضع وتخصيص حكم القياس قد أدى إلى حرمان الفصحى من كل ما وضعه المولّدون من الألفاظ، وما اقتبسوه من الكلمات، وبذلك فقدت اللغة مورداً ثراً يقيها الجفاف والذبول، ويؤتيها النماء والخصب<sup>(٣)</sup>، وقدم اقتراحاً إلى المجمع في هذا الشأن شمل أربعة أمور<sup>(٤)</sup> هي:

- فتح باب الوضع على مصراعيه بوسائله المعروفة (الارتجال والاشتقاق والتجوّز).
- رد الاعتبار إلى المولّد ليرتفع إلى مستوى الكلمات القديمة.
- إطلاق القياس في الفصحى ليشمل ما قاسه العرب وما لم يقيسوه.
- إطلاق السماع من قيود الزمان والمكان ليشمل ما يسمع من طوائف المجتمع كالحدادين والنجارين والبنائين وغيرهم من كل ذي حرفة.

وامتدت الدعوة إلى قبول ما شاع في الاستعمال بين الناس، وجعله الفيصل في الخطأ والصواب، ما دام قد جرى بصورة تجعله أمراً مقررّاً لا يمكن محوه بالاعتراض

---

(١) ينظر: محاضر جلسات مجمع اللغة: ٣٩٩/١٦.

(٢) السابق: ٣٩٥/١٦.

(٣) ينظر: محاضر جلسات مجمع اللغة: ٣٩٦/١٦.

(٤) ينظر: السابق: ٤٠٠/١٦.



والنقد، مع مراعاة قواعد اللغة ومعاييرها، والتي ينبغي أن تكون منسجمة مع استعمال اللغة وتطورها، لأنّ اللغة ظاهرة اجتماعية تخضع للعرف الاجتماعي العام والعرف اللغوي الخاص<sup>(١)</sup>، وفي ذلك يقول محمود تيمور: " .. ولكن تنبع ألفاظ اللغة من حاجات العصر، ومن واقع الشؤون الاجتماعية في حياة الناس، فإذا بلغت الألفاظ عندهم مبلغ العرف الدارج والرأي المزكّي كانت هي قانون اللغة، عليها تبنى الأصول، ومنها تتخذ القواعد، وبها تقوّم الأحكام، فلنؤمّن بأن السماع حجّة للغة قائمة حتى لا نقف باللغة موقف الجمود الذي يجافي طبع الحياة " <sup>(٢)</sup> ثم يضيف: "ولكننا نستطيع أن نعول كل التعويل على الجمهور المثقف الخاص، ذلك الجمهور الذي تستوعب طوائفه وفئاته ضروب العلوم والفنون والآداب، والذي تعلّم الفصحى وأشرب ذوقها، وأصبح قميناً أن تكون له ملكة الانتخاب والاختيار فيما يأخذ وما يدع من الألفاظ والعبارات " <sup>(٣)</sup>.

### آراء اللغويين المحدثين حول "الوضع"

يرى أحمد أمين أن الوضع ليس من حقّ كل فرد، وإلا كان الأمر فوضى وتعرضت اللغة للاضطراب، كما أنه لا يتيسّر إلا لمجتهد مثقف ثقافة لغوية وأدبية واسعة، متمكن من النحو والصرف، له ذوق قد أرهف بكثرة القراءة اللغوية والأدبية، ومعرفة بسرّ الوضع في اللغة، فإذا بلغ أحدٌ هذا المبلغ استطاع معرفة الجيد من الرديء، وما يصحّ وما لا يصحّ، وأمکن أن يتخيّر اللفظ المناسب للمعنى

(١) ينظر: المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللشعر والشعر، محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، (د.ت) ٢٠٠٩.

(٢) لغة المجتمع، محمود تيمور، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة: ٢١ / ٩.

(٣) لغة المجتمع، محمود تيمور، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة: ٢١ / ٩.

المناسب<sup>(١)</sup>، ثم يذكر أن ذلك يجب أن يكون متصلًا بالجمعيات اللغوية التي تتمثل في  
المجامع وأشباهاها<sup>(٢)</sup>.

ويرى أحمد حسن الزيات أن "حقّ الوضع حقّ مطلق، لا يتخصص بأحد ولا  
يتعلق بظرف، يملكه الفرد والجماعة، وتملكه الخاصة والعامة، فالعلماء يضعون  
مصطلحات العلوم، والرياضيون يضعون مصطلحات الرياضة، والأطباء يضعون  
مصطلحات الطب، والفقهاء يضعون مصطلحات الفقه، كما أن الصناع يضعون لغة  
المصنع والورشة، والزراع يضعون لغة الحقل والحظيرة، والتجار يضعون لغة الدكان  
والسوق"<sup>(٣)</sup>، ثم يجعل الكلمة الأخيرة للمجمع، فهو الذي يختص دون هؤلاء جميعًا  
"بالتسجيل والتصديق، فأيا كلمة توضع، لا تدخل في اللغة قبل أن يسمها بميسمه،  
ويدخلها في معجمه، وبدون ذلك نقع فيما وقع الأولون فيه من تعدد الوضع في  
المرتلج، واختلاف الصيغ في المشتق"<sup>(٤)</sup>.

وهذان الرأيان وإن بدا أنهما مختلفان بدءًا، إلا أنهما متفقان خاتمة، فقد أجمعا على  
أن اللغة نظام له أحكامه وأسس، ولا يستطيع القول فيها بما هو من شأنها إلا أولو  
العلم بها، وقد تمثل في عصرنا في مجامع اللغة وهيئاتها المتخصصة.  
ورأى طه حسين أن للناس أن يضعوا ما يشاءون من المعاني، دون أن يرجعوا  
في ذلك إلى المجمع أو غيره، فلا سلطة على اللغة إلا الاستعمال<sup>(٥)</sup>، ويبقى دور المجمع

---

(١) ينظر: محاضر جلسات مجمع اللغة: ١٥/٣٩٥، ٣٩٦.

(٢) ينظر: السابق: ١٥/٣٩٦.

(٣) ينظر: محاضر جلسات مجمع اللغة: ١٦/٤٠٠.

(٤) السابق.

(٥) ومثل لذلك بكلمة (فلسف)، ينظر: السابق: ١٦/٣٩١.

في المحافظة على سلامة اللغة، وتسجيل ما يرى أن تسجيله يُصلح اللغة ولا يفسدها ثم يدخل هذه الألفاظ في معجمه<sup>(١)</sup>.

كما اقترح إبراهيم مصطفى - في هذا السياق - النظر في آثار أدباء العصر الحاضر من الكتاب والشعراء، وتوثيق من كان منهم سليم الأسلوب صحيح العربية، ليكون كلامه مددًا للغة وحجة في النحو، على أنه يحسن في ذلك الاقتصار على من مضى به التاريخ مدّة لا تجعل للمودة أو غيرها شبهة الأثر في الحكم<sup>(٢)</sup>.

وكان لعباس حسن موقف من مقترح إبراهيم مصطفى، رأى فيه أنه لم يقدم فيه جديدًا يُذكر، وأنّ مآله ومرجعه إلى التسليم بما رآه علماء اللغة الأوائل عندما حدّدوا حدود الفصاحة العربية الزمانية والمكانية، لأن الاقتراح يشترط للتوثيق صحة الأسلوب واستقامة العربية، والأسلوب الصحيح هو الذي يجري على سنن الأسلوب العربي الأول، والعربية المستقيمة هي التي تطابق عربية الأوائل، "ولن يوصف أحدهما بالصحة أو الاستقامة إذا خالف الأصول العامة والضوابط الكلية المنتزعة من كلام العرب الخالص، وإذاً يكون مؤدى الاقتراح: توثيق صاحب الأسلوب الذي يسير على سنن هؤلاء العرب، وصاحب اللغة التي توافق النهج العربي الأصيل، فمرد الأمر ومرجعه إلى العرب وما نطقوا به"<sup>(٣)</sup>. كما لم يرق له القول بالأخذ من كبار الأدباء والكتاب (أو من يسمّون بزعماء البيان) لأنهم أيضًا - في

---

(١) ينظر: محاضر جلسات مجمع اللغة: ١٦ / ٣٩٠.

(٢) ينظر: السابق، وذكر مثل ذلك إبراهيم أنيس عند حديثه عن القياس اللغوي فقال: "ولكننا نذهب مذهب المجددين من علمائنا الذين ينادون الآن بإباحة القياس اللغوي للموثوق بهم من أدبائنا وشعرائنا". من أسرار اللغة: ٤٦.

(٣) اللغة والنحو بين القديم والحديث: ٣٠.

رأيه- لا يستحقون هذه التسمية والاتصاف بمدلولها إلا إذا صحّت لغتهم واستقام لسانهم، ولن يتم لهم هذا إلا إذا جروا على النمط العربي السليم واتبعوا أصوله، ومتى فعلوا فقد صاروا عرباً بلغتهم، وتماثلت اللغتان حتى صارتا لغة واحدة، وأصبح كلام هؤلاء منسوباً إليهم في الظاهر، ولكن مفرداته وضبطها وطريقة تركيبها ونظم تأليفها، منسوبة إلى العرب الأوائل، فهم والعرب سواء من هذه الناحية"<sup>(١)</sup>. وهو يرى أن "مؤهلات الزعامة الأدبية والتوثيق اللغوي لا ضابط لها ولا تقويم، وليس لها من العلائم الموضحة والأوصاف المخصصة ما يجعل جمهور المثقفين يعرفها ويحكم بها على شخص دون آخر، من غير أن يثير حكمه جدلاً وخلفاً وحيفاً"<sup>(٢)</sup>.

وأفهم من قول الأستاذ عباس حسن، أنه يرى أن العربية واحدة ثابتة الأصول، لا يمكن الإتيان بجديد فيها فيما هو أصل من أصولها، وأنه لن يستقيم لأحد أمرها إلا إذا أجرى لسانه وبيانه على سننّها الذي قال به أهلها الأولون، الذين قعدوا لها في ذروة فصاحتها وقمة بيانها، ولا أراه يقصد جدة الأسلوب وتطور الدلالة ونحو ذلك، يؤيد ذلك قوله: "برغم ما للمحدثين من كامل الحرية في حسن التصرف وجميل الافتتان، بما لا يخرج عن تلك الأصول العامة ولا يبعد عن القواعد الأساسية"<sup>(٣)</sup>.

### رأي مجمع اللغة بالقاهرة في "الوضع":

درس المجمع المقترحات المقدمة من عضوه أحمد حسن الزيات، وبين أنه قد

---

(١) السابق: ٢٥.

(٢) السابق: ٢٦.

(٣) اللغة والنحو بين القديم والحديث: ٢٥.

اتخذ فيما يتعلق بمقترحه الثاني والثالث (رد الاعتبار إلى المولد، وإطلاق القياس في الفصحى) قرارات سابقة تغني عن إعادة النظر فيهما<sup>(١)</sup>، وأحال إلى لجنة الأصول بالمجمع المقترحين الآخرين (فتح باب الوضع، وإطلاق السماع من قيود الزمان والمكان).

وانتهت اللجنة بعد دراستها إلى قرارين، أولهما: قبول وضع المحدثين وتعريبهم بشرط أن يكون اللفظ شائعاً على ألسنة الناس ومستساغاً، ولم يكن له مرادف عربي سابق صالح للاستعمال، على أن تدرس كل كلمة على حدتها عند إقرارها، وينبه إلى أصلها عربياً أو غير عربي، وإن لم يكن لها أصل معروف أشير إلى ذلك<sup>(٢)</sup>. وبعد مناقشة من قبل الأعضاء، عدلت صيغة القرار لتكون: "تدرس كل كلمة من الكلمات الشائعة على ألسنة الناس، على أن يُراعى في هذه الدراسة أن تكون

---

(١) ينظر: محاضر جلسات مجمع اللغة: ١٦ / ٢٨١، وهذه القرارات هي:

- القياس: يؤخذ بمبدأ القياس في اللغة، على نحو ما أقره المجمع سلفاً من قواعد، ويجوز الاجتهاد فيها متى ما توافرت شروطه. (مجموعة القرارات العلمية: ٨).

- التعريب: يميز المجمع أن يستعمل بعض الألفاظ الأعجمية - عند الضرورة - على طريقة العرب في تعريبهم. (مجموعة القرارات العلمية: ١٨٧).

- المولد هو اللفظ الذي استعمله المولّدون على غير استعمال العرب، وهو قسمان: ١ - قسم جروا فيه على أقيسة كلام العرب من مجاز، أو اشتقاق، أو نحوهما، كاصطلاحات العلوم والصناعات وغير ذلك، وحكمه أنه عربي سائغ. ٢ - وقسم خرجوا فيه عن أقيسة كلام العرب، إما باستعمال لفظ أعجمي لم تعرّبه العرب - وقد أصدر المجمع في شأن هذا النوع قراره (قرار التعريب أعلاه) - وإما بتحريف في اللفظ أو في الدلالة لا يمكن معه التخريج على وجه صحيح، وإما بوضع اللفظ ارتجالياً. والمجمع لا يميز النوعين الأخيرين في فصيح الكلام. (مجموعة القرارات العلمية: ١٢).

(٢) ينظر: محاضر جلسات مجمع اللغة: ١٦ / ٢٨١.

الكلمة مستساغة، ولم يعرف لها مرادف عربي سابق صالح للاستعمال"<sup>(١)</sup>.  
وثانيهما: قبول السماع بشرط أن يكون هذا السماع من كاتب أو شاعر أسلوبه  
العربي موضع الاطمئنان والثقة بعربيته، مثل: (جيل) بمعنى طبقة من الناس،  
و(زهور) جمع لزهر"<sup>(٢)</sup>. وبعد النقاش أعيد مرة ثانية إلى لجنة الأصول لإعادة بحثه  
والنظر فيه، وهو ما استلزم توضيحًا - من قبل اللجنة - يبين الفرق بين الوضع  
والسماع جاء فيه: "المراد بالوضع إطلاق لفظٍ على معنى ابتداء، وقد يكون الوضع  
بالارتجال .. وقد يكون بالاشتقاق .. وقد يكون بالتجوّز .. وهذا الوضع بطرقه  
المختلفة كان يجري على قوانين مطّردة نشأت من طبيعة اللغة وسليقة العرب، وهذه  
القوانين هي ما تسميها بالقواعد والقياس، ولكن المتكلمين لأسباب طبيعية أيضًا  
يخالفون أحيانًا هذه القواعد أو هذا القياس، وهذه المخالفة هي ما سميت بالسماع ..  
وقد كان هذا السماع كالوضع من حقّ العرب الأولين، والمراد الآن إعطاء هذا الحق  
للمحدثين فنقبل منهم ما خالفوا القياس في لفظه أو خالفوا المعاجم في مدلوله ..."<sup>(٣)</sup>،  
ثم كان نص القرار بعد موافقة الأعضاء: "يقبل السماع من المحدثين، بشرط أن  
تدرس كل كلمة على حدتها قبل إقرارها"<sup>(٤)</sup>.

وقرارا المجمع في قبول السماع من المحدثين وقبول الكلمات الشائعة على ألسنة  
الناس جاءا مقرونين بالدراسة من قبّله قبل الإقرار، وهو ما يعتبر نوعًا من التأكيد

---

(١) مجموعة القرارات العلمية: ١١ .

(٢) ينظر: محاضر جلسات مجمع اللغة: ٢٨١ / ١٦ .

(٣) محاضر جلسات مجمع اللغة: ٣١٦ / ١٦، ٣١٧ .

(٤) مجموعة القرارات العلمية: ٩ .

على الأصول والتأصيل في القبول، والانفتاح المنضبط الذي لا يقف باللغة موقف الجمود، ولا يجعلها حمى مستباحاً دون قيود.

وسار المجمع على ما قرر في قبوله للألفاظ الشائعة، والكلمات ذات الدلالات المحدثة من المحدثين، فأدخلها إلى مادة معاجمه التي قام بإعدادها، فقد أدخلت لجنة إعداد المعجم الوسيط في متن المعجم " ما دعت الضرورة إلى إدخاله من الألفاظ المولدة أو المحدثه، أو المعرّبة، أو الدخيلة، التي أقرّها المجمع، وارتضاها الأدباء، فتحرّكت بها ألسنتهم، وجرت بها أقلامهم " (١). وجعلت ذلك ميزة له امتاز بها على غيره من المعاجم القديمة والحديثة، التي "وقفت باللغة عند حدود معيّنّة من المكان والزمان لا تتعدّها .. وتصوّنت عن إثبات ما وضع المولّدون والمحدثون في الأقطار العربية من الكلمات والمصطلحات والتراكيب" (٢).

وكذلك فعل المجمع في "المعجم الكبير"، فقد رأى من الخطأ "أن يرفض لفظ لا لسبب؛ اللهم إلا أنه لم يرد في معجم لغوي" (٣)، كما رأى "أنّ اللغة كل متصل الأجزاء يرتبط حاضره بماضيه، وهما يعدّان لمستقبله، ومن الظلم أن نقف بها عند حدود زمنية معينة، وينبغي أن يعبر المعجم الحديث عن عصور اللغة جميعها، وأن يستشهد فيه بالقديم والحديث على السواء" (٤)، وكذلك فعل، فقد استشهد للشعراء المولّدين والمعاصرين، مع شعراء عصر الاحتجاج، فنجد - مثلاً - في الجزء الأول منه، استشهاده لخمسين شاعراً من المولّدين والمعاصرين، بمائة وسبعة وثمانين شاهداً، أكثرها لأبي تمام

---

(١) مقدمة المعجم الوسيط: ١٧.

(٢) السابق: ١٥.

(٣) المعجم الكبير، مجمع اللغة العربية، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٧٠م: ١/و.

(٤) السابق.

(٢٩ شاهدًا) والمتنبي (٢٢ شاهدًا)، والبحري (٢٠ شاهدًا)، وأبي العلاء المعري (٢٠ شاهدًا)، ومن المعاصرين: أحمد شوقي (شاهدان)، حافظ إبراهيم (شاهدان). وتتبع المجمع الألفاظ والأساليب المحدثه بالدراسة والإقرار، فأقر كثيرًا منها وخصص لها كتابًا متعدد الأجزاء يُصدره بين فترة وأخرى يحمل اسم "كتاب الألفاظ والأساليب"<sup>(١)</sup>. يتضمن قرارات المجمع في إجازتها، والبحوث اللغوية التي تناولتها بالدراسة والبحث.

## الفصل الثاني القياس

### ■ نشأته وتطور معناه

(١) ينظر: الاستشهاد بشعر المولدين والمعاصرين في المعجم الكبير، أحمد محمد الضبيب، مجلة مجمع اللغة العربية

بدمشق، المجلد (٧٨)، الجزء (٤)، ص: ١٠٦٦، وما انتهى إليه الباحث من نتائج في بحثه:

- لا تمثل معظم الشواهد المنسوبة إلى الشعراء المولدين والمعاصرين عصورهم، فليس في هذه الشواهد ما

يعبر عن ألفاظ أو تراكيب تنتمي إلى تلك العصور، أو ابتكارات لهؤلاء الشعراء. (٤ / ١٠٨١).

- أكثر المعجم من الاستشهاد بالشعر المولد أو المعاصر على ألفاظ مألوفة في جميع عصور العربية، دون فائدة

حقيقية للأبيات المستشهد بها، فهي لا تؤرخ للفظ ولا توضح استعمالها في سياق معين، ولا تدلّ على تغير

حقيقي أو مجازي طرأ عليها، مما يوحي بأن الشاهد مقصود لذاته، مع أن المفترض أن يكون للشاهد وظيفة

معجمية محددة (٤ / ١٠٨٢).

(٢) صدر الجزء الثالث منه عام ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٠م، وبه فهرس شاملة للألفاظ والأساليب الواردة في الأجزاء الثلاثة كلها.



- آراء اللغويين المحدثين في معنى القياس وأهميته
- موقف اللغويين المحدثين من قياس الأحكام
- القياس النحوي والمنطق اليوناني
- موقف اللغويين المحدثين من اطراد القياس
- رأي اللغويين المحدثين في تقسيم ابن جنّي
- موقف اللغويين المحدثين من قياس نحاة البصرة والكوفة
- القياس في مجمع اللغة العربية بالقاهرة

## الأصل الثاني: القياس

القياس في اللغة: التقدير على مثال<sup>(١)</sup>، ومعناه في الاصطلاح العام<sup>(٢)</sup>: "رد الشريء إلى نظيره"<sup>(٣)</sup>، واقرنت نشأته في علم النحو بالسمع والاستقراء عند أهل اللغة، فكان مبنياً على ما سُمع واستقرئ في الفترة الزمنية التي حددها علماء اللغة للفصاحة اللغوية في الحضر والبادية، ولذا قيل في حدّه إنه "علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب"<sup>(٤)</sup> وقيل في أهميته: "هو معظم أدلّة النحو، والمعول في غالب مسائله عليه"<sup>(٥)</sup>، "والنحو كله قياس"<sup>(٦)</sup>، و"إنها النحو قياس يتبع"<sup>(٧)</sup>. وهذا يدلّ على مكانة القياس من علم النحو حيث ارتبط به بمفهومه العام منذ نشأته، ثم تطورت دلالاته بعد ذلك بحسب المراحل التي مرّ بها.

وأتناول في لمحة موجزة نشأة القياس وتطور معناه عند علماء النحو العربي لتكون مدخلاً للحديث عن موقف اللغويين المحدثين منه، مقتصرًا فيها على ذكر بعض الآراء البارزة والاستشهادات حول القياس ودلالاته عند النحاة<sup>(٨)</sup>.

---

(١) لسان العرب، مادة (ق ي س).

(٢) عند أهل المنطق والفقه واللغة.

(٣) التعريفات: ١٧٨.

(٤) الاقتراح: ٧٠.

(٥) السابق: ٧٠.

(٦) لمع الأدلّة في أصول النحو، أبو البركات الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق،

١٣٧٧هـ، ١٩٥٧م، ص: ٩٥.

(٧) صدر بيت للكسائي، وعجزه: (وبه في كل أمر ينتفع). ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين القفطي،

تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م: ٢ / ٢٦٧.

(٨) ينظر في ذلك بشيء من التفصيل: أصول النحو؛ دراسة في فكر الأنباري، محمد سالم صالح، دار السلام للطباعة

والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م، القياس في النحو العربي: ٤٧ وما بعدها؛ الفكر

النحوي عند العرب: ٢٠٦-٢٢٦.

## نشأته وتطور معناه

جاء في بعض الروايات أن أبا الأسود الدؤلي (ت ٦٩ هـ) "هو أول من أسس العربية ووضع قياسها"<sup>(١)</sup>، فكانت له البداية في محاولة جمع النظر اللغوي إلى مثله، حتى قيل إنه وضع باب الفاعل والمفعول به، وحروف الرفع والنصب والجر والجزم<sup>(٢)</sup>، واستمر الأمر حتى اشتهر به عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي حيث فرغ فرع النحو وقاسه، فكان "أشدّ تجريدًا للقياس"<sup>(٣)</sup>، ووُصف لذلك بأنه "أول من بعج بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل"<sup>(٤)</sup>، وفي هذا دلالة على تطوّر مفهوم القياس في هذه الفترة، ليكون المراد به استنباط ما اطرّد من الظواهر اللغوية، لتكون قواعد ومقاييس ينبغي عدم الخروج عليها أو مخالفتها، واعتبار ما سُمع مما لم يطرّد شاذًّا لا يجوز القياس عليه وإن كان فصيحًا، يدلّ على ذلك ما نقله ابن سلام بقوله: "قلت ليونس: هل سمعت من ابن أبي إسحاق شيئًا؟ قال: نعم، قلت له: هل يقول أحد (الصّويق) يعني (السّويق)؟ قال: نعم، عمرو بن تميم تقولها، وما تريد إلى هذا؟ عليك باب من النحو يطرّد وينقاس"<sup>(٥)</sup>.

(١) طبقات فحول الشعراء، ابن سلام الجمحي، شرح وتحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٨٠م: ١٢/١.

(٢) ينظر: مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٥٥م، ص: ١١؛ طبقات النحويين واللغويين، محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٤م، ص: ١٢؛ المزهري في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرون، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م: ٣٩٨/٢.

(٣) ينظر: إنباه الرواة ٢/١٠٥؛ مراتب النحويين: ٣١؛ المزهري: ٣٩٨/٢.

(٤) إنباه الرواة: ٢/١٠٥.

كما يدلّ على ذلك تخطّته للفرزدق الشاعر في بعض أبياته وهو حجة، عندما جاء فيها ما يخالف الحكم النحوي المطرد كما في قوله:

مستقبلين شمال الشام تضربنا بحاصب كنديف القطن منثور  
على عمائمنا يُلقى وأرجلنا على زواحف تُزجى مخها رير

فقال للفرزدق: أخطأت، إنما هي "رير"، وكذلك قياس النحو<sup>(١)</sup>.

وكان مفهوم القياس هذا هو الغالب في تلك الفترة، فقد قال لأبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) أحد معاصريه: أخبرني عما وضعت مما سمّيته عربية، أيدخل فيها كلام العرب كله؟ فقال: لا، فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمّي ما خالفني لغات<sup>(٢)</sup>.

ثم كان للخليل (ت ١٧هـ) الدور الأكبر في إبراز القياس والعناية به، وتطور بسبب ذلك على يديه ويدي تلميذه سيبويه علم النحو، حتى أصبح علماً له أصوله وقواعده، على ما يرى في "الكتاب" لسيبويه<sup>(٣)</sup>، وشهد بذلك للخليل من جاء بعده من النحاة، فقال عنه ابن جنى: "سيدّ قومه، وكاشف قناع القياس في علمه"<sup>(٤)</sup>، ووصفه ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، بأنه الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله

---

(١) ينظر: طبقات النحويين واللغويين: ٣٢.

(٢) ينظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٤٩م/٣/٤٦٨.

(٣) ينظر: أصول النحو، محمد سالم صالح: ٦١؛ الفكر النحوي عند العرب: ٢٠٩.

(٤) الخصائص: ٣٦١/١.

(٥) ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباري، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة الأندلس، بغداد، ط ٢، ١٩٧٠م، ص: ٤٥.

وقد اعتمد الخليل القياس على الأكثر، وسماه القياس وإن أجاز غيره، ومن أمثلة ذلك ما أورده سيبويه في كتابه بقوله: "وقال الخليل رحمه الله: من قال يا زيد والنضر، فنصب، فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يُردّ فيها الشيء إلى أصله، فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يا زيد والنضر، وقرأ الأعرج: ﴿يَجِبَالٌ أَوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ [سبأ: ١٠] " فرفع، ويقولون: يا عمرو والحارث، وقال الخليل رحمه الله: هو القياس"<sup>(١)</sup>.

كما اتخذ القياس عند الخليل صوراً وأشكالاً مختلفة، كانت مجالاً للبحث والدراسة بشكل أوسع عند من جاء بعده كقياس الشبه والتمثيل ونحوهما<sup>(٢)</sup>. وسار سيبويه على نهج أستاذه، فكان القياس المطرد عنده "ما اجتمعوا عليه، وليس أقوى من اجتماع العرب على أسلوب معين من التعبير في اعتباره أصلاً يقاس عليه غيره مما أشبهه"<sup>(٣)</sup>. وقد يسميه أحياناً "المتلب" أو "الوجه" أو "الذي يلزم ولا ينكسر" أو "قول العرب كلهم"<sup>(٤)</sup>. كما يرد تصريحه في القياس على الأكثر في كتابه كثيرا كما في قوله: " .. فعليه تقيس على الأكثر"<sup>(٥)</sup>. وقوله: "فإنما هذا الأقل نوادر تحفظ عن العرب، ولا يقاس عليها، ولكن الأكثر يقاس عليه"<sup>(٦)</sup>.

---

(١) الكتاب، سيبويه، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، ٣١٩٨٣م: ٢/١٨٦، ١٨٧.  
(٢) ينظر: أصول النحو، محمد سالم صالح: ٦١، ٦٢.  
(٣) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٥م، ص: ٢٥٩.  
(٤) السابق: ٢٥١-٢٥٣.  
(٥) السابق: ٣/٤٠٤.  
(٦) السابق: ٨/٤.

ومثل ذلك نُقل عن كثير من علماء النحو بعد سيبويه، ومنهم المبرّد (ت ٢٨٥هـ) ومن قوله: "فإنما القياس على الأكثر"<sup>(١)</sup>. وابن السّراج (ت ٣١٦هـ) ومن قوله: "واعلم أنه ربما شدّ الشيء عن بابه، فينبغي أن تعلم أنّ القياس إذا اطرّد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشدّ منه فلا يطرّد في نظائره"<sup>(٢)</sup>. وفي موضع آخر: "فإنما القياس على الأكثر"<sup>(٣)</sup>.

وتوسّع الأخفش (ت ٢٢١هـ) في القياس على غير الأكثر على خلاف معاصريه ومن سبقه، فقام على الشاذ والنادر من القراءات والأشعار التي لا تطرد مع القواعد، كما كان يقيس أحياناً دون سماع<sup>(٤)</sup>. وأتى بعده أبو عثمان المازني (ت ٢٤٩هـ) الذي قرّر قاعدة القياس المشهورة: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم"<sup>(٥)</sup>.

وبدأ التنظير للقياس وأنواعه يتخذ بعداً أكبر في القرن الرابع الهجري، فنجد الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) يهتم بالعلّة ويجعلها أساساً من أسس القياس ويقسمها إلى ثلاثة أنواع: تعليمية، وقياسية، وجدلية نظرية (علّة القياسية)<sup>(٦)</sup>.

- 
- (١) المقتضب، أبو العباس المبرّد، تحقيق محمد عبد الخالق عظمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت): ٢٣٣/١.
- (٢) الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٩٨٨م: ٥٦/١.
- (٣) السابق: ٣/٣٢٥.
- (٤) ينظر: القياس في النحو العربي: ٧٠؛ أصول النحو، محمد سالم صالح: ٦٤.
- (٥) المنصف شرح التصريف، ابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، وزارة المعارف العمومية، مصر، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م: ١/١٨٠.
- (٦) ينظر: الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، مطبعة المدني، مصر، ١٩٥٩م، ص: ٦٤، ٦٥.

ثم يأتي من بعده أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) فيتوسع في القياس ويقول عنه: "لأن أخطئ في خمسين مسألة مما بابه الرواية، أحب إليّ من أن أخطئ في مسألة واحدة قياسية"<sup>(١)</sup>. ويحكّمه فيما هو ثابت بالنقل (السمع) فيقول: "هذه العلة إنما تستخرج من المسموعات بعد اطرادها في الاستعمال؛ لتوصل إلى النطق به على حسب ما نطق أهل اللغة العربية، وتستوي في الفصاحة من أدركها، ويأمن بتمسكه بها الزيع عن لغة الفصحاء المعربين إلى لغة من لم يكن على وصفهم، فإذا أدى إلى خلاف ذلك وجب أن ينبذ وي طرح من حيث كان ضدًا عما له وضعت هذه الصناعة، واستخرج من أجله هذا العلم"<sup>(٢)</sup>.

ويظهر أثره في العناية بالقياس على تلميذه ابن جنّي (ت ٣٩٢هـ)، والذي يصفه من شدة إعجابه بقياس شيخه بقوله: "فما كان أقوى قياسه وأشدّ بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه، فكأنه إنما كان مخلوقًا له"<sup>(٣)</sup>.

اعتنى ابن جنّي بالقياس عناية شديدة، وقسم كلام العرب من حيث القياس إلى أقسامه الأربعة المشهورة (مترد في القياس والاستعمال، مترد في القياس شاذ في الاستعمال، مترد في الاستعمال شاذ في القياس، شاذ في القياس والاستعمال)، وأورد في كتابه "الخصائص" أمثلة كثيرة للقياس بمختلف أنواعه (الشبه والعلّة والتمثيل)، ويبيّن أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم وإن لم ينطقوا به فقال: "اعلم أن من قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين أن ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من

---

(١) الخصائص: ٢/ ٨٨.

(٢) المسائل الحليّات، أبو علي الفارسي، تحقيق حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ١٩٧٨ م، ص: ٢٢٧.

(٣) الخصائص: ١/ ٢٧٧.

كلامهم"<sup>(١)</sup>، وأشار إلى معنى الاطراد والشذوذ في القياس بقوله: "فجعل أهل علم العربية ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطّردًا، وجعلوا ما فارق ما عليه بقيه بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًا"<sup>(٢)</sup>.

وقد بلغ من عنايته بالقياس أن جعل المسألة الواحدة منه أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس<sup>(٣)</sup>.

ثم جاء بعد ابن جنى أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) فقعد لأصول النحو ومن بينها القياس في كتابه "الإعراب في جدل الإعراب" و"لمع الأدلة في أصول النحو"، وجعل له حدًا وأركانًا وتقسيماً، متأثرًا في ذلك بتنظير الفقهاء لأصول الفقه<sup>(٤)</sup>.

وأبرز الأنباري معنى القياس الذي انتهى إليه في تعريفين منفصلين، فقال في كتابه "الإعراب في جدل الإعراب": "وأما القياس فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان، وإن لم يكن كل ذلك مقولاً عنهم، وإنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولاً عليه، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب"<sup>(٥)</sup>. وقال في كتابه "لمع الأدلة": "وهو

---

(١) الخصائص: ١/١١٤.

(٢) السابق: ١/٩٧.

(٣) ينظر: السابق: ٢/٨٨.

(٤) ينظر: القياس في النحو العربي: ١٩، ٢٠.

(٥) الإعراب في جدل الإعراب، أبو البركات الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق،

١٣٧٧هـ / ١٩٥٧م، ص: ٤٥، ٤٦.



في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع، وهذه الحدود كلها متقاربة <sup>(١)</sup>. ومثل لذلك بقوله: "وذلك مثل أن تتركب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله، فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدماً عليه، فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل، فالأصل هو الفاعل والفرع هو ما لم يسم فاعله، والعلّة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أجري على الفرع الذي هو ما لم يسم فاعله بالعلّة الجامعة التي هي الإسناد، وعلى هذا النحو تركيب قياس كل قياس من أقيسة النحو" <sup>(٢)</sup>.

ويبدو أن الأنباري حاول في هذين التعريفين إيضاح معنى القياس بمفهوميته؛ الاستقرائي والشكلي المبني على العلة الجامعة، فتعريفه الأول يتناول محاكاة العرب في أساليبهم وضبط كلماتهم، وفق ما قال به أبو عثمان المازني وأشار إليه ابن جني، في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، ولهذا القياس أهميته عنده لأن النحو مبني عليه ولا يمكن إنكاره، ويمثّل لذلك بقوله! "وذلك أنا أجمعنا على أنه إذا قال العربي "كتب زيد"، فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمّى تصح منه الكتابة، نحو (عمرو) و(بشر) و(أزدشير) إلى ما لا يدخل تحت حصر، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال، وكذلك القول في سائر العوامل الداخلة على الأسماء والأفعال الرافعة

---

(١) لمع الأدلة: ٩٣.

(٢) السابق.

والناصفة والجاراة والجازمة، فإنه يجوز إدخال كل منها على ما لا يدخل تحت الحظر.<sup>(١)</sup>  
أما تعريفه الثاني فيهدف إلى تأكيد حكم نحوي مقرر، يتم فيه إلحاق الفرع  
بالأصل لعلة جامعة بينهما تسوّغ إعطاء الفرع حكم الأصل<sup>(٢)</sup>، وحدد لهذا القياس  
أركاناً أربعة (الأصل والفرع والعلّة والحكم)، وقسمه إلى ثلاثة أقسام باعتبار العلة  
الجامعة: قياس علة، وقياس شبه، وقياس طرد، وأسهب في توضيحها وضرب  
الأمثلة عليها بتفريعاتها المختلفة<sup>(٣)</sup>.

وعنه نقل السيوطي كثيراً مما كتبه عن القياس في كتابه "الاقتراح في علم  
أصول النحو" متبعاً تقسيمه وتفريعه في غالب ما نقل<sup>(٤)</sup>.

آراء اللغويين المحدثين في معنى القياس وأهميته

اهتم اللغويون المحدثون بالحديث عن معنى القياس عند النحاة القدماء  
ومدى أهميته للغة، وحاول بعضهم أن يصوغ له تعريفاً حديثاً بحسب ما يرى له من  
أهمية في الجانب اللغوي.

وسأتناول بعضاً من ذلك عند بعض اللغويين المحدثين، تناولاً يبين بعض

جوانب الاختلاف لديهم في قبول هذا الأصل والاهتمام به.

- محمد الخضر حسين:

---

(١) السابق: ٩٩.

(٢) ينظر: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، حسن خميس الملخ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١م:

١٥٣.

(٣) ينظر: لمع الأدلة: ٩٣ وما بعدها.

(٤) ينظر: الاقتراح: ٧٠ وما بعدها.

فرق محمد الخضر حسين بين القياس المبني على الاستقراء والقياس الشكلي أو قياس الشبه، فعرف الأول بأنه "إلحاق اللفظ بأمثاله في حكم ثبت لها باستقراء كلام العرب حتى انتظمت منه قاعدة عامة كصيغ التصغير والنسب والجمع" <sup>(١)</sup> وسماه القياس الأصلي <sup>(٢)</sup>، لأن أصله يعود إلى استنباط علماء العربية من الكلمات الواردة في كلام العرب على حالة خاصة، قاعدة تحول المتكلم الحق في أن يقيس على تلك الكلمات الواردة ما ينطق به من أمثاله <sup>(٣)</sup>. وأما القياس الثاني فعرفه بأنه "إعطاء الكلم حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها في نوعها، ولكن توجد بينهما مشابهة مع بعض الوجوه" <sup>(٤)</sup> وسماه "قياس التمثيل"، ومثّل له بإجازة جمهور النحاة ترخيم المركب المزجي قياساً على الأسماء المنتهية بتاء التأنيث، وإجازة طائفة منهم حذف الضمير المجرور العائد من الصلة إلى الموصول متى تعيّن حرف الجر، نحو: قضيت الليلة التي ولدت في سرور، أي ولدت فيها، قياساً على حذف الضمير العائد من جملة الخبر إلى المبتدأ، نحو: هذا الكتاب الورقة تساوي درهمًا، أي الورقة منه بدرهم <sup>(٥)</sup>.

ويرى أن للقياس في اللغة أهمية كبيرة، لأنه: "طريق يسهل به القيام على اللغة، ووسيلة تمكّن الإنسان من النطق بآلاف من الكلم والجمل دون أن تقرع سمعه من قبل، أو يحتاج في الوثوق من صحة عربيتها إلى مطالعة كتب اللغة أو الدواوين

---

(١) دراسات في العربية وتاريخها، ص: ٢٨.

(٢) السابق: ٢٩.

(٣) السابق: ٢٨.

(٤) السابق: ٢٩.

(٥) السابق.

الجامعة لمثور العرب ومنظومها"<sup>(١)</sup>، ولولا القياس "لضاقت اللغة على الناطق بها، ووقع في نقيصة العيِّ والفهاهة، وأكثر مما يخرج به عن حسن السميت والرزانة"<sup>(٢)</sup>. كما يرى أنه يصح لنا أن نرجع إلى القاعدة في كل لفظ يتفق معها دون أن نتوقف على سماع له، متى ما كانت هذه القاعدة ناتجة من استقراء على مقدار من اللغة "يفيد ظناً قوياً وثقة بأن اللغة جارية في مثله على رعاية قاعدة"<sup>(٣)</sup>. ثم يفصل في الأفعال والمصادر التي لم يسمع لها فروع في الاشتقاق ويجعلها على ضربين، الأول: ما يكثر استعماله في موارد كلام العرب من غير أن يتصرفوا فيه، مثل: ويل وويح ونعم ويذر وما يماثلها، ويرى أن عدم تصريفهم لها مع كثرة تردها في محاوراتهم ومخاطباتهم دليل على مقصدهم لإبقائها على هيئتها، وأن من تصرف فيها "فقد أتى بها على وجه قصد العرب إلى تركه، والناطق بما يقصدون إلى إهماله ناسج على غير منوالهم، وناطق بغير لهجتهم"<sup>(٤)</sup>. والثاني: ما لا يكثر في مخاطباتهم، حتى يستفاد من وروده بهيئة واحدة أنهم قصدوا إلى ترك تصريفه، ويرى أنه يصح أن نتصرف في هذا النوع فنشتق منه اسم فاعل أو اسم مفعول أو أفعل تفضيل أو اسم مكان أو ...، ونجري قاعدة الاشتقاق عليه وإن لم يبلغنا أو يبلغ الواضعين للقواعد أن العرب

---

(١) السابق: ٢٥.

(٢) السابق.

(٣) دراسات في العربية وتاريخها: ٦٩.

(٤) السابق: ٧٠.

تلفظوا فيه على وفق القاعدة<sup>(١)</sup>.

وأبدى رأيه في علل القياس التي يذكرها النحاة بدعوى أن العرب راعتها

وبنت عليها أحكامها، فجعلها ثلاثة أقسام<sup>(٢)</sup>:

الأول: ما يقرب مأخذه ويتلقاه النظر بالقبول، ومن أمثلته: تحريك بعض

الحروف الساكنة للتخلص من التقاء الساكنين، وحذف أحد الحرفين المتماثلين بطلب الخفة.

الثاني: ما يكون من قبيل الفرضيات التي لا ترقى إلى أن توضع محلّ العلم أو

الظن القريب منه، ولا يُستطاع ردها على قائلها، كما في وجه بناء (قبل) و(بعد) إذا

قطعا عن الإضافة لفظاً، إذ قالوا: إنها شابهها الحرف في احتياجها إلى معنى المحذوف

وهو المضاف إليه، فإذا قيل: إن هذه العلة ثابتة عند ذكر المضاف إليه، فلماذا لم يرتبط

بها أثرها وهو حكم البناء، قالوا: ظهور الإضافة التي هي من خواص الأسماء أبعدها

عن شبه الحرف، فعادت إلى أصلها الذي هو الإعراب، فإذا قيل لهم: ما بالهم بنوا

(أيّ) الموصولة فيما إذا أضافوها في اللفظ وحذفوا صدر صلتها، فهذا يرد قولكم: إن

ظهور الإضافة يبعد عن شبه الحرف لأنها من خواص الأسماء؟ أجابوا بأن العرب

أنزلوا المضاف إليه في باب (أيّ) منزلة صدر الصلة المحذوف فصارت (أي) في حكم

المقطوع عن الإضافة في اللفظ، فتستحق ما استحقته (قبل) و(بعد) من البناء.

ويعقب الشيخ على هذا المثال غير راضٍ به فيقول: "ولا يسعك بعد هذا إلا أن تسلّ

(١) ينظر: السابق: ٧٠، ٧١.

(٢) ينظر: السابق: ٧٤، ٧٥.

يدك من هذه المجادلة، وتنفصل منها وليس في ذهنك أثارة من علم"<sup>(١)</sup>.

الثالث: ما يجري فيه بعض النحاة على ما يشبه التخيل، ويذكر الشيخ من أمثلة هذا القسم، أداة الاستفهام "هل"، التي تختص في أصل استعمالها بالدخول على الأفعال، وقد تخرج عن هذا الأصل فتدخل على مبتدأ خبره اسم، ولكنها لا تدخل على مبتدأ خبره فعل، حيث علل بعض النحاة لذلك بقولهم: لأن "هل" إذا لم تر الفعل في حيزها تسلت عنه ذاهلة، وإن رأته في حيزها حنت إليه لسابق الألفة فلم ترض حينئذ إلا بمعانقته. وعلق الشيخ على هذا القول تعليقا لطيفا يوحى برفض هذه العلة وأمثالها فقال: "وكلام هذا النحوي، وهو يقرر حقيقة علمية، لا يختلف عن قول الشاعر وهو يسبح في لجج من الخيال:

مليحة عشقت ظبيًا حوى حورًا      فمذ رأته سعت فورًا لخدمته  
كهل إذا ما رأت فعلاً بحيزها      حنت إليه ولم ترض بفرقتة"<sup>(٢)</sup>

- إبراهيم أنيس:

يقول إبراهيم أنيس: "لست أعرف مصطلحًا من مصطلحات الدراسة اللغوية العربية، قد أسيء فهمه وأسيء استعماله بقدر ما أسيء فهمه واستعمال مصطلح "القياس اللغوي"<sup>(٣)</sup>، مبيِّنًا أنَّ القياس في اللغة العربية، ظل موضع الجدل والخصومة بين اللغويين في كل العصور، "منهم من يضيق دائرته ويقصر استعماله والالتجاء إليه، ومنهم من يوسع هذه الدائرة غير مبال بأقوال المتزمتين من

(١) دراسات في العربية وتاريخها: ٧٤.

(٢) دراسات في العربية وتاريخها: ٧٥.

(٣) من أسرار اللغة: ١٧.

اللغويين"<sup>(١)</sup>، وأن هذا الجدل القديم حول القياس يتكرر في هذا العصر<sup>(٢)</sup> بين علماء العربية، وخاصة منذ إنشاء مجمع اللغة العربية، فهم ينقسمون فيه أيضًا إلى فريقين: فريق المجددين وفريق المحافظين<sup>(٣)</sup>.

وعرف القياس اللغوي بأنه "مقارنة كلمات بكلمات، أو صيغ بصيغ، أو استعمال باستعمال، رغبة في التوسع اللغوي، وحرصًا على اطراد الظواهر اللغوية"<sup>(٤)</sup>. وذكر أن مصطلح "القياس" قد مرّ في العصور المختلفة بعدة دلالات هي: - دلالاته على وضع الأحكام العامة للغة، أو وضع القواعد لتلك النصوص التي انحدرت إلى علماء اللغة، ثم يشير إلى أن سببويه حين استعمل في كتابه "مصطلح القياس" لم يكن يعني أكثر من أنّ ظاهرة ما من ظواهر اللغة، روي لها عن العرب قدر من الأمثلة يكفي لأن توضع لها قاعدة عامة<sup>(٥)</sup>.

- استنباط شيء جديد في اللغة لم يسمع عن العرب، قياسًا على ما تكلموا به، ويكون هذا الاستنباط في صورة صيغ أو دلالات أو تراكيب<sup>(٦)</sup>. وهو يرى أن هذا القياس هو القياس الطبيعي المعهود في كل اللغات، والذي تنمو به مادة اللغة وتتسع فتساير التطور الاجتماعي وما يتطلبه من تجديد في اللغة<sup>(٧)</sup>. وقد جاء تعريفه للقياس اللغوي مطابقًا لهذه الدلالة.

---

(١) السابق: ١٦.

(٢) نصّ بقوله: "في منتصف القرن العشرين".

(٣) من أسرار اللغة: ١٦.

(٤) من أسرار اللغة: ٨.

(٥) السابق: ١٨.

(٦) ينظر: السابق: ١٨، ١٩.

(٧) السابق: ١٥.

- القياس لمجرد المشابهة، نحو قولهم: إن "لا" النافية للجنس عملت النصب في اسمها قياساً على "إن"، لأن كلاً من "لا" النافية للجنس و "إن" يفيد التوكيد، وقد استغله النحاة وخاصة - المتأخرون منهم - في تعليلاتهم لكثير من الأحكام<sup>(١)</sup>. ويطلق إبراهيم أنيس على هذا النوع من القياس اسم "القياس المصنوع"<sup>(٢)</sup>. كما ذكر أن للقياس أهمية كبيرة في اللغة، لأنه الأساس الذي نبني عليه ما نستنبطه من قواعد في اللغة، أو صيغ في كلماتها، أو دلالات في بعض ألفاظها، وهو عنده بمثابة المكيال أو الميزان الذي يبين لنا الصحيح من الزائف، وما يقبل وما يرفض<sup>(٣)</sup>.

ويرى إبراهيم أنيس قبول الاحتجاج بأقوال المولدين والقياس عليها، ويصف الرافضين لذلك بالمتزمين أو المحافظين<sup>(٤)</sup>، وينادي بإباحة القياس اللغوي في هذا العصر، للموثوق بهم من اللغويين والأدباء والشعراء المجددين<sup>(٥)</sup>.

- تمام حسان:

يرى تمام حسان أن مصطلح "القياس" قد تسرّب إلى استعمال النحاة عن المتكلمين من طريق الفقهاء، فاستبدلوه بالانتحاء<sup>(٦)</sup>، وأن ابن أبي إسحاق الحضرمي هو الذي حول النحو من طابع "الانتحاء" التطبيقي الذي وسمه علي بن أبي طالب

---

(١) السابق: ١٩، ٢٠.

(٢) السابق: ١٤.

(٣) ينظر: من أسرار اللغة: ٨.

(٤) السابق: ١٣.

(٥) السابق: ٤٦.

(٦) ينظر: الأصول: ١٧٨.



بقوله: "انح هذا النحو يا أبا الأسود" إلى الطابع النظري الذي يتسم بقياس حكم غير المسموع على حكم المسموع الذي في معناه<sup>(١)</sup>.

ويقسم تمام حسن القياس الذي عرفه النحاة إلى نوعين، الأول: القياس الاستعمالي، ومعناه انتحاء كلام العرب، ولا يعدّه نحوًا وإنما يراه تطبيقًا للنحو<sup>(٢)</sup>، ويسميه أيضًا بقياس الأنماط<sup>(٣)</sup>. والثاني: القياس الآخر هو القياس النحوي الذي عرفه الأنباري بقوله: "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"، وهو النحو كما يراه النحاة، ويُسمى بقياس الأحكام<sup>(٤)</sup>.

وأشار تمام إلى الأهمية البالغة للقياس في علم النحو، حيث يمثل الجانب التطبيقي لمبدأ الحتمية الذي يجبر النقص في الاستقراء الناقص، ويمنح العلم صفة الشمول<sup>(٥)</sup>. ويبيّن أن القياس الذي خلص إليه النحاة بعد استقراء النصوص هو الذي يصلح أن يكون منهجًا للبحث العلمي، لأنه يوافق ما ينبغي أن تكون عليه دراسة اللغة من الناحية الوصفية، وما ينبغي أن يكون عليه الباحث في معالجته للغة معالجة موضوعية لا ذاتية فيها<sup>(٦)</sup>، أما القياس النحوي الذي يتخذ من القاعدة النحوية معيارًا للخطأ والصواب، والذي اتبعه النحاة بعد انتهاء زمن الاحتجاج اللغوي، فلا يصلح أن يكون منهجًا للبحث العلمي، لأنه لا يمنع تعارض النتائج

---

(١) السابق: ١٧٨.

(٢) ينظر: السابق: ١٧٤.

(٣) الأصول: ١٧٧.

(٤) السابق: ١٧٧، ١٧٨.

(٥) ينظر السابق: ١٥، ١٧٩.

(٦) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية، ٢٦-٥٠.

ولا يقوم على الاستقراء والوصف.

وقد اهتمّ ببيان أثر القياس الاستعمالي (التطبيقي) في إثراء اللغة والناطقين بها،

وذكر لذلك جوانب عدّة، منها:

- أنه يفتح أمامنا بالنمط الواحد جملاً لا حصر لها، وهذا يدلّ على القوّة

الإنتاجية للنحو، ويوضح أنه صناعة لا معرفة<sup>(١)</sup>.

- أنه هو الذي نكتسب به أساليبنا في الكتابة والتكلم، حيث إن الأسلوب

العربي الفصيح الذي يطبع الشخصية الكاتبة أو الناطقة لكل واحد منا، هو نتيجة

لتفاعل آلاف التراكيب الفصحى التي حفظها ثم نسيها، وقد انطبعت لها في عقله آلية

تركيبية معينة، وكان له منها أسلوب خاص، يمتاز به عن غيره حديثاً وكتابة<sup>(٢)</sup>.

- أنه وسيلة كسب اللغة في الطفولة، لأن للطفل ملكة فطرية تجعل في استطاعته

أن يكتسب اللغة التي يسمعها من حوله، بواسطة استضمار نظامها وتشرب طرق

تركيبها، ومن ذلك: أن الطفل ينشئ قاعدة التأنيث بالتاء قبل قواعد التأنيث بالعلامات

الأخرى، مثل: كبير وكبيرة، طويل وطويلة... وقد يطبقها قياساً على ما لا ينطبق عليه،

فيقول مثلاً في مؤنث (أحمر) و(أكبر): أحمره وأكبيرة، ونحوه<sup>(٣)</sup>.

- علي أبو المكارم:

يذكر علي أبو المكارم أن أقدم من ينسب إليه الولوع بالقياس من متقدمي

النحاة هو عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي، وأن مجمل النصوص التي ذكرها

---

(١) ينظر: الأصول: ١٧٦.

(٢) ينظر الأصول: ١٧٧.

(٣) ينظر: السابق: ١٧٤، ١٧٥.

النحاة وتناقلها الرواة وسجلها المؤرخون عنه تكشف عن حقيقتين مهمتين<sup>(١)</sup>:

الأولى: أن لعبدالله بن أبي إسحاق دورًا بالغ الأهمية في النحو العربي لاعتماده على ما عُرف "بالقياس النحوي".

الثانية: أن دوره في القياس هو دور المسرف فيه وليس دور المبتكر له، مما يدل على أن النحو قد عرف ما يسمى بالقياس قبله، وأن النحاة كانوا يأخذون به منهجًا قبل أن يسرف هو فيه.

ثم يبين أن "القياس" لم يبق على مفهومه في عصر ابن أبي إسحاق، وإنما أخذ يتغير مع تعاقب الأجيال التي تلتها من العلماء، ويصف ذلك بأنه "تطور طبيعي ولكنه غير سليم"<sup>(٢)</sup>، فهو طبيعي - في نظره - لأن محور هذا القياس في الأساس، هو قياس ما في النص من ظواهر تركيبية إلى الظواهر التركيبية الشائعة والمطرودة، أي مقارنة النص بما يسلم إليه الاستقراء للظواهر اللغوية من نتائج، ثم حين تطور مضمون القياس أصبح من الطبيعي أن تقاس إليه النصوص<sup>(٣)</sup>. وأما أن هذا التطور غير سليم، فلأن نتائج القياس بمفهومه الجديد المتطور "تمتد عن القصور المنطقي للغة ومحاولة طرد قواعدها، ومن ثم فإنها ترفض الأخذ بنصوص ثابتة وظواهر مطرودة، لمجرد مخالفتها لما يسلم إليه المنطق القياسي من أحكام"<sup>(٤)</sup>.

ويخلص علي أبو المكارم في دراسته إلى أن استخدام مصطلح "القياس" في

(١) ينظر: أصول التفكير النحوي: ١١، ١٢.

(٢) أصول التفكير النحوي: ٦٩.

(٣) السابق: ٦٩.

(٤) السابق: ٦٩.

البحث النحوي يتمايز إلى مدلولين مختلفان تمام الاختلاف، أولهما: "يرتكز على مدى اطراد الظاهرة في النصوص اللغوية مروية أو مسموعة، واعتبار ما يطرد من هذه الظواهر قواعد ينبغي الالتزام بها وتقويم ما يشذ من نصوص اللغة عنها"<sup>(١)</sup>، ومن طبيعة هذا القياس أنه يرفض الأخذ بالظواهر الشاذة، وبالنصوص التي تحملها معها كان مصدرها<sup>(٢)</sup>. وثانيهما: "أنه عملية شكلية يتم فيها إلحاق أمر ما بآخر لما بينهما من شبه أو علة، فيعطي الملحق حكم ما ألحق به"<sup>(٣)</sup>، وبشكل آخر، فإنه يمكن تقسيم القياس عنده بحسب نوع المقيس عطفاً على ما سبق، إلى قياسين: قياس النصوص، وقياس الظواهر أو الأحكام.

فقياس النصوص هو الذي يتم فيه إلحاق الصيغ والمفردات غير المنقولة بالصيغ والمفردات المنقولة. ومن خلاله يتم تنويع أشكال الاشتقاق والأبنية مما لم تتنوع مشتقاته ولم تعدد مبانيه، ولذلك فهو يُعدُّ الأسلوب الطبيعي الذي تلجأ إليه اللغة لزيادة ثروتها اللغوية، وتنميتها تلبية لحاجات المجتمع المتغيرة والمتنامية<sup>(٤)</sup>. وأما قياس الظواهر أو الأحكام، فهو الذي تقاس فيه الأحكام على الأحكام، أي أنه قياس على القواعد لا على النصوص، وأنواعه كثيرة، ويردها أبو المكارم إلى تحديد كل من المقيس و المقيس عليه في أربعة أمور هي: قياس المعروف المطرد على

---

(١) السابق: ١٣.

(٢) ينظر: السابق: ١٣.

(٣) ينظر: أصول التفكير النحوي: ١٣.

(٤) ينظر: السابق: ٨٣-٨٨.

المعروف المطرّد، وقياس المجهول على المعروف، وقياس المعروف على المشكوك في ثبوته، وقياس المشكوك فيه على المشكوك فيه<sup>(١)</sup>.

- محمد عيد:

يرى محمد عيد أن القياس في النحو يعني "قياس الأمثلة على القاعدة"<sup>(٢)</sup> ولذلك عرفه الأنباري بقوله: "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"، لأنّ المنقول المطرّد يعتبر قاعدة، ثم يقاس عليها غيرها، أي أن القاعدة في النحو "تعتبر حكمًا من أحكام القياس يجب أن يخضع لها كل الأمثلة"<sup>(٣)</sup>.

والقياس الوارد في كتب النحاة - في رأيه - له معنيان، المعنى الأول يعني الأحكام النحوية التي تصدق على النصوص اللغوية الواردة بطريقة واحدة إذ تؤخذ منها القاعدة، ثم تعمم على النصوص التي لم ترد، ويسميه "القياس النحوي". والمعنى الثاني يعني قياس أحكام على أحكام لنوع من المشابهة، فيقال: هذا الحكم كذا، لأنه مشابه أو قياس على كذا، ويسميه "القياس العقلي"، لأنه يرى أن للعقل فيه دورًا في عقد المشابهة وإقامة الصلة بين الأحكام<sup>(٤)</sup>.

وهو ممن يؤيد أن فكرة القياس النحوي بمعناها الأول الذي ذكره قد وجدت منذ بداية النحو "متكاملة المعنى"<sup>(٥)</sup>، مع وصفه أبحاث النحو حينها بأنها كانت قليلة

---

(١) ينظر: السابق: ٨٩-٩٤.

(٢) أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ط٤، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م، ص: ٦٨.

(٣) أصول النحو العربي، محمد عيد: ٦٨.

(٤) ينظر: السابق: ٨٣.

وساذجة"<sup>(١)</sup>، وأن التوسع الذي حدث بعد ذلك في مفهوم القياس كان في تنظيم الفكرة والمغلاة فيها لارتباطها بالعقل والتفكير مع توسع الأبحاث النحوية وتشعبها ويدلل على هذا الاستدلال، بقوة تمكّن فكرة القياس من نفس عبدالله بن أبي إسحاق، فيما رُوي من مواقف له، وخاصة مع الفرزدق، حيث كان يرميه بالإساءة محتكماً إلى ما يمليه عليه القياس بقوله: "وكذلك قياس النحو في هذا الموضع" لما سمعه يقول:

مستقبلين شمال الشام تضربنا بحاصب كنديف القطن منشور  
على عمائمنا تلقى وأرحلنا على زواحف تُزجى مُخَّارِيرِ  
بجر كلمة (ريير) وحقها الضم<sup>(٢)</sup>.

وكذلك موقفه مع تلميذه يونس بن حبيب (ت ١٨٢ هـ) عندما قال له:  
"عليك بباب من النحو يطرد وينقاس"، لما سأله: هل يقول أحد (الصَّويق)<sup>(٣)</sup>.  
كما يرى محمد عيد أن النحاة مع اتفاقهم على وجود القياس في النحو، إلا أن نظرهم إليه قد اضطربت اضطراباً شديداً؛ لاختلافهم فيما يُقيمون عليه قياسهم ما بين إثبات أو نفي، وكثرة أو قلة<sup>(٤)</sup>، وأبرز مظهرين لهذا الاضطراب - في نظره - هما<sup>(٥)</sup>:

---

(١) السابق: ٧١.

(٢) ينظر: السابق: ٧١.

(٣) أصول النحو العربي، محمد عيد: ٧٠، ٧١.

(٤) السابق: ٧٠.

(٥) ينظر: السابق: ٧٣.

(٦) ينظر السابق: ٧٤.

- وجود قياس واحد لا تؤيده النصوص المسموعة، فينكره بعض النحاة

مستدلين بتلك النصوص.

- تعارض الأقيسة، بأن يكون للأمر الواحد قياسان أو أكثر، وتختلف نظرة

النحاة لكل قياس منها، وكلها صحيح في نظرهم.

وأما السبب في حصول هذا الاضطراب فيرجعه إلى أمور تتعلق بشخصية

النحاة، بعضها يتعلق بجهودهم في معرفة الشواهد وإثبات القياس عليها؛ أو نفيه

عند عدم المعرفة بها، وبعضها يتعلق بالاختلاف في فهمها وإعرابها وفتح باب

القياس عليها أو إثباتها دون قياس، وبعضها يتعلق بنظرهم إلى من رويت عنه من

حيث الثقة به أو صحة عربيته<sup>(١)</sup>.

ويميز محمد عيد بين القياس الذي يتخذ القاعدة أساساً له وبين الاستقراء،

فيرفض قياس القاعدة؛ لأنه يرى أن اتخاذ القاعدة أساساً ثم فرضها على المفردات،

عملٌ يجافي الروح العلمية الصحيحة، إذ يبدأ من النهاية ويقوم على التحكّم،

والتحكّم لا يتفق في طبيعته مع الروح العلمية، واللغة من حيث إنها نشاط للأفراد

لا تخضع دائماً للقياس، ولذلك تكثر فيها الظواهر المتفردة التي لا تخضع لقانون

مطرد<sup>(٢)</sup>، ويؤيد الاستقراء، ويرى فيه المنهج الصحيح الذي يتسم بالتسامح ويبدأ من

حيث يجب البدء، فالاستقراء - في نظره - تعبير عن السلوك اللغوي الذي بدأت فيه

الظاهرة المستقرأة فقط، وأما القاعدة القياسية فهي تعبير عما استقرئ وما يمكن أن

---

(١) ينظر: أصول النحو العربي، محمد عيد: ٧٥.

(٢) ينظر: السابق: ٩٩، ١٠٠.

يُستقرأ، وبذلك تمثل حكماً مطلقاً حاداً يتعدى حدود اختصاصه، وتصبح ذات طابع معياري لا وصفي، على خلاف ما عليه الحال في الملاحظة الاستقرائية<sup>(١)</sup>.  
ويؤكد هذا الفرق ببيان موقف كلٍّ منهما تجاه بعض الصور اللغوية الجديدة التي ترد في اللغة ولا تتفق مع النماذج العامة للقواعد، حيث يقف الاستقراء منها موقفاً متواضعاً فيعترف بها، أما القياس فإنه يفرض عليها صرامته ويتناولها بالتغيير والتأويل أو يسميها بالشذوذ<sup>(٢)</sup>.

#### - كمال بشر:

يشير كمال بشر إلى أن القياس في اللغة مبدأ مقبول إذا كان هناك توافق أو تماثل بين المقيس والمقيس عليه في السمات والصفات، وكان للمقيس عليه واقع ووجود يتمثل في الاستعمال الحي للكلام<sup>(٣)</sup>.  
لكنه يرى أن علماء "العربية" بالغوا في تطبيقه والالتزام بأحكامه، فكانوا "يقبلون ما يميزه القياس المنطقي وإن لم يرد به سماع، ويفضلون لغة قبيلة على لغة قبيلة أخرى على أساس من القياس، لا على أساس الظواهر اللغوية التي تتمتع بالأفضلية، بسبب سعة الانتشار واطّراد الخواص وتوافقها"<sup>(٤)</sup>. وبلغ الحال ببعض علماء العربية أنهم "كانوا مغرمين بالقياس حقاً"<sup>(٥)</sup>، فنصبوا أنفسهم للدفاع عنه

---

(١) ينظر: السابق.

(٢) ينظر: ص ١٠٠.

(٣) ينظر: اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة ١٤٢هـ/ ١٩٩٩م، ص: ١٤٠.

(٤) السابق: ١٤٠.

(٥) السابق: ١٤٠.



وترويج أحكامه، واتخاذها مبدأً عامًا في صنعة النحو وتصنيف مسائله وقضاياها، فاتسعت دائرة القياس وتشعبت طرقه، حتى كان للعلّة في إجراء القياس - وهي أحد أركانه - شأن عظيم في معالجة قضايا النحو ومسائله، "فلكل شيء عندهم علة منطقية، ومن ثم أخذوا يلتمسون العلل والأسباب للظواهر النحوية، ويجمعونها ويصنفونها إلى مجموعات، حتى ضاقت بها كتب النحو، وامتألت بها أدمغة الدارسين والمعلمين، قبل أن تمتلئ بالحقائق اللغوية المتمثلة في القواعد والضوابط الأصلية التي ينظمها الكلام الفعلي"<sup>(١)</sup>.

والأمر - كما يراه - على خلاف ذلك، فإن الناظر في هذه العلل كلها أو جلها يجدها "عللاً متهافئة عارية من الفائدة بعيدة عن الواقع، وإنما الواقع في الحقيقة أن جميع الظواهر اللغوية نحوية كانت أم غير نحوية إنما ترجع إلى المتكلم نفسه، فهو صانعها والمنشئ لها"<sup>(٢)</sup>.

ثم يبين أن هذا النهج الذي اتخذه علماء العربية أدى بهم إلى الاهتمام بالصور والأشكال أكثر من عنايتهم بمعاني الكلام ووظائفه، فضاعت كثير من حقائق النحو، وازدادت مسائل الجدل الصوري، وحالت دون وقوف الدارسين والمتعلمين على واقع اللغة كما جاءت على ألسنة أصحابها، لا كما رسم النحاة وأرادوا لها"<sup>(٣)</sup>.

- فؤاد ترزي:

يشير فؤاد ترزي إلى أن القياس قديم في اللغة، ولكن كثر استخدامه إبان تدوين

---

(١) السابق: ١٤٠، ١٤١.

(٢) اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم: ١٤١.

(٣) السابق.

قواعدها<sup>(١)</sup>، وأنه كان ظاهرة معروفة في الحواضر العربية دون بواديه<sup>(٢)</sup>، مستدلًا لذلك بقول مؤرج السدوسي (ت ١٩٥ هـ): "قدمت من البادية ولا معرفة لي بالقياس، وإنما معرفتي قريحتي، وأول ما تعلمته في حلقة أبي زيد الأنصاري بالبصر<sup>(٣)</sup>".

ويرى أن العلماء انقسموا تجاه أمر القياس بين محبذ وكاره، فالمجددون - مثل يونس ابن حبيب - "نشطوا فيه وأكثروا من استخدامه"<sup>(٤)</sup>، والمحافظون - مثل الأصمعي - "رغبوا عنه وتوفروا على ما يروى من كلام العرب وحسب"<sup>(٥)</sup>. وعنده أن الخليل بن أحمد وتلميذه سيويه يمثلان أوج المرحلة الأولى من مراحل القياس العربي والتي تتسم بالقياس الطبيعي الذي لا تسيطر عليه الفلسفة سيطرة تامة أو شبيهة بالتامة<sup>(٦)</sup>.

ويقف من قول أبي عثمان المازني: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"<sup>(٧)</sup> موقفًا مغايرًا لما عليه غالب النحاة واللغويين، فيرى أنها لا تعالج مشكلًا، بل تُوقع فيه، لأن كلام العرب مجموعة من لغات عدّة، والقياس عليه قياس على تلك اللغات، "ومن المؤسف أن تتخذ كل هذه اللغات على اختلافها حجة، وأن لا

---

(١) ينظر: في أصول اللغة والنحو: ١١٩.

(٢) السابق: ١٢٠.

(٣) بغية الوعاة: ٤٠٠.

(٤) في أصول اللغة والنحو: ١٢٠.

(٥) في أصول اللغة والنحو: ١٢٠.

(٦) السابق: ١٢١.

(٧) الخصائص: ٣٥٧/١.

يعتبر القياس على أي منها سبيلاً إلى الخطأ"<sup>(١)</sup>.

ويذكر أنه من الغريب فيما يتعلق بأحكام السماع والقياس، "أن يُقبل النطق

بالمسموع المخالف للقياس؛ مع عدم اتخاذه أساساً لقياس جديد، وذلك يعني أن

اللغويين قنعوا بالحالة الراهنة ( Status Quo ) للغة"<sup>(٢)</sup>، كما يعني "أن المحافظة

انتصرت وأن الشوارد اتخذت صفة الشرعية، وإن لم يصح اتخاذهها أساساً لقياس

جديد"<sup>(٣)</sup>.

- عباس حسن:

يعرف عباس حسن القياس اللغوي بقوله: "محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية،

وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ أصول المادة وفروعها، وضبط الحروف وترتيب

الكلمات، وما يتبع ذلك من إعلال وإبدال وإدغام وحذف وزيادة.."<sup>(٤)</sup>، ويرى أن

القياس بهذا المعنى هو الذي يهمننا في اللغة، لأنه واضح الغاية وسهل الفهم، ويغنينا عن

كثير من التفصيل والتشعيب والالتواء والتعقيد الذي سلكه كثير من النحاة في أمر

"القياس"، وفتحوا بسببه أبواباً من المشكلات تكد العقل وترهق الذهن"<sup>(٥)</sup>.

كما يأخذ على النحاة تأثرهم بالقياس وتفصيلاته واستدلالاته في علم أصول

---

(١) في أصول اللغة والنحو: ١٢٣، ١٢٤.

(٢) السابق: ١٢٤.

(٣) السابق.

(٤) اللغة والنحو بين القديم والحديث: ٢٢.

(٥) السابق.

الفقه، ونقلهم ذلك إلى معنى القياس في اللغة، وإسرافهم فيه "إسرافاً جاوز حد الإبانة وإيضاح الحقائق العلمية، واستحال ألغازاً ومعميات يضيق بها الصدر ويضل فيها الفهم"<sup>(١)</sup>. وتمنى لو أن النحاة انصرفوا عن مناقشة تعريف القياس وتفريعه، إلى النظر في آثاره اللغوية على وجه تقوى به اللغة، وتستطيع معه أن تساير الحياة المتجددة، ولكنهم لم يفعلوا، ولو فعلوا "لأفادوا وأبلغوا"<sup>(٢)</sup>.

### - مهدي المخزومي:

ينتقد مهدي المخزومي إساءة استخدام القياس من قبل النحاة فيقول: "وبدلاً من أن يكون القياس والتأويل أداتين لتفسير اللغة، كانا لديهم أداتين لصنع اللغة وخلق صورها، وإيجاد صور من التعبير لم يكن يعرفها أصحاب اللغة أنفسهم، حتى استحالت اللغة أو كادت، إلى مجموعة من القوانين التي أفرغتها أدواتهم العقلية في قوالب معينة"<sup>(٣)</sup>، ويقرر أن القياس الذي ينبغي اتباعه في دراسة النحو هو القياس القائم على أساس المشابهة ومحاكاة المسموع والمعروف من كلام العرب<sup>(٤)</sup>، وبناء على ذلك يُعرّف القياس بأنه: "حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يسمع على ما سمع، وحمل ما يجدد من تعبير على ما اختزنه الذاكرة ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد

---

(١) السابق: ٢٢، ٢٣.

(٢) السابق: ٢٣.

(٣) مدرسة الكوفة: ٤٦.

(٤) ينظر: مدرسة الكوفة: ٢٣٢، في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، المكتبة العصرية، بيروت،

١٩٦٤م: ٢٢.

عرفت أو سمعت"<sup>(١)</sup>.

- إبراهيم السامرائي:

يذهب إبراهيم السامرائي إلى عدم القبول بالقياس أصلاً من أصول النحو، ويرفض قبول بعض المحدثين من اللغويين لأي نوع من أنواعه، يقول: "إن الباحثين المحدثين أرادوا أن يميّزوا بين القياس القريب من الطبيعة اللغوية، والأقيسة الأخرى المغرقة في المنطق والتي تلمس العلة بسبب بعيدة كل البعد عن الحقيقة اللغوية، وكأنهم بذلك قبلوا أن يكون "القياس" أصلاً من أصول النحو، تستنبط به الأحكام، وأظنهم قد أخطأوا كل الخطأ في ذلك، وأن قبولهم هذا جعلهم يفسّرون كل ظاهرة نحوية أو لغوية تفسيراً خاصاً وبذلك يكونون قد استبدلوا بالعلل النحوية عللاً جديدة أخرى" وعلة ذلك عنده؛ أن النحويين - ومنهم الخليل - متأثرون في قياسهم وتعليلهم بمناهج الفقهاء في القياس والتعليل واستنباط الأحكام، وقد تأثر الفقهاء في ذلك بمعنى القياس عند أهل الفلسفة والمنطق. والقياس بهذا المفهوم عنده يتنافى مع طبيعة المادة اللغوية التي سبيلها الاستقراء لما هو جارٍ على ألسنة الناس من نثر وشعر. ويرى أنه كان على النحاة - بدلاً من التماس العلة والتمسك بالقياس الذي لا يلتئم والطبيعة النحوية - "أن يقتصروا على وضع شيء يعصمُ اللسان من اللحن والاكتفاء بالعرض الذي ندب الأولون أنفسهم لتحقيقه"<sup>(٢)</sup>، ولكن النحاة ابتداء من

(١) في النحو العربي نقد وتوجيه، ص: ٢٠.

(٢) النحو العربي نقد وبناء، إبراهيم السامرائي، دار عمار، عمان، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م، ص: ٢١.

(٣) ينظر: النحو العربي نقد وبناء: ١٨، ١٩.

(٤) السابق: ٢٠.

عبدالله بن أبي إسحاق ساروا - في نظره - في هذا السبيل " محاكاة للمناطقة والمتكلمين  
وأصحاب الجدل" (١).

- سعيد جاسم الزبيدي:

يشير سعيد الزبيدي إلى أن القياس عند النحاة نشأ نشأة فطرية بمسائل  
محدودة، تلتقي فيها الأمور المتشابهة والظواهر المتقاربة في النصوص، ثم تستنبط منها  
المقاييس والأصول والأحكام<sup>(٢)</sup>، ويرى أن القياس مرّ بثلاث مراحل:  
الأولى (مرحلة النشأة): وكان يعني فيها القاعدة النحوية ومدى اطرادها في  
النصوص اللغوية المروية أو المسموعة، وتقويم ما يشذ من نصوص اللغة عنها، وقد  
اقترن لفظ "القياس" في هذه المرحلة بعبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي<sup>(٣)</sup>.  
الثانية (مرحلة المنهج): حيث أصبح فيها القياس أصلاً في الدرس النحوي،  
ووصل على يد الخليل وتلميذه سيبويه إلى كامل نضجه وتمام قوته، وأصبح أساساً  
من أسس الدراسة النحوية التي تبنى عليها القواعد ويوزن بها الكلام<sup>(٤)</sup>.  
الثالثة: (مرحلة التنظير): وتتمثل فيما قام به أبو البركات الأنباري، حيث  
صنف كتابه "لمع الأدلة في أصول النحو" مقتبساً منهجه وتعريفه وتفريعاته مما كتبه  
الفقهاء في أصول الفقه، فصار القياس ذا حد وشروط وأركان مشابهة لما عليه  
القياس في أصول الفقه، وأصبح دارس النحو يحس أنه يقرأ الفقه وأصوله منقولين

---

(١) السابق.

(٢) ينظر: القياس في النحو العربي: ١٨.

(٣) السابق: ١٨.

(٤) القياس في النحو العربي: ١٩.

نقلًا إلى النحو وأصوله، وكانت هذه المرحلة نهاية للدرس النحوي وما أصابه من جهود وعقم تجاوز بالنحو حدوده الطبيعية<sup>(١)</sup>.

وبين الزبيدي أن للقياس بمعنى القاعدة النحوية أهمية بالغة في اللغة، فلولاه "لاضطربت اللغة واختلفت التراكيب، وأدى الأمر إلى فوضى" <sup>(٢)</sup>، وأشار إلى أن النحاة اتبعوا في بناء القاعدة القياسية المنهج المعياري، ببيان الصحيح الذي يجب أن يقال ويتبع على وفق القواعد العامة، وبيان الخطأ في غير الصحيح حتى يسلم منه ويطباق تلك القواعد، وقد طبقوا هذا المنهج خير تطبيق في الأغلب <sup>(٣)</sup>، ولم يُغفلوا إلى جانب ذلك مراعاة النظر إلى ما بين العلاقة ومقتضى الحال عند اختيار أحد الوجوه الجائزة في الاستعمال في تركيب نحوي واحد<sup>(٤)</sup>.

وينقسم المقيس عنده إلى نوعين<sup>(٥)</sup>، أحدهما: أن يكون استعمالاً يتحقق القياس فيه، بأن تبنى الجمل التي لم تسمع من قبل على نمط الجمل التي سمعت. والآخر: أن يكون حكمًا نحويًا نسب من قبل إلى أصل مستنبط من المسموع. كما حاول أن يضع تقسيمًا للقياس يحصر ما تشعب من جوانبه المختلفة فجاء عنده على أربعة أضرب:

الأول: قياس بحسب الاستعمال، وينقسم إلى القياس المطرد، والقياس الشاذ،

---

(١) السابق: ١٩، ٢٠.

(٢) السابق: ١٣٦.

(٣) السابق: ١٣٦، ١٥٧.

(٤) السابق: ١٤٧.

(٥) القياس في النحو العربي: ٢٦.

والقياس المتروك<sup>(١)</sup>.

الثاني: قياس بحسب العلة الجامعة، وينقسم إلى قياس العلة، وقياس الشبه، وقياس الطرد<sup>(٢)</sup>.

الثالث: قياس بحسب المعنى واللفظ، وينقسم إلى قياس معنوي، وآخر لفظي<sup>(٣)</sup>، ويورد فيه رأي ابن جنّي الذي يُلحق القياس اللفظي بالقياس المعنوي، ثم يؤيده بقوله: "فإذا انضم اللفظي إلى المعنوي على ما يرى ابن جنّي فنحن نؤيده في ذلك تخففاً من التفريع"<sup>(٤)</sup>، ويضيف عليه: "ونرى أن ينضم المعنوي إلى القياس المطرد الذي يجمع الأشباه والنظائر لتطرد فيها علة المشابهة أو حمل النظر على النظر سواء أكان لفظاً أم معنى"<sup>(٥)</sup>.

الرابع: قياس بحسب الوضوح والخفاء<sup>(٦)</sup>، وينقسم إلى قياس جلي، وقياس خفي، ويرى أن يحذف من النحو جملة، لأنهما ضربان منقولان نقلاً حرفياً من القياس الفقهي إلى القياس النحوي<sup>(٧)</sup>.

- محمد حسن عبدالعزيز:

يعرف محمد حسن عبدالعزيز "القياس اللغوي" بأنه: "حمل كلامنا المحدث

---

(١) السابق: ٣٥-٤١.

(٢) السابق: ٤١-٤٣.

(٣) السابق: ٤٣، ٤٤.

(٤) السابق: ٤٤.

(٥) السابق.

(٦) القياس في النحو العربي: ٤٤، ٤٥.

(٧) السابق: ٤٥.



على كلام العرب الموثق في بناء الكلمة أو بناء الجملة أو غير ذلك من طرائق التعبير<sup>(١)</sup>، ويرى أنه "أيسر طريقة للتمكن من اللغة، وأطوع وسيلة تمكّن الإنسان من النطق بكلمات أو جمل لم تفرع سمعه من قبل"<sup>(٢)</sup>.

ويقسم القياس إلى قسمين:

الأول: القياس الاستعمالي، ويستشهد له بقول الأنباري "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"، ثم يقول: "والقياس بهذا المعنى محاكاة للعرب في طرائقهم اللغوية، وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ الكلمة وما يعرض لها من أحكام (كالإبدال والإعلال والحذف والزيادة .. إلخ) وفي نظام الكلام وما يعرض له من أحكام (كالتقديم والتأخير والاتصال والانفصال والحذف والذكر، والإعراب والبناء ... إلخ)

الثاني: القياس النحوي، ويستشهد له بقول الأنباري: "القياس حمل فرع على أصل بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع"، ثم يقول: "والقياس بهذا المعنى يبتدعه النحوي تنبيهاً إلى علّة الحكم الثابت عن العرب بالنقل الصحيح، وهذا ما يعنيه النحاة حين يقولون: النحو كله قياس"<sup>(٣)</sup>.

ويبين أن القياس -باطّراده- يعمل على إحداث النظام والتجانس بين الصيغ والتراكيب، ويساعد على توليد الصيغ الجديدة التي تحل محلّ الصيغ القديمة مع محافظته على الصيغ المطردة كما هي دون تغيير<sup>(٤)</sup>.

(١) القياس في اللغة العربية: ١١ .

(٢) ينظر السابق: ١٩، ٢٠ .

(٣) القياس في اللغة العربية: ٢٠ .

(٤) ينظر السابق: ١٤ .

ومن جملة هذه الآراء؛ يتبين أن مجموعة من اللغويين المحدثين لم يطمئنوا إلى اعتبار القياس أصلاً من أصول الدراسة النحوية، تأثراً في الغالب بما دعت إليه المناهج اللغوية الحديثة، لكنهم في ذلك يتمايزون، فمنهم من رده مطلقاً وبشكل صريح، كما رأينا عند إبراهيم السامرائي، ومنهم من لم يصرح برفضه، ولكنه أيد الاستقراء بديلاً عنه كما عند محمد عيد، تأثراً بالوصفية، وهروباً من معيار القاعدة القياسية المتحكّم، الذي لا يتفق مع طبيعة الروح العلمية والظاهرة اللغوية.

أما الذين قبلوا القياس أصلاً من أصول الدراسة، فمنهم من أيده إذا كان مبنياً على الاستقراء لا على القاعدة، واتجهوا بموقفهم هذا إلى قبول قياس النظير على النظير، وغير المسموع على المسموع، كما هو الحال عند تمام حسّان ومهدي المخزومي وإبراهيم أنيس وكمال بشر وغيرهم، وهؤلاء لا يرون رفض القواعد اللغوية التي بناها النحاة، ولكن يدعون إلى اعتبارها قواعد عامة لا كليّة، تقبل ما يشذ عنها وتعتبره مظهرًا مقبولاً من مظاهر اللغة وإن بقي مخالفاً لما عليه القاعدة العامة<sup>(١)</sup>.

ومنهم فريق ناقش أوجه القياس المختلفة، وبيّن فيها آراءه تجاهها، بحسب فائدة اللغة منها أو استغنائها عنها، كما فعل محمد الخضر حسين وسعيد الزبيدي.

واستكمالاً لنظرة اللغويين المحدثين تجاه القياس، فإني أتناول في المبحث التالي ما يكاد يمثل إجماعاً عندهم، وهو رأيهم في القياس الشكلي الذي شاع في كتب النحاة فيما بعد القرن الثالث الهجري.

موقف اللغويين المحدثين من قياس الأحكام (القياس النحوي الشكلي)<sup>(٢)</sup>

(١) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: ٢٦، ٢٧، ١٥٨.

(٢) يسميه إبراهيم أنيس "القياس المصنوع"، وعلي أبو المكارم "القياس الشكلي" و"قياس الظواهر والأحكام"، وتمام

يرى بعض اللغويين المحدثين أن النحاة بالغوا في القياس حتى جعلوه قياسًا شكليًا عقليًا أكثر منه قياسًا صحيحًا مبنياً على الاستقراء اللغوي، واتجهوا إلى مناصرة القياس الاستعمالي (قياس النصوص على النصوص) واطراح القياس النحوي الشكلي (قياس الأحكام على الأحكام) المبني على العلة العقلية أيًا كان نوعها، فقد أسماه إبراهيم أنيس "القياس المصنوع"<sup>(١)</sup>، وعده "صناعة نحوية لا تمت إلى القياس اللغوي الحقيقي بصلة"<sup>(٢)</sup>، لأن العلل التي يذكرها النحاة فيه علل مخترعة "ادّعوا ظلمًا وتجنياً أن العرب راعوها في التفرقة بين الأساليب، وعمدوا إليها عمدًا، كأنها كان كل العرب الأقدمين علماء في النحو، يدركون علله وحيله، كما أدركها أصحاب النحو من المتأخرين"<sup>(٣)</sup>.

ولم يُبق له علي أبو المكارم من معنى القياس إلا لفظه فقال فيه: "هو المنهج القياسي الذي لا يتصل بالقديم إلا بلفظ القياس وحده، وأما ما سوى اللفظ الفارغ من كل مدلول فجديد"<sup>(٤)</sup>، ووصفه بالقياس الأكثر إمعانًا في الخطأ، لأنه لا يُعنى بالنصوص بقدر ما يهتم بتحقيق شروط المنطق الأرسطي وقضاياها، مبيّنًا أن الرفض لهذا النوع من القياس ليس جديدًا، بل كان موجودًا من قبل، فقد رفضته القوى المحافظة التي ورثت

---

حسان "القياس النحوي"، وسعيد الزبيدي "القياس النحوي"، ومحمد عيد "القياس العقلي"؛ ينظر على الترتيب:

من أسرار اللغة: ١٤؛ أصول التفكير النحوي: ٧٨، ٨٣؛ الأصول: ١٧٤؛ القياس في النحو العربي: ١٧٠؛

أصول النحو العربي: ٨٣.

(١) من أسرار اللغة: ١٤.

(٢) السابق: ١٤.

(٣) السابق: ١٤، ١٥.

(٤) أصول التفكير النحوي: ٨١.

النحو مادة ومنهجًا معًا في ذلك الوقت، ولكن آل الأمر إليه بعد أن استطاع علماءه تمزيق رداء القداسة عن القديم وكشف ما به من عيوب وأخطاء.

ورأى علي أبو المكارم، أن النحاة كانوا بواسطة هذا القياس يستطيعون إلحاق ما يشاءون من النصوص بالمادة اللغوية الموروثة، اعتمادًا على أي وجه من وجوه الشبه، فإذا ما عجزوا عنه أخذوا يفترضون وجوده ويفرضونه فرضًا، وهو الأمر الذي حمل على اللغة أخطارًا شتى، ناتجة من تعدد صور الإلحاق وكثرة اختلاف وجهات نظر الباحثين وأحكامهم<sup>(١)</sup>.

ووصفه تمام حسان "بالتحكك والافتعال والضعف"<sup>(٢)</sup>، ورآه أشبه باستخراج الأحكام الفقهية منه بمنهج دراسة اللغة، لأن دراسة اللغة ينبغي أن تبعد عن المضاهاة والأقيسة المنطقية وتتجه إلى العرف، والأولى في ذلك أن تدرس كل حالة على علاقتها في ضوء استقرار شامل، وأن تستخرج قاعدتها من هذا الاستقرار، وألا يحمل حكم شيء منها على حكم شيء آخر"<sup>(٣)</sup>.

وأبدى سعيد الزبيدي رأيه في القياس بنوعيه فقال: "ونحن نؤيد فتح باب القياس اللغوي، لتساير لغتنا العصر على أساس من العودة إلى ينباع الأولى في الاشتقاق والنحت والتعريب، ولا نؤيد فتح باب القياس النحوي، بل ندعو إلى

---

(١) ينظر: السابق: ٨٠، ٨١.

(٢) ينظر: السابق: ١٢٣، ١٢٤، أصول النحو: دراسة في فكر الأنباري: ٧٠.

(٣) اللغة بين المعيارية والوصفية: ٤٧.

(٤) اللغة بين المعيارية والوصفية: ٤٨.

نخل هذا القياس وتقويمه، والتخلص من كل ما لا يفتقر إليه<sup>(١)</sup>، ولأجل ذلك فهو يدعو إلى الاهتداء بمنهج الخليل في القياس، ذلك المنهج الذي لم يغرق في النظر والتأثر بالمؤثرات التي أحالت القياس فيما بعد إلى رياضة عقلية بحتة<sup>(٢)</sup>، فرضت على اللغة منهجاً غريباً عنها<sup>(٣)</sup>.

كما رفض محمد عيد هذا النوع من القياس، وسماه القياس العقلي؛ "لأن للعقل فيه دوراً في عقد المشابهة وإقامة الصلة بين الأحكام"<sup>(٤)</sup>، واصفاً رفض ابن مضاء (ت ٥٩٢هـ)، له من قبل - على أساس أن المشابهة غير تامة بين الحكمين، وأن العرب لم ترد ذلك، وأنه قياس يقوم على الظن - بأنه اجتهاد موفق، لأن العلاقة الذهنية بين الظاهرتين لا تصلح أساساً لبناء القواعد اللغوية، والمشابهة بينهما قائمة على العقل، واللغة لا تدرس على أساس العقل وإنما تدرس على أساس العرف<sup>(٥)</sup>.

ثم بين أن المنهج اللغوي الحديث - كذلك - لا يرتضي مثل هذا الربط العقلي، لأنه يقوم بالدراسة الوصفية للخصائص اللغوية لكل واحدة من الظاهرتين اللتين تعقد بينهما المشابهة، ثم يذكر القاعدة الوصفية الخاصة بكل واحدة منها بعد تحليلها على حدة، ولا يسمح باشتراك ظاهرتين مختلفتين في وصف واحد<sup>(٦)</sup>.

ويخالف حسن الملقح الآراء السابقة، إذ يرى أن استخدام النحاة القياس

---

(١) القياس في النحو العربي: ١٧٠.

(٢) ينظر: السابق: ١٨١.

(٣) ينظر: السابق: ١٩.

(٤) أصول النحو العربي، محمد عيد: ٨٣.

(٥) ينظر: السابق: ١٠٢، ١٠٣.

(٦) ينظر: أصول النحو العربي، محمد عيد: ١٠٣.

الشكلي في النحو له ما يسوّغه، فهم بهذا النوع من القياس الشكلي " يقومون بتقرير حكم معروف مسبقاً ثبت بالاستقراء، ولكنهم لما أقاموا النحو على ردّ أحكامه وظواهره إلى أصل واحد، اضطروا لتسويغ تعدد الأدوات أو الأنواع التي تشابه أصلهم وثبت استعمالها في كلام العرب بالقياس"<sup>(١)</sup>، واستشهد لما ذهب إليه بالفعل (كان)، حيث جعله النحاة الأصل في رفع المبتدأ ونصب الخبر ثم ثبت بالاستقراء وجود مجموعة من الأدوات تعمل عمله، وهنا وقف النحاة بين أمرين<sup>(٢)</sup>، أولهما: أن يقرّوا بأن جميع هذه الأدوات أصول في العمل أصالة (كان)، وبعدها يكونون قد خرجوا عن خطهم الذي ساروا عليه في ردّ الأحكام والظواهر إلى أصل واحد. وثانيهما: أن يسوّغوا عمل هذه الأدوات عمل (كان) بعملية شكلية تحفظ (لكان) أصالتها في العمل، ولا تنكر عمل أدوات ثبت عملها بما لا يدع مجالاً للشك، فاخترتوا الثاني، وجعلوا في مثل هذه المتشابهات مراتب ودرجات، فليست (كان) في الدخول على الجملة الاسمية مثل (لات)، "ومن هنا نرى أن القياس الشكلي مبني على أصول سليمة في مجمله ولا يعيبه وجود بعض الثغرات اليسيرة فيه، فالكمال أمل لا واقع"<sup>(٣)</sup>.

### القياس النحوي والمنطق اليوناني:

كثر الحديث من اللغويين المحدثين حول تأثر النحو العربي بالمنطق اليوناني، فأحبيت أن أعرض طرفاً من هذا الحديث فيما يتعلق بأصل "القياس"، أذكر فيه

---

(١) نظرية الأصل والفرع في النحو العربي: ١٧٧.

(٢) ينظر: السابق: ١٧٧، ١٧٨.

(٣) نظرية الأصل والفرع في النحو العربي: ١٧٨.

بعضاً من آرائهم حوله، في موضوعين منفصلين متصلين، يتناولان مدى تأثير القياس النحوي بالمنطق اليوناني نشأة وتطوراً، وذلك بما رأيت أنه يمثل الصورة العامة لما كان عليه الخلاف بينهم، في وجود هذا التأثير أو انتفائه.

### أولاً: تأثير المنطق اليوناني في نشأة القياس النحوي

يذهب محمد عيد إلى أن منشأ فكرة القياس عند العرب هو المنطق الأرسطي اليوناني والنحو السرياني، ويستدل لذلك بمجموعة من الدلائل، ترتبط بفكرة القياس عند عبدالله بن أبي إسحاق وعيسى بن عمر وتتركز في الآتي:

- كلاهما من الموالي، وبذلك فقد توافرت لهما دواعي الاختلاط والاتصال بغير العرب.

- كلاهما عاش في النصف الأول من القرن الثاني للهجرة، ابن أبي إسحاق توفي سنة ١١٧هـ أو ١٢٧هـ، وعيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ)، وهذا الوقت هو زمن بداية العلوم بمعناها المنظم، وفيه قد شاعت العلوم الإغريقية - ومنها "المنطق" - بين الدارسين، وتهيأت الظروف للتأثر بالثقافات الأخرى.

- ما يتمتع به ابن أبي إسحاق من ذهن نافذ ونظر ثاقب وعقل قوي يمكنه من النظر والقياس.

فهذه الدلائل - كما يقول عنها - تؤكد حدوث تلك الصلة وتأثره بها - ولو بشكل غير مباشر - في إدخال فكرة القياس في النحو، تأثراً بمنطق أرسطو الذي يعد

القياس أحد أبحاثه الرئيسية<sup>(١)</sup>. ومن ثم فهو يرى بأن هذه الفكرة الذهنية (القياس) التي تسربت من المنطق ساذجةً في بدايتها، قد تحولت بفعل الصناعة إلى الطريقة التي اتسم بها قياس المنطق فيما بعد، "فحل النظر العقلي العميق محل البداية البديهية، وانقلب البحث في النصوص التي تذكر قواعدها إلى البحث في القواعد التي تذكر نصوصها"<sup>(٢)</sup>.

كما ذهب إبراهيم مذكور إلى القول بأن القياس النحوي نبت ونما في العراق، وهو في ذلك "وليد الاعتداد بالرأي والتأثر بالثقافات الأجنبية ومن بينها منطق أرسطو"<sup>(٣)</sup>. وهو وإن أشار في قوله هذا إلى أن القياس قد تأثر بالمنطق الأرسطي من جملة الأسباب التي أدت إلى نشأته، إلا أنه سرعان ما استدرك فيما بعد، وذهب إلى أنه "فطري في صورته الأولى، التي تتلخص في تتبع الأشياء المتشابهة أو البحث عن أسبابها وعللها، وليس لأحد أن يدعي أن هذا القدر الفطري من صنع أرسطو أو أي فيلسوف آخر"<sup>(٤)</sup>.

ورفض غالب اللغويين المحدثين القول بأثر المنطق الأرسطي في نشأة القياس النحوي، ورأوا أن دعوى التأثر بالمنطق والفلسفة اليونانية ضرب من الافتعال الذي لا تسنده حجة، فعلماء القواعد العربية لم يكونوا على علم باللغة اليونانية وقواعدها،

---

(١) ينظر: أصول النحو العربي، محمد عيد: ٧١، ٧٢.

(٢) السابق: ١٠١.

(٣) محاضر جلسات مجمع اللغة: ٣٦٣/١٥.

(٤) السابق: ٣٦٤/١٥.



ولم تكن لهم صلة بعلماء القواعد من الإغريق، إضافة إلى أن قواعد اللغة العربية تختلف في طبيعتها ومناهجها اختلافاً جوهرياً عن قواعد اللغة الإغريقية، ولو كانت قواعد اللغة العربية مخترعة على غرار قواعد اليونانية لجاءت متفقة معها، أو مشابهة لها في أصولها ومناهجها، والصحيح أنه لكل لغة منطقها الذي يتسق مع خصائصها وأصولها اللغوية<sup>(١)</sup>.

ورفض علي الياسري الدلائل التي حاول محمد عيد الاستدلال بها على تأثير

المنطق الأرسطي وقياسه في نشأة القياس العربي، لأنها فرضية لا دليل عليها غير فنحن لا نعرف أيّاً من الذين كانت لهم صلة بمن يعرفون الثقافة اليونانية وتعرف عليهم ابن أبي إسحاق، وكونهما من الموالي لا دليل فيه على اتصاليهما بثقافات أجنبية وهما يعيشان في بيئة عربية، وأما عن شيوع العلوم الإغريقية بين الدارسين فنعلم أنه وقع بعد عصر ابن أبي إسحاق بوقت ليس بالقصير، فشيوعها كان وليد الترجمة التي لم تكن قد نقلت هذه العلوم في عصر ابن أبي إسحاق أو عيسى بن عمر<sup>(٢)</sup>.

كما رفض سعيد الزبيدي مقولة إبراهيم المذكور في تأثر القياس النحوي في

نشأته بالثقافات الأجنبية، ورأى أن هذه المقولة وأمثالها "لم تصدر إلا عن نظرة

---

(١) ينظر: فقه اللغة، علي عبدالواحد وافي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، ط ٨، (د.ت)، ص: ٢٠٣؛

الفكر النحوي عند العرب، ١٤٣.

(٢) ينظر: الفكر النحوي عند العرب: ٢٠٨.

(٣) السابق.

قاصرة للفظة "القياس" وما تعنيه، فقد نسبت إلى أبي الأسود قبل الحضرمي<sup>(١)</sup>، وقبل أن تختلط مباحث القياس بمباحث العلوم الأخرى: كالفقه، والمنطق، وعلم الكلام، وما ترجم من علوم الأمم<sup>(٢)</sup>.

واتجه أغلب اللغويين المعاصرين إلى القول بالنشأة الطبيعية (الفطرية) للقياس في النحو العربي على يد النحاة الأوائل، وأنه كان قياساً مستنبطاً من النصوص اللغوية ومعتمداً على الذوق والاهتمام بأساليب العرب بناء ومعاني، ولم يكن للفلسفة أو شبه الفلسفة أي أثر فيه. واستمر كذلك منذ بداياته البسيطة على يد أبي الأسود الدؤلي إلى أن أصبح علماً له أصوله وقواعده على يد الخليل بن أحمد وسيبويه<sup>(٣)</sup>، ووصف كريم الخالدي أيّ ادعاء بوجود تأثير أجنبي في هذه الفترة الممتدة بأنه "هراء لا أساس له من الصحة، لأن قائله إما أن يكون جاهلاً بمراحل نشأة النحو العربي، وإما أن يكون ذا غرض خبيث يريد الإساءة إلى العرب، وتجريدهم من الإنجاز الفكري العظيم الذي أنجزه علماء العرب"<sup>(٤)</sup>.

ثم أوضح أنّ كلّ ما قيل عن اختلاط العرب بالأعاجم وقرب المدارس السريانية منهم "كلام لا يمتّ إلى الحقيقة بصلة، فالبصرة حين بنيت كانت في البدء

---

(١) يشير إلى قول ابن سلام في طبقات فحول الشعراء ١٢/١: "وكان أول من أسس العربية وفتح بابها، وأنهج سبيلها ووضع قياسها، أبو الأسود الدؤلي"، ينظر: القياس في النحو العربي: ١٦٣ (الهامش).

(٢) القياس في النحو العربي: ١٦٣.

(٣) ينظر: أصالة النحو العربي، كريم حسين الخالدي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٥م، ص:

٢٧-٦١؛ الفكر النحوي عند العرب: ٢٠٩-٢١٢؛ في أصول اللغة والنحو: ١٢١؛ محاضر جلسات مجمع

اللغة: ٣٦٨/١٥.

(٤) أصالة النحو العربي: ٦٢.

موطناً للعرب الذين قطنوها للمشاركة في الفتوحات الإسلامية وكانوا في جُلِّ وقتهم مشغولين بهذه المهمة، والمدّة ما بين إنشائها ونشأة النحو العربي لا تزيد على ستين عاماً، وهي مدّة قليلة في ذلك الزمان لا تسمح بظهور فئات أعجمية مؤثرة... لذا نجد كل ما قيل في هذا الأمر مجرد تخمين غير صحيح يحمل ما يحدث في زمن الاتصالات الحديثة على ما كان عليه الوضع في ذلك الزمان"<sup>(١)</sup>.

ويؤكد علي أبو المكارم القول بأصالة منهج البحث النحوي حتى أواخر القرن الثاني الهجري، شأنها شأن أصالة نشأة التفكير النحوي جملة، وأن هذه الحقيقة "لا مجال للتردد في القطع بها، فإن كل الظروف والملابسات تعترف بها، كما أن تحليل كافة الحقائق الموضوعية يسلم إليها"<sup>(٢)</sup>.

وممن ذكر هذه الحقيقة مؤيداً لها؛ عبدالقادر المهيري، حيث رأى أن النحو

العربي لم يتأثر في القرنين الهجريين الأول والثاني بالمنطق، لأنه لم يثبت تدريس مؤلفات يونانية في هذين القرنين، مما يؤكد أن النحاة العرب هم الذين أسسوا منهج البحث النحوي للغتهم، وأنهم كانوا يهدفون من خلاله إلى وضع نظام شامل يضم جميع المعطيات اللغوية في ذلك الوقت مهما تباينت"<sup>(٣)</sup>.

ومثله عبده الراجحي إذ يرى أن المنطق الأرسطي لم يكن معروفاً معرفة كافية

أيام الخليل وسيبويه - وهما صاحبا التأثير الحقيقي في النحو العربي - حتى يقال إن

---

(١) أصالة النحو العربي: ٦٣.

(٢) ينظر: تقويم الفكر النحوي، علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٥م، ص:

١٦٢.

(٣) ينظر: نظرات في التراث اللغوي العربي، عبدالقادر المهيري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٣م، ص: ٩٨.

النحو العربي - ومنه القياس النحوي - قد تأثر به<sup>(١)</sup>.

ثانياً: تأثير المنطق اليوناني في القياس النحوي بعد نشأته<sup>(٢)</sup>:

أ- القائلون بتأثيره على القياس النحوي في هذه المرحلة:

يذهب علي أبو المكارم إلى أن التفكير النحوي قد تأثر في جملته ببعض الأفكار المنطقية اليونانية، وذلك أدى إلى تأثير بعض النحاة بالبناء المنطقي لهذا الفكر<sup>(٣)</sup>، ومنه المنطق الشكلي، وقد بدأ تأثيره في البحوث اللغوية بشكل عام والنحوية بشكل خاص باستخدام القياس، "فقد أحس اللغويون والنحاة بضرورة الأخذ بالقياس الشكلي الصوري المنطقي لتنمية الحصيلة اللغوية حتى تلاحق التطور الاجتماعي، وتلبي احتياجاته المتعددة التي يقصر المحفوظ من اللغة عن التعبير عنها، وهكذا بدأ تأثير المنطق أول ما بدأ في الاشتقاق، ثم في قياس النصوص بوجه عام"<sup>(٤)</sup>، ثم تطور ذلك حتى أصبح يعني إلحاق صيغ بأخرى لتأخذ حكمها في العمل، وبذلك يسّرت شكلية القياس وصورته التي آل إليها لكل نحوي أن يلحق ما يشاء بما شاء مرتكزاً على ما يراه "جامعاً" بين طرفي هذه العملية (المقيس والمقيس عليه) دون ارتباط بمقاييس موضوعية محددة تضبط عملية الإلحاق ذاتها<sup>(٥)</sup>.

ويرى أبو المكارم أن هذا الاستخدام للقياس الشكلي قد مهّد بشكل عام لنمو

---

(١) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث: ١٠٣، ١٠٤.

(٢) والمقصود فيما بعد الخليل وسيبويه (القرن الثالث الهجري وما بعده).

(٣) ينظر: تقويم الفكر النحوي: ٩٣ وما بعدها.

(٤) السابق: ٩٨، ٩٩.

(٥) السابق: ١٠٠.

التأثيرات المنطقية وتراكمها في البحوث النحوية المتأخرة<sup>(١)</sup>. ومن ضمن هذه التأثيرات ما عُرف بالعلل النحوية، حيث صارت العلة "ركيزة الحكم النحوي في القياس بمفهومه الجديد المستمد من المنطق"<sup>(٢)</sup>، كما أصبحت العلل في الكثير من التراث النحوي لا تبدأ من الواقع اللغوي، بل من النظر العقلي السابق على الواقع اللغوي، ولا تلتزم بالموجود بالفعل وإنما تفترض أسسًا سابقة في الوجود على الموجود ومؤثرة فيه<sup>(٣)</sup>.

كما يشير أبو المكارم -أيضًا- إلى أن هذا التأثير المنطقي في القياس النحوي بشكل خاص والتفكير النحوي بشكل عام لم يبرز بشكل مفاجئ، وإنما كان في بادئ الأمر ممتزجًا مع النظرة الإسلامية، حيث تجاوزت الخصائص الإسلامية مع الملامح المنطقية منذ القرن الثالث الهجري، وكان التأثير الأقوى ظاهرًا وبارزًا للمنهج الإسلامي، وامتد ذلك إلى أن جاء ابن السراج ومن بعده من النحاة، حيث كان للخصائص المنطقية الظهور، وبدأت لها الغلبة على فكر النحاة وآثارهم، وصارت الخصائص الذاتية للمنهج الإسلامي من القلة والضآلة بحيث لم تعد ملموسة في الأصول العامة، وإنما يمكن أن تدرك آثارها في بعض جزئياتها<sup>(٤)</sup>.

ويصف أبو المكارم هذه الدرجة من التحول بأنها تمثل مرحلة يمكننا القول فيها بإعادة "وضع النحو" وضعًا جديدًا، ينطلق من النظرة المنطقية الصورية بخصائصها الميتافيزيقية، التي تبحث عن الماهية دون أن تكتفي بتمييز الذوات أو الأحداث

---

(١) تقويم الفكر النحوي: ١٠٠.

(٢) السابق: ١٠٦.

(٣) السابق: ١٠٦، ١٠٧.

(٤) السابق: ١٢١.

بعلامات خارجية سطحية، وتهدف إلى الكشف عن العلة الغائية بغية تحقيق الاتساق في البناء النحوي والوصول إلى الانسجام بين جزئياته <sup>(١)</sup>، ودراسة القياس في هذه المرحلة تكشف عن تأثيره العميق بالقياس المنطقي، تأثيرًا يكاد يبلغ درجة التبعية الدقيقة الكاملة له، والالتزام المطلق به، يبدو ذلك في تحليل المقيس وبصورة خاصة في مجال قياس الظواهر "حيث يلحق النحاة ما يشاءون من الأحكام بما يشاءون منها، ويعتبرون ما يلحقونه به أصلاً وما يلحقونه فرعاً، ولا يتخرجون في هذا المجال من أن يقيسوا ما ثبت من الأحكام على ما اختلف في ثبوته، كما لا يترددون في إلحاق ما يشكون فيه بما يشكون فيه أيضاً، دون أن يستندوا في كل ذلك إلى سند موضوعي أو يعتمدوا على أساس من الملاحظة الدقيقة المستوعبة للظواهر <sup>(٢)</sup>، كما يبدو أيضاً في المقيس عليه، وبشكل بارز في القياس على القليل والشاذ<sup>(٣)</sup>.

كما يرى أن تأثير القياس النحوي بشكالية القياس المنطقي قد أدى إلى إهمال النصوص اللغوية وعدم الاهتمام بها، وإلى وجود تناقض كثير بين الأحكام التي ينتجها القياس النحوي الشكلي، وبين الواقع اللغوي الذي تستند فيه الأحكام إلى مقومات موضوعية، مادتها الموجود بالفعل في الظواهر والنصوص، وليس الصورة الذهنية لما هو موجود<sup>(٤)</sup>.

وانتقد أبو المكارم ما رآه محاولة من أبي البركات الأنباري لاستغلال المدلول

---

(١) تقويم الفكر النحوي: ١٠٩.

(٢) السابق: ١٣١.

(٣) ينظر: السابق: ١٣٢؛ أصول التفكير النحوي: ٩٧ وما بعدها.

(٤) ينظر: تقويم الفكر النحوي: ١٣٤.

اللغوي لكلمة "القياس" بمعنى "التقدير"، في تعريفه للقياس بأنه: "عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل"، ليجعل من هذه العملية الشكلية، امتدادًا طبيعيًا ذاتيًا للقياس في مفهومه الذي استقر له في أول نشأته بمعنى القاعدة النحوية بناء على استقرار النصوص، ووصفها بأنها "محاولة ساذجة"<sup>(١)</sup> وقعت في خطأين بارزين هما<sup>(٢)</sup>:

- أن تلمس الصلة بين معنيي القياس (الاستقرائي وما آل إليه في القياس الشكلي)، أبعد النحاة عن مقتضيات الدقة العلمية، إذ لو كان القياس بمعناه في شكله الجديد معروفًا به من قديم، لترك آثاره في التفكير النحوي وفي البحث النحوي معًا، ولكن ذلك غير صحيح، لأن النحاة الأوائل لم يعرفوا له هذا المعنى، الذي لا يُعنى بالنصوص بقدر ما يهتم بتحقيق شروط المنطق الأرسطي وقضاياها.

- أن اعتبار المعنى اللغوي أساسًا للمعنى الاصطلاحي ومنطلقًا له، قد أفسد على النحاة بعض موضوعات البحث النحوي، فتجاوزوها دون بحث موضوعي لها، ومن ذلك، أنهم لم يحاولوا تحليل المؤثرات الحقيقية في المعنى الجديد للقياس، وتقويم آثارها فيما أصابه من تطور، بعد أن وقعوا أسرى تصديق ما اختلقوه من وهم امتداد مدلوله عن المعنى اللغوي، ومن ثم ظلّت بعض أسباب هذا التطور ومصادره غامضة في البحث النحوي، ولا نكاد نجد مشاركة جادة في الكشف عن هذه الأسباب والمصادر فيما بين أيدينا من تراث النحاة.

ووافق كثير من اللغويين المعاصرين أبا المكارم في نظرتهم هذه، وإن كان ذلك

---

(١) أصول التفكير النحوي: ٧٤.

(٢) ينظر: السابق: ٧٦، ٧٧.

على غير إسهاب وتفصيل كما فعل، ومنهم محمد عيد، الذي وصف القياس النحوي الشكلي بأنه قياس منطقي حل فيه النظر العقلي العميق محل البداية البديهية، وانقلب البحث فيه من البحث في النصوص التي تذكر قواعدها إلى البحث في القواعد التي تذكر نصوصها<sup>(١)</sup>.

كما وصف محمد عيد التعليل النحوي الذي جاء به هذا القياس، بأنه صدى للتعليل المنطقي في أصله، ثم أسهم في بروزه، المجهود الفكري العام الذي فرض سلطانه على الباحثين في الدين واللغة في ذلك الوقت<sup>(٢)</sup>.

ووافقها الرأي إبراهيم مدكور، إذ رأى أن النحاة لم يقفوا بالقياس النحوي عند تلك الصورة الفطرية التي نشأ عليها، بل فلسفوه وأرادوا أن يضعوا له أصولاً تحاكي أصول القياس الفقهي، فجاءت أصول القياسين مترسمة خطى القياس المنطقي<sup>(٣)</sup>. واستدلّ على ذلك بمبدأ العلّية الذي هو أصل في القياس المنطقي، وكيف صار لازماً للقياس النحوي ودعامة من دعائم قيامه<sup>(٤)</sup>، بل رأى أن النحاة لجئوا إليه ليدعموا قياسهم به كما فعل أرسطو من قبل<sup>(٥)</sup>.

وأيد بعض اللغويين المعاصرين تأثر النحاة فيما بعد الخليل وسيبويه بالمفاهيم الفلسفية، ورأوا أن أوضح ما بدا من ذلك، كان في علّة القياس وليس في مفهومه، وخاصة عندما أخرجوها من كونها الشبه في الاستعمال اللغوي، إلى رياضة ذهنية

---

(١) ينظر: أصول النحو العربي، محمد عيد: ١٠١.

(٢) السابق: ١١٨.

(٣) محاضر جلسات مجمع اللغة: ٣٦٤ / ١٥.

(٤) السابق .

(٥) السابق: ٣٦٦ / ١٥.



ملتوية حتى صار لكل شيء عندهم علة منطقية، وأتبعوا ذلك بتقسيم الكلام إلى أصول وفروع، دون معيار دقيق لتحديد ماهية الأصل وماهية الفرع، ومما ساعد على بروز هذا التأثير وامتداده؛ توهج النشاط الذهني، واتساع دائرة الترجمة وانتقال المفاهيم الفلسفية بواسطتها إلى الدارسين العرب، فتأثروا بها وظهر ذلك في أبحاثهم وقياساتهم<sup>(١)</sup>، حتى "أصبح النحو ميدان مناقشات لا حد لها، ومجادلات هدفها الإقناع على أساس متطلبات العقل، لا على أساس مقتضيات اللغة"<sup>(٢)</sup>.

ورأى عبده الراجحي أنه مع وضوح تأثير المنطق الأرسطي في النحو - ومنه القياس - في التصنيف والتعريف والاصطلاح، إلا أنه من "غير المنطقي القول بأن النحو تأثر تأثراً كاملاً بمنهج أرسطو في المنطق، لاختلاف الغاية في كل منهما"<sup>(٣)</sup>.

واختلفت النظرة عند اللغويين في هذا التأثير الذي قالوا به، فرأى فيه بعضهم

تأثيراً إيجابياً، حيث كان للقياس الأرسطي ومفاهيمه - كما يرون - دور مهم في الارتقاء بالدراسات النحوية العربية وتطويرها، ومن ذلك القياس النحوي، وأنه لولا هذا الاتصال والتأثير لظلت الدراسات النحوية العربية فطرية وساذجة<sup>(٤)</sup>، في حين رآه آخرون تأثيراً سلبياً جعل النحاة يهتمون بالصور والأشكال أكثر من عنايتهم بمعاني الكلام ووظائفه، مما كان له أكبر الأثر في ضياع كثير من حقائق

---

(١) ينظر: الفكر النحوي عند العرب: ٢١٣، ٢١٤؛ من أسرار اللغة: ١٣٤-١٣٧؛ أصول التفكير النحوي: ٧٦؛

اللغة بين المعيارية والوصفية: ٥٠؛ اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم: ١٣٩، ١٤٠.

(٢) نظرات في التراث اللغوي العربي: ٩٢.

(٣) النحو العربي والدرس الحديث: ١٠٤.

(٤) ينظر: أصالة النحو العربي: ١١٥.

النحو، وسط زحام مسائل الجدل الصوري، إضافة إلى حصول كثير من الصعوبات والمشكلات النحوية التي ما زال يعاني منها دارسوه إلى اليوم<sup>(١)</sup>.

### ب- القائلون بعدم تأثر القياس النحوي بالمنطق اليوناني:

يرى بعض اللغويين المعاصرين أن ما حصل من تطور في النحو وأصوله وتفريعاته وأحكامه المختلفة، إنما يرجع - في الأساس - إلى المذهب العقلي الذي اشتهر به النحاة من المعتزلة، والذي كان يعرض كل شيء على العقل، ليرى مدى قبوله من رفضه، ولم تكن الفلسفة اليونانية أو المنطق الأرسطي إلا عاملاً مساعداً في تحقيق ذلك، سواء في مناهج التأليف أم في مناهج التفكير النحوي<sup>(٢)</sup>، ولأجل ذلك فإنه يمكن الخلوص إلى نتيجة مفادها أن كل ما طرأ على مناهج النحاة في البحث والتأليف، إنما جاء بتأثير العلوم الإسلامية ولاسيما علم الكلام، الذي نظر في الفلسفة واستوعبها، ثم أخذ منها ما يخدم مناهجه، ولذا كان هذا الأثر موحياً بوجود أثر فلسفي يوناني، والحقيقة خلافه<sup>(٣)</sup>.

وأقرب هذه العلوم الإسلامية التي تأثر بها علم النحو هو الفقه وأصوله، يدل على ذلك كثير من الاصطلاحات الفقهية التي جاءت في كتب النحاة، كالنسخ والتعليق والتعدية والابتداء والمندوب والظاهر ونحوها<sup>(٤)</sup>، كما يدل على ذلك تصريح بعض علماء العربية بذلك، فابن جني يذكر أن من أسباب تأليفه في أصول النحو، أنه

---

(١) ينظر: اللغو العربية بين الوهم وسوء الفهم: ١٤٠، ١٤١.

(٢) ينظر: أصالة النحو العربي: ١٠٣.

(٣) ينظر: السابق: ١٠٤.

(٤) ينظر: القياس في النحو العربي: ١٤.

لم "ير أحدًا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقهاء" (١)، وكذلك أبو البركات الأنباري يذكر في سبب تأليفه "الإنصاف في مسائل الخلاف"، أن "جماعة من الفقهاء المتأديين والأدباء المتفقيين،.. سألوني أن أخص لهم كتابًا لطيفًا يشتمل على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة ليكون أول كتاب صنف في علم العربية...". (٢)

وإلى ذلك قد أشار سعيد الزبيدي في مقدمة مؤلفه "القياس في النحو العربي"، ورأى أن القياس الذي استقام أصلًا من أصول النحو، لم يكن قياس منطوق وجدل، بل كان قياسًا فطريًا ثم تطور بمسايرة الزمن، وآل إلى ما آل إليه من الصناعة اقتباسًا من القياس الفقهي، بدءًا بتعريفه وانتهاء بمباحثه، لا تأثرًا بمنطق أرسطو أو الفلسفة اليونانية أو غيرها من الفلسفات (٣).

واتجه عبدالوهاب عزام كذلك إلى القول بأن قياس النحو مأخوذ من قياس الفقه، ذاكراً أن التشابه بين نحو العرب ومنطق أرسطو لا ينكر، ومبينًا كذلك، أن "التشابه بين أمرين لا يدل على أن أحدهما أخذ من الآخر.. بل ينشأ أكثر الأحيان من تشابه القوانين التي يسير عليها الفكر البشري" (٤).

ورأى الشيخ محمود شلتوت أن صور الاتفاق بين النحو والمنطق لا تعدو الألفاظ التي اختارها النحوي للتعبير عن المعاني المختلفة بين النحوي والمنطقي كل

---

(١) الخصائص: ٢/١.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، دار إحياء التراث الإسلامي، مصر، د.ت: ١/٥.

(٣) ينظر: القياس في النحو العربي: ١٤، ١٥.

(٤) محاضر جلسات مجمع اللغة: ٣٦٩/١٥.

الاختلاف، فهم يشتركون في المصطلح دون معناه، كما أن التعليل أيضًا هو أمر طبيعي فطري، لأنه شأن عقلي يذهب إليه أي باحث في علمه، لتفسير ما يراه من نتائجه، واشتراك الباحثين مع اختلاف موضوعات بحثهم في الألفاظ والعلل وأصول التعليل، لا يمكن أن يقال فيه إن باحثًا تأثر بفلان أو أن علمًا تأثر بعلم، وعلى ذلك "فليس من السهل، القول بأن النحو العربي تأثر بالمنطق لمجرد التوافق في ألفاظ أو تعليقات، فهذه مشابهة مجردة مع اختلاف في الجوهر، ولا يجوز مع هذا أن يقال إن هذا أخذ من ذاك أو تأثر به"<sup>(١)</sup>.

أما عبدالوهاب خلافاً فيرى أنه لا مجال للبحث في تأثر قياس بآخر، لأن للقياس عند كل طائفة من هؤلاء معنى خاصاً به، "ولا وجه لإدراج هذه المعاني تحت حكم واحد"<sup>(٢)</sup>، فالقياس عند الأصوليين إلحاق واقعة لم يرد نص بحكمها، بواقعة ورد نص بحكمها في الحكم الذي ورد فيه النص، والقياس عند النحاة هو الكثير الغالب في الاستعمال الذي استنبطت منه الأحكام، وبعد الاستنباط اجتمع النحاة يلتمسون لها نكات وعللاً، ويقولون إن هذه الأسباب التمسست بعد الوقوع والنزول، وكل عمل النحاة التماس علة لتعليل المنطق المنقول، فالعلل النحوية وليدة الأحكام، والأحكام الفقهية وليدة العلل، وأما القياس عند المناطقة فهو يرادف النظر، وهو ترتيب مقدمات تصل إلى نتيجة معينة<sup>(٣)</sup>.

---

(١) محاضر جلسات مجمع اللغة: ٣٧٢/١٥.

(٢) السابق: ٣٧٠/١٥.

(٣) السابق.

وهكذا نرى أن الآراء قد اختلفت حيال القول بتأثير المنطق اليوناني في القياس النحوي، بين قائل بوجوده أو نافي لذلك، والذي أميل إليه من الرأي - وقد اتفقت عليه أغلب آراء اللغويين المحدثين - أن نشأة القياس في أول أمره كانت إبداعاً من عقول نحاة العربية الأوائل، بقصد خدمة اللغة وطرده قوانينها، وذلك ما بدا واضحاً أشد الوضوح فيما انتهى إليه عمل الخليل وسيبويه في هذا السياق، وأنه فيما بعد ذلك بدأ يتأثر بالعلوم المحيطة به ويؤثر فيها، شأنه شأن غيره من العلوم الأخرى، وأميل في هذا السياق إلى تأثره كثيراً بقياس الفقهاء في أصولهم، وإن كان هذا لا يعني عدم تأثره بشكل مباشر أو غير مباشر بالقياس المنطقي، من خلال تأثر قياس الفقهاء به، أو من خلال ما اطلع عليه النحاة في ذلك الوقت الذي شاعت فيه الترجمة عن العلوم الأخرى ومنها علوم الفلسفة والمنطق، وللسيطوي رأي ينفي عن النحاة تأثرهم المبكر بعلوم المنطق وإن كان لا ينفيه انتهاء ويقول فيه: "متى عهد الناس أن النحو يُمزج بالمنطق، وهذه مؤلفات الخليل وسيبويه ومعاصريهما ومن بعدهما بدهر، لم يعهد فيها شيء من ذلك"<sup>(١)</sup>.

ومع القول بوجود أثر للقياس المنطقي فيما آل إليه القياس النحوي وخاصة في القرن الرابع وما بعده، فإنني أرى أن الفكر العربي المتمثل في جهود النحاة في تلك الفترة، قد استطاع أن يقوِّب ما انتهى إليه من حقائق منطقية، ويفرغها من مضمونها الحقيقي ويصبغها بطابعه، حتى بدت وكأنها جزء من الفكر العربي وليست غريبة

---

(١) بغية الوعاة: ٢ / ١٨١.

عنه أو وافدة عليه<sup>(١)</sup>.

### موقف اللغويين المحدثين من اطّراد القياس:

يرى علي أبو المكارم أن تحديد مفهوم الاطّراد كان أوّل وأقسى المشاكل التي واجهها النحاة العرب بعد اتّخاذهم للقياس مدلولاً يُقصد به اطّراد الظاهرة في النصوص اللغوية مروية أو مسموعة، واعتبارها قواعد ينبغي الالتزام بها وتقويم ما يشدّ من نصوص اللغة عنها<sup>(٢)</sup>، ولم يعهد عن النحاة في ذلك الوقت اتّفاقهم على معنى محدد لهذا الاطّراد، أو للكّم العددي الذي ينبغي توفره للظاهرة اللغوية حتى تأخذ معنى الاطّراد وحكم القاعدة<sup>(٣)</sup>، مما أوقع -في رأيه- "ابن جني والبحث النحوي بأسره في أخطاء كثيرة"<sup>(٤)</sup>، دعّتهم إلى مراعاة الشكل دون النصوص، وفرض صور من الاشتقاقات لم تسمع ولم تنقل وإنما بنيت قياساً على الأوزان المسموعة<sup>(٥)</sup>.

كما يرى أن الأمر استمر كذلك حتى حاول ابن هشام توضيح معنى هذا المصطلح في مقابل غيره فجاء عنه قوله "اعلم أنهم يستعملون غالباً وكثيراً ونادراً وقليلًا ومطرّدًا، فالطرّد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دون الكثير، والنادر أقل من القليل، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبها، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل،

---

(١) ينظر: تقويم الفكر النحوي: ١١٦.

(٢) ينظر: أصول التفكير النحوي: ١٨.

(٣) ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث: ٦٣؛ أصول النحو العربي: ٧٦؛ من أسرار اللغة: ٢١.

(٤) أصول التفكير النحوي: ٩٦.

(٥) ينظر: السابق: ٨٨.

والواحد نادر"<sup>(١)</sup>، ولكن تحديده هذا لم يذكر كماً واضحاً للقلة والكثرة، وهو غير دقيق، لأنه يرى "الغالب" يتخلف و"الكثير" دونه، ولم يبين مدى الفرق بينهما، كما يرى أن القليل دون الكثير والنادر أقل منه، فكيف يمكن تحديد القلة عن القلة؟<sup>(٢)</sup>، والواضح أن المقصود من كلام ابن هشام هو تقريب المعنى لا تحديده على وجه الدقة، وهو ما يعرف بالكثرة النسبية أو القلة النسبية في قياس النصوص<sup>(٣)</sup>، لأن الأعداد لم تكن مقصودة ولا حاضرة في أذهان النحاة، بدلالة ترادف ألفاظهم وتقارب معانيها، فالمطرود والغالب والكثير والشائع عند سيبويه والفراء - على سبيل المثال - بمعنى واحد، والكثير هو المطرد<sup>(٤)</sup>، والقليل والنادر والشاذ والقبیح والرديء والضعيف والفاقد والمحال، تجتمع كلها في إفادة معنى ما لم يجر على القاعدة، ويعبر النحاة غالباً عن أمثلتها بقولهم: تحفظ ولا يقاس عليها<sup>(٥)</sup>.

وإلى القول بالكثرة أو القلة النسبية مال أغلب اللغويين المحدثين، ومنهم أمين الخولي، الذي أوضح أن المقصود بالمطرود والشاذ عند النحاة العرب، ليس الكثرة في عدد الألفاظ المستعملة في الباب وقتها، وإنما هو ما عرف من الطبيعة العامة للعربية في الباب، والشاذ يقابله فيخالف الحال العامة<sup>(٦)</sup>.

---

(١) المزهر: ١/ ٢٣٤.

(٢) ينظر: أصول التفكير النحوي: ٩٧.

(٣) ينظر: أصول النحو العربي: ٧٦، ٧٧، القياس في النحو العربي: ٣٥؛ نظرية الأصل والفرع: ١٥٥.

(٤) ينظر: القياس في النحو العربي: ٣٦.

(٥) ينظر: السابق: ٣٧.

(٦) ينظر: البحوث والمحاضرات، المجمع العلمي العراقي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٣٨٥هـ /

١٩٦٥م، ٣٢/ ١٠١.

وعارض عباس حسن القول بالكثرة أو القلة النسبية، لأنه غير مقتنع بمعنى الاطراد والشذوذ الذي يردده النحاة، حيث يرى أنهم لم يضعوا له قياساً واضحاً يبين عدد الكثير الوارد الذي يقاس عليه، أو القليل المسموع الذي يحفظ ولا يقاس عليه، ومثله القول بالقلة والكثرة الذاتية أو النسبية<sup>(١)</sup>.

والغالب في المقصود من الاطراد أو عدمه - فيما أرى - أنه الكثير أو القليل من الشواهد التي يتم القياس عليها.

ويضيف لهما أبو المكارم معنى "الشاذ" ويفرق بينه وبين القليل، فيجعل القليل ما جاء مخالفاً للكثير من النصوص اللغوية في بابه، والشاذ ما خالف ما ورد في الباب كثيراً أو قليلاً وانفرد إلى غيره<sup>(٢)</sup>، ولا يوافق حسن الملح على هذا التفريق، ويبين أن مفهوم الشاذ ليس محل اتفاق بين النحاة، وأنه يرتبط بمخالفة القاعدة النحوية في الأعم الأغلب<sup>(٣)</sup>، فهو كالقليل لكنه قد يكون أدنى درجاته أو هو النادر كما جاء عند ابن هشام.

ويتجه الخلاف في الاطراد - أكثر ما يتجه - إلى جواز صحة القياس على القلة الواردة من الأمثلة في بابها أو عدم صحته، فمن اللغويين من يرى جواز القياس على القليل في موضعين<sup>(٤)</sup>، الأول: أن يكون المقيس عليه لفظاً فرداً لا نظير له في الألفاظ

---

(١) ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث: ٤٦-٤٨.

(٢) ينظر: أصول التفكير النحوي: ٩٧، ١٠٠.

(٣) ينظر: نظرية الأصل والفرع، ١٥٦.

(٤) ينظر: أصول التفكير النحوي: ٩٩.



المسموعة، مع إطباق العرب على النطق به، وفيه يقول السيوطي: "فهذا يقبل ويحتج به ويقاس عليه، إجماعاً"<sup>(١)</sup>. الثاني: أن ينفرد به المتكلم ولا يسمع من غيره لا ما يوافقه ولا ما يخالفه، وفيه يقول السيوطي نقلاً عن ابن جنّي "والقول فيه؛ أنه يجب قبوله إذا ثبتت فصاحته"<sup>(٢)</sup>، فقد قبل ابن جنّي ما تفرد به ابن أحرر من القول؛ لأنه يرى أن الأعرابي إذا قويت فصاحته وسمت طبيعته، تصرّف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله<sup>(٣)</sup>. ورفض حسن الملخ إجازة القياس على القليل في الموضوعين السابقين، لأنه يرى أن عدم النظر "يحتاج إلى استقراء دقيق لا نطمئن إلى أن النحاة تمكنوا من تحقيقه وإن اقتربوا منه"<sup>(٤)</sup>، وارتجال الأعرابي ما لم يسبقه به أحد لا يُقرّ بأنه حجّة "لأن اللغة ظاهرة جماعية مجتمعية عرفية لا ظاهرة فردية"<sup>(٥)</sup>، وقد أشار إلى ذلك الأنباري من قبل، فبين أن انفراد الأعرابي بما لا نظير له لا يميز القياس عليه حتى يساعده الاستعمال العربي الفصيح، كما أنه قد يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط فيعدل عن قياس كلامه وينحرف عن سنن أصوله، فلا يجوز القياس عليه<sup>(٦)</sup>. ثم بين حسن الملخ رأيه في المقيس عليه من ناحية القلّة أو الكثرة، فجعله

(١) الاقتراح: ٢٢.

(٢) السابق: ٢٣.

(٣) ينظر: الخصائص ٢/٢١.

(٤) نظرية الأصل والفرع، ١٥٧.

(٥) السابق: ١٥٧.

(٦) ينظر: السابق: ١٥٧، عن "موقف ابن الأنباري من القياس"، فاضل السامرائي، مجلة المستنصرية العدد (٣)،

بغداد، ١٩٧٢م، ص: ٦٨.

منوطاً بنوع القياس، يقول: "فإذا أردنا من القياس تعليل حكم ثبت بالاستقراء، تركنا المسألة لاجتهاد النحاة.. أما إذا أردنا من القياس الوصول إلى حكم جديد، جعلنا الكثير مقيساً عليه، فإن لم يكن للمقيس مقيس عليه كثير، بحثنا عن نظير له وأحقناه به، فإن كان المقيس على غير مثال سابق، أحلنا أمره إلى العلماء للاجتهاد فيه، لأن الاجتهاد اللغوي بكل صورته باب يجب ألا يغلق أبداً"<sup>(١)</sup>.

أما الشيخ محمد الخضر حسين فله فيما ورد قليلاً على خلاف الشائع رأي فيه تفصيل، حيث يراه أحد قسمين، أولهما: أن تسمع الكلمة أو نحوها ممن لا يعرف بالفصاحة، وهي تخالف المعروف في مجاري الكلام، فهذه يرى أنها لا تصلح أن تكون موضعاً للقياس، لأن الكلمة أو الكلمتين لا تقومان في وجه القاعدة التي يجري عليها الفصحاء في عامة مخاطباتهم ولو نقلت عن فصيح عربي، إذ يجوز أن تكون قد صدرت منه على وجه الغلط أو القصد إلى تحريف اللغة، فإن السنة الفصحاء قد تقع في زلة الخطأ وتطوع لهم، متى قصدوا إلى تغيير الكلمة عن وصفها المعروف لهزل ونحوه"<sup>(٢)</sup>. والآخر: أن يرد في الكلام الفصيح، ويتحقق أنه لم يصدر عن خطأ أو تلاعب في أوضاع اللغة، مثل آيات الكتاب الحكيم، والأحاديث التي قامت القرائن على أنها مروية بألفاظها العربية الصحيحة، فهذه يصح لنا أن نعطيها حكم "استحوذ" و"استصوب"، فتكلم بها، ثقة بأنها كلمة لا شبهة في فصاحتها، وذلك نحو "معاش" بالهمز في إحدى القراءات الصحيحة، ولكننا نرجع بأمثالها إلى

---

(١) نظرية الأصل والفرع: ١٥٨.

(٢) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها: ٤٣.

حكم القياس، وهو أن مفاعل لا تقلب الياء فيه همزاً متى كانت الياء عيناً في بناء مفردة<sup>(١)</sup>. ثم استثنى من كلامه في هذا القسم ما جاء في كتاب الله عز وجل، فقال: "فإن كان راجعاً إلى النظم خالفناهم في دعوى خروجه عن القياس، وصحّ لنا أن نعهده فيما يقاس عليه ونسج على منواله وإن أباه البصريون والكوفيون"<sup>(٢)</sup>، لأنه يرى أن كلام الله في الفصاحة مقدم على كل كلام<sup>(٣)</sup>.

ولعباس حسن موقف مختلف، فهو يلغي القول بأن القياس ينبغي أن يكون على الكثير دون القليل، ولا يرى في مخالفة فرد عدل أو أفراد قليلة للكثرة الغالبة في القبيلة ما يُعاب، ولا ما يسوّغ الحكم عليه بالخطأ، "لأن العربي الخالص لا يخطئ في الصياغة اللفظية"<sup>(٤)</sup> فهو رب اللغة ومالكها، وله "أن يخلق من ألفاظها ما يشاء من غير نكير عليه، وأن يتصرف في مفرداتها وتراكيبها وضبط حروفها، التصرف الذي يجري بالفطرة وعلى مقتضى طبعه"<sup>(٥)</sup>، ويقرر أنه كيفما دار الأمر في "القياسي والسماعي" - أي الكثير والقليل - "فالأخذ فيه برأي القدامى المبهم - دون تبصرة وعميق إدراك - مرهق معوّق، بل مضللّ، يقف سدّاً بين اللغة والانتفاع بها على خير الوجوه وعلى حسب مقتضيات الأزمان"<sup>(٦)</sup>، ولذا فهو يرى صحة القياس على كل ما سمع عن العرب الفصحاء دون التفريق بين قبيلة وقبيلة، ودون النظر إلى قلة أو

---

(١) ينظر: السابق: ٤٤.

(٢) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها: ٤٤.

(٣) ينظر السابق: ٢٩-٣١.

(٤) اللغة والنحو بين القديم والحديث: ٤٥.

(٥) السابق.

(٦) السابق: ٥٩.

كثرة<sup>(١)</sup>، وخاصة ما ورد في القرآن الكريم، فإنه يقاس عليه وإن لم يأت له نظائر في كلام العرب لأنه مقدم في الفصاحة على غيره<sup>(٢)</sup>، وهو يرى أن العمل بهذا الرأي -فوق ما فيه من راحة وترغيب- يقضي على المذاهب النحوية المتناقضة، ويفيد في توسعة أصول اللغة وتنمية موادها ومواردها، من غير أن يفضي إلى شيء من البلبلة أو الاضطراب أو الإساءة، وبه نستطيع مسابقة الحياة بمستحدثاتها العلمية والفنية في العصور المتجددة من غير أن ينالها أذى أو يتسرب إليها ضعف<sup>(٣)</sup>.

أما محمد عيّد فإنه يرى أنه ينبغي على النحاة أن لا ينظروا إلى الشاذ -والقليل من باب أولى- نظرة عدا، لأن المنهج اللغوي الحديث يراه أمرًا عاديًا في اللغات، بل يعده من باب التطور الذي يجعل الخروج عن القاعدة أمرًا كثير الوقوع، ويكسبها صفة "الصيغ القوية" في مقابل "الصيغ الضعيفة أو العليّة" التي تستسلم للتنظيم الذي يفرضه القياس، لذلك كان من الواجب على الباحث في اللغة الذي يتخذ الاستقراء منهجًا صحيحًا له، أن يقرر هذه الظواهر المتفرّدة بعد الملاحظة الوصفية العامة للأمثلة المطردة، دون أن يصفها بالشذوذ أو يتناولها بالتأويل<sup>(٤)</sup>.

### رأي اللغويين المحدثين في تقسيم ابن جني

أدى اختلاف نظرة اللغويين المحدثين إلى معنى الاطراد في القياس قلة أو

---

(١) ينظر: السابق: ٩٨، ١٢٠، ١٢١.

(٢) ينظر: السابق: ٤٨ (الهامش)، ١١٢، ١١٧، وهو في هذه الجزئية يتفق مع الشيخ محمد الخضر حسين، ومرده موقفها المتشابه من الاحتجاج بالقراءات القرآنية، كما مرّ معنا ذكره في الفصل السابق.

(٣) ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث: ٩٨، ١٢٢.

(٤) ينظر: أصول النحو العربي، محمد عيّد: ١٠٧، ١٠٨.

كثرة، إلى وقوفهم من تقسيم ابن جنّي في "باب القول على الاطراد والشذوذ" موقفاً لا يتسم بالقبول في جملته، نكتفي بذكر بعض من هذه الآراء - بعد ذكره - للدلالة على ذلك.

يقول ابن جنّي: "اعلم أن الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب: مطرد في القياس والاستعمال جميعاً، وهذا هو الغاية المطلوبة، والمثابّة المنوبة، وذلك نحو: قام زيد، وضربت عمراً...، ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال. وذلك نحو الماضي من: يذر ويدع، وكذلك قولهم "مكان مقل" هذا هو القياس، والأكثر في السماع باقل، والأول مسموع أيضاً...، والثالث المطرد في الاستعمال، الشاذ في القياس؛ نحو قولهم: أخوص الرمث، واستصوبت الأمر...، والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً. وهو كتميم مفعول، فيما عينه واو؛ نحو: ثوب مصوون، ومسك مدووف. وحكى البغداديون: فرس مقوود، ورجل معوود من مرضه. وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال. فلا يسوغ القياس عليه، ولا رد غيره إليه...، واعلم أن الشيء إذا اطراد في الاستعمال وشذ عن القياس، فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه؛ لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره. ألا ترى أنك إذا سمعت: استحوذ واستصوب أديتهما بحالهما، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما... فإن كان الشيء شاذاً في السماع مطرداً في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله. من ذلك امتناعك من: وذر، وودع، لأنهم لم يقولوها..."<sup>(١)</sup>.

---

(١) الخصائص: ١/٩٧-١٠٠.

يشير تمام حسان إلى أن القسم الثاني (المطرّد في القياس الشاذ في الاستعمال) يبدو وكأنه لم يستعمل في كلام العرب، لأن الأمثلة التي أوردها ابن جنّي فيه تنحصر في بيت شعري وقراءة قرآنية ومثال، كلها مما يمكن ألا تكون دليلاً لما ذهب إليه، فالبيت الشعري:

ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحب حتى ودّعه  
يرى أنه لا يبعد أن يكون مصنوعاً، وعلى فرض صحته، لا يجد مانعاً عروضيّاً ولا معنويّاً يمنع الدال في الفعل (ودع) أن تكون مشددة، وأما القراءة "ما ودعك ربك وما قلى" بالتخفيف فقد قال عنها ابن جنّي إنها شاذة، ويتخرج تمام من القول بذلك، لكنه يكتفي بالإشارة إلى أن ابن الجزري لم يذكرها عند حديثه عن سورة الضحى، إضافة إلى أن القراءات كلها فيما عداها مجمعة على تشديد الدال. وأما المثال (أقائم أخواك أم قاعدان) فحجته لغة مشهورة ورد عليها قوله تعالى: ﴿وَاسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣]، فيكون الفاعل فيه مستتراً، والألف علامة الاثنين والنون للرفع، والتقدير أم قاعدان هما، أو يكون التقدير: أم هما قاعدان، والألف فاعل، ولا شذوذ عن القياس<sup>(١)</sup>. وختم حديثه عن هذا القسم بقوله: "فإذا صحّ ذلك فيما جاء به من شواهد، كان الكلام عن القياس هنا كلاماً لا يعضده شاهد واحد من شواهد اللغة"<sup>(٢)</sup>.

أما القسم الثالث (المطرّد في الاستعمال الشاذ في القياس) فيقول عنه: "فلست

(١) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: ٤٦.

(٢) السابق: ٤٦.

أدري كيف يرضاه اللغويون، فالقياس يقصد به دائماً أن يكون جارياً على الاستعمال المطرد، فإذا كان القياس مخالفاً للاستعمال المطرد فلست أدري مبناه ولا وجهه<sup>(١)</sup>، ثم يختم رأيه في هذا القسم بقوله: "وإن كل مبنى وكل وجه يمثل هذا القياس، لا يقبل مهما أجاد المدافعون عنه في دفاعهم"<sup>(٢)</sup>.

وأما القسم الرابع (الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً)، فيرى أنه مما لا يرضاه الاستعمال ولا القياس، ولكن القسمة المنطقية جعلت ابن جني يورده ويحتج له، بما حكاه البغداديون الذين لم يعين أحداً منهم ولم يذكر شاهداً لهم.

أما فؤاد ترزي فقد اكتفى بتعليق مقتضب قال فيه: "ويبدو من الأقسام الثلاثة الأخيرة، ما تعانیه اللغة من شذوذ، سواء كان ذلك في القياس، أو في الاستعمال، أو فيها جميعاً"<sup>(٣)</sup>، ثم يبين أنه لا يرى ضيراً في إجازة القياس على القليل في بابه، لكنه لا يقر رفض القياس على القليل في مقابل ما هو أكثر منه، لأن ذلك مخلٌ عنده بمبدأ القياس نفسه، ولا يرى مبرراً له "سوى قوة الأثر الذي تركه السماع فيمن أنيط بهم صوغ قواعدنا اللغوية"<sup>(٤)</sup>.

وأبدى محمد عيد رأيه في تقسيم ابن جني، فأنكر متعجباً القول بتحقيق القياس (اطراده) في القسم الثاني بلا استعمال، والقول بشذوذه في القسم الرابع أيضاً بلا استعمال، وعلى العكس منها القسم الثالث، فمع أن نصوصه كثيرة إلا أنه لا يصح

---

(١) السابق.

(٢) ينظر: السابق: ٤٦، ٤٧.

(٣) في أصول اللغة والنحو: ١٢٨، ١٢٩.

(٤) السابق: ١٢٩.

القياس عليها<sup>(١)</sup>.

وانتقد علي أبو المكارم القسمين الثاني والثالث بقوله: "وأى مراعاة للموجود بالفعل مع هذين القسمين"<sup>(٢)</sup>، ورأى أن موقف النحاة الذي يقضي باتباع السمع الوارد فيما اطرده في الاستعمال وشدّ عن القياس، دون اتخاذه أصلاً يقاس عليه غيره موقف شاذ، ولكنه ليس عجيبيًا إذا فسّر في ضوء القياس الشكلي، الذي يمكن أن تلحق فيه الظواهر بعضها ببعض دون اتصال موضوعي بينها<sup>(٣)</sup>.

ونختم هذه الآراء بالوقوف مع رأي عباس حسن، حيث عرض لتقسيم ابن جني وأعاد صياغته باستبدال لفظ "الاستعمال" بالسماع، ولفظ "الأشباه" بالقياس على النحو التالي<sup>(٤)</sup>:

١ - مطرد في الاستعمال موافق للأشباه (أي: مطرد في القياس أيضًا) مثل: قام محمد، كتب علي .. قياسًا على أمثالهما من الكلام العربي وهذا أقوى الأنواع. وحكمه: جواز استعماله بصيغته الواردة عند العرب، والقياس عليها.

٢ - مطرد في الاستعمال مخالف للأشباه (أي غير مطرد في القياس)، مثل: استحوذ عليه الشيطان، واستصوب عليّ الأمر، وحكمه: أنه شاذ تستعمل صيغته كما

---

(١) ينظر: أصول النحو العربي، محمد عيد: ٧٨.

(٢) أصول التفكير النحوي: ٨٩.

(٣) ينظر: أصول التفكير النحوي: ١٠١.

(٤) ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث: ٥٦، والظنّ عندي انه قام بذلك تكييفًا لمبدأ القلة والكثرة الذي يتحدث عنه، يرجح ذلك ما انتهى إليه بعد مناقشة تقسيم ابن جني وذكر رأيه فيه، حيث قال: "ولعل فيما قدّمنا مقنعًا وكفاية، وفيه وفيما سبقه ما ينهض دليلاً على خفاء المراد الدقيق من "القلة والكثرة" - بنوعيتها - إذ لم يذكر أحد - فيما نعلم - ضابطًا صحيحًا لهما، ولا وصفها وصفًا يزيل الإبهام والغموض عنها"، ص: ٦٣.



وردت، ولا يجوز القياس عليها.

٣- مطرد في الموافقة للأشباه، لكنه غير شائع الاستعمال، مثل مكان مُبقل،

وحكمه: أنه كسابقه يُحفظ ولا يقاس عليه.

٤- غير مطرد في الموافقة وفي الاستعمال، مثل: ثوب مصوون، وحكمه:

كالنوعين السابقين، يحفظ، ولا يقاس عليه، ولكنه أضعف الصور جميعاً.

ثم بين أنه يرى في هذا التقسيم غموضاً وتناقضاً، غموضاً مردّه إلى الاعتماد

على الشيوخ والكثرة في إصدار الأحكام مع عدم تحديد مدهما، ويضرب لذلك مثلاً

بما أورده ابن جني في قسم "المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس"، إذ أوردت

نظائر (أخوص، استصوب، استحوذ، أغيل، استنوق، استتيس)، ثم رأى أنها قلة لا

تبيح القياس، وهذه الستة إذا ضُمَّ إليها غيرها مما لم يذكره ابن جني - ولا شك أنه

يعرفه - نحو: أروح اللحم، وأحوز الإبل، وأعور الفارس، وأحوش عليه الصيد،

وأعوض بالخصم، وأفوق بالسهم، وأشوكت النخلة، وأحول الغلام، وأعول

الرجل، وأقولتني ما لم أقل، وأغيمت السماء، وأعوه القوم (أصابت ماشيتهم عاهة)،

وأحوجني الأمر... بلغت العشرين وزيادة، تمثيلاً لا حصراً، وبقيت كذلك ولم

تصل حدّ الكثرة التي يجوز القياس عليها<sup>(١)</sup>.

وذكر من الغموض أيضاً، رأي ابن جني في قسم "المطرد قياساً الشاذ

استعمالاً"، - نحو: ماضي "يذر" و"يدع"، و"باقل" اسم الفاعل من "أبقل" - الذي

(١) ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث: ٥٦، ٥٧.

لا يجوز أن نستعملها على الأصل الذي يسير عليه أشباهها، فنقول "وَدَّرَ" و"ودع" و"مبقل"، مع أن إجازة ذلك هي القياس بعينه<sup>(١)</sup>، وكيف يكون ذلك في "ودع" وقد جاءت في قراءة قرآنية - بالفتح دون تضعيف - "أفيكون هذا شذوذاً في الاستعمال مع قراءة القرآن به؟ وهل نقبل ما يقال إن القرآن قد يأتي بالشاذ استعمالاً لكنه مطرد قياساً؟ إذ كيف يتفق القول أن يكون القرآن أسمى لغة عربية بيانية مع اشتماله على الشاذ استعمالاً؟ فأين غير الشاذ في الاستعمال إذا؟"<sup>(٢)</sup>.

وأما التناقض فيراه في القسم الرابع "الشاذ في القياس والاستعمال" الذي لا يجوز القياس عليه ولا رد غيره إليه، نحو: ثوب مصوون، ومسك مدووف، لأن هذه لغة تميم، يثبتونها في "مفعول" فيما كانت عينه واواً أو ياءً، فيقولون: رجل مديون، كما يقولون ثوب مصوون، فالقول بعدم جواز القياس هنا يتناقض مع قوله إن الناطق على قياس لغة من اللغات مصيب غير مخطئ<sup>(٣)</sup>.

ثم ينتهي عباس حسن بعد ذكر ما رآه غموضاً وتناقضاً في هذا التقسيم إلى بيان رأيه تجاهه من حيث القبول والرفض، فيؤكد أنه يتفق مع ابن جني في اثنين منها ويخالفه في الاثنين الباقيين، يتفق معه في القسمين الأول والرابع (المطرد في القياس والاستعمال معاً، والمخالف للقياس والاستعمال معاً) حيث يجوز محاكاة الأول

---

(١) ينظر: السابق: ٥٧، ٥٨.

(٢) اللغة والنحو بين القديم والحديث: ٥٩.

(٣) ينظر: السابق: ٥٩.

واستعماله، وتمتنع محاكاة الثاني واستعماله كذلك<sup>(١)</sup>. ويختلف معه في النوعين الآخرين على النحو التالي:

- في المطرد قياسًا لا استعمالًا، يرى جواز رد المسموع إلى أشباهه - أي القياس في أمثاله - فيقال: أبقلت الأرض فهي مُبِقِلٌ ومُبِقَلَةٌ، ويُقال: ودَعْتُ اللص للشرطي، وودَرتَه (بمعنى: تركته)، دون تقييد في ذلك بنطق العرب لهذه الألفاظ أو عدم نطقهم إياها، ما دام النمط العربي الغالب<sup>(٢)</sup> يقتضي ذلك ويجيزه<sup>(٣)</sup>، ويبين أنه يحصل لنا بهذا الرأي راحة مزدوجة "إذ لا نكلف أنفسنا عناء الأقاويل والآراء الكثيرة التي يؤيد بعضها وجود تلك الأشياء الناقصة قبلاً، ويمنعها بعض آخر، لاستحداثها، ويحكم عليها ثالث بأنها وجدت وماتت، ثم يبرز الخلاف مرة أخرى حول اللفظ الميت: أيجوز استعماله أم لا يجوز؟ أكان لغة فرد أم لغة قبيلة...؟، ونستريح من مساءلة المراجع اللغوية عن اللفظ الشائع "قياسًا" لا استعمالًا؛ أهو مما نطق به العرب فنقتصر فيه على نطقهم، ونحتمل في سبيل البحث والمراجعة عناء كبيرًا من غير حاجة ماسّة، فمثل "مبقل" ومثل: "وذر" و"ودع" لم نعدل عنهما إلا بعد تعليم وتلقين طويلين، أو بعد رجوع شاق إلى المصادر اللغوية الوثيقة، وكل هذا جهد ضائع في وقت نحن أفقر الناس إلى إنفاقه في الانتفاع باللغة، واستخدامها على خير الوجوه<sup>(٤)</sup>.

ويختم كلامه على هذا القسم بأنه لا مانع فيه أيضًا من استعمال اللفظ المسموع

---

(١) ينظر: السابق: ٦٠.

(٢) ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث: ٦٠.

(٣) ينظر السابق: ٦٠، ٦١.

ذاته (المخالف للقياس) كما ينتفع بالمقيس، بشرط أن يكون هذا المسموع المخالف للقياس لفظاً كاملاً تنصبّ فيه المخالفة على صيغة الكلمة (متناً وبنية) لا إعراباً أو حذفاً أو زيادة<sup>(١)</sup>.

- في المطرد استعمالاً لا قياساً، يرى أنه لا مانع من اتخاذه مقيساً ترد إليه نظائره، ويقاس عليه غيره مما لم ينطق به العرب، ولا مانع فيه كذلك من الرجوع إلى المقيس الأصلي، ومثّل لذلك بقوله: "فإذا أردنا أن نصوغ "استفعل" من باع" فلنا أن نقول: استباع (تطبيقاً للمقيس عليه الأصلي) ولنا أن نقول: "استبيع" "كاستحوذ"، و"استصوب"، كما يجري اليوم على ألسنة الناس بفطرتهم، تطبيقاً على "المطرّد في الاستعمال دون القياس"، ومثّل هذا: "استفعل" من "دان" فنقول: "استدان" أو "استدين"، وهكذا..."<sup>(٢)</sup>.

وأرى أن حاصل قوله في هذين القسمين يفضي بنا إلى قسمة جديدة يمكن أن تكون على النحو التالي:

القسم الثاني: من مطرد سماعاً، شاذ قياساً، ليصبح: مطرداً سماعاً، جائزاً (مقبولاً) قياساً.

القسم الثالث: من مطرد قياساً، شاذ سماعاً، ليصبح: مطرداً قياساً، جائزاً (مقبولاً) سماعاً.

وعلى ذلك، فيمكن أن نعتبرهما أيضاً فرعين من فروع القسم الأول (المطرّد قياساً

(١) ينظر: السابق: ٦١.

(٢) اللغة والنحو بين القديم والحديث: ٦٢، ٦٣.

واستعمالاً) يقلان درجة عنه، ولكنها رافدان من روافده وبذلك تتول القسمة الرباعية إلى القسمة الثنائية (المطر د قياساً واستعمالاً، الشاذ قياساً واستعمالاً) التي وافق فيها عباس حسن ابن جنّي من قبل، ويتحقق لعباس حسن إلغاء ضابط الكثرة والقلّة الذي كان يعترض عليه، وبه أنهى حديثه بقوله: "ولعل فيما قدمنا مقنعاً وكفاية، وفيه وفيما سبقه ما ينهض دليلاً على خفاء المراد الدقيق من "القلة والكثرة" - بنوعيهما-، إذ لم يذكر أحد - فيما نعلم - ضابطاً صحيحاً لهما، ولا وصفهما وصفاً يزيل الإبهام والغموض عنهما<sup>(١)</sup>.

### موقف اللغويين المحدثين من قياس<sup>(٢)</sup> نحاة البصرة والكوفة:

اختلف اللغويون المحدثون حول المنهج القياسي الذي اتبعه كل من نحاة البصرة والكوفة في تقرير قواعد اللغة بشكل عام، وكان لمفهوم الاطراد في القياس (القياس على القلة أو الكثرة) أثر كبير في تمايز نظراتهم في هذا الشأن، وترجيح أحدهم لأحد القياسين على الآخر، وقد انقسموا حيال ذلك إلى قسمين رئيسين، وثمة آراء أخرى متفردة.

### أ- ترجيح القياس البصري:

من الذين أيدوا منهج البصريين الشيخ محمد الطنطاوي، لأنه يرى أنهم قد بالغوا في التحري والتنقيب عن الشواهد السليمة، وتجاؤوا عن كل شاهد منحول ومفتعل، فجاءت أقيستهم وقواعدهم قريبة الصحة لكفالة مقدماتها بسلامتها، وما جاء مخالفاً لها مما لا مثيل له في كثرة الاستعمال أو لوه أو ردّوه أو جعلوه شاذاً لا يقاس عليه، في سبيل

(١) السابق: ٦٣.

(٢) القياس هنا بمعنى الأسلوب الغالب في تقعيد المادة اللغوية عند نحاة البلدين.

المحافظة على قواعد اللغة وسلامتها، وأما الكوفيون، فيرى أنهم لم يدققوا تدقيق  
البصريين، فقاسوا على كل مسموع، فعثرت بهم عجلة الرأي حتى اكتفوا في بعض  
الأحيان بالشاهد الواحد ولو خالف الأصل المعروف المتفق عليه بين الطرفين  
وأيدهم كذلك سعيد الأفغاني، لأنهم لا يقيسون إلا على الأعم الأغلب، ولهم  
في ذلك أصول عامة يراعونها، يشهد لهم بذلك بقاء النحو إلى هذا الزمان بصرياً في  
أغلبه، على خلاف الكوفيين الذين لم تكن لديهم مناهج محررة في القياس، فكانوا  
يقيسون على القليل والكثير والنادر والشاذ<sup>(١)</sup>، لكن حكمه هذا لم يمنعه أن يقر بتفوق  
الرأي النحوي الكوفي في بعض مسائل اللغة على نظيره البصري<sup>(٢)</sup>.

أما أحمد أمين فرأى أن البصريين - من أجل غرضهم في وضع قواعد عامة  
للغة - أهدروا الشواذ، حتى إذا ثبتت صحتها جعلوها مما يحفظ ولا يقاس عليه،  
وحاولوا أن يلزموا الناس باتباع الأكثر الأغلب الذي كانوا يرون به في قياسهم، وإذا  
رأوا لغتين، إحداهما تسير مع قياسهم والأخرى لا تسير عليه، فضّلوا التي تسير عليه  
وضعفوا الأخرى، وأما الكوفيون فإنهم رأوا أن يحترموا كل ما جاء عن العرب،  
فأجازوا للناس أن يستعملوا ما جاء مخالفاً للقواعد العامة، وقد يجعلونه أساساً  
لوضع قاعدة جديدة<sup>(٣)</sup>. ثم انتهى إلى عقد موازنة بين المنهجين بين فيها "أن البصريين  
كانوا أكثر حرية وأقوى عقلاً، وأن طريقتهم أكثر تنظيماً وأقوى سلطاناً على اللغة،

---

(١) ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، (د.ن)، ط ٢، ١٩٦٩م، ص: ١١٣ وما بعدها.

(٢) ينظر: في أصول النحو: ٢٠٨.

(٣) ينظر السابق: ٢١٢.

(٤) ينظر: ضحى الإسلام، ٢/٢٩٤، ٢٩٥.

وأن الكوفيين أقل حرية وأشدّ احترامًا لما ورد عن العرب ولو موضوعًا، فالبصريون يريدون أن ينشئوا لغة يسودها النظام والمنطق، ويميتوا كل أسباب الفوضى من رواية ضعيفة أو موضوعة، أو قول لا يتمشى مع المنطق، والكوفيون يريدون أن يضعوا قواعد للموجود حتى الشاذ من غير أن يهملوا شيئًا حتى الموضوع<sup>(١)</sup>. وواضح من مقارنته، ميله لترجيح منهج البصريين وإن لم يصرح به، وعدم التصريح بالرأي في بعض الأحيان مع حضور لوازمه أقوى من التصريح به.

ورأى إبراهيم أنيس أن البصريين استقرءوا ما ورد لهم من نصوص اللغة، ثم اتخذوا مما كثر شيوعه وزادت نسبة وروده مقياسًا يؤسسون عليه القاعدة ويستنبطون منه الصحيح المقبول، "وتلك هي الطريقة العلمية الحديثة في تععيد القواعد واستخراج مسائل اللغة"<sup>(٢)</sup>، وأما الكوفيون فقد أسسوا قياسهم على كل ما روي عن العرب مهما قلت شواهد<sup>(٣)</sup>، "وقد يظن لأول وهلة أن في نظرة الكوفيين تيسيرًا علينا نحن المولدين، وأن في مسلكهم رخصة لنا تميز لنا كثيرًا من الأمور التي أباهم البصريون، غير أن الأخذ بمذهب الكوفيين قد يؤدي بنا في آخر الأمر إلى نوع من الاضطراب والفوضى في تععيد القواعد وتنظيم مسائل اللغة، إذ يترتب عليه خلو اللغة من الاطراد والانسجام، وهما شرط هام في الفهم والإفهام، ومقياس دقيق يقاس به ما بلغته كل لغة من نمو وتطور، وبغير ذلك الاطراد والانسجام، تصبح

---

(١) السابق: ٢/٢٩٦.

(٢) من أسرار اللغة: ١١.

(٣) ينظر: السابق: ١١، ١٢.

اللغة كالثوب المرقع، وإن كانت تلك الرقع من الحرير والديباج"<sup>(١)</sup>.

ولئن كانت موازنة أحمد أمين مرجحة لمنهج البصريين من وجهة نظر القدماء

حين ابتدئوا إنشاء قواعد اللغة، فإن إبراهيم أنيس بقوله هذا يتم لهم الترجيح من

وجهة نظر المحدثين وفق علم اللغة الحديث"<sup>(٢)</sup>.

ومال شوقي ضيف أيضًا إلى ترجيح صنيع البصريين في قياسهم، لأنهم

اشترطوا في الشواهد التي استمدوا منها القياس أن تكون جارية على ألسنة العرب

الفصحاء، لتمثل اللهجة الفصحى وتستنتج منها القاعدة المطردة، فهم بذلك قد

"أحكموا قواعد النحو وضبطوها ضبطًا دقيقًا؛ بحيث أصبحت علمًا واضح المعالم

بين الحدود والفصول"<sup>(٣)</sup>، ورأى أن رفضهم ما شذَّ على قواعدهم ومقاييسهم يعدُّ

أمرًا طبيعيًا، لأن ذلك مما ينبغي لاطراد القواعد في العلوم وبسطِ سلطانها على

الجزئيات المختلفة المدرجة فيها، ورد على منكري هذا الصنيع بقوله: "وكل من

يعرف كيف توضع القواعد في العلوم يدرك دقة البصريين في وضعهم لقواعد

النحو، والتمكين لما ينبغي لها من صحة وسلامة وسداد، بحيث يطرّد سلطانها

وينبسط على جميع الألسنة، وبحيث تصبح هي المتحكمة إزاء جميع العيون وتجاه جميع

الأسماع، وبحيث لا يفسدها شذوذ قد يندُّ على بعض الأفواه"<sup>(٤)</sup>.

---

(١) السابق: ١٢.

(٢) ينظر: السابق: ٢١.

(٣) المدارس النحوية: ١٦١.

(٤) السابق: ١٦١.



ورأى في اعتداد الكوفيين بالأشعار والأقوال الشاذة التي سمعوها على ألسنة  
الفصحاء؛ مما خرج على قواعد البصريين وأقيستهم، ومحاولتهم القياس عليها، أمرًا  
يدل على "نقص فهمهم لما ينبغي للقواعد العلمية من سلامة واطراد"<sup>(١)</sup>.

ونتيجة لكل هذا، فإنه يرى أن المدرسة البصرية كانت أصح قياسًا من  
المدرسة الكوفية، لأنها لم "تقس على الشواذ النادرة في العربية، وطلبت في قواعدها  
الاطراد والعموم والشمول"<sup>(٢)</sup>.

كما رأى مصطفى السنجرجي أن منهج البصريين هو المنهج الذي يساعدنا  
على تعلّم اللغة الصحيحة من خلال القواعد المطردة والضوابط المحددة، لما اشتهر به  
البصريون عن نظرائهم الكوفيين من دقة وحيطة، وانتقاء للأساليب الفصيحة  
والشواهد الصحيحة، ووضوح في الحديث عن عوامل الإعراب حديثًا ووضوحًا  
محددًا لا مجال فيه للتسيّب والاضطراب<sup>(٣)</sup>.

### ب- ترجيح القياس الكوفي:

يرى عباس حسن أن الكوفيين ومن وافقهم، أقرب إلى الحق والواقع حين  
أجازوا القياس على المثال الواحد المسموع<sup>(٤)</sup>، وخاصة فيما ورد في القرآن الكريم، وأما

---

(١) السابق: ١٦١.

(٢) السابق: ١٦٣.

(٣) ينظر: المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، مصطفى السنجرجي، المكتبة الفيصلية، مكة  
المكرمة، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ص: ٢٠١.

(٤) ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث: ٤٨، ٩٤.

في غير القرآن الكريم، فكان - مع إقراره لهم به - يراه مبالغاً في التساهل، كان في رأيه من الأحكام والأجدر تحديده بثلاثة شواهد بدلاً من شاهد واحد؛ لخلوه من التشديد المعوّق، وكذلك من التهاون الذي يؤدي إلى البلبلة والاضطراب في التفاهم<sup>(١)</sup>.  
وأما البصريون ومن شايعهم، فرأى أنهم كانوا في تشددهم بعيدين عن الجادة، حين ارتضوا الكثرة واعتصموا بها من غير تحديد دقيق لها، وجعلوا منها سيفاً مصلاً قضاها به ظلماً على كثير من الألفاظ والاستعمالات اللغوية الصحيحة، وأرهقوا الناس من أمرهم عسراً<sup>(٢)</sup>.

وهو لا يرى لنحاة البصرة على نحاة الكوفة ميزة تجعل آراءهم أحق بالاتباع وأولى بالتقدمة، فكلاهما ينتزع أحكامه من لغة العرب، وغاية كل منهما صيانة اللغة والمحافظة عليها من عوامل الضعف والفساد، ولكل وسيلة وغايتها<sup>(٣)</sup>.  
ثم يبين أن خير وسيلة لصيانة اللغة والمحافظة عليها هي تلك التي "لا مشقة فيها ولا إعنات، أو ما كان نصيبه منها ضئيلاً محتملاً"<sup>(٤)</sup> وهو ما يراه منطبقاً على المذهب الكوفي دون غيره، لأنه يبيح القياس على القليل من غير سعي وراء الكثير، نصادفه أو لا نصادفه<sup>(٥)</sup>.

ورأى مهدي المخزومي أن قياس الكوفيين كان أعمّ وأشمل لنحو العربية من

---

(١) السابق: ٤٨ (الهامش).

(٢) ينظر: السابق: ٥٠، ٩٥، ٩٦، ٩٩.

(٣) ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث: ٩٦، ٩٧.

(٤) السابق: ٩٨.

(٥) ينظر: السابق.

قياس البصريين، لقبولهم كثيرًا من اللهجات التي لم يُعن البصريون بها، وتقديمهم نصّ ما سمعوه منها على ما سبقهم إليه البصريون من قياس، ولذا خالفوا البصريين في مسائل كثيرة، فأقروا بعضًا مما أنكره البصريون وبعضًا مما حنّوه، وما كثرة الشواذ عندهم إلا دلالة على مبلغ تتبعاتهم واستقراءاتهم<sup>(١)</sup>. وأكد أن أخذ الكوفيين باللهجات التي أبأها البصريون لا يعني أنهم كانوا "يترخصون كل الترخّص في قبول اللهجات واللغات، ولكنهم وثقوا بأولئك، ورأوا لغاتهم تمثل فصيحًا من اللغات لا يصح إغفاله، وخاصة بعدما رأوها متمثلة في قراءات القرآن السبع"<sup>(٢)</sup>.

كما أيد مصطفى السّقا الكوفيين في منهجهم، عندما أجازوا القياس على كل ما سمع من العرب ولو كان بيتًا واحدًا، وإن خالف الشائع الأفشى في كلام العرب، وأجازوا بناء على هذا الأصل أن تبنى القاعدة النحوية بالقياس على المثال الواحد، وحاولوا بذلك ألا يهدروا شيئًا من كلام العرب مطلقًا، مشهورًا فاشيًا أو غير مشهور، لأن هذا الذي ذهبوا إليه أقرب إلى طبيعة اللغة مما ذهب إليه البصريون، الذين قاسوا على الأشهر والأفشى من كلام العرب، ليلائموا بين النحو وحاجة الطالبين له الراغبين في تعلمه<sup>(٣)</sup>. ووصف قياس البصريين بأنه قياس عارم، فيه "إجحاف شديد بكلام الفئات القليلة من العرب الفصحاء، وفيه إهدار لكلام القبائل المخالفة لحكم القياس على الأفشى والأكثر في كلام العرب...، وإهدار بعض

---

(١) ينظر: مدرسة الكوفة: ٣١٧.

(٢) السابق: ٣٣١، ٣٣٢.

(٣) ينظر: نشأة الخلاف في النحو بين البصريين والكوفيين، مصطفى السّقا، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة:

١٠٠/١٠.

الكلام العربي تحكّم لا مسوّغ له"<sup>(١)</sup>.

ومع ترجيح السّقا لقياس الكوفيين لقربه من الواقع اللغوي إلا أنه يعيب عليه كثرة ما يبنّي على النصوص المختلفة في المسألة الواحدة من قواعد لا تنضبط بضابط واحد يسهل حفظه ويمكن التطبيق عليه"<sup>(٢)</sup>.  
وذهب أمين الخولي أيضاً إلى ترجيح منهج الكوفيين في القياس، لأنهم يميلون إلى تتبع اللغوي، ونقل الظاهرة اللغوية كما هي، وهو الأساس السليم للمنهج اللغوي، أما البصريون فقياسهم مبني على التفسير العقلي المنطقي والتأويل البعيد"<sup>(٣)</sup>.  
ورجّح كمال بشر منهج الكوفيين ورأى أنه أقرب إلى روح المنهج الصحيح، لأنّ "الاهتمام بالمسموع أمرٌ له أهميته وخطورته في الدرس اللغوي"<sup>(٤)</sup>.  
وأيد أحمد مختار عمر أيضاً الكوفيين في منهجهم، ورأى أنهم أقرب إلى الحق والواقع حين أجازوا القياس على المثال الواحد المسموع دون اعتبار للقلّة أو الكثرة، مفترضاً أنه قد يكون لهذا المثال شواهد لا نعرفها، لأنه "من يدرينا أن الظاهرة اللغوية التي روى لها الكوفيون شاهداً واحداً ليس لها شواهد أخرى"<sup>(٥)</sup>. ورأيه هذا مطابق لرأي عباس حسن المتقدم.

وأما عبده الراجحي، فلم يذهب إلى ترجيح منهج الكوفيين بالكلية، ولكنه

---

(١) السابق: ٩٩/١٠، ١٠٠.

(٢) ينظر: السابق: ١٠٠/١٠.

(٣) ينظر: مدرسة الكوفة: ٣٥١، عن "الاجتهاد في النحو العربي"، أمين الخولي، مؤتمر المستشرقين، استانبول، ١٩٨١م، ص: ١٢.

(٤) دراسات في علم اللغة: ٥٢.

(٥) البحث اللغوي: ١٢٧.

أشار إلى أن عددًا غير قليل من القضايا التي استقرت عند نحاة البصرة غير صحيح من الناحية اللغوية، لأنهم فسّروها في ضوء نظر عقلي معين لا يطابق الواقع اللغوي، بخلاف ما ذهب إليه النحاة الكوفيون، فقد كانت السمة الغالبة عليهم دراسة المادة اللغوية على أساس "وصفي" يبعدهم عن التحليل الفلسفي الذي اشتهر به نحاة البصرة، والمنهج الوصفي هو أساس الدرس النحوي<sup>(١)</sup>. وجعل من قبيل ذلك، جواب الكسائي حين سئل في مجلس يونس عن قولهم: لأضربن أيّهم يقوم، لم لا يقال: لأضربن أيّهم؟ فقال: أيّ هكذا خلقت.

وختم عبده الراجحي رأيه في كلا المنهجين بقوله: "ومهما يكن من أمر، فإن دراسة النحو على ما اشتهر عن البصريين وحدثهم فيها شيء غير قليل من مجافاة المنهج العلمي، بل لعل تتبع ما قدمه الكوفيون أن يعين على دحض كثير من الشبه التي يثيرها بعض الدارسين على النحو العربي"<sup>(٢)</sup>.

ومن خلال استعراض الآراء السابقة نرى أن المعوّل عليه في الترجيح - في الغالب - عند كل طرف، هو ما يتعلق بالمنهج العلمي الذي يراه كل طرف، فغالب من رجّح قياس البصريين، رأى فيه ضبطًا لقواعد اللغة يمكن من اطّراد معاييرها وثباتها، وجعل الكثرة في القياس المؤدي لذلك مطلبًا ملحقًا لاستقامته وتمّمته، أما غالب من رجّح قياس الكوفيين، فرأى أن المنهج العلمي يقتضي قبول كل ما جاء به أهل اللغة دون اعتبار لقلّة أو كثرة، والنظر إلى كل حالة من حالات اللغة نظرة

---

(١) ينظر: دروس في المذاهب النحوية، عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٠م، ص: ٩٠.

(٢) دروس في المذاهب النحوية: ٩٢.

خاصة بها، وليس بالضرورة أن يكون الحكم فيها متسقاً مع غيره من أحكام اللغة الأخرى، فذلك ليس مطلباً ملجأً للغة، لأنها ظاهرة اجتماعية يستعصي تطيرها في قالب محدد.

وقد قامت إحدى الدراسات اللغوية الحديثة باستقراء لآراء النحويين البصريين والكوفيين التي جاءت في كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف" للأنباري، من أجل تقديم محاولة للترجيح بين القياسين في ضوء ما أورده الأنباري من أدلة لكل طرف، وكانت الدراسة تقوم على تسجيل الاستدلال القياسي أو السماعي (النقلي) - ولو كان بيتاً واحداً - لكل فريق، مع استبعاد بعض المسائل التي ليس للنقل أو السماع من سبيل إليها، مثل مسائل "العوامل" و"الاشتقاق" و"الاختلاف في أوزان الكلمات"، وانتهت إلى النتيجة التالية<sup>(١)</sup>:

النسبة المئوية	مسائل السماع والقياس	النسبة المئوية	مسائل السماع	النسبة المئوية	مسائل القياس	
٢٥٪	٢٠	٣٢٪	٢٥	٤٢٪	٣٣	الكوفيون
١٠٪	٨	٨٪	٦	٨٣٪	٦٥	البصريون

ومن خلال هذه الأرقام يتضح الآتي:

- أن اعتماد مدرسة البصرة على القياس وحده بلغ نسبة عالية ( ٨٣٪ )، إلى جانب ( ١٠٪ ) ساقوا القياس فيها تأييداً للسمع، في مقابل ( ٨٪ ) اعتمدوا فيها على

(١) ينظر: في أدلة النحو، عفاف حسانين، مطبعة دار نشر الثقافة، القاهرة، ١٩٧٧م، ص: ٢٦٣.

السمع وحده.

- أن اعتماد مدرسة الكوفة على القياس وحده بلغ نسبة (٤٢٪)، وعلى السماع وحده (٣٢٪)، بينما ساقوا القياس تأييداً للسمع فيما نسبته (٢٥٪).

وتُظهر النسب السابقة أن نسبة القياس عند الكوفيين تفوق نسبة السماع،

ونسبة القياس عند البصريين تبلغ ضعف نسبته عند الكوفيين تقريباً، ومن ذلك

يتأكد وصف نحاة البصرة بأنهم أهل قياس، ويتتفي عن نحاة الكوفة وصفهم بأنهم

أهل سماع، وهو ما أراه يطابق رأي سعيد الأفغاني - ورأيه متقدم على نتيجة هذه

الدراسة - عندما قال: "أميل إذًا إلى أن المذهب الكوفي لا هو مذهب سماع صحيح

ولا مذهب قياس منظم"<sup>(١)</sup>، وزاد ذلك إيضاحًا بقوله: "وبهذا لا يكون من الدقة

إطلاق النزعة السماعية على المذهب الكوفي، والنزعة القياسية على المذهب البصري،

والدقة التي يؤيدها التاريخ والإمعان فيه وفي أقوال الكوفيين والبصريين؛ ألا يكون

مذهب بصري يقابله مذهب كوفي، بل نزعة سماعية يقابلها نزعة قياسية، يختلف حظ

كل منهما صحة وحالًا ومقدارًا بين البلدين، بل بين نحاة كل بلد على حدة"<sup>(٢)</sup>.

- وأرى أن أثبت في ختام هذا المبحث بعض ما خلص إليه الباحث سعيد

الزبيدي من آراء فيما يتعلق بالقياس عند نحاة البصرة والكوفة، وهي آراء انبثقت من

دراسة جادة فيما أرى، نأت بنفسها أن تكون مرجحة لكفة على أخرى دون نظر في

الشواهد والأدلة الموثقة عن علماء كل من المدرستين، وقد خالفَت في بعض ما انتهت إليه

(١) في أصول النحو: ٢١٠.

(٢) في أصول النحو: ٢١٢.

بعض ما اشتهر من التعميم في الحكم فيما يتعلق بكلا المنهجين، فما خلصت إليه دراسته:

- أن البصريين والكوفيين يقيسون، وليس صحيحًا ما قيل عن مذهب

البصريين أنه قياسي، ومذهب الكوفيين أنه سماعي صرف<sup>(١)</sup>.

- أن الدعوى التي تقول إن الكوفيين يبنون قواعدهم على الشاهد الواحد أو

الشاهدين، منطلقة من البصريين أو ممن ينتصرون لهم من المتأخرين، ولا يراد بها

أكثر من التشنيع على الكوفيين، وأنهم فعلاً استشهدوا بالشاهد الواحد حين رأوه

فريدًا وليس معه أمثلة أخرى للظاهرة نفسها، على أن البصريين حفلوا أيضًا بمثل

هذا الشاهد الفريد فأسسوا عليه قاعدة<sup>(٢)</sup>.

- كلاهما خرج على منهجه، إلا أنه ليس خروجًا كبيرًا بحيث تختلف به النظرة

إلى منهجيهما بصفة عامة<sup>(٣)</sup>.

- أنهم يختلفون في تقويم المسموع من العرب، فالبصريون يتشددون

ويخطئون ويرفضون، وليس لهم منهج موحد يسلكونه، وليس صحيحًا ما شاع عنهم

في الأخذ والرواية... وبقي الكوفيون على احترامهم للمسموع وتوسعهم، إلا أنهم

لم يقبلوا النادر والشاذ والقليل على ما أشاعه الخصوم عنهم<sup>(٤)</sup>.

- لم يحافظ البصريون على ما سنّه عيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء في

البناء على الأكثر وجعل القليل لغة، بل مضوا يعللون الظواهر التي وردت في هذا

---

(١) ينظر: القياس في النحو العربي: ٧٦.

(٢) السابق: ٧٦، ٧٧.

(٣) السابق: ٧٧.

(٤) القياس في النحو العربي: ٧٧.



القليل، وأحياناً يجيزون القياس عليه، وربما ذهبوا إلى التماس العذر له حتى لا ينخرق القياس الذي بنوه عليه<sup>(١)</sup>.

- ربما أنكر البصريون مفردات أو صيغاً عند بعض القبائل، وأرادوا لقواعدهم الاطراد، فاصطدمت ببعض الظواهر فأنكروها، فافتقرت بهم السبيل عن الكوفيين الذين حاولوا ألا يطرحوا مسموعاً وثقوا به ونطقت به العرب<sup>(٢)</sup>.

- لم يظهر مبدأ الكثرة والقلّة في كلام العرب واضحاً بين البصريين والكوفيين، فقد قاس البصريون على شاهد واحد أو جوزوا وجهاً عليه، وقاس الكوفيون على ما ثبت في الرواية على شاهد واحد أيضاً، فالمسألة كما يبدو ليست الكثرة والقلّة، وإنما طريقة الرواية وجهة الرواية، فهم متفقون على الأول مختلفون في الثاني<sup>(٣)</sup>.

### القياس في مجمع اللغة العربية بالقاهرة:

اهتم مجمع اللغة العربية بالقياس اهتماماً كبيراً وأولاه عناية فائقة، وبذل أعضاؤه في القيام على بحوثه جهوداً ما تزال متصلة حتى اليوم، حتى امتاز المجمع بغزارة البحث العلمي في هذا الجانب، الأمر الذي أدى إلى تيسير قواعد الاشتقاق اللغوي تيسيراً كبيراً، أمكن من خلاله إمداد اللغة بوافرٍ من المصطلحات والأساليب في شتى مجالات العلوم الطبية والهندسية والتطبيقية وغيرها.

---

(١) السابق: ٧٧.

(٢) السابق: ١٢٨.

(٣) السابق: ١٢٨.

أما فيما يتعلق بعلوم اللغة، فقد كان القياس هو المعوّل عليه في كثير من أمرها، بل كان السمة البارزة في أغلب قرارات المجمع المتعلقة بالقضايا النحوية والصرفية والأسلوبية. وكان التوجّه إلى مثل هذا الاهتمام بالقياس، منوطاً بالمجمع منذ تأسيسه، وغاية مرادة له من جملة أهدافه، فقد جاء في لائحة المجمع؛ أن له "أن ينظر في قواعد اللغة فيتخيّر إذا دعت الضرورة من آراء أئمتها ما يوسع دائرة أقيستها لتكون أداة سهلة للتعبير عن المقاصد العلمية وغير العلمية"<sup>(١)</sup>.

ونتناول في الصفحات القادمة، بعض ما دار في المجمع حول القياس والتوسّع في إقراره، والمنهج الذي اتبعه المجمع في اتخاذ قرارات القياس، وأثر هذه القرارات في تنمية القياس اللغوي في هذا العصر.

### - توسّع المجمع في "القياس"

لم يأت المجمع على تحديد معنى اصطلاحى للقياس، لكنه عرّفه لغويًا بأنه "ردّ الشيء إلى نظيره"<sup>(٢)</sup>، ولما أشار عضو المجمع أحمد الإسكندري في بحثه عن قياسية جموع التكسير في إحدى جلسات المجمع إلى مفهوم القياس بقوله: "حمل كلمة على نظيرها في حكم، ولا يحمل على هذا النظير إلا إذا لم يوجد ما يعارض البتة، فيُقاس على هذا النظير ولو كان فذًا.. أو وجد له المعارض ولكنه قليل نادر، والآخر كثير شائع، فيُقاس على الكثير، ويسمى الذي حمل على الكثير مقيسًا أو قياسًا، ويحفظ ما سمع من القليل، ولا يقيسون عليه ويسمون شاذًا"<sup>(٣)</sup>، ذكر المجمع -تعقيباً عليه- في

(١) محاضر جلسات المجمع ١/١٦٧.

(٢) المعجم الوسيط، مادة (ق ي س).

(٣) محاضر جلسات المجمع: ٤/٣٨.

قراره بشأن قياسية الغالب من جموع التكسير، المعنى الذي يرتضيه لما يجريه من قياس فقال: "يرى المجمع أن الكلمات التي يستعملها قدامى النحويين والصرفيين، وهي القياس والأصل المطرد والغالب والكثير والباب والقاعدة، ألفاظ متساوية في الدلالة على ما ينقاس، وأن استعمال كلمة منها في كتبهم يسوّغ للمحدثين من المؤلفين وغيرهم قياس ما لم يُسمع على ما سُمع، وأن المقيس على كلام العرب هو من كلام العرب"<sup>(١)</sup>.

وقد ناقش المجمع الأخذ بالقياس في اللغة بعد أن ألقى عضو المجمع أحمد أمين في الدورة الخامسة عشرة بحثه "مدرسة القياس في اللغة"<sup>(٢)</sup>، ودعا فيه إلى الأخذ بالقياس وإطلاق الاجتهاد فيه لتمكن من إكمال النقص في المادة اللغوية، التي ذكر مصدرها ولم يذكر فعلها، أو ذكر الفعل دون مصدره، وذلك حملاً للمجهول على المعلوم، وأيد بعض المعقبين على البحث ما نادى به أحمد أمين، ومنهم أحمد زكي الذي طلب تعميم القياس للخروج من الضيق الشديد الذي يجدونه في عملهم بالمجمع بسبب حجة المحافظة التي يتمسك بها بعض المجمعين<sup>(٣)</sup>. فأصدر المجمع قراراً من أجل ذلك نصه: "يؤخذ بمبدأ القياس في اللغة، على نحو ما أقره المجمع سلفاً من قواعد، ويجوز الاجتهاد فيها متى توافرت شروطه"<sup>(٤)</sup>. ولكن يبدو أن القرار لم يحقق تطلعات بعض المجمعين التي كانوا يطمحون

---

(١) محاضر جلسات المجمع: ٥٥/٤.

(٢) ينظر: محاضر جلسات المجمع: ٤٠٤-٣٨٨/١٥.

(٣) ينظر: محاضر جلسات المجمع: ٤٠٢/١٥.

(٤) مجموعة القرارات العلمية: ٨.

إليها، فعاد عضو المجمع أحمد حسن الزيات في الدورة التالية للمجمع ليلقي فيها بحثاً بعنوان "الوضع اللغوي وهل للمحدثين حق فيه" <sup>(١)</sup>، دعا فيه إلى "إطلاق القياس في الفصحى ليشمل ما قاسه العرب وما لم يقيسوه" <sup>(٢)</sup>، لأنه يرى أن "توقف القياس على السماع يبطل معناه" <sup>(٣)</sup>.

ونادى من بعده بعض المجمعين بدعواه، فطلب محمود تيمور أن يكون "باب القياس مفتوحاً على مصراعيه، حتى لا يمنع مانع من استنباط أقيسة جديدة فوق ما ورثناه من أقيسة صاغها الأقدمون" <sup>(٤)</sup>. وذكر محمد كامل حسين أنه لا يضير اللغة العربية في شيء أن تتوسع في محاكاة الصيغ العربية، سواء نصّ النحاة على أن الصيغة قياسية أم لم ينصّوا، وسواء وردت أم لم ترد <sup>(٥)</sup>.

وفي الدورة الثلاثين للمجمع، اتخذ المجمع قراراً آخر في القياس منبثقاً من مضمون القرار الأول، وكان تعقياً على ما تقدم به أحمد أمين -أيضاً- إذ اقترح في الدورة العاشرة في بحث له عنوانه "اقترح ببعض الإصلاح في متن اللغة" <sup>(٦)</sup> الموافقة على قياسية صيغ الزوائد والمصادر ونحوها، متى انطبق ذلك على القواعد الصرفية

---

(١) محاضر جلسات مجمع اللغة ١٦/٣٩٤-٤٠٠.

(٢) السابق: ١٦/٤٠٠.

(٣) السابق.

(٤) مشكلات اللغة العربية، محمود تيمور: ٣١.

(٥) ينظر: اللغة العربية المعاصرة، محمد كامل حسين، دار المعارف، مصر، (د.ت)، ص: ١٢٦.

(٦) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العددان (٥، ٦)، ص: ٨٦.

ودعت الحاجة إليه، ونصّ القرار: "ليس من الخير الموافقة جملة على قياسية الصيغ، والمجمع يقر منها ما تقتضيه الحاجة للتوسع وتيسير الاشتقاق"<sup>(١)</sup>.

ونلمس من هذين القرارين مدى الاتزان الذي كان المجمع يحرص عليه في أمر القياس، فهو يُبقي للقياس حدوده وضوابطه العامة، ويميل إلى دراسة حالاته الخاصة وفق ما تقتضيه الحاجة ويحقق المصلحة.

### - منهج المجمع في إجراء القياس:

منهج المجمع في عمله لا يخرج عن طبيعة اللغة ونظامها الموروث بصفة عامة، لكنه يجتهد في تفسير الظواهر اللغوية، ودراستها دراسة متجددة، يرجو منها المواءمة بين أصول اللغة التي قامت عليها، وآراء علمائها الأجلّاء الذين لم يألوا جهداً في سبيل المحافظة عليها، وبين مقتضيات الحياة الجديدة، والتطورات العلمية المستمرة في هذا العصر، وذلك ما يلحظ في كثير من قرارات المجمع، فهي وإن جاءت مستجيبة لدواعي التجديد والتيسير في بعض قواعد اللغة واستعمالاتها إلا أنها بقيت ملتزمة بالأحكام والضوابط الكلية المنصوص عليها في كتب النحاة واللغويين.

واتجه المجمع فيما يتعلق بالقياس اللغوي، إلى محاولة تطويع صيغ اللغة واشتقاقاتها لما يستجد من استعمالات، ومراعاة التيسير في طرد القواعد والأقيسة بقدر كبير، والتوسع في القياس على ما ورد من كلام العرب ما وجد إلى ذلك سبيلاً، إضافة إلى عنايته بقبول ما يجد من أساليب وألفاظ في حياة الناس، مما لا يتعارض مع

---

(١) مجموعة القرارات العلمية: ٧؛ البحوث المحاضرات، مجمع اللغة بالقاهرة: ٣٠/٣١٨.

ضوابط اللغة واستعمالاتها، وفي سبيل تحقيق ذلك، مال كثيرًا إلى الآراء اللغوية  
المسايرة إلى ما يصبو إليه وإن وصفت أحيانًا بأنها شاذة أو مرجوحة<sup>(١)</sup>.  
والمجمع في توسعه في القياس حتى غدا الظاهرة الأبرز في عمله، قد اتخذ من  
بعض ما قاله علماء اللغة منهجًا ينطلق منه في قياسه، ودعامة من دعائم قبوله  
والاقتناع به، وكانت بعض هذه الأقوال كثيرة الورد في أبحاث المجمعين وخاصة  
عندما يقرر الواحد منهم رأيًا في قياس يخالف ما عليه المشهور عند النحاة<sup>(٢)</sup>، ومن  
أبرز هذه الآراء أو القواعد:

- ما نقله ابن جنبي عن أستاذه أبي علي الفارسي: "ما قيس على كلام العرب، فهو من  
كلام العرب"<sup>(٣)</sup>.

- قول ابن جنبي: "اللغات على اختلافها كلها حُجّة، والناطق على قياس لغة من  
لغات العرب مصيب غير مخطئ"<sup>(٤)</sup>.

- قول أبي حيان: "ما كان لغة لقبيلة صح عليه القياس"<sup>(٥)</sup>.

- رأي ابن جنبي في اللغتين إذا كانت إحداهما قليلة والأخرى كثيرة، من حيث الأخذ  
بأوسعها رواية، وأقواهما قياسًا، في حين أنّ من استعمل الأقل منهما لم يكن مخطئًا في

---

(١) ينظر: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا ( ١٩٣٢-١٩٦٢)، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المطابع الأميرية،

القاهرة، ١٣٨٣هـ/١٩٦٤م، ص: المقدمة(ن)؛ القياس في اللغة العربية: ١٤، ١٥.

(٢) ينظر: عوامل تنمية اللغة العربية: ٧٩، ٨٠.

(٣) الخصائص: ١/١١٤.

(٤) السابق: ١/٤١٠.

(٥) المزهر: ١/٥٣.

كلام العرب<sup>(١)</sup>.

ويمكن أن نلتمس منهج المجمع فيما يقوم به من قياس في عدة أسس منها<sup>(٢)</sup>:

١ - استعراض موقف النحاة القدماء من الظاهرة اللغوية المراد دراستها، ومن

أبرز خطواته فيه:

- النظر في اختلاف آراء العلماء حول الظاهرة اللغوية التي يراد دراستها، فإن

رئي أن جانباً منها يساعد على تحقيق غاية المجمع من تيسير ومرونة كان ادعى أن

يكون هو الرأي الذي يرجحه المجمع ويبنى عليه قاعدة أو يوسع قياساً، وهذا هو

النهج العام الذي اختطه المجمع منذ افتتاحه وأيدته لائحته ، إذ أقرت له النظر في

قواعد اللغة واختيار ما يوسع أقيستها من آراء أئمتها<sup>(٣)</sup>، وصرح به أحد أعضائه

عندما قال: "والذي أريد أن أبرزه في ميدان البحث، هو أن هذه الكثرة الكثيرة من

آراء علماء اللغة هي سند قوي لما ننشده من مرونة تساعد على التوسع والتجديد، ولما

نتطلع إليه من تيسير يعين على فك الأغلال عن كثير من الكلمات والعبارات"<sup>(٤)</sup>.

- لم يتكلف المجمع في ترجيحه للآراء، أن يكون الرأي قوياً أو راجحاً، بل

كان يأخذ بما يراه مناسباً وإن كان ضعيفاً أو مرجوحاً، كما لم يهتم أن يكون القائل بما

رَّجَّحه المجمع أحد نحاة البصرة أو الكوفة أو غيرهم، فالرأي الذي يختاره ويميل

---

(١) الخصائص: ١٠/٢.

(٢) ينظر: جهود مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دراسة العربية المعاصرة (رسالة دكتوراه غير منشورة)، عمر محمد

سعيد، دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٩١م، ص: ٦٥-٩٠.

(٣) ينظر: محاضر جلسات المجمع: ١/١٦٧.

(٤) محاضر الجلسات، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م: ١٣٠/١٩.

إليه مقدم على كل حال، وقد برّر ذلك عضو المجمع علي الجارم بقوله: "إذا استمسك المجمع بأصح الأقوال لا يعدوها فإنه يقف جامدًا، وليس للمجمع قاعدة في هذا الموضوع، وإنما هو يسير على مبدأ التلمس لآراء النحاة، وتطويعها لسد حاجة اللغة، وقد رجحنا القول بالنسبة إلى الجمع مع أنه رأي مرجوح، ومادام في دواوين النحاة النص على أنه قيل بهذا الرأي، فلا بأس بأخذه ما دامت الحاجة إليه ماسّة"<sup>(١)</sup>.

٢- مدى شيوع الظاهرة المدروسة في المعاجم وكتب اللغة والنحو، ومن أبرز خطواته فيه:

- رجوع كثير من المجمعين إلى معاجم وكتب اللغة للبحث عمّا جاء موافقًا للظاهرة اللغوية التي يقومون بدراستها، من أجل الحكم بجوازها أو قياسيتها، أشار إلى ذلك أحمد الإسكندري عندما بيّن أن المجمع أجاز الاشتقاق من أسماء الأعيان في دورته الأولى بناء على ورود الكثير منها في معاجم اللغة، "كثرة نسبية كافية لجعل الاشتقاق من الأعيان قياسًا في لغة العلم"<sup>(٢)</sup>، واستمر ذلك في الدورات التالية للمجمع، فاستشهد لقياسية (فَعُول) للمبالغة أو الصفة المشبهة بمائة وثلاثة عشر مثالًا، ولقياسية (فُعَلَة) للمبالغة بسبعين مثالًا، ولقياسية جمع اسم الفاعل أو اسم المفعول المبدوء بميم زائدة جمع تكسير بثلاثة وخمسين مثالًا، ولقياسية (فَعِيل) للمبالغة بأكثر من سبعين مثالًا، ولقياسية (تَفَاعَل) للتكرار باثني عشر مثالًا..<sup>(٣)</sup>، وكان من أبرز نتائج هذه الطريقة أنها استطاعت تصحيح كثير مما وصفه النحاة

(١) محاضر الجلسات، مجمع اللغة العربية، مطبعة الكيلاني، القاهرة، ١٩٧٠م: ٣١٦/١٠، ٣١٧.

(٢) السابق: ٩/٢.

(٣) ينظر: القياس في اللغة العربية: ٢١٤؛ القرارات النحوية والتصريفية: ٧٠٦، ٧٠٧.



بالشذوذ أو القلة، وكانت عوناً للمجمع على طرد الأقيسة فيها.

- لم يتقيد المجمع في حصره لأمثلة الظاهرة المدروسة بغية الحكم بقياسيتها،

بحد ثابت للكثرة أو القلة، ومال إلى الحكم بالكثرة النسبية التي يراها مناسبة

للقياس، دون تحديدها بعدد معين أو شروط محددة، وغالبًا ما يكون ذلك مبنياً على

تقدير الباحثين، ثم يؤخذ القرار بالأغلبية إن لم يُرض ذلك بعضاً من أعضائه.

وقد يحصل أحياناً بسبب غياب هذا التحديد نوع من الخلاف بين المجمعين،

كالذي كان في الدورة الرابعة والعشرين للمجمع عندما رأى مصطفى الشهابي أن

القياس يطرّد في جمع (فَعَلَ) - بعد أن جمع له خمسة وثلاثين مثلاً - على (أفعال)، فلم

يوافقه محمد النجار إلى ذلك، وردّ عليه بأن الأمثلة الخمسة والثلاثين لجمع (فَعَلَ) على

(أفعال) من الشواذ، وحدّ القلة يكون بالنسبة للكثرة المسموعة ولا يقاس بالثلاثين

### ٣- تقييد بعض الأقيسة المجمعية بالضرورة أو الحاجة:

يجيء في بعض قرارات أقيسة المجمع تقييدها بالضرورة أو الحاجة، كما قد

يجيء في بعضٍ منها - ولكن على قلة - الإشارة إلى موافقة الذوق أو شيوع الظاهرة

اللغوية أو وجود الضرورة العلمية، ويبدو أن المجمع يقصد من ذلك إلى<sup>(١)</sup>:

- الحيلولة دون الإسراف في استخدام هذه الأقيسة.

- التوفيق بين الآراء المتعارضة للنحاة حول قياسية الظاهرة اللغوية بترجيحها

---

(١) ينظر: محاضر الجلسات، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م:

١٢٨/٢٤.

(٢) ينظر: القياس في اللغة العربية: ٢٢٦.

وتقييدها بشرط مما سبق، وغالبًا بالحاجة أو الضرورة.

ومن أولى قرارات المجمع التي قرنها بقيد من هذه القيود، قراره في التعريب (المعرب والأعجمي)، حيث أجاز استعمال بعض الألفاظ الأعجمية على طريقة العرب في تعريبهم وقيدته بالضرورة<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك أيضًا قراره في قياسية "التضمين" بشروط معينة، منها ملاءمته للذوق العربي عند استخدامه، مع التوصية بأن يكون ذلك لغرض بلاغي<sup>(٢)</sup>.

وقد يعدل المجمع في وقت لاحق عن بعض ما قيد، كما في جواز الاشتقاق من أسماء الأعيان، حيث قيد في الدورة الأولى بالضرورة في لغة العلوم، ثم تخفف منه في الدورة الرابعة والثلاثين فأجاز الاشتقاق من أسماء الأعيان مطلقًا من غير تقييد<sup>(٣)</sup>.

ومثله قراره في النحت، حيث قيد بالضرورة العلمية في الدورة الرابعة

عشرة، ثم أجازته عند الحاجة في الدورة الحادية والثلاثين<sup>(٤)</sup>، وهو وإن ظل مقيدًا أيضًا، إلا أن القيد الثاني أخف من سابقه فهو يتضمن الحاجة العلمية وغيرها.

وأحيانًا لا يقيد المجمع إقرار القاعدة القياسية بالضرورة أو الحاجة ونحوهما،

وإنما يعدل تمامًا عن إقرار القاعدة إلى تسويغ الكلمات التي درست فقط، كما جاء في

دورته السابعة والثلاثين، حين تقدمت لجنة الأصول بقرار يميز جمع الاسم لغير العاقل

جمع مؤنث سالمًا، ولما وجد القرار معارضة شديدة من أعضاء المجمع رُدَّ إلى اللجنة مرة

---

(١) ينظر: مجموعة القرارات العلمية: ١٨٧.

(٢) ينظر: السابق: ٦.

(٣) ينظر: السابق: ١٦، ١٧.

(٤) ينظر: السابق: ٢١، ٢٢.

ثانية، ثم قبلت بعد ذلك طائفة من الكلمات الشائعة التي جاءت مجموعة جمع مؤنث  
سالمًا مثل: إطارات، وبلاغات، وجزءات، ونحوها، دون إقرار القاعدة

### - أثر المجمع في تنمية القياس اللغوي:

سعى المجمع بشكل عام إلى طرد القياس في كثير مما تناوله بالدراسة، فأجاز  
القياس في كثير مما كان موقوفًا على السماع، ونصّ على قياسيّة كثير من الصيغ  
الاشتقاقية في اللغة فيما هي له من استعمالات قديمة أو محدثة، وقد أحصى أحد  
الباحثين القرارات النحوية والصرفية التي مدّ فيها المجمع القياس، فوجدها لا تقل  
عن تسعين قرارًا، كان ذكر القياس يأتي في أغلبها صريحًا، ويذكر في بعضها الآخر  
بصيغة الجواز<sup>(١)</sup>.

وقد نظرتُ إلى أقيسة المجمع في مختلف صيغ اللغة واشتقاقاتها وتراكيبها،  
وحاولت أن أبرز الجهد الكبير الذي قام به المجمع في هذا المجال، فيما يتناسب مع  
مضمون البحث، فرأيت أن أجعل ما قام به المجمع من قياس على قسمين، الأول: ما  
رأى المجمع قياسيّه بعد أن كان موقوفًا على السماع أو مختلفًا في إجازة القياس عليه،  
والثاني ما أنشأ له المجمع حكم القياس، وسأذكر للتمثيل على ذلك بعضًا من قرارات  
المجمع الصرفية والنحوية على النحو التالي:

القسم الأول: ما رأى المجمع قياسيّه بعد أن كان موقوفًا على السماع أو

مختلفًا في إجازة القياس عليه، ومن أمثله في القرارات الصرفية:

(١) ينظر: مجموعة القرارات العلمية: ٨٣.

(٢) ينظر: القرارات النحوية والصرفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة: ٦٦٤.

## في المصادر:

- قياسية صوغ (فَعْل) مصدرًا لـ (فَعَلَ) اللازم، لورود أفعال كثيرة لازمة مصدرها على (فَعَلَ) نحو: همس همسًا، والمشهور عند النحاة مجيء مصدره مطردًا أو في الغالب على (فُعُول) (١).

- قياسية صوغ مصدر على وزن (فَعْلان) لفَعَلَ اللازم مفتوح العين إذا دلَّ على تقلُّب واضطراب، نحو: (العَوَّجان) وهو تتالي الموجات الكهربائية في الأثير، و(الطَّرْفان) وهو الذي يطرف بعينه كثيرًا لمرض أو خوف (٢).

## في المجموع:

- أقرَّ المجمع قياسية جمع (فَعْل) صحيح العين على (أفعال) مطلقًا (للتقليل والكثير)، استنادًا إلى رأي أبي حيان في استحسان جمع (فَعْل) على (أفعال) مطلقًا، وإلى الألفاظ الكثيرة التي وردت فيها (فَعْل) مجموعة على (أفعال) مطلقًا، نحو: (بحث وأبحاث) و(شكل وأشكال) و(لفظ وألفاظ)، وكان المجمع من قبل قد قرر أن قياس جمع (فَعْل) صحيح العين على (أَفْعُل) للقلَّة، و(فِعَال أو فُعُول) للكثرة (٣).

- أقرَّ المجمع جمع (مَفْعُول) مطلقًا (اسمًا أو مصدرًا أو وصفًا) على مفاعيل نحو: مشهور مشاهير، ومستور مساتير، ومشغول مشاغيل (٤).

- أقرَّ المجمع قياسية جمع اسم الفاعل أو اسم المفعول المبدوء بميم زائدة على وزن مفاعل أو مفاعيل وشبههما، حملًا على ما جاء من نظائرها في فصيح الكلام،

(١) ينظر: مجموعة القرارات العلمية: ١١١؛ في أصول اللغة: ٣/٧-١٠.

(٢) ينظر: مجموعة القرارات العلمية: ١١٧.

(٣) ينظر: مجموعة القرارات العلمية: ٧٣؛ في أصول اللغة: ٢/٢٧-٣١.

(٤) ينظر: مجموعة القرارات العلمية: ٧٦؛ في أصول اللغة: ٢/٣٢.

نحو: مصعب مصاعيب، ومسبل مسابل، ومُفلس مفاليس مفاليس<sup>(١)</sup>.

- أقرّ المجمع قياسية، جمع فاعل لمذكر عاقل على فواعل، لما ورد من أمثله

الكثيرة في فصيح الكلام، نحو باسل وبواسل<sup>(٢)</sup>.

- أقرّ المجمع قياسية جمع الصفات من أفعال فعلاء، جمع تصحيح في المذكر

والمؤنث نحو: أبيض أبيضون، وبيضاء بيضاوات، وأسود أسودون، وسوداء

سوداوات، استناداً لإجازة الكوفيين ذلك مع منع البصريين له، كما أقر قياسية جمع

فعلاء مما ليس مذكروه على أفعال، نحو: حسناء حسناوات، لجوازه عند الكوفيين

وبعض البصريين كابن مالك<sup>(٣)</sup>.

- أقرّ المجمع قياسية جمع الجمع المذكر جمع تكسير أو جمع مؤنث سالماً، وقيده

بالحاجة<sup>(٤)</sup>، نحو: (أقاويل) جمع (أقوال) والمفرد (قول)، و(رِجالات) جمع (رِجال)

والمفرد (رِجل).

- أقرّ المجمع قياسية جمع (فَعِيلَة) وصفاً بمعنى (مَفْعُولَة) جمع تكسير على

(فَعَائِل) نحو: ذَبِيحَة ذَبَائِح<sup>(٥)</sup>.

### في المشتقات:

- أجاز المجمع قياسية صوغ اسم من الفعل الثلاثي على وزن (مَفْعَل) أو (مَفْعَلَة) أو

(١) ينظر: مجموعة القرارات العلمية: ٧٧؛ في أصول اللغة: ٣٣-٤١.

(٢) ينظر: مجموعة القرارات العلمية: ٧٨؛ في أصول اللغة: ٤٢-٤٩.

(٣) ينظر: مجموعة القرارات العلمية: ٧٩؛ في أصول اللغة: ٥٠-٥٢.

(٤) ينظر: في أصول اللغة: ٢٧٨، ٢٨٢-٢٩٤.

(٥) ينظر: مجموعة القرارات العلمية: ٨٥؛ في أصول اللغة: ٧١-٧٥.

(مفعال) للدلالة على الآلة التي يعالج بها الشيء، نحو: مبرد ومنشار<sup>(١)</sup>.

- أجاز المجمع قياسية صوغ اسم الفاعل على وزن فاعل من كل فعل ثلاثي متصرف من أبوابه عامة بقصد الحدوث، نحو: تحية عاطرة، وثوب داكن<sup>(٢)</sup>.

- أجاز المجمع قياسية صوغ (فَعَّال) للمبالغة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي، وكان النحاة يرون أنه لا يصاغ إلا من المتعدي<sup>(٣)</sup>.

- أجاز المجمع قياسية صوغ (فَعُول) من الفعل اللازم للدلالة على الصفة المشبهة - وقد يكون للمبالغة بحسب مقامات الكلام - لورود أمثلة تزيد على المائة لـ(فَعُول) من الأفعال اللازمة، وقيد المجمع ذلك بالحاجة<sup>(٤)</sup>.

- أجاز المجمع قياسية صوغ أمثلة المبالغة من الأفعال الثلاثية متعدية ولازمة<sup>(٥)</sup>.

- أجاز المجمع قياسية أن يصاغ من مصدر الفعل الثلاثي اللازم أو المتعدي على صيغة (فَعِيل) لإفادة المبالغة، نحو: سَكَّير وشرَّيب، وقد سوغ المجمع ذلك بورود كثرة من الأمثلة على ذلك تسمح بالقول بقياسيته<sup>(٦)</sup>.

في الأفعال:

---

(١) ينظر: مجموعة القرارات العلمية: ٤٦.

(٢) ينظر: السابق: ٥٤؛ في أصول اللغة: ١٠/٢-١٤.

(٣) ينظر: مجموعة القرارات العلمية: ٤٩.

(٤) ينظر: السابق: ٥١.

(٥) ينظر: في أصول اللغة: ١٥٣/٤، ١٧٢-١٧٩.

(٦) ينظر: مجموعة القرارات العلمية: ٥٢.

- أقرّ المجمع قياسية تعدية الفعل الثلاثي بالهمزة<sup>(١)</sup>.

- أقر المجمع قياسية (فَعَّل) المضعف للتكثير والمبالغة، ثم أقر أيضًا قياسيَّته ليفيد

أحد المعاني التالية: التعدية أو النسبة أو السلب أو اتخاذ الفعل من الاسم، عندما

تدعو الحاجة إلى أحد هذه المعاني، وإن لم ينصَّ على صيغته<sup>(٢)</sup>.

- أقرّ المجمع قياسية (اسْتَفْعَل) للدلالة على الطلب أو الصيرورة أو الاتخاذ أو

الجعل، نحو: اسْتَشْعَرَ الرجل (إذا لبس شعارًا)، واسْتَخْلَف فلانًا (استعمره في

أرضه)، كما أقر كذلك قياسية (أَفْعَل واسْتَفْعَل) للحينونة والدنو، نحو: اسْتَحْصَد

الزَّرع وأَحْصَدَه<sup>(٣)</sup>.

- أجاز المجمع قياسية المطاوعة في كل فعل ثلاثي متعدّد دال على معالجة حسيّة

يأتي مطاوعه على (انفعل)، نحو: زَجَرْتُهُ فانزَجِر، وذلك ما لم تكن فاء الفعل أحد

حروف كلمة "ولنمر"، فقياس مطاوعه حينئذ على (افْتَعَلَ) نحو: مَزَجْتَهُ فامتزَج. كما

أجاز المجمع قياسية المطاوعة في (فَعَّل) مضعف العين الذي يأتي مطاوعه على تَفَعَّل

بتضعيف العين، نحو: ذَكَّرْتَهُ فتدكَّر؛ وفي (فاعَل) الذي يأتي مطاوعه على تفاعَل،

نحو: باعدتُه فتباعد؛ وفي (فَعَّلَل) وما ألحق به الذي يأتي مطاوعه على تَفَعَّلَل، نحو:

دَحْرَجْتَهُ فتدحرج، وجَلَبَبْتَهُ فتجلبب<sup>(٤)</sup>.

في التأنيث:

(١) ينظر: مجموعة القرارات العلمية: ٩١؛ مجلة مجمع اللغة: ٢٣٠/١، ٢٣١.

(٢) ينظر: مجموعة القرارات العلمية: ٩٢.

(٣) ينظر: السابق: ٩٧، ٩٩.

(٤) ينظر: مجموعة القرارات العلمية: ١٠١-٤٠؛ مجلة مجمع اللغة: ٢٢٢-٢٢٩.

- أجاز المجمع قياسية إلحاق تاء التأنيث بصفة (فَعُول) بمعنى فاعل، وصفة (فَعِيل) بمعنى مفعول، وبذلك يجوز فيها ما يجوز في غيرها من الصفات التي يفرق بينها وبين مذكرها بالتاء، فتجمع جمع تصحيح للمذكر والمؤنث، نحو: صَبُور صابرون، وصبُورَة صابِرات، جَرِيح جريحون، وجرِيحة جريحات<sup>(١)</sup>.

- أجاز المجمع قياسية أن تلحق تاء التأنيث صيغة (مَفْعِيل) و(مَفْعَال) و(مَفْعَل) سواء ذكر الموصوف أو لم يذكر، نحو مَسْكِين ومَسْكِينَة، ومِعْطَار، ومِعْطَارَة، ومِطْعَن ومِطْعَنَة<sup>(٢)</sup>.

- أجاز المجمع قياسية أن تلحق تاء التأنيث بصفة (فَعْلَان) التي مؤنثها (فَعْلَى) قياسًا على أنها لغة بني أسد أو لغة في بني أسد، فيقال: عَطْشَانَة و غَضْبَانَة وأشباههما، ومن ثم يصرف (فعلان) وصفًا ويجمع (فَعْلَان) ومؤنثه (فَعْلَانَة) جمعي تصحيح، نحو: عطشان عطشانون، وعطشانة عطشانات<sup>(٣)</sup>.

#### في النسب:

- أجاز المجمع النسب إلى جمع التكسير آخذًا برأي الكوفيين، وقيد المجمع ذلك بالحاجة، كإرادة التمييز أو نحوه<sup>(٤)</sup>.

- أجاز المجمع قياسية النسب بحذف الياء وإثباتها إلى (فَعِيل) و(فُعِيل) بفتح

---

(١) ينظر: مجموعة القرارات العلمية: ٣١؛ في أصول اللغة: ٧٤-٧٩.

(٢) ينظر: مجموعة القرارات العلمية: ١٣٢؛ في أصول اللغة: ٥٠-٥٦.

(٣) ينظر: مجموعة القرارات العلمية: ١٣٣؛ في أصول اللغة: ٨٠-١٠٥.

(٤) ينظر: مجموعة القرارات العلمية: ١٣٤.



الفاء وضمها مذكرة ومؤنثة علمًا أم غير علم، لورود السماع بذلك. وقد قدّم المجمع لقراره هذا بأن حذف الياء قد جرى في المشهور من أعلام القبائل والبلدان على غير الأصل، ولم يرد استعمال هذه الصيغة في النسب إلى غير الأعلام من النكرات وأسماء المعاني إلا في الندرة، ومما ورد من هذا النادر ولم تحذف منه الياء: سَلِيقِيّ في النسب إلى سَلِيقَة، واستنادًا إلى ذلك أجاز المجمع قياسيّة حذف الياء وإثباتها<sup>(١)</sup>.

### ومن أمثلة القرارات النحوية:

- إقرار المجمع بقياسية التضمين، وهو أن يؤدي فعل أو ما في معناه في

التعبير، مؤدى فعل آخر أو ما في معناه، ويعطى حكمه في التعدية واللزوم، واشترط

المجمع لذلك ثلاثة شروط، هي: تحقق المناسبة بين الفعلين، ووجود قرينة تدل على

ملاحظة الفعل الآخر ويؤمن معها اللبس، وملاءمة التضمين للذوق العربي<sup>(٢)</sup>.

- أقر المجمع قياسية النعت بالمصدر في مثل: رجل صومٌ وعدلٌ، مع أن النحاة

كانوا يقصرونه على السماع، واشترط لقياسيته تحقق الشروط التي ضُبط بها ما سمع منه

(أن يكون المصدر مفردًا مذكرًا ثلاثيًا غير ميمي<sup>(٣)</sup>).

- أقر المجمع قياسية وقوع المصدر المنكر حالًا، نحو: قتلته صبرًا ولقيته بغتةً،

ترجيحًا لرأي من قال بذلك من النحويين<sup>(٤)</sup>.

- أقر المجمع قياسية إضافة أدنى العدد إلى جمع التصحيح (مذكرًا أو مؤنثًا)،

---

(١) ينظر: مجموعة القرارات العلمية: ١٣٥، ١٣٦؛ في أصول اللغة: ٨٥-٨٩.

(٢) ينظر: مجموعة القرارات العلمية: ٦.

(٣) ينظر: السابق: ١٠٨؛ في أصول اللغة: ١٦٠-١٦٥.

(٤) ينظر: مجموعة القرارات العلمية: ١٠٩؛ في أصول اللغة: ١٦٦-١٧٠.

نحو: ثلاثة ممتحنين، وعَشْرُ متسابقَاتٍ، أو إلى جمع التكسير الدال على الوصف أو غير الوصف، نحو: ثلاثةُ أحامد، وخمسةُ صالحين، استنادًا إلى إطلاق القول بذلك عن بعض النحاة كابن يعيش وابن مالك<sup>(١)</sup>.

- أقرّ المجمع قياسية إضافة (حيث) للاسم المفرد وجره بعدها قياسًا على أخواتها من الظروف المكانية، وذلك نحو: بادر إلى حيث العملِ الجاد، ولا تمارِ الحكم من حيث العدل<sup>(٢)</sup>.

### في الأساليب اللغوية:

- أقرّ المجمع قياسية النحت في دورته الرابعة عشرة وقيده بالضرورة العلمية، ثم عاد فأقر قياسيَّته من دون تقييد، لكن جاء في القرار التوصية بمراعاة استخدام الأصل من الحروف دون الزوائد ما أمكن ذلك، وإن كان المنحوت اسمًا اشترط أن يكون على وزن عربي، والوصف منه بإضافة ياء النسب، وإن كان فعلًا نحت منه على وزن فعلل أو تفعلل إلا إذا اقتضت غير ذلك الضرورة<sup>(٣)</sup>.

القسم الثاني: ما أنشأ له المجمع حكم القياس، ومن أمثلته في القرارات الصرفية:

- إقرار المجمع القياس لتكملة فروع مادة لغوية لم تذكر بقيتها، ونص القرار على أنه إذا لم تذكر من مادة لغوية - ثلاثية أو غير ثلاثية - في المعجمات ونحوها إلا بعض ألفاظها كالمصدر أو الفعل أو احد المشتقات؛ جاز أن يُصاغ منها ما لم يذكر قياسًا، وختم المجمع قراره ببيان أن كل ما تقدم القياس عليه في قراره جائز ما لم يُنص على أن

(١) ينظر: في أصول اللغة: ٣/١٠٣-١٠٨.

(٢) ينظر: مجموعة القرارات العلمية: ١٦١؛ في أصول اللغة: ٤/٣٤، ٦٥، ٦٦.

(٣) ينظر: مجموعة القرارات العلمية: ٢١، ٢٢.

الفعل ممت أو محذور، وما لم يسمع عن العرب ما يخالفه، فإن سُمع عُمَل بالمسموع فقط، أو عُمَل بالمسموع أو القياس<sup>(١)</sup>، وتطبيقاً لهذا القرار أقرّ المجمع أن يوضع في كل مادة لغوية في معجمه الوسيط جميع ألفاظها ومشتقاتها ومصادرهما وأفعالها.

- أقرّ المجمع صوغ المصدر الصناعي في الكلمات بزيادة ياء النسب والتاء، نحو:  
الاشتراكيّة، والشيوعية، والماهيّة...<sup>(٢)</sup>.

- أقرّ المجمع في دورته الأولى قياسية الاشتقاق من أسماء الأعيان وفق القواعد التي سار عليها العرب وقيدته بالضرورة في لغة العلوم، ثم أقر بعد ذلك قياسيّه في الدورة الرابعة والثلاثين من غير قيد أو ضرورة<sup>(٣)</sup>.

- أقرّ المجمع قياسية صوغ اسم الآلة على أربع صيغ جديدة (فَعَّال، وفِعَّال، فاعِلة، وفاعول) نحو: ثلاثجة وقطار وساقية وساطور، وقد اشترط المجمع للقول بقياسية صيغة ما لاسم الآلة، أن يكون ما ورد منها من أمثلة عددًا غير قليل، وأن تكون الصيغة ذاتها مأنوسة بين المتكلمين في العصر الحديث في الدلالة على اسم الآلة، وهو ما رآه متحققاً في هذه الصيغ الأربعة، ليصبح بذلك عدد الأوزان القياسية لاسم الآلة سبعة أوزان<sup>(٤)</sup>.

- أقرّ المجمع قياسيّه (فَعَّال) للدلالة على الاحتراف أو ملازمة الشيء، وجاء في

---

(١) ينظر: مجموعة القرارات العلمية: ١٤-١٥.

(٢) ينظر: السابق: ١٠٧؛ مجلة مجمع اللغة: ١/٢١١-٢١٥؛ في أصول اللغة: ١/١٩-٣٣.

(٣) ينظر: مجموعة القرارات العلمية: ١٦-١٨؛ في أصول اللغة: ١/٦٦-٦٩.

(٤) ينظر: مجموعة القرارات العلمية: ٤٨، وأقرّ المجمع في معجمه الوسيط استخدام أسماء آلات على غير هذه الأوزان السبعة، لكنه لم يقر قياسية أوزانها لقلّة أمثلتها في كل صيغة، ينظر: نظرات صرفية في المحدث من أسماء الآلات، ميمونة الفوتواوي؛ مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المجلد السابع، العدد الأول، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، ص: ٨٣-١٢٠.

- القرار أنه إذا خيف لبس بين صانع الشيء ومُلازمه، كانت صيغة فَعَالٍ للصانع، وكان النسب بالياء لغيره، فيقال "زجاج" لصانع الزجاج، و"زجاجي" لبائعه<sup>(١)</sup>.
- أقر المجمع قياسية صوغ مصدر لـ(فَعَل) اللّازم مفتوح العين إذ لم يرد له مصدر في اللغة وكان دالًّا على صوت، على وزن (فَعَال) أو (فَعِيل)، نحو صَرَخ<sup>(٢)</sup>.
- أقرّ المجمع قياسية أخذ مصدر من الفعل على وزن (تَفَعَال) للدلالة على الكثرة والمبالغة، نحو: تَخَصَّب، تَجَوَّال<sup>(٣)</sup>.
- أجاز المجمع أن يُقاس من (فَعَل) اللّازم المفتوح العين مصدرًا على وزن (فُعَال) للدلالة على المرض، نحو: زُكَّام، سُعال<sup>(٤)</sup>.
- أجاز المجمع قياسية ما يستحدث من الكلمات المصدرية على وزن (فِعَالَة) للدلالة على الحرفة أو شبهها من المصاحبة والملازمة، من أيّ من أبواب الثلاثي، وذلك مثل: قَوَامَة، هَوَايَة، عِمَادَة<sup>(٥)</sup>.
- أجاز قياسية ما يستحدث من الكلمات المصدرية على وزن (فَعَالَة) و(فُعُولَة) من كل فعل ثلاثي بتحويله إلى باب (فَعُل) بضم العين، إذا احتمل دلالة الثبوت والاستمرار أو المدح أو الذم أو التعجب نحو: زَمَالَة، نَقَاهَة، سَمَاكَة، سُيُولَة، لُيُونَة، حُصُوبَة<sup>(٦)</sup>.
- أقر المجمع قياسية استعمال (فَعُول) -بفتح الفاء وضم العين- اسمًا للدلالة على

(١) ينظر: مجموعة القرارات العلمية: ٥٠؛ مجلة مجمع اللغة: ١/ ٢١٥-٢١٦.

(٢) ينظر: مجموعة القرارات العلمية: ١٢٠؛ مجلة مجمع اللغة: ١/ ٢١٠-٢١١.

(٣) ينظر: مجموعة القرارات العلمية: ١٢١.

(٤) ينظر: السابق: ١١٨؛ مجلة مجمع اللغة: ١/ ٢٠٩-٢١٠.

(٥) ينظر: مجموعة القرارات العلمية: ١١٢، ١١١؛ في أصول اللغة: ٨/ ٢.

(٦) ينظر: مجموعة القرارات العلمية: ١١٢، ١١٣؛ في أصول اللغة: ٨/ ٢، ٩.

الدواء ونحوه، لكثرة ورودها في كلام العرب، ولمجيء كثير من أسماء الأدوية عليها قديماً وحديثاً، وللحاجة إليها في المصطلحات العملية، وذلك مثل: غَسُول، وَمَضُوع، ودُلُوك<sup>(١)</sup>.

- أجاز المجمع قياسية ما ينشأ من كلمات على وزن (فُعَالَة) للدلالة على نفاية الشيء وبقاياها وما تناثر منه، نحو: الأَكَالَة للدلالة على ما يتبقى على الخوان بعد الأكل، والبرادة لما يسقط من الذهب والفضة عند بردهما، والصُّبَابَة لبقية الماء واللبن<sup>(٢)</sup>.

- أجاز المجمع أن يُصاغ من الفعل الثلاثي القابل للمبالغة صيغة على وزن (فُعَلَة) - بضم الفاء وفتح العين - وصفاً للمذكر والمؤنث للدلالة على التكثير والمبالغة نحو ضَحَكَة، ورأى أنه إذا أدى الصوغ من المعتل إلى لَبَس وجب التصحيح، فيقال (سُعِيَة) من سعى، و(دُعَوَة) من دعا<sup>(٣)</sup>.

- أجاز المجمع قياسية صوغ (فَاعَل) للدلالة على التوالي والمتابعة إذا أريد إبراز هذه الدلالة، نحو: عَاوَق، ووَاسِع، وقَاصِر، وقيد المجمع ذلك بالحاجة<sup>(٤)</sup>.

- ومن أمثلة القرارات النحوية التي أنشأها المجمع حكم القياس، قراره الذي أجاز فيه الجمع بين (لم) و(لن)، أو (لا) و(لن) بالواو، في التعبير اللغوي المعاصر في مثل قولهم: إن صورتها لم ولن تغيب عني، ومثل قولهم: إن موقفك لا ولن يغير رأبي، على اعتبار أن ذلك من باب تنازع العاملين معمولاً واحداً كما في الأفعال، أخذاً برأي

(١) ينظر: في أصول اللغة: ٤/ ٣٦٤، ٣٨١-٣٨٥.

(٢) ينظر: مجموعة القرارات العلمية: ١١٦؛ في أصول اللغة: ٣/ ٣٨-٤٧.

(٣) ينظر: مجموعة القرارات العلمية: ٥٣؛ في أصول اللغة: ٢/ ١٥-٢٢.

(٤) ينظر: مجموعة القرارات العلمية: ٥٥.

البصريين في ذلك، والذي يجعل العمل في المعمول للعامل الثاني، من باب التوسعة في تطبيق القاعدة لتشمل الحروف مع الأفعال<sup>(١)</sup>.

وواضح أن المجمع في قياسه هذا قد لجأ إلى القياس الشكلي الذي لم يقبل به كثير من اللغويين المعاصرين، وهو من النوادر في أقيسته.

ومما أوردت من قرارات المجمع القياسية السابقة في الأوزان والصيغ والأساليب وغيرها في كلا القسمين، ومما لم أورد، يتبين مدى الجهد العظيم الذي قام به المجمعيون في تنمية اللغة العربية والمحافظة على استمرارها وافية بمطالب ومستجدات العصر، وذلك بما بذلوه في إعادة النظر والدراسة لكثير من أقيستها تلمساً لإثراء اللغة من داخلها، أو بما اجتهدوا في ابتداعه لحاجة أهل اللغة إليه في أي علم من العلوم، نسجاً على نظير سابق، أو إنشاءً لجديد لا يتعارض مع أصول وقوانين اللغة.

---

(١) ينظر: في أصول اللغة: ٣/١٥٦-١٦٠.

# الفصل الثالث

## العامل النحوي

- تعريف العامل – نشأته
- العوامل المؤثرة في الدعوة لإلغاء العامل
- البدائل عن فكرة العامل
- آراء اللغويين المحدثين المؤيدين للعامل

## الأصل الثالث: العامل النحوي

بسطة فكرة العمل والعامل سلطانها على الدرس النحوي العربي، إذ لا نكاد نجد كتاباً في النحو العربي لم يتطرق إليها في مسأله، فقد كان عليها المعول عند النحاة في بيان دلالات التراكيب اللغوية ومدى تعلّق بعضها ببعض، بسبب ارتباطها المباشر بظاهرة الإعراب، ومن خلالها صيغت نظرية "العامل النحوي"، التي رأى البعض أنها تمثل نظرية النحو العربي بكامله، ورآها آخرون أهم نظرياته ومحور التفكير النحوي العربي<sup>(١)</sup>.

والأصل في فكرة العمل - كما يرى فخر الدين قباوه - أن تكون منسوبة إلى الإعراب، لأن عمل "العامل" في معموله لا يتبدّى إلا من خلال التركيب، والنحو يشمل أحكام صيغ المفردات منفردة (الصرف) وأحكام تركيبها في الجملة (الإعراب)، لكنه مع ذلك لم ير بأساً في الإبقاء على نسبته إلى النحو مجازاً للمصطلح الشائع<sup>(٢)</sup>، وفكرة العمل في النحو العربي مستوحاة من ثنائية العامل والمعمول، فقد اصطلح النحاة على أن الكلمة إذا كانت طالبة لغيرها كانت عاملة فيها، وإذا كانت مطلوبة من غيرها كانت معمولة لها، ويقتضي ذلك أن تحمل أثرًا إعرابياً يدلّ على

---

(١) ينظر: النظرية اللغوية في التراث العربي، محمد عبدالعزيز عبدالدايم، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، ص: ٢٣٥؛ من أصول التحويل في نحو العربية، ص: ١٠٣؛ التفكير العلمي في النحو العربي، حسن الملح، دار الشروق، عمّان، ٢٠٠٢م، ص: ٣٧.

(٢) استخدم فخر الدين قباوه مصطلح "العامل الإعرابي" في ثنايا كتابه، وأبقاه منسوباً إلى النحو في عنوان الكتاب فقط. ينظر: مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، فخر الدين قباوه، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٣م، ص: ١٠، ٣٢، ٣٣.



حصول العمل، ومنه يتبين أن فكرة العمل قائمة على ثلاثة أركان: العامل، والمعمول، وأثر العمل (العلامة الإعرابية على المعمول)، وقد نظر للعامل على أنه أساسها وأهم ركن فيها فنسبت إليه<sup>(١)</sup>. واستعمال النحاة مصطلح "العامل" في الدلالة على هذا المفهوم سائغ، لأنه من قبيل الدلالة المجازية الخاصة، البعيدة عن المعنى اللغوي للفظ وصيغته، وهذا شائع مشهور لدى علماء العربية في كثير من المفاهيم النظرية التي أوردوها، كالفاعل ونائبه، والفعل الناقص والأجوف، والمنقوص...<sup>(٢)</sup>.

### تعريف العامل:

اتجه النحاة في تعريف العامل اتجاهين:

الأول: تعريفه بذكر ما يحدثه من أثر على المعمول دون الإشارة إلى المعنى،

كقول القاضي الجرجاني: "ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص"<sup>(٣)</sup>.

الثاني: تعريفه بذكر ما يحدثه من أثر لأجل المعنى، كقول ابن الحاجب (ت

٦٤٦هـ): "ما به يتقوّم المعنى المُقتضي"<sup>(٤)</sup>، وفسّره الرضي بقوله: "ما يحصل

بوساطته في ذلك الاسم المعنى المُقتضي للإعراب، وذلك المعنى كون الاسم عمدة

---

(١) ينظر: تسليط العامل وأثره في الدرس النحوي، السيد أحمد علي محمد، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٩١م،

ص: ٥٨؛ الفكر النحوي عند العرب: ٢٣١، ٢٣٢.

(٢) ينظر: مشكلة العامل النحوي: ١٣٣.

(٣) التعريفات: ٧٨.

(٤) شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات الجامعة الليبية، ليبيا، (د.ت)، ١/٧٢.

أو فضلة أو مضافاً إليه العمدة والفضلة"<sup>(١)</sup>.

كما ذكر النحاة العامل عند تعريفهم للإعراب وكان ذلك أيضاً على ضربين

شبيهين بما جاء في تعريف العامل:

الأول: جعله أثراً من آثار العامل دون الإشارة إلى المعنى، وهو الأغلب، فقد

عرّف أبو علي الفارسي الإعراب بأنه "أن تختلف أواخر الكلم باختلاف العوامل"<sup>(٢)</sup>،

وعرفه ابن هشام بأنه "أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة"<sup>(٣)</sup>.

الثاني: جعل الإعراب هو الدلالة على المعنى بالأثر الذي يحدثه العامل، ومنه

تعريف ابن يعيش للإعراب بأنه "الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب

العوامل في أولها"<sup>(٤)</sup>.

### نشأة العامل النحوي:

بحث النحاة عن طريقة تضبط بها التغيرات الإعرابية التي تحصل في الجملة

ويستطاع من خلالها تفسير العلاقات بين عناصرها، فلاحظوا أن الحركات الإعرابية

تصحب قرائن لفظية تتأثر بها وتتنظم معها في تركيب خاص، ومع استمرار الملاحظة

تبدى أن هناك تغييراً مستمراً في التركيب، يصاحبه تبدل في الدلالات المعنوية من

جهة، وتأثير في الوظائف والعلاقات بين المفردات والجمل من جهة ثانية، اهتموا من

---

(١) السابق: ٧٢/١.

(٢) الإيضاح: ١١.

(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٢.

(٤) شرح المفصل: ٧٢/١.

خلاله إلى مفهوم العمل الذي أشرنا إليه<sup>(١)</sup>.

وقد بدا مفهوم العمل واضحًا عند سيوييه في كتابه، حيث كان الحديث عنده عن العامل مستوعبًا أبواب الكتاب وفصوله دون أن يفردّه ببحث مستقل، بل قد أشار إلى أنه لم يكن السابق في القول به بما عرضه من أقوال للخليل في بعض المسائل التي أوردتها، كقوله: "وقال الخليل: (إنما) لا تعمل فيما بعدها كما أن (أرى) إذا كانت لغوًا لم تعمل، فجعلوا هذا نظيرها من الفعل، كما أن نظير (أن) من الفعل ما يعمل<sup>(٢)</sup>".

وحديث سيوييه عن العامل في "الكتاب" يدلّ أيضًا على أن فكرة العامل في ذلك الوقت قد بلغت من المعرفة اتساعًا ليس باليسير، وإنما ينسب إليه أنه أول من أتهج سبيل القول فيها من خلال ما عرضه في أبواب "الكتاب" ومسائله<sup>(٣)</sup> من أحكام العامل ومتعلقاته من الحذف والإضمار والتقديم والتأخير، وتعدد الأوجه الإعرابية بتعدد العوامل والإجازة والمنع وما إلى ذلك من أمور<sup>(٤)</sup>.

ثم جاء النحاة من بعد سيوييه فاقتفوا سبيله، وتطورت فكرة العامل على أيديهم بتطور أساليبهم في صوغ قواعد النحو العربي، ووضعت قواعد لها وضوابط لعملها، فنصّ -مثلًا- على أن العامل لا بُدّ أن يكون مذكورًا، فإن لم يكن مذكورًا

---

(١) ينظر: أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني، جامعة تشرين، اللاذقية، ١٩٧٩م، ص: ١٣٨-١٤٦؛ مشكلة

العامل النحوي: ٢٧-٣٢.

(٢) الكتاب: ١/٢٨٣، وينظر أيضًا: الكتاب: ١/٤٨، ١/٢٨٠.

(٣) ينظر: السابق: ١/٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٦، ....

(٤) ينظر: الفكر النحوي عند العرب، ص: ٢٤٣-٢٤٥؛ ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن

الكريم، أحمد سليمان ياقوت، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ١٤٠١هـ، ص: ٦٥-٦٨.

فإنه يقدر، وأنه لا يجتمع عاملان على معمول واحد، وإذا وُجد معمولان وعامل واحد، قدر لأحد الم معمولين عامل، والعامل مرتبته التقدم، وإذا كان العامل قوياً أمكن أن يعمل متقدماً ومتأخراً، وإن كان ضعيفاً لم يعمل إلا متقدماً...

كما قسم النحاة العوامل إلى أفعال وأسماء وحروف، وجعلوا الأصل في العمل للأفعال، ويعمل من الأسماء ما كان شبيهاً بالفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة...، وأما الحروف فهي عوامل أضعف من الأفعال، وقد تعمل وقد لا تعمل وتنقسم إلى أدوات مختصة بالدخول على الأسماء أو على الأفعال، وأدوات غير مختصة تدخل على الأسماء تارة وعلى الأفعال تارة أخرى... ومنهم من قسمها إلى عوامل لفظية وأخرى معنوية، فاللفظية كالتي أشرنا إليها، وأما المعنوية (وهي التي يظهر أثرها على بعض الكلمات في الجمل ولا وجود لها في ظاهرة القول) فعند البصريين عاملان: رافع المبتدأ ورافع الفعل المضارع، وأما الكوفيون فتوسعوا في ذلك وأضافوا إليها الصرف (ناصباً للفعل المضارع بعد الواو أو الفاء، وللإسم بعد واو المعية)، والخلاف (ناصباً للمستثنى)، والإسناد، والفاعلية، والمصدرية...<sup>(١)</sup>.

وقد ربط بعض اللغويين المحدثين نشأة العامل في النحو العربي بمبدأ التعليل،

---

(١) ينظر: العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، عبد القاهر الجرجاني، شرح خالد الأزهرى، تحقيق البدر اوى زهران، دار المعارف، ١٩٨٣م؛ وينظر: في الدلالة على الكتب المؤلفة في "العوامل": دراسات في الإعراب: ٣٨-٤٠؛ وقد جمع بعض اللغويين المحدثين بعضاً من هذه القواعد والتقسيمات في كتبهم، ينظر على سبيل المثال: إحياء النحو: ٢٣-٢٨؛ المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، عبدالعزيز أبو عبدالله، الكتاب والتوزيع، طرابلس، ليبيا، ١٩٨٢م، ٢/٧١١-٧١٥؛ أصول النحو العربي، محمد الحلواني: ١٤٧-١٨٠؛ في التحليل اللغوي، خليل عبايره، مكتبة المنار، الأردن، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص: ٥٦-٦٥.

فرأى علي الياسري أن "العامل وليد التفكير في العلة، لأن تغير أواخر الكلمات بتغير مواضعها من التراكيب من الناحية الصوتية، هو الذي لفت نظرهم ودفعتهم إلى البحث عن سر هذا التغير وعن علته والمسبب له"<sup>(١)</sup>، وأيده سعد الكردي، ورأى أن اتجاه النحاة إلى تعليل حركات الإعراب، كان سبباً من أسباب نشوء التعليل في النحو العربي، ثم تطور بعد ذلك بتطور نظرية العامل واتساع النحاة فيها<sup>(٢)</sup>.

وذهب محمد حماسة عبد اللطيف إلى أن "العامل" في أول أمره لم يكن إلا

ضرباً من التعليل، ارتبطت نشأته بغاية تعليمية، كان الهدف منها وضع قواعد معيارية واضحة لتعليم اللغة لغير العرب، أو للعرب الذين تأثرت لغتهم بلغات الأجانب الذين اختلطوا بهم عن طريق المزاوجة والمجاورة<sup>(٣)</sup>.

ورأى عبد الصبور شاهين أن ما قدمه سيويه من علل لبعض الأحكام في كتابه كان نتيجة القول بالعامل، ليس فيها أي أثر لعلّة منطقية ظاهرة أو خفية، بل هي مظهر من مظاهر نشاطه العقلي المتدفق، وقدر بسيط من المنطق يشترك في أدائه أصحاب العقول المفكرة، سواء تلقوا تعاليم المنطق الأرسطي أو لم يتلقوها<sup>(٤)</sup>.  
وبيّن عبد الهادي الفضلي أن العامل في نظر النحاة ليس هو العلة التكوينية

---

(١) الفكر النحوي عند العرب: ٢٢٩.

(٢) ينظر: العلل التعليمية وأهميتها في النحو العربي، سعد الكردي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد (٧٣)، الجزء (٤)، ١٩٩٨م، ص: ٩٩٤، ٩٩٩، ١٠٠٠.

(٣) ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة عبد اللطيف، مكتبة أم القرى، الكويت، ١٩٨٤م، ص: ١٦٧.

(٤) ينظر: في التطور اللغوي، عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م: ١٧٢.

الفاعلة في الإعراب، وإنما هو علة اعتبارية فرض اعتبارها مضامة للفظ للفظ<sup>(١)</sup>.  
ووصف عبد القادر المهيري نظرية العامل بأنها عملية تفسيرية تحليلية لبعض الأحكام النحوية، بغية نظمها في نسق مطرد قدر الإمكان، توازي ما كان يقوم به النحاة في مقاييسهم اللغوية والنحوية، مما هو معروف في أحكام القياس، لكن العامل في ذاته ليس هو العلة كما نظر إليه بعض اللغويين المحدثين<sup>(٢)</sup>. وهذا الرأي هو الذي تميل إليه نفسي، لأن تحليل الأحكام الإعرابية كان يهدف إلى محاولة تفسيرها وليس البحث عن مسبباتها، أي أنه لم يكن مقصوراً في ذاته على غرار ما في المنطق من أن لكل معلول علة، فأهل اللغة -مثلاً- وجدوا أنفسهم إذا نطقوا يرفعون الفاعل وينصبون المفعول، ولم يكن لهم في ذلك اختيار، وإنما هو نظام اللغة الذي فطروا عليه، ثم اتخذوه فيما بينهم نموذجاً يقيسون عليه، فلما أراد النحاة إيجاد نظام مطرد تتسق فيه هذه الظواهر الإعرابية ليسهل فهمها تفسيراً وتعليماً، كان القول بالعامل الذي يقتضي معموله -وليس العكس كما في العلة المنطقية- سبيلهم إلى ذلك<sup>(٣)</sup>.

### الدعوة إلى إلغاء العامل

كما اتفق غالب النحاة القدماء على القول بالعامل، واختلفوا في تقديره في كثير من المواضع، اتفق كثير من اللغويين المحدثين على الدعوة إلى ترك القول بالعامل، ولكنهم اختلفوا في ذكر الأسباب الداعية إلى هذا الترك.

(١) ينظر: دراسات في الإعراب، عبدهادي الفضلي، دار تهامة للنشر، جدة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م، ص: ٣٢.

(٢) ينظر: نظرات في التراث اللغوي العربي: ١١٨.

(٣) ينظر: مشكلة العامل النحوي: ١١٧ وما بعدها.

وهم في القول بذلك، ما بين مصرح بشكل مباشر، أو نافٍ أهمية العلامة الإعرابية وقائل بإلغائها، ومبطل بذلك للقول بأثر العامل بشكل غير مباشر، لأن العلامة الإعرابية لفظاً أو تقديراً هي مقتضى القول بوجوده وحصولها أثر من آثاره، ونفيها نفي للحاجة إليه.

وأحاول في هذا المقام التطرّق إلى ذكر أبرز العوامل التي دعت بعض اللغويين المحدثين إلى التصريح بالدعوة إلى إلغاء العامل النحوي، ثم ذكر أبرز البدائل التي اقترحت في هذا الشأن.

### أولاً: العوامل المؤثرة في الدعوة إلى إلغاء العامل النحوي

حاولت بعد الإطلاع على قدر لا بأس به من أقوال اللغويين المحدثين في الدعوة إلى إلغاء العامل، أن أحدّد أبرز العوامل التي كانت تقف وراء ذلك، فوجدتها تتركّز في أربعة عوامل، أوردتها بحسب ما رأيت لها من أهمية في مجمل ما أطلعت عليه من أقوالهم، قاصداً إلى ترتيبها بهذا الترتيب.

### العامل الأول: تيسير العربية وتسهيل فهمها:

نجد ذلك بداية عند إبراهيم مصطفى، إذ قال في بيان مراده من تأليفه "إحياء النحو": "أطمع أن أغيّر منهج البحث النحوي للغة العربية، وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو، وأبدلهم منه أصولاً سهلة يسيرة تقربهم من العربية وتهدّهم إلى حظّ من الفقه بأساليبها"<sup>(١)</sup>، وتحقيق ذلك عنده يتم بتخليص النحو العربي من نظرية العامل وسلطانها، التي كانت السبب في كثير من تعقيدات النحو وصعوباته، بكثرة

---

(١) إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ١٤١٣/١٩٩٢: المقدمة (أ).

ما أدت إليه من خلافات وتفريعات في الأبواب النحوية، شُغل الدارسون بها عما هو أهمّ منها<sup>(١)</sup>، مبيّناً أن الفكرة البديلة التي ذكرها في كتابه سوف "تيسّر النحو وتقربه إلى الطالب، وتقتصد عدداً من أبوابه، وتستغني عن كثير من مباحثه"<sup>(٢)</sup>.

ومثل إبراهيم مصطفى تلميذه مهدي المخزومي، الذي نادى في سبيل تيسير النحو وتخليصه مما علق به من شوائب بإبعاد كل ما يتصل بفكرة العمل، منتقداً المحاولات التي قامت لتيسير النحو العربي على وفق الأصول والقواعد النحوية القديمة، ومنها القول بالعامل وأثره الإعرابي، مؤكداً أنه لن يكتب لها النجاح ما لم تتجه إلى تفسير الإعراب تفسيراً جديداً، يقوم على إبطال فكرة العامل وكل ما يتصل به من اعتبارات عقلية لا تستند إلى واقع الاستعمال اللغوي<sup>(٣)</sup>، مصرّحاً بأنه "إذا بطلت فكرة العامل؛ بطل ما عقّدوا من أبواب أساسها القول بالعامل كباب التنازع وباب الاشتغال، ثم بطل كل ما انتهوا إليه من أحكام"<sup>(٤)</sup>.

كما رأى أحمد عبدالستار الجواربي أن نظرية العمل والعامل قد سيطرت على النحاة العرب، وتسببت في تعقيد أبواب النحو ومسائله، وأن الحل الأمثل لذلك، هو نبذ هذه النظرة السطحية التي تحاول أن تجد لكل معمول عاملاً، والاهتمام

---

(١) ينظر: السابق: ٣٤ وما بعدها.

(٢) السابق: ١٩٥.

(٣) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٦؛ قضايا نحوية: ٢١، ٣١-٤١.

(٤) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٥.



بالمعاني التي تكون عليها الألفاظ<sup>(١)</sup>.

ومن هذا الباب، دعا عبدالمعال الصعيدي أيضاً إلى إلغاء العامل، وتخليص معنى الإعراب منه، ليكون موقوفاً على تصرف أهل العربية في آخر أسماؤها وأفعالها وحروفها، بين رفع ونصب وجرّ وجزم، دون الإشارة فيه إلى عامل يقتضيه، وبذلك يُستغنى عن تكلف العوامل في بعض المواضع التي جاء فيها الإعراب من غير عامل لفظي كالمبتدأ والفعل المضارع المرفوع<sup>(٢)</sup>.

وأكد هذا الاتجاه في التيسير إبراهيم السامرائي بقوله: "فلا بدّ لنا ونحن نشبّث بفكرة تيسير النحو لطلاب العربية، أن نأخذ بفكرة إلغاء العامل من حيث كونها أساساً قام عليه منهج النحويين الأقدمين، وما زلنا متمسكين به حتى في كتبناشئنا الحديثة، فما زال التلميذ الصغير يقول في الفعل المضارع: مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم، والتجرّد في هذا الموضوع عامل معنوي لأنه يعني تجرّداً عن العوامل اللفظية"<sup>(٣)</sup>.

ونادى محمد كامل حسين فيما قرر من خطوات لتيسير العربية، بوجوب الإغضاء عن نظرية العامل وما يتبعها من بحوث في النحو العربي، لأن الكلمة لا

---

(١) ينظر: نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، أحمد عبدالستار الجوّاري، المجمع العلمي العراقي، بغداد، ط ٢،

١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ص: ٤٨-٥٠.

(٢) ينظر: النحو الجديد، عبدالمعال الصعيدي، دار الفكر العربي، (د.م)، ١٣٦٦هـ، ص: ١٢٢.

(٣) النحو العربي نقد وبناء: ٢١٨.

تعمل في إعراب غيرها، وإنما يعمل فيه المعنى والدلالة<sup>(١)</sup>، وذكر أن بعض القدماء والمحدثين قد فطن إلى ما في نظرية العامل من ضعف، "ونحن اليوم أشدّ حاجة إلى إنكارها إنكارًا باتًا"<sup>(٢)</sup>.

ورأى فؤاد ترزي أن شغف النحاة بفكرة العامل وتفنّنهم في استعمالها أدى إلى تعقيد قواعد اللغة العربية والخروج بها عن غرضها الأساسي<sup>(٣)</sup>.

ويأتي شوقي ضيف على رأس المنادين بالتيشير، وقد اقتفى خطى ابن مضاء الأندلسي في دعوته إلى إلغاء القول بالعامل من النحو العربي، فجعل ذلك إحدى وسائل التيسير الذي نادى به، وقد أشار إليه في خاتمة مقدمة تحقيقه لكتاب "الرد على النحاة" لابن مضاء فقال: "وأكبر الظن أنه قد اتضح الآن ما نزعمه من أننا حين نطبّق على أبواب النحو ما دعا إليه ابن مضاء، من منع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات، كما نطبق على هذه الأبواب ما دعا إليه من إلغاء نظرية العامل، نستطيع أن نصنّف النحو تصنيفًا جديدًا، يحقق ما نبتغيه من تيسيرات قواعد تيسيرًا محققًا"<sup>(٤)</sup>.

وبيّن شوقي ضيف أنّ موقفه هذا من نظرية العامل، ما كان ليكون، لولا ما رآه في النحو العربي من "عقد صعبة الحل عسيرة الفهم"<sup>(٥)</sup> بسبب القول به، وما جرّته أيضًا

---

(١) ينظر: اللغة العربية المعاصرة: ٨٠.

(٢) السابق، ٨١.

(٣) ينظر: في سبيل تيسير العربية وتحديثها، فؤاد طرزي، (د.ن)، ١٩٧٣م، ص: ١٥.

(٤) الردّ على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٢م، ص: ٦٧.

(٥) السابق: ٧.

من علل وأقيسة "يعجز الثاقب الحس والعقل عن فهم كثير منها"<sup>(١)</sup>، وهي مع كل ذلك "لا تفسّر غامضة من غوامض التعبير، ولا دفيئة من دفائن الأسلوب، وإنما تفسّر فروضًا للنحاة وظنونًا مبهمة"<sup>(٢)</sup>، أفسدت كتاب النحو العربي إفسادًا، وملأته بمسائل ومشاكل لا نحتاج إليها في تصحيح نطقنا وتقويم لساننا<sup>(٣)</sup>، ولأجل ذلك كان من الأحرى "أن نتخلص منها وأن نرفع عن النحو إصرها"<sup>(٤)</sup>.

وأيد محمد حماسة عبداللطيف سابقه، فألقى باللائمة أيضًا على "العامل"، واتهمه بأنه المسئول عما أصاب النحو العربي من تعقيد، وإن كان في أول أمره قد وضع لتعليم اللغة وتسهيل تراكيبها للدارسين"<sup>(٥)</sup>، لأنه يرى أن الرغبة في الإغراب في العصور التالية لنشأة النحو، قد جنحت بالنحاة عن سواء القصد، وفقد "العامل" النحوي بسببها دوره الذي كان يرجى منه، بل أسهم في تعمية مسائل النحو، وأصبح الأخذ به مدعاة إلى الغموض والإبهام"<sup>(٦)</sup>، ولذلك فإن "العامل النحوي بصورته التي يوجد عليها الآن في كتب النحو العربي عبء ثقيل على الدارسين، ولا يحقق الفائدة المتوخاة من ابتكاره ولا معدل عن العدول عنه"<sup>(٧)</sup>.

وكان الحذف والتقدير (التأويل) عند النحاة أبرز ما وجّه له اللغويون السهام

---

(١) السابق: ٨.

(٢) السابق.

(٣) ينظر: السابق: ٨.

(٤) السابق: ٤٩.

(٥) العلامة الإعرابية في الجملة: ١٩٩.

(٦) ينظر: السابق: ٢٠٠، ٢٠١.

(٧) السابق: ٢٠٣.

في دعواهم بإلغاء العامل بغية التيسير، فقد جعلوه مناط الصعوبة المتكلفة التي عمد إليها النحاة لأجل إنجاح تصوّرهم وفق نظرية العامل التي يقولون بها، فرأى إبراهيم مصطفى أن "التقدير الصناعي" الذي يتأوله النحاة لتسوية صناعة الإعراب سبب عن الرغبة في إكمال نظرية العامل،<sup>(١)</sup> وهو ما اضطرهم إلى اللجوء إليه، حيث كانوا "يبحثون عن العامل في الجملة فلا يجدونه فيمدّهم التقدير بما أرادوا"<sup>(٢)</sup>، وهي تقديرات "لولا طول إلفنا لها في دراسة النحو لما استسغناها ولرأيناها لغواً وعبثاً"<sup>(٣)</sup>. وأيد عبدالرحمن أيوب ما ذهب إليه إبراهيم مصطفى، وزاد عليه، أن النحاة كثيراً ما كانوا يلجئون إلى التقدير أيضاً لتصحيح رأي قالوا به لم يكن لهم حاجة إليه، وبين أنه يرفض نظرية التقدير بشكل عام "لعدم واقعيتها.. فالكلمة التي يلحظها النحوي أو يقدرها ليست بكلمة على الإطلاق، والحركة التي يتصورها في آخرها ليست بحركة أيضاً"<sup>(٤)</sup>، ثم يشبه النحاة في لجوئهم إلى التقدير "كمن يتخيل وجود الطلاب فيعقد امتحاناً ويوزع كراسات الإجابة وأوراق الأسئلة لمجرد هذا الخيال"<sup>(٥)</sup>.

ووصف أنيس فريجة التقدير بأنه "البليّة الكبرى في النحو"<sup>(٦)</sup> لأنه كما يقول:

---

(١) ينظر: إحياء النحو، ٣٥.

(٢) السابق: ٣٤.

(٣) السابق: ٣٥.

(٤) دراسات نقدية في النحو العربي، عبدالرحمن أيوب، مؤسسة الصباح للنشر، الكويت، (د.ت)، ص: ٥٢.

(٥) السابق، ٥٢.

(٦) نظريات في اللغة، أنيس فريجة، ١٥٥.

"لا وجود له إلا في دماغ النحوي"<sup>(١)</sup>.

وأيد ذلك محمد كامل حسين أيضًا بقوله: "والحذف والتقدير لا وجود لهما في هذا النحو الحديث"<sup>(٢)</sup>.

وأشار محمد حماسه إلى أنه لا يرفض كل ضروب الحذف جملة، وإنما يرفض ما تدعو إليه الصناعة النحوية من أجل تحقيق وتطبيق نظرية العامل<sup>(٣)</sup>.

كما جعل شوقي ضيف منع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات أصلًا من أصول تصنيف النحو تصنيفًا جديدًا، وأساسًا من أسس تيسيره، ودعا في سبيل ذلك إلى إلغاء الإعراب التقديري والمحلي من النحو العربي<sup>(٤)</sup>، وكل ذلك يمكن أن يتمّ عنده إذا ألغينا نظرية العامل وما تستتبعه من كل تأويل وتقدير في الصيغ والعبارات<sup>(٥)</sup>.

وهكذا نرى أن كثيرًا من اللغويين المحدثين جعل ما آل إليه التقدير والتأويل في النحو مشكلة من مشكلات نظرية "العامل"، لن يتسنى حلها إلا إذا ألغينا القول بفكرة العمل ذاتها<sup>(٦)</sup>، وهو ما جعل تمام حسن يصف التقدير بأنه "بليّة فلسفية

---

(١) السابق.

(٢) اللغة العربية المعاصرة: ١٠٥.

(٣) ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة: ٦٢.

(٤) ينظر: الرد على النحاة: ٥٦-٦٦.

(٥) ينظر: السابق، ٤٨.

(٦) ينظر: الفكر النحوي عند العرب، ٢٥٠-٢٥٢.

ميتافيزيقية ومنطقية ابتلي بها النحو العربي ولا زال يبتلى"<sup>(١)</sup>.

ولعباس حسن موقف متفرد في هذا الاتجاه، فقد وافق أصحابه المنادين بإلغاء العامل وخالفهم في آن معاً، وافقهم في أن للقول بنظرية العامل أثراً واضحاً في "تعقيد النحو، وإفساد الأساليب البيانية الناصعة"<sup>(٢)</sup> بفعل ما أحطناه به من هالة جعلت النحاة يخرجونه من دائرته المحمودة إلى دائرة التحكم في الألفاظ والأساليب، فأصبح سبباً من أسباب الإساءة إلى اللغة وتعسيرها على المتعلمين والراغبين فيها والناطقين بها، وخاصة فيما يتعلق بألوان التأويل التي تفرع منها النفوس، وهي أقرب إلى الوهم والخيال من الحقيقة<sup>(٣)</sup>.

وخالفهم حين قال: "لا يعنينا من العامل أن يكون هو المتكلم أو هو المعنوي أو هو اللفظ ظاهراً أو مقدرًا أو محذوفاً، فذلك أمر سطحي شكلي بحث، وربما اقتضانا الإنصاف وحب التيسير أن نميل إلى جانب العامل بنوعيه (المعنوي واللفظي)،... فالأخذ برأي الجمهور في أمر "العامل" إنما هو أخذ بالأيسر عملاً وتطبيقاً وإفادة"<sup>(٤)</sup>.

وفيما قاله عباس حسن دلالة على اعتراف ضمني منه بصعوبة إيجاد بديل لهذا "العامل" الذي يجعله كثير من اللغويين المحدثين أساس صعوبة النحو

---

(١) مناهج البحث في اللغة، تمام حسن، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٨٠م، ص: ٥٣.

(٢) اللغة والنحو بين القديم والحديث، ١٩٦.

(٣) ينظر: السابق: ٢٠٤-٢١٥.

(٤) اللغة والنحو بين القديم والحديث: ٢٠٠، ٢٠١.

ومشكلاته.

### العامل الثاني: تطبيق مناهج علم اللغة الحديث:

كان لتطور علم اللغة الحديث بمناهجه المتعددة أثر في رفض نظرية العامل في النحو العربي من قبل كثير من اللغويين المحدثين، فقد درس اللغويون المحدثون هذه المناهج، ثم حاولوا تطبيقها على واقع اللغة العربية في مختلف مستوياتها، لكنها لما لم تتسق في فلسفتها وطريقتها التي جاءت بها مع فلسفة نظرية العامل والعمل في تراكيب اللغة العربية، كانت أحد العوامل المباشرة في ازدياد الرفض لنظرية العامل، والبحث عن بديل لها يتفق وما جاءت به هذه المناهج، وخاصة المنهج الوصفي<sup>(١)</sup>. فقد رفض تمام حسّان رائد المدرسة الوصفية في العالم العربي وجود ما يسمى بالعامل في التركيب النحوي للغة العربية، ورأى أن ذلك لا يتفق مع منهج الدراسات اللغوية الحديثة، الذي يقوم أساساً على ملاحظة اللغة المدروسة، ووصفها وفق ما هي عليه من ظواهر لغوية، ورفض كل ما ليس له علاقة بخصائصها اللغوية من منطق وفلسفة وعلم كلام وغير ذلك، فاللغة عنده تتكون من مجموعة أجهزة تتكامل مع بعضها، ولكل جهاز منها طرق تركيبية عرفية مرتبطة بالمعاني اللغوية، وكل طريقة من هذه الطرق التركيبية تتجه إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللغة، ومن خلالها يستطيع المتحدث وفق النظام اللغوي الخاص بلغته بيان ما يريد<sup>(٢)</sup>. ويرى أنه بمعرفة هذا الوصف اللغوي يتبين "فساد العامل في النحو، بل

---

(١) ينظر: علم اللغة، محمود السمران، دار الفكر العربي، مصر، ١٩٩٢م، ص: ٢٢٥، اللغة بين المعيارية والوصفية:

(٢) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: ٢٢، ٥٠، ٥١، ٥٥، ٥٦، ٥٧.

فساد التعليل الذي هو أصل العامل"<sup>(١)</sup>.

وأخذ محمد عيد بالمنهج ذاته، ورأى أن يقتصر في فهم اللغة على عناصرها الظاهرة المطردة فقط، دون إعمال للذهن فيما هو دخيل عليها (العامل)، ويجب أن يُنفى منها، ويؤكد أن هذا الفهم اللغوي الحديث هو الذي ينبغي أن يُؤخذ به، لأنه يقوم على أساس وصف علاقات الكلمات في الجمل ووظائفها التي تدلّ عليها، في مقابل "العامل" الذي يقوم على تصورات العقل والمنطق وأساس التأثير والتأثير حتى فيما لا وجود له في التركيب"<sup>(٢)</sup>.

وجعله إبراهيم السامرائي منهجًا لإصلاح النحو العربي من مشكلاته، إذ يتم به إبعاد الكثير من المسائل النحوية التي تتعد عن الوصف كالتأويل والتعليل والإعراب التقديري... ومن جملتها مسألة العامل"<sup>(٣)</sup>. وقد سبقه إلى ذلك عبدالرحمن أيوب من قبل فقال في سياق حديثه عن التعليل: "ولم يبق إلا أن نقلع عن "التعليل" ونكتفي بتقرير الواقع لا غير، وهذا ما تفعله المدرسة التحليلية الشكلية اليوم"<sup>(٤)</sup>. وعلى هذا النهج سار كثير من اللغويين المحدثين في نظرتهم للعامل والنحو العربي بشكل عام، وهو الذي بيّنه مهدي المخزومي بشكل واضح حين قال: "ليس من وظيفة النحوي الذي يريد أن يعالج نحوًا للغة من اللغات أن يفرض على المتكلمين قاعدة أو يخطئ لهم أسلوبًا، لأن النحو دراسة وصفية تطبيقية لا تتعدى

---

(١) السابق: ٥٧.

(٢) ينظر: أصول النحو العربي، محمد عيد: ٢٢٢-٢٣٣.

(٣) ينظر: النحو العربي نقد وبناء، ٦.

(٤) دراسات نقدية في النحو العربي: ٣٣.



ذلك بحال، النحو عارضة لغوية تخضع لما تخضع له اللغة من عوامل الحياة والتطور، فالنحو متطور أبداً، لأن اللغة متطورة أبداً والنحو الحق هو الذي يجري وراء اللغة يتبع مسيرتها ويفقه أساليبها"، ومنهج هذه طريقته لا يمكن أن يقر بفلسفة النحاة في العامل والمعمول، وما تستلزمه من معيارية في الصواب، وحذف أو تقدير لاستقامة التركيب.

### العامل الثالث: دعوى التأثير بمنطق الفلاسفة أو المتكلمين:

اتفق كثير من اللغويين المحدثين الذين دعوا إلى ترك القول بأثر العامل في النحو العربي، على أن من الأسباب التي دعتهم إلى ذلك، تأثر النحاة القدماء في إحداثه بعلماء المنطق والفلسفة اليونانية أو علماء الكلام، فهو لم يكن خالص النشأة اللغوية، وإنما كان فكرة اقتبسها النحاة منهم ثم حاولوا إعمالها في النحو، فأوجدوا لنا منها ما سمي بالعامل الإعرابي الذي يقتضي معمولاً له في التركيب وأثراً يدل على العمل (الحركات الإعرابية).

وآراء اللغويين في هذا الاتجاه، وإن اتفقت على القول بوجود التأثير الفلسفي أو الكلامي، إلا أنها تمايزت في النسبة المباشرة إلى أيّ منها بحسب ما ترجح عند كلّ منهم، فكما لم يرى أن مشكلة العامل وما تفرع عنها من قضايا فرعية، تعدّ من أهم ما ظهر فيه التأثير المنطقي في النحو العربي، "فالعامل لا بد أن يعمل، ولا بد أن يكون له أثر ظاهر أو مقدر، وكل معمول لا بد له من عامل، وعن هاتين القضيتين الفلسفتين تفرّعت مسائل ضخمة عرفت بالتعقيد والتعسف ... ما كانت تثار بهذه الصورة المعروفة بها في النحو العربي لولا هذا الاتجاه الفلسفي البعيد عن روح

اللغة"<sup>(١)</sup>.

وعبدالرحمن أيوب يبيّن عند نقده لنظرية الإعراب والبناء في النحو العربي أن ما استنتجه النحاة القدماء من علل لتفسير ظاهرة الإعراب مجرد اعتبارات منطقية لا سند لها في الواقع اللغوي، مرجحاً أنهم استمدوا تعليلاتهم في هذا الجانب من نظرية أفلاطون في الموجودات<sup>(٢)</sup>، وانتهى إلى القول بفساد العلل المنطقية التي برّر بها النحاة القدماء إعراب الكلمات أو بناءها، ودعا إلى الاكتفاء بتسجيل الظواهر اللغوية التي تتصف بها العربية دون تعليلها تعليلًا يخالف واقعها اللغوي<sup>(٣)</sup>.

ورأى إبراهيم السامرائي أن ابتداء فكرة "العمل والعامل" عند النحويين، والقول بأن "الإعراب" هو الأثر الذي يجلبه العامل، ما هو إلا نتيجة من نتائج التأثر بالمنطق والنظر الفلسفي، وأنه بلغ من تأثرهم بقبول هذا المنطق، أن جعلوا "العامل" عندهم مادة له من القوة ما يجعله عاملاً ظاهراً أو مقدراً، ومن أجله وجدت في النحو موضوعات ليست لها قيمة نحوية كالتنازع والاشتغال والإعراب التقديري، حتى بلغ الاهتمام به وبما يقتضيه من إعراب هو النحو كله<sup>(٤)</sup>، ولأجل ذلك فإن نظرية "العامل" تعتبر خارجة عن طريق التفكير النحوي السليم، وكل ما كان من نتائج

---

(١) دراسات في علم اللغة، كمال بشر، دار المعارف، مصر، ط ٩، ١٩٨٦، ص: ٤٩، وينظر: اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم: ١٤٢.

(٢) ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي: ٢٩، ٣٠.

(٣) السابق: ٤٤.

(٤) ينظر: النحو العربي نقد وبناء، ٢٠، ٣٣.

تجريبها في النحو يعتبر نتائج مفتعلة لا تتصل بالعربية مطلقاً<sup>(١)</sup>.

وذهب محمد عيد في التدليل على تأثر النحاة في تصورهم لنظرية العامل بالمنطق اليوناني إلى إيراد بعض مقولات أرسطو من كتابه المسمى (قاطيغورياس) ومعناه (المقولات)، فأشار إلى المقولتين التاسعة (ينفعل) - والانفعال هو قبول أثر المؤثر - والعاشرة (يفعل) - والفعل هو التأثير في الشيء الذي يقبل الأثر - مبيناً أن هاتين المقولتين هما عين القول بالعامل والمعمول اللذين اعتمدهما النحاة لبيان الأثر الإعرابي في النحو العربي<sup>(٢)</sup>، ويرى أن مما أسهم في اقتباس النحاة هذا التأثير ما كان يحيط بهم من جو فكري انتشرت فيه الكتب المترجمة عن المناطق في ذلك الوقت، ثم تطورت بعد ذلك فلسفتهم لنظرية العامل بفعل ما بذلوه من مجهود ذهني في التفرع والتصور وتوليد الأفكار وتقليبها<sup>(٣)</sup>.

وإلى قريب مما أشار إليه محمد عيد، يشير تمام حسّان إلى أن الإعراب التقديري الذي جاء به النحاة، لم يكن إلا أثراً من آثار التطبيق لمقولة "الكيف والمكان" الفلسفية، وهو مظهر من مظاهر غلبة التفكير الفلسفي على الدراسات النحوية<sup>(٤)</sup>. كما ذكر محمد الكسار أن واقع ربط الحركات بالعامل لم يكن في ذهن الإنسان العربي، وإنما كان ذلك بفعل المنطق اليوناني، والأولى تركه والعودة إلى ربطه بما يكون

---

(١) السابق، ٢١٣.

(٢) ينظر: أصول النحو العربي، محمد عيد، ٢٠٣، ٢٢٩، ٢٣٣.

(٣) ينظر: السابق، ٢٠٤.

(٤) ينظر: مناهج البحث في اللغة، ٢٠.

من صميم اللغة وواقعها العربي<sup>(١)</sup>.

ورأى مهدي المخزومي أن الإعراب الذي تعارف عليه النحويون كان يخضع لما خضع له النحو من فلسفة ومنطق، ولذلك فإن نظام العوامل يعدّ فلسفة مفروضة على دراسة العربية، نتيجة منهج دخيل ينبغي علينا التخلص منه إذا أردنا إصلاح منهج الدراسة النحوية<sup>(٢)</sup>، لأن "النحو درس لغوي يخضع لاعتبارات لغوية محضة لا مكان بينها لحكم العقل ولا لمنطق العقل"<sup>(٣)</sup>.

وتطبيقاً لما دعا إليه، كان تأليفه كتابه "في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث"، حيث افتتح مقدمته بقوله: "هذا كتاب في النحو أقدمه بين أيدي الدارسين مبراً مما علق بالنحو طوال عشرة قرون من شوائب ليست من طبيعته ولا من منهجه، فقد ألغيت فيه فكرة العامل إغناء تاماً، وألغي معها ما استتبع من اعتبارات عقلية لا صلة لها بالدرس النحوي، وأبطلت فيه جميع التعليقات التي لا تستند إلى استعمال، وحذفت من فصوله فصولاً لم تكن لتكون لولا شغف النحاة بالجدل العقلي وتمسّكهم بفكرة العمل"<sup>(٤)</sup>.

وهناك أيضاً من الباحثين اللغويين من أشار إلى هذا التأثير في صورة عامة، مسلماً به أمراً واقعاً في نشوء نظرية العامل في النحو العربي<sup>(٥)</sup>.

---

(١) ينظر: المفتاح لتعريب النحو: ٢٠٩، ٢١٨.

(٢) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٤، في النحو العربي قواعد وتطبيق: ٢٢٨.

(٣) في النحو العربي قواعد وتطبيق: ٢٢٩.

(٤) في النحو العربي قواعد وتطبيق: ١٥.

(٥) ينظر: أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية، فاضل السامرائي، مطبعة اليرموك، بغداد، ١٩٧٥م، ص:

فقد رأى أحمد سليمان ياقوت أن نظرية العامل كانت صافية خالصة "فأفسدها النحاة بما أضافوا عليها من مسحة فلسفية، وبما زادوا عليها من تأويلات وتخريجات، الأمر الذي جعل بعض النحاة يهاجمونها في القديم والحديث على السواء"<sup>(١)</sup>.  
أما المرجحون لتأثير علم الكلام في نشأة نظرية العامل في النحو العربي، فمنهم إبراهيم مصطفى، إذ يشير إلى أن النحاة في قولهم "بالعامل" وأثره في المعمول "متأثرون كل التأثر بالفلسفة الكلامية التي كانت شائعة بينهم غالبية على تفكيرهم، أخذة حكم الحقائق المقررة لديهم"<sup>(٢)</sup>، فهم رأوا أن الإعراب بالحركات وغيرها عوارض للكلام تتبدل بتبدل التراكيب، بنظام مضطرد، "فقالوا عرض حادث لا بد له من محدث، وأثر لا بد له من مؤثر... وطلبوا لهذا الأثر عاملاً مقتضياً وعلّة موجبة، وبحثوا عنها في الكلام فعدّدوا هذه العوامل ورسموا قوانينها"<sup>(٣)</sup>، ويدلل إبراهيم مصطفى على ذلك ببعض ما قعدوه تأثراً بهذه الفلسفة الكلامية، كرفضهم أن يجتمع عاملان على معمول واحد، وتحريمهم أن تتبادل الكلمتان العمل، واحتجاجهم بأن العامل حقه التقديم والمعمول حقه التأخير<sup>(٤)</sup>.

وإلى ذلك ذهب علي أبو المكارم، فرأى أن تأثير علم الكلام في الأصول النحوية لا يأخذ طابعاً صريحاً إلا في مجالين، "أولهما تأثير مذاهب الكلام المختلفة في

---

٢٤٣؛ في أصول اللغة والنحو: ١٣٧، نظريات في اللغة، أنيس فريجة، ١٤٣.

(١) ظاهرة الإعراب في النحو العربي: ٧٤.

(٢) إحياء النحو: ٣١.

(٣) السابق: ٣١.

(٤) ينظر: إحياء النحو: ٣١، ٣٢.

خلافات النحاة حول موجد الحركة الإعرابية ... " (١)، مبيّنًا أن كل الاتجاهات التفسيرية المختلفة التي اتبعتها النحاة لتفسير موجد الحركة الإعرابية، ما هي إلا " مجرد صدى للقضايا الكلامية واتجاهات المتكلمين " (٢)، وأهمها - في نظره - مشكلة السلوك الإنساني بين الاضطرار والاختيار، ثم مدى مسئولية الإنسان عنه، والخلاف في (موجد) الحركة الإعرابية ليس إلا تطبيقًا نحوياً لهذه المشكلة الكلامية، فالبحث النحوي في حقيقته لا يعنى " بالخالق " أو " الموجد " من حيث هو خالق أو موجد، بل بملاحظة ماله من تأثير في مستوى التركيب اللغوي، وهذه المشكلة التي اختلف فيها النحاة ليست في جوهرها سوى قضية خلق وإيجاد، وليست بحثاً عن تأثر وتأثير (٣). وأكد عباس حسن تأثر النحاة فيما قالوه عن نظرية العامل، بما تقرّر عندهم في العقائد الدينية ومجادلات علم الكلام، التي تثبت أن لكل حادث مُحدثاً ولكل موجود مُوجدًا، وأنه لا يصحّ في الذهن مخلوق بغير خالق ولا مصنوع بغير صانع (٤)، وقد أدّى ذلك بهم - كما يقول محمد خير الحلواني - إلى إحداث افتراضات عجيبة في اللغة ليست من طبيعتها (٥).

ورأى مازن المبارك أن فكرة العمل قد تسربت إلى النحو بسبب الصلة بين

---

(١) تقويم الفكر النحوي: ٢٦٣.

(٢) السابق: ٢٦٤.

(٣) ينظر: السابق: ٢٦٤، ٢٦٥ (بتصرف).

(٤) ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث، ١٩٦.

(٥) ينظر: أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني: ١٣٩.

علم النحو من جهة وعلوم الدين والكلام من جهة أخرى<sup>(١)</sup>.  
وأيد حسن الملخ هذا الاتجاه، "لأن من طرق إثبات وجود الله سبحانه وتعالى  
ووحدانيته النظر إلى الكون المخلوق على أنه معمول لعامل واحد فقط"<sup>(٢)</sup>، وأشار إلى  
أنَّ مما يسترعي الانتباه في هذا الشأن أن أصل العمل عند النحاة لم يسند إلا إلى شيء  
واحد هو الفعل<sup>(٣)</sup>.

### العامل الرابع: مبالغة النحاة في نظرية العامل مع قصورها:

يرى بعض الباحثين اللغويين في العصر الحديث، أن الاهتمام بنظرية العامل  
التي افترضها النحاة لتفسير علاقات التركيب في النحو العربي، قد جاوز الحد من  
كونه اهتماماً بوسيلة لغوية، إلى جعله غاية شُغلت بها عقول النحاة عن باقي سياقات  
اللغة ودلالاتها، حتى أصبح معها للعامل سلطان مهيمن على كثير من أبواب النحو  
العربي، كان من آثاره أن بدت كثير من كتب النحو وكأنها لم تدرك من النحو إلا  
الإعراب وحده<sup>(٤)</sup>، وهو الأمر الذي جعل بعضاً من اللغويين المحدثين ينادون  
بتجاوز نظرية العامل القاصرة عن تفسير كل تراكيب اللغة، إلى نظرية أشمل منها  
تجمع كل ما يمكن أن يكون له أثر في بيان معنى التركيب أو توجيهه، فقد وصف تمام  
حسن اتكال النحاة على العلامة الإعرابية وبناء نحوهم عليها باعتبارها كبرى  
الدوَال على المعنى؛ بأنه "عمل يتسم بالمبالغة وعدم التمحيص"<sup>(٥)</sup>، لأنهم أعطوا من

(١) ينظر: النحو العربي والعللة النحوية، ٨٤.

(٢) نظرية الأصل والفرع: ٨٣.

(٣) ينظر: السابق.

(٤) ينظر: الفكر النحوي عند العرب: ٢٤٧-٢٤٩، العلامة الإعرابية في الجملة: ١٨٢.

(٥) اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٣٢.

خلاله للعلامة الإعرابية التي اقتضاها العامل اهتماماً أكثر من غيرها، والقول بذلك وحده قاصر عن تفسير معاني التركيب وعلاقاته السياقية اللفظية والمعنوية، إذ لا بد في ذلك من تضافر قرائن أخرى معها تشاركها في تحديد المعنى ولا يمكن الاستغناء عنها<sup>(١)</sup>. ورأى أن العامل النحوي وما أثير حوله من ضجة في هذا الأمر "لم يكن أكثر من مبالغة أدى إليها النظر السطحي والخضوع لتقليد السلف والأخذ بأقوالهم على علائها"<sup>(٢)</sup>.

كما بين محمد حماسه أن اهتمام النحاة بالحديث عن فكرة العامل ومبالغتهم فيها شغلهم عن دراسة الجملة العربية دراسة أسلوبية، حيث تعلقت دراساتهم بالبحث عن العوامل، الأمر الذي أدى إلى توزع قواعد الحكم الواحد على أبواب مختلفة، وإلى اهتمام كتب النحو بالمرفوعات والمنصوبات والمجرورات أكثر من اهتمامها بالجملة وأنواعها تبعاً لما تحدته العوامل من حركات إعرابية في أواخر الكلم وحسب<sup>(٣)</sup>. ثم ذكر أن من آثار المبالغة في نظرية العامل القول بالحذف والإضمار من غير موجب لذلك إلا اتساق النظرية والوفاء بمتطلباتها، وتغيير الرواية حتى يستقيم عمل العامل ويطرّد، والطعن على رواية الخصم والحكم بالشذوذ والندرة والقلّة والضرورة، وتخطئة بعض ما روي عن العرب، واصطناع نصوص حسب العوامل بصرف النظر عن وجودها لغوياً أو عدم وجودها، وتشديد بعض القراءات القرآنية،

---

(١) ينظر: السابق: ٢٠٥، ٢٣٢، ٢٣٣.

(٢) السابق: ٢٠٧.

(٣) ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة: ١٨٢.



وتعدد الأوجه في العبارة الواحدة<sup>(١)</sup>، ثم تساءل - مدللًا على وجه من أوجه المبالغة الإعرابية في القول بالعامل - عن جدوى القول بالعامل في إعراب الكلمات التي لا تشغل إلا وظيفة واحدة ولا تأخذ إلا علامة إعرابية واحدة، لأنها حيث توجد تعلم وظيفتها وعلامتها الإعرابية، وذلك نحو الظروف غير المتصرفة أو بعض الأسماء المبنية كضمائر الرفع والنصب<sup>(٢)</sup>.

كما رأى شعبان العبيدي أن نظرية العامل لم تف بالغرض برغم تشبث النحاة بها، مما ألجأهم إلى أن يأتوا بأشياء متكلفّة لمحاولة سد ثغراتها<sup>(٣)</sup>، وهو ما أدى إلى التفريط في أساليب عربية سليمة مسموعة عن العرب، وإضافة أساليب لم ترد عن عرب أقحاح، وإنما دعت إلى وجودها الصناعة النحوية وحدها<sup>(٤)</sup>، وخلص إلى أنها نظرية تحتاج إلى نقد وإعادة تقويم، لأن "دراسة النحو في أساليب كانت أجدى على النحو العربي وأعود له بالنفع"<sup>(٥)</sup>.

وأوضح كمال بشر أن اهتمام النحاة بنظرية العامل، ومحاولة تكييف جميع الأوجه الإعرابية عليها، كان السبب الرئيس في تبعيج مسائل النحو وتشعيب أمثلته "إلى حدٍّ أصبحت معه قضايا هذا العلم وقضايا الإعراب بخاصة، تدور وجودًا

---

(١) ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة: ١٨٨.

(٢) ينظر: السابق: ٢٠٣.

(٣) ينظر: النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، شعبان العبيدي، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي - ليبيا، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م: ٤٦٧.

(٤) ينظر: السابق: ٤٦٢.

(٥) السابق: ٤٦٣.

وعدماً وصحة وفساداً مع المفهوم الفلسفي لفكرة العامل<sup>(١)</sup>، وبين أن الآثار الفعلية لتطبيق نظرية العامل كثيرة متنوعة الأشكال والأنماط، أبرزها شيئان، الأول: تصنيف أبواب النحو ومسائله على "وفق الأثر" الذي يحدثه العامل في الكلم حين تؤلف منه الجمل والعبارات، والتعريح فيها على مسائل ما كان لها أن تلقى هذا الاهتمام وتلك العناية؛ لولا التزامهم الصارم بفكرة العامل وتطبيق أحكامه، كما في بابي الاشتغال والتنازع<sup>(٢)</sup>، وقد أدى اتباع هذه النهج - وخاصة من المتأخرين - إلى الاهتمام المبالغ فيه بوحدة فقط من وظائف النحو وهي الإعراب، مع حرمان وظائفه الأخرى مما تستحقه من عناية وتوجيه ونظر<sup>(٣)</sup>. والثاني: الإسراف في التمارين غير العملية والافتراضات الذهنية، وما يتبع ذلك من تأويلات وتقديرات ليس لها في الواقع اللغوي نصيب، وذلك بسبب غلوهم في الإعراب وتوجيهاته وتحليل مسائله، على وجه يتفق مع العامل ونوعيته، وهو ما صرفهم عن الاهتمام بوظائف الكلام ودلالاته، وأسهم في حشو كتب النحو بفلسفات جدلية وخلافات غير مجدية، لمست حقائق النحو وجعلته مطلباً وعر الطريق عصي المنال<sup>(٤)</sup>.

وتحدث عباس حسن عن السلطان الذي أسبغه النحاة على "العامل" الذي صنعناه بأيدينا ونسينا أننا خلقناه، حتى تجاوز دائرته المحمودة إلى دائرة التحكم في الألفاظ والتراكيب، ودعا إلى تطهير النحو مما لحق به بسببه إن أردنا له إصلاحاً

---

(١) اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم: ١٤٢.

(٢) ينظر: السابق: ١٤٣.

(٣) السابق.

(٤) ينظر: السابق: ١٤٤.

وللغتنا تيسيراً<sup>(١)</sup>.

ومن الباحثين من رأى أن مبالغة النحاة في العوامل والعلل قد صرقتهم عن المبادئ الأساسية لعلمهم، وأدخلتهم في منهج فلسفي قائم على الفروض والاحتمالات، لا جدوى منه في تعلم اللغة<sup>(٢)</sup>، بل قد وجه البحث النحوي وسيّره في مسارات ما كان له أن يسيرها إلا في ضوء هذا الاهتمام بالعامل<sup>(٣)</sup>.

ثانياً: البدائل عن فكرة "العامل":

بعد أن ذكرت أبرز منطلقات الدعوة إلى إلغاء نظرية العامل أو بيان قصورها عند اللغويين المحدثين، أقف الآن مع أبرز المحاولات التي قامت بالسعي إلى إيجاد بديل لها، وأصحابها ينقسمون - في نظري - إلى قسمين، القسم الأول حاول أن ينفي الحاجة إلى القول بنظرية العامل بنفي مقتضاها (الإعراب)، وبالتالي فلا حاجة إلى بديل لها، والقسم الثاني حاول أن يُوجد بديلاً للعامل بحسب ما يراه كل واحد منهم أنه الأفضل والأقوم، دون إغفال ما للحركات الإعرابية من دور في بيان المعنى.

وليس الهدف من إيراد هذه المحاولات هو الدخول في تفاصيلها، وبيان وجهات النظر حولها فقد قام بذلك عدد من الباحثين من قبل<sup>(٤)</sup>، وإنما المراد بيان الآراء الفكرية التي دعت أصحاب هذه البدائل إلى تقديمها ومحاولة الاستغناء بها عن القول بالعامل.

---

(١) ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث: ٢٠٠، ٢٠١، ٢١٤، ٢١٥.

(٢) ينظر: في أصول اللغة والنحو، فؤاد ترزي: ١٣٨.

(٣) ينظر: المدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، دار الثقافة، القاهرة، ط٢، ١٩٧٨ م، ص: ٦٧.

(٤) سأشير إلى بعض الدراسات حول كل فكرة عند عرضها لاحقاً.

القسم الأول: وأبرز من يمثله إبراهيم أنيس<sup>(١)</sup> حيث رأى أن الحركات الإعرابية ليست عنصراً من عناصر البنية في الكلمات، وأنه لم يكن لها أثر أبداً في تحديد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يظن النحاة، "بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض"<sup>(٢)</sup>، والأصل فيها هو سكون آخرها، سواء في هذا ما يسمى بالمبني أو المعرب، إذ يوقف على كليهما بالسكون وتبقى مع هذا، أو رغم هذا، واضحة الصيغة لم تفقد من معالمها شيئاً"<sup>(٣)</sup>.

بل يرى أن شيوع الوقف بما يسمى السكون أو بعبارة أدق سقوط الحركات من أواخر الكلمات في حالة الوقف، "هو أكبر دليل على أن الأصل في الكلمات ألا تكون محركة الآخر، وأن ما حرك منها في وصل الكلام كان لأسباب صوتية دعا إليها الوصل"<sup>(٤)</sup>.

ودافع إبراهيم أنيس عن رأيه هذا بعدة أمور منها:

أن بعض المتقدمين من ثقات العلماء، قرروا أن وظيفة الحركة الإعرابية لا تعدو أن تكون لوصل الكلمات بعضها ببعض في الكلام المتصل، ولذلك جاز سقوطها في

---

(١) ينظر في مناقشة رأي إبراهيم أنيس حول الإعراب بشيء من التفصيل: دراسات في الإعراب: ٦٥-٨٦؛ النحو بين التجديد والتقليد، محمد عبد الخالق عزيمة؛ مجلة كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد (٦)، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م، ص: ٦٤-٧٥.

(٢) من أسرار اللغة: ٢٣٧.

(٣) السابق: ٢٤٢.

(٤) السابق: ٢٤٨، ٢٤٩؛ وينظر أيضاً: ٢٥٣، ٢٥٤.

الوقف، وجاز سقوطها في بعض المواضع من الشعر وإن اعتبروه من الضرورات الشعرية مستشهداً بقول سيبويه: "وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهنّ يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به"<sup>(١)</sup>.

قراءة بعض القراء كأبي عمرو بن العلاء والحسن وقتادة وغيرهم، وأخر الكلمات بالتسكين في عشرات من الآيات القرآنية، وإثبات ابن جنّي لها في كتابه "المحتسب"، ودفاع ابن الجزري عنها لما أوّل ذلك بعض النحاة بأنه اختلاس للحركة لا تسكين<sup>(٢)</sup>.

أن بعض الكلمات في الجمل تأتي بمعنى واحد وإن تعددت حركة آخرها في مواضع مختلفة، كما في جملة التعجب: ما أحسن محمداً وأحسن بمحمد، وفي: قمت بهذا ابتغاء وجه الله، وقمت بهذا لابتغاء وجه الله، وفي: جاءني من باع السمك وجاءني باع السمك... مما يدل على أن الحركة في آخر الكلمة غير مؤثرة في المعنى<sup>(٣)</sup>.  
أن سقوط الحركات من أواخر الكلمات في حالة الوقف لا يغيّر معنى العبارات ولا يشوّه الصيغ<sup>(٤)</sup>.

أن اضطراب النحاة بصدد الأصول الإعرابية واختلافهم الشائع في كتبهم لا يجعل الباحث مطمئناً إلى تفسيرهم لهذه الظاهرة اللغوية، خاصة وأن "الإعراب قد قادهم

---

(١) ينظر: من أسرار اللغة: ٢٣٧.

(٢) ينظر: السابق: ٢٣٨، ٢٣٩.

(٣) ينظر: السابق: ٢٣٩، ٢٤٠.

(٤) السابق: ٢٤٠، ٢٤٨.

إلى المعنى، ولم تقدمهم المعاني إلى الإعراب كما كان الواجب، وكما كانت الفكرة الأصلية عند من حاولوا تأسيس أصوله وقواعده<sup>(١)</sup>.

وقد أثبت إبراهيم أنيس في كتابه<sup>(٢)</sup> أنه يتجه بهذا الرأي اتجاهًا جديدًا في تفسير ظاهرة الإعراب، له ما يدعمه من نصوص اللغة ومن روايات قديمة، ولكنه مع ذلك لا يمس جوهر اللغة في قليل أو كثير، فلا تختل به المعاني، ولا تتغير الصيغ والأساليب، وإنما يفسرها "تفسيرًا علميًا مؤسسًا على النظريات الصوتية الحديثة ومنسجمًا مع ما نراه في اللهجات العربية الحديثة التي ليست إلا تطورًا للهجات القديمة"<sup>(٣)</sup>.

ولم يغفل إبراهيم أنيس أن يذكر ما يراه محددًا للمعاني في العربية بدلًا من الإعراب، فجعل ذلك مناطًا بأمرين، أولهما: نظام الجملة العربية والموضع الخاص لكل من هذه المعاني اللغوية في الجملة، وثانيهما: ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات<sup>(٤)</sup>، ثم أعقبها بما يشبه زيادة التأكيد عليهما فأشار إلى أن العناية بتراكيب الجمل وربط أجزائها بعضها ببعض، والتعرف على مواضع الفعل والفاعل والمفعول منها، وفضلات الكلام وغيرها من عناصر غير أساسية أيضًا، كافٍ في الاهتداء إلى الكثير من معاني وأسرار اللغة<sup>(٥)</sup>. وكلامه هذا واضح الدلالة في إلغاء الإعراب من

---

(١) السابق: ٢٤٨.

(٢) ينظر: من أسرار اللغة: ٢١٩.

(٣) السابق: ٢١٩.

(٤) السابق: ٢٤٣.

(٥) ينظر: السابق.

اللغة تمامًا<sup>(١)</sup>، وبذلك فإن الحديث عنده عن نظرية العامل التي أتى بها النحاة القدماء لتفسير مدلول العلامة الإعرابية غير وارد أصلاً.

وأيد فؤاد ترزي رأي إبراهيم أنيس بوجه عام<sup>(٢)</sup>، مؤكداً أن الحركات الإعرابية "إنما وجدت في الأصل لغرض لفظي هو تيسير ارتباط الألفاظ بعضها ببعض، ثم استفيد منها في التمييز بين بعض المعاني الملتبسة، واستغلها النحاة فيما بعد لأغراض معنوية شاملة في محاولة منهم لتقرير حركة واحدة للوضع الواحد ما أمكن ذلك لضبط قراءة القرآن الكريم وتحديدتها بصورة رئيسة"<sup>(٣)</sup>، واستدل لذلك بمجموعة من الدلائل تتشابه إلى حد كبير مع ما استدلل به إبراهيم أنيس دفاعاً عن رأيه<sup>(٤)</sup>.

القسم الثاني: ومن أبرز من قدموا محاولات فيه:

#### إبراهيم مصطفى:

أوضح إبراهيم مصطفى أن مما دفعه إلى التفكير في بديل لنظرية العامل في النحو العربي عدّة أمور منها:

- أن النحاة رسموا للنحو طريقاً لفظية اهتموا فيها ببيان الأحوال المختلفة للفظ من رفع أو نصب، من غير فطنة لما يتبع هذه الأوجه من أثر في المعنى، فهم يجيزون في الكلام وجهين أو أكثر من أوجه الإعراب، ولا يشيرون إلى ما يتبع كل وجه من أثر

---

(١) ينظر: السابق: ٢٤٩، وفيها يرى أن القواعد الإعرابية قواعد فرضها النحاة القدماء على الناس فرضاً.

(٢) حيث استثنى في بعض المواضع مقراً بأهمية الحركة الإعرابية في الدلالة على المعنى، ينظر: في سبيل تيسير العربية وتحديثها: ١٠١، ١٠٣، ١٠٦.

(٣) في سبيل تيسير العربية وتحديثها: ٩٢، ٩٣.

(٤) ينظر: السابق: ٩٣-١٠٠.

في رسم المعنى وتصويره، ولأجل هذا اشتد جدلهم وطال احتجاجهم على غير فائدة ولا كلمة فاصلة<sup>(١)</sup>.

- أن تعمق النحاة في دراسة الإعراب قد صرف فهم عن درس ما سوى الإعراب مما في العربية من قواعد لربط الكلام وتأليف الجمل<sup>(٢)</sup>.

- أن النحاة رفضوا بسبب قواعد العمل التي ابتدعوها في فلسفة العامل بعض

الأساليب العربية التي وردت في قراءات قرآنية ثابتة، وفي بعض أشعار العرب<sup>(٣)</sup>.

- أنهم قبلوا بها أساليب في العربية لم تسمع من قبل قياساً على ما سمعوا من خلال

إعمال قواعدهم التي استنبطوها فيما يتعلق بالعامل والمعمول<sup>(٤)</sup>.

- أنهم اضطروا في سبيل تسوية مذهبهم وطردهم قواعدهم إلى "التقدير" وأكثروا منه،

حيث كانوا يبحثون عن "العامل" في الجملة فلا يجدونه فيمددهم التقدير بما أرادوا<sup>(٥)</sup>،

وبهذا التقدير والتوسع فيه "أضاع النحاة حكم النحو ولم يجعلوا له كلمة حاسمة

وقولاً باتاً، وأكثروا من أوجه الكلام ومن احتماله لأنواع من الإعراب؛ يقدرون

العامل رافعاً فيرفعون، ويقدرونه ناصباً فينصبون، لا يرون أنه يتبع ذلك اختلاف في

المعنى ولا تبديل في المفهوم"<sup>(٦)</sup>.

- كثرة الخلاف بين النحاة في كل عامل يتصدون لبيانه، حتى صار أكثر الخلاف بين

---

(١) ينظر: إحياء النحو: ٨٠.

(٢) إحياء النحو: ١١.

(٣) السابق: ٢٩، ٣٠.

(٤) السابق: ٣٠.

(٥) السابق: ٣٤، ٣٥.

(٦) السابق: ٣٥، ٣٦.



النحويين منصبًا على تحديد العامل<sup>(١)</sup>، "ولو أنهم وضعوا نظريتهم على أصل صحيح لقلّ خلافهم وتقاربت آراؤهم"<sup>(٢)</sup>.

وقد أوضح إبراهيم مصطفى أن ما أورده من أوجه في نقد نظرية العامل كافٍ في نقضها أو نقصها على الأقل<sup>(٣)</sup>، إلا أن أكبر ما يعنيه في نقدها "أنهم جعلوا الإعراب حكمًا لفظيًا خالصًا يتبع لفظ العامل وأثره، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى ولا أثرًا في تصوير المفهوم أو إلقاء ظل على صورته"<sup>(٤)</sup>.

تلك أبرز دوافع إبراهيم مصطفى كما أوردها في كتابه، وأكدها - كما ذكر - هو البحث عن معانٍ دلالية لحركات الإعراب ذاتها، وهو الرأي الذي طرحه بديلاً للقول بفلسفة العامل في النحو العربي.

#### محاولة إبراهيم مصطفى<sup>(٥)</sup>:

رأى إبراهيم مصطفى أن يمهد لقبول رأيه في دلالة علامات الإعراب على

---

(١) ينظر: السابق: ٣٩، ٤٠.

(٢) السابق: ٤٠.

(٣) إحياء النحو: ٤١.

(٤) السابق.

(٥) ينظر في مناقشة رأي إبراهيم مصطفى: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، محمد أحمد عرفة، (د.ن.)،

(د.ت.)، وقد أُلّف في الأصل للرد على ما جاء في كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى؛ : دراسات في

الإعراب: ٥٥-٦٥؛ في التحليل اللغوي، خليل عمارة: ٧٥، ٧٩؛ المنوال النحوي العربي، عز الدين

مجدوب، دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع، تونس، ١٩٩٨م، ص: ٢٥٩، ٢٦٠؛ العلامة الإعرابية في

الجملة: ٢٥٣-٢٥٦.

معانٍ في التركيب، ورفض أن تكون أثرًا دالًّا على عامل لفظي أو معنوي ظاهر أو مقدر، بذكر أن العرب ما كان لهم "أن يلتزموا هذه الحركات ويحرصوا عليها ذلك الحرص كله وهي لا تعمل في تصوير المعنى شيئاً" <sup>(١)</sup>، ثم بين أنه إذا كانت هذه الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة من الجملة وصلتها بها معها من الكلمات، فأحرى بها "أن تكون مشيرة إلى معنى في تأليف الجملة وربط الكلم" <sup>(٢)</sup>. وتتلخص محاولته التي رآها مغنية عن القول بنظرية العامل في الآتي <sup>(٣)</sup>:

- جعل الضمة علمًا للإسناد، ودليلاً على أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها، وجعل الكسرة علمًا للإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بها قبلها، سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة.

- ليست الفتحة علامة إعراب ولا دالة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، والتي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك، فهي بمثابة السكون في لغة العامة.

- للإعراب الضمة والكسرة فقط، وليستا بقية من مقطع، ولا أثرًا لعامل من اللفظ، بل هما من عمل المتكلم ليدلّ بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام. وقد تتبع إبراهيم مصطفى المعاني وفق رؤيته هذه في أبواب النحو الخاصة

---

(١) إحياء النحو: ٤٨.

(٢) إحياء النحو: ٤٩.

(٣) السابق: ٥٠.

بالأسماء، فوجد أن علامات الإعراب فيها لا تخرج عن هذا إلا في بناء أو نوع من الإتياع<sup>(١)</sup>، وأرجأ دراسة الإعراب في باب الفعل باعتبار دلالته على معنى كما في الاسم إلى وقت لاحق، لكنه لم ينجزه<sup>(٢)</sup>.

وحاول مهدي المخزومي إكمال رأي أستاذه إبراهيم مصطفى فيما يتعلق بالأفعال فرأى أن إعراب الفعل المضارع إنما حصل من أجل تمييز زمن الفعل وتخصيصه، وهو ما يفسر رفعه ونصبه وجزمه في غير جواب الشرط<sup>(٣)</sup>.

لكن مما استوقفني فيما ذكره مهدي المخزومي عن دلالة علامات الإعراب أنه لم يذكر أن الفتحة ليست علامة إعراب، وليست دالة على شيء كما ذكر إبراهيم مصطفى - وإن وافقه في أنها الحركة الخفيفة المستحبة - وإنما عدل إلى وصفها بأنها "عَلَمٌ لما ليس بإسناد ولا إضافة، ويندرج فيه موضوعات كثيرة يتميز بعضها من بعض بما تؤديه الكلمة المنصوبة من وظيفة لغوية"<sup>(٤)</sup>، كالحال والتمييز والمفاعيل وغيرها.

وكان أحمد عبدالستار الجوارى ممن اقتنع أيضاً بما قدمه إبراهيم مصطفى من رؤية في دلالة العلامات الإعرابية، مؤكداً على أهمية دراسة النحو من خلال هذه المعاني بدلاً من فلسفة العامل النحوي التي تحاول أن توجد لكل مرفوع عامل رفع،

---

(١) ينظر: ٥٣-١٠٠.

(٢) ينظر السابق: ١٩٣.

(٣) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٣٤؛ في النحو العربي قواعد وتطبيق: ٢٥-٢٦.

(٤) في النحو العربي نقد وتوجيه: ص ١٠.

ولكل منصوب عامل نصب، ولكل مخفوض عامل خفض<sup>(١)</sup>.

### محمد الكسار:

يصف محمد الكسار النحو القائم بأنه غير عربي، لأنه لا ينسجم مع طبيعة  
الذهن العربي الذي لم يعرف الفلسفة والتعمق في طرح الأفكار وصياغة التراكيب<sup>(٢)</sup>،  
وهو يقصد بذلك مدى تأثير المنطق اليوناني في صياغة قواعد النحو الحالية، ولأجل  
تنقية هذا النحو مما علق به من مناهج الفلسفة والمنطق؛ وضع نظريته التي أسماها  
"بالفعالية"، سعيًا لتكوين نحوٍ عربيٍّ أصيل يتوافق مع ذهن الإنسان العربي وبيئته،  
ويكون أقرب للتفسير الصحيح الشامل للإعراب وعلاماته في اللغة<sup>(٣)</sup>.

وقد ذكر في كتابه "المفتاح لتعريب النحو" بعضًا من الأمور التي دفعته إلى  
التفكير في وضع هذه النظرية التي يهدف من خلالها إلى "تعريب النحو"، أجمالها فيما  
يلي:

- إعادة صياغة قواعد النحو "بمنطق عربي، لا فارسي ولا يوناني، ومن منطلقات  
عربية خالصة تتسم بالبساطة والدقة والوضوح<sup>(٤)</sup>.

---

(١) ينظر: نحو التيسير: ٤٨، ٤٩.

(٢) ينظر: المفتاح لتعريب النحو، محمد الكسار، المكتب العربي للإعلان، دمشق، ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م، ص: ١٢٨،  
١٢٩.

(٣) ينظر: المفتاح لتعريب النحو: ١٣٢.

(٤) السابق: ٤٣، وهو يرى أن الكثرة الكاثرة من المشتغلين بالعلوم العربية اليوم "لا زالت تعتقد -أو تتوهم- أن  
"بأن نحو سيبويه والكسائي قدّر هذه اللغة العربية، وقضاء حل بها لا سبيل إلى دفعه"، ويقول: "ومع ذلك  
فإنني من القائلين مع الطليعة الواعية من أبناء الضاد: أما أن لهذا الوهم الباطل أن يتبدد؟... وهل آن لنا أن  
نتحرك بقوة وعزم وبصيرة لنشهد مصرع الوهم الكبير وتلاشى أسطورة "قرآن النحو" بعد أن فقد كل

- التوسّع في التعليل والقياس، حتى خضعت قواعد النحو للأقيسة المستمدة من المنطق الصوري اليوناني، "حتى إنّ الخليل بن أحمد الفراهيدي، وهو العبقرى الفذ والعربى الصميم انساق مع تيار التعليل والقياس... فراح ينافس غيره فى استنباط العلل النحوية من خلال تأثيره بالمنطق الصورى اليونانى السائد فأتى بالعجب العجاب"<sup>(١)</sup>.

- فلسفة النحاة لنظريتي العامل والعلّة، وإخضاعهما للمنطق والجدل، حتى "بلغ من سيطرة هاتين النظريتين على عقول النحاة أنّها اعتبرتاً مجتمعتين وكأنّهما العمود الفقري للنحو أو أنّها النحو كله"<sup>(٢)</sup>.

- النحو الحالى -نحو "سيبويه"- استنفد أغراضه، ولا بُدّ من تجديد أصوله بوضع قواعد جديدة تنبض بالحياة، وتلائم متطلبات العصر الحديث من اليسر والإيجاز، مع المحافظة على تراث الأجداد بدون أيّ تفريط<sup>(٣)</sup>.

وقد أثنى محمد الكسّار على آراء إبراهيم مصطفى، وبيّن أنه لم يعلم عنها إلا بعد أن فرغ من كتابة نظريته، وأكد أنه يوافقه فى كثير مما جاء به، وخاصة ثورته على نظرية العامل التي ابتدعها النحاة الأقدمون نتيجة لتأثرهم بالفلسفة اليونانية<sup>(٤)</sup>.

ورأى أن كل الذين نادوا بإلغاء نظرية العامل قبله لم يستطيعوا أن يحددوا دور المتكلم فى ضبط علامات الإعراب، وأن يقيدوا سلطانه على الكلام بضوابط منطقية

---

مقومات الصمود والاستمرار...". المفتاح لتعريب النحو: ٤٣، ٤٤.

(١) السابق: ٤٧.

(٢) المفتاح لتعريب النحو: ٥٢، ٥٣.

(٣) ينظر: السابق: ٣٩، ٤٠، ٧٠.

(٤) ينظر: السابق: ٨٣.

وسهلة ليلتزمها في تصرفه بتلك العلامات وفقاً للمعاني التي يرغب أن يعبر عنها،  
"لأن أحداً منهم لم يتوصل إلى الكشف عن قانون عام ينتظم قواعد اللسان العربي،  
ليعتمده في تحديد الحالات الإعرابية المناسبة للأسماء والأفعال، وليستغني به عن  
حفظ القواعد الكثيرة المتشعبة والمتناقضة أحياناً"<sup>(١)</sup>.

ثم يذكر أن نظرية "الفعالية" التي يقدمها ليكشف بها سرّ حركات الإعراب  
مستغنياً فيها عن القول "بالعامل" وغيره، "تساعد على اختصار عدد كبير من أبواب  
النحو، وتعيد للمتكلم السيطرة التامة على علامات الإعراب وكيفية توزيعها على  
أواخر الأفعال والأسماء المعربة"<sup>(٢)</sup>.

وتسهم في الحد من إحياء سنّة قطرب الداعية إلى التسكين بعد أن أعاد بعض  
الباحثين اللغويين نبشها من زوايا النسيان<sup>(٣)</sup>.

### نظرية "الفعالية"<sup>(٤)</sup>:

بنى محمد الكسار نظريته على مبدأين:

المبدأ الأول: أن الرجل العربي بنى جملته التي يسكن فيها معناه، على نفس  
النظام الذي بنى به بيته الذي يسكن فيه جسده، وخلص منه إلى أن الجملة تتكون من  
ثلاثة أشياء: مادة أساسية وهو الفعل وما في معناه، واسم مرفوع هو العماد أو  
العمدة، وعناصر ثانوية في شكل حروف وأسماء مجرورة أو منصوبة، وهذه العناصر

---

(١) السابق: ١٣٢.

(٢) المفتاح لتعريب النحو: ١٣٢.

(٣) السابق: ١٧٧.

(٤) ينظر في مناقشتها: دراسات في الإعراب: ٩٢-٩٦؛ نظرات في التراث اللغوي العربي: ٧٧-٧٩.

الثانوية ليس لها من الأهمية في قيام الجملة ما للركنين الأولين<sup>(١)</sup>.

المبدأ الثاني: الربط بين حركة العربي في حياته الرعويّة وبين الفعّالية في كلامه، وفيه يرى أن الحركات الإعرابية هي رموز صوتية مختصرة استعان بها الذهن العربي للتعبير عن أطوار الفعّالية المختلفة في الأفعال، وعن درجة المشاركة في أداء هذه الفعّالية في الأسماء المعربة<sup>(٢)</sup>.

وخلص فيه إلى أن العرب قد انتظم حسّهم الفطري في حركات الإعراب لهذه الفعّالية على ثلاث مراتب هي القوة والتوسط والركود. وسمى مرتبة القوة "العمدة" ومرتبة التوسط "الوسيط"، ومرتبة الركود "الفضلة"، ثم وزع الحركات عليها بحسب ما رآه مناسباً لها، فجعل الضمة للعمدة، والكسرة للوسيط، والفتحة للفضلة، ثم صنف أبواب النحو بحسبها في ثلاثة أبواب فقط، العمدة للمرفوعات كافة، والوسيط للمجرورات، والفضلة للمنصوبات<sup>(٣)</sup>.

ومن خلال هذين المبدأين يتضح أن صاحب نظرية "الفعّالية" قد حاول جاهداً ما استطاع، ربط توزيع الحركات الإعرابية بدلالات كانت مصوغة في أذهان العرب بفعل بيئتهم التي عاشوا بها، تتفق ورغبتهم في التعبير عن الفعاليات المختلفة أو انقطاعها في الصيغ الفعلية، وعن مدى المشاركة في أداء هذه الفعاليات في الأسماء

---

(١) ينظر: المفتاح لتعريب النحو: ١٧٠-١٧٢.

(٢) ينظر: السابق: ١٧٢، ١٨١، ٢١٨، ٢٢٧.

(٣) ينظر: المفتاح لتعريب النحو: ٢١٨، ٢٢١-٢٢٤.

المعرية<sup>(١)</sup>.

وختم محمد الكسار نظريته بالإشارة إلى أن قيمتها التطبيقية تظهر بوضوح أكبر في مجال إعراب الأسماء المبنية التي لا تظهر على أواخرها علامات الإعراب، إذ يُكتفى في إعرابها ببيان أنها عمدة أو وسيط أو فضلة، ليعرف حكمها رفعًا أو جرًّا أو نصبًا، كما تعرب الأسماء المقصورة وحالتا الرفع والجر للأسماء المنقوصة بنفس الطريقة، وبذلك يزول الفارق بين الإعراب التقديري والإعراب المحلي، وتتحقق أمنية بعض أصحاب محاولات إصلاح النحو في العصر الحديث في ذلك. ومما يجدر ذكره أن محمد الكسار وهو يسمُّ نظريته بالفعالية، لم يبين ماهية هذه الفعالية التي يقصدها، ويبدو لي أنه يعني بها تفاوت درجة الأهمية في دلالة الحركات الإعرابية، من خلال مقارنته دلائلها بما يناظرها من عناصر بيت الشعر العربي (الخيمة)، فالعمود أهم عنصر في الخيمة، ولا تقوم إلا به، وكذلك هي الضمة للمرفوعات (العمد)، والوُتد أقل أهمية، وكذلك هي الكسرة، ثم ما يكمل بيت الشعر مما يمكن أن يستغنى عنه وكذلك هي الفتحة.

ومما أجدني مضطرًا لذكره حول الكتاب، هذه العصبية القومية المتكلفة التي بدت واضحة عند مؤلفه<sup>(٢)</sup>، واستدعاؤها لتكون موجهة إلى علماء العربية من غير الجنس العربي، بتهمة إفساد النحو العربي بفكرهم الأعجمي حين اندمجوا في العرب بإسلامهم، وإغفال ما خدموا به لغة القرآن الكريم، وبعضهم من القراء والعارفين

(١) ينظر: السابق: ١٨١، ٢٢٧.

(٢) ينظر: المفتاح لتعريب النحو: ٣٩، ٤٣، ٤٧، ٤٩، ٥٠، ٧٣، ٧٤.



بكتاب الله تعالى وحديث رسوله صلى الله عليه وسلم، فدعوى تخليص النحو العربي من آثار المنطق اليوناني أمر اختاره المؤلف ليكون منطلقاً للقول بنظريته التي تدعو إلى "تعريب النحو"، وهذا رأيه، ولكن لا يصح أن نقول إن هؤلاء النحاة بافتراض أنهم سمحوا بتطبيق قوانين المنطق في قواعد اللغة ومقاييسها - كما يرى المؤلف - أصحاب فكر أعجمي معادٍ للعربية وأهلها، فهم ليسوا كل من اعتنى بالنحو وألّف فيه في عصرهم، فقد شاركهم غيرهم من علماء العربية خالصي الأصول كما ذكر هو بنفسه عن الخليل، وأرى أنه لم يوفق أبداً عندما قال في خاتمة الكتاب ما نصّه: "... أملاً أن أصوغ من مادتها البسيطة "مفتاحاً" يساعد على حل بعض العقد التي خلفها الفكر الأعجمي، لعل فتحه في المستقبل القريب أو البعيد يسهل الدخول إلى ما وراء أسوار دولة النحو الأعجمية، تمهيداً لإحداث انقلاب جذري فيها، من شأنه أن يقيم على أنقاضها دولة حديثة للنحو عربية في شكلها ومضمونها .." (١)، وصحيح أنه للإنسان أن يعتزّ بقوميته فيما هو حق، لكن ليس له في المقابل كذلك مصادرة حقوق الآخرين وإنجازاتهم.

### تمام حسان:

رأى تمام حسان أن فكرة العمل النحوي (نظرية العامل النحوي) تتنافى مع التفكير المنهجي المستقيم، لأن الكلمات ليست ذات قدرة تأثيرية تمكنها من إحداث تغيير في أوضاع كلمات أخرى (٢).

(١) المفتاح لتعريب النحو: ٢٣٢.

(٢) ينظر: الخلاصة النحوية، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م، ص: ١١٠.

ووصف اهتمام النحاة بها وبناء قواعد نحوهم كلّه عليها بأنه عمل يتسم بالكثير من المبالغة وعدم التمحيص؛ لأن أثر العمل (الحركات الإعرابية) لا يظهر إلا على المعربات، وهي أقلّ بكثير جدًّا من مجموع ما يمكن وروده في السياق من الكلمات، فهناك الإعراب بالحذف، والإعراب المقدر للتعذر أو لاشتغال المحل، وهناك المحل الإعرابي للمبنيات، والمحل الإعرابي للجمل، وكل هذه الإعرابات لا تتم بواسطة الحركة الإعرابية الظاهرة، ولو افترض أن كل الإعرابات تمت على أساس الحركة الظاهرة فلم يكن هناك إعراب تقديري أو محلي، فهناك صعوبة أخرى تتمثل في دلالة الحركة الواحدة على أكثر من باب واحد، وهو ما يجعل دلالتها بمفردها على الباب الواحد موضع لبس<sup>(١)</sup>، وذلك مما دعاه إلى القول بفكرة تضافر القرائن بديلاً عن فكرة العمل والعامل.

ويمكن أن نجمل الدوافع التي كان لها أثر في توجيه فكر تمام حسّان إلى إيجاد بديل لنظرية العامل في النحو العربي في الأمور التالية:

- تأثره بالمنهج الوصفي في علم اللغة الحديث؛ الذي يرى أن على الباحث اللغوي أن ينظر إلى اللغة باعتبارها مسلكاً اجتماعياً يجري في نماذج معينة من الأداء، وأن المجتمع هو الذي يحدد هذه النماذج بطريق العرف، قاصراً دراسته لها على الملاحظة والوصف والتسجيل<sup>(٢)</sup>، وهو ما حدا به إلى رفض فكرة العامل وما ينتج عنها من تأويل وتقدير وقول بالإعراب المحلي والتقديري بقوله: "الحقيقة أن لا

---

(١) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٣١، ٢٣٢.

(٢) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: ٢٢، ٢٣.

عامل، إن وضع اللغة يجعلها منظمة من الأجهزة، وكل جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى، ويتكون من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية، فكل طريقة تركيبية منها تتجه إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللغة، فإذا كان الفاعل مرفوعاً في النحو فلأن العرف ربط بين فكري الفاعلية والرفع دونها سبب منطقي واضح، وكان من الجائز جداً أن يكون الفاعل منصوباً والمفعول مرفوعاً، لو أن المصادفة العرفية لم تجر على النحو الذي جرت عليه"<sup>(١)</sup>.

ويبين تمام أثر المنهج الوصفي عليه في تقديمه لفكرة "تضافر القرائن" لتكون مغنية عن القول بالعامل في سياق توضيحها فقال: "لقد أعطى النحاة العرب لإحدى هذه القرائن (وهي العلامة الإعرابية) نصيباً من العناية عظيمًا، أجمل ذكر القرائن الأخرى، فبدا النحو العربي وكأنه إعراب خالص، وقامت على الإعراب فكرة العامل النحوي التي رأى فيها النحاة قمة نظريتهم، ويراها المنهج الوصفي المعاصر أكبر خدعة جازت على ذكاء النحاة العرب على مرّ العصور..<sup>(٢)</sup>".

- أن العامل النحوي وما أثر حوله من ضجة عند النحاة "لم يكن أكثر من

مبالغة أدى إليها النظر السطحي والخضوع لتقليد السلف، والأخذ بأقوالهم على علائقها"<sup>(٣)</sup>، لأنه لا يتجه في إيضاح المعنى النحوي إلا إلى قرينة لفظية واحدة (العلامة الإعرابية)، ولا يمكن لظاهرة واحدة أن تدل بمفردها على معنى بعينه، ولو حدث

---

(١) السابق: ٥٧.

(٢) كتاب ندوة "اللسانيات واللغة العربية"، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية،

تونس، ١٩٧٨م، ص: ١٦٤.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٧.

ذلك لكان عدد القرائن بعدد المعاني النحوية، وهو أمر يتنافى مع مبدأ تعدد المعاني الوظيفية للمبنى الواحد<sup>(١)</sup>. كما أن العلامة الإعرابية ذاتها، لا تكشف عن دلالة المقصور والمنقوص والمبنيات والجملة ذات المحل إلا من خلال المعاقبة في الموقع بافتراض أن كل عنصر من هذه العناصر يحتل موقعاً لو احتله اسم معرب صحيح الآخر لاستحق أن يرفع بالعلامة أو ينصب أو يجر أو يجزم بحسب الموقع، "وهكذا تكون المعاقبة نصف قرينة الإعراب فلا يستعان هنا بدلالة العلامة الإعرابية، فهل تصلح فكرة العامل النحوي لتفسير الإعراب في كل صورته؟"<sup>(٢)</sup>.

- أنه لم يأت أحد من النحاة القدماء أو المحدثين، ممن انتقد القول بفكرة العامل،

بتفسير مقبول لاختلاف العلامات الإعرابية باختلاف المعاني النحوية، فالقول بأن العامل هو المتكلم كما عند ابن مضاء يجعل من اللغة أمراً فردياً وينفي عنها الطابع العرفي الاجتماعي الذي هو أخص خصائصها، والقول بأن الحركات الإعرابية ذات معانٍ محددة كافٍ في فهم الإعراب الصحيح كما عند إبراهيم مصطفى فهم مبهم قاصر، لأن العلامة الإعرابية نفسها ليست أكثر من واحدة من قرائن كثيرة يتوقف عليها فهم الإعراب الصحيح، ومثلها في ذلك معنى الإسناد الذي أشار إليه.

- تأثره بفكرة التعليق في نظرية النظم عند عبدالقاهر الجرجاني في كتابه

"دلائل الإعجاز"، حيث رأى أن عبدالقاهر يقصد "بالتعليق" إنشاء العلاقات بين

---

(١) ينظر: السابق: ١٩٣، ١٩٤.

(٢) الخلاصة النحوية: ٧، ٨.

(٣) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٨٥.

المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية<sup>(١)</sup>، وهو ما يعني في رأيه، وفي رأي عبدالقاهر على أقوى احتمال - كما يقول - ، "أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي، وأن فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية، لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ويفسّر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعاً في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية"<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكر تمام حسان أن من فائدة القول بفكرة تضافر القرائن في الاستدلال على المعنى النحوي بدلاً من القول بالعامل؛ أنها تنفي عن النحو العربي كل تفسير ظني أو منطقي لظواهر السياق، وكل جدل حول منطقية هذا "العمل" أو ذاك، وأصالة بعض الكلمات في العمل وفرعية الكلمات الأخرى، وقوة العامل أو ضعفه، أو تعليقه أو تأويله، وهو مما ازدحمت به كتب النحو دون فائدة ترجى منه<sup>(٣)</sup>.

#### فكرة تضافر القرائن<sup>(٤)</sup>:

ينطلق تمام حسان في قوله بفكرة تضافر القرائن "من فكرة التعليق" التي عدّها الفكرة المركزية في النحو العربي، والتعليق عنده متعلق بأمرين هما القرائن

---

(١) ينظر: السابق: ١٨٨.

(٢) السابق: ١٨٩.

(٣) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٣٢، ٢٣٣.

(٤) ينظر في مناقشتها: دراسات في الإعراب: ٨٨-٩٢؛ ظاهرة الإعراب في النحو العربي، ٨١-٨٥؛ النظرية اللغوية

في التراث العربي: ٢٠٤-٢٠٩؛ جولة مع تمام حسان في العامل النحوي، عمر مصطفى، مجلة مجمع اللغة العربية

بدمشق، المجلد (٨٠)، ج(٤)، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، ص: ٨٦٣-٨٨٤.

المقالية المعنوية والقرائن المقالية اللفظية<sup>(١)</sup>.

وهذه القرائن هي التي يتم من خلال ترابطها ببعضها معرفة المعنى الوظيفي النحوي (المعاني النحوية كالفاعلية والمفعولية والإضافة...)، والذي يكون مع المعنيين: المعجمي (معنى الكلمة المفردة كما في المعاجم)، والمقامي (الظرف الاجتماعي الذي قيل فيه النص)، ما يعرف بالمعنى الدلالي<sup>(٢)</sup>.

وبين تمام القرائن المقالية بنوعيتها المعنوية واللفظية، فذكر أن القرائن المعنوية تشمل: الإسناد، والتخصيص، والنسبة، والتبعية، والمخالفة<sup>(٣)</sup>، في حين تشمل القرائن اللفظية: العلامة الإعرابية، والرتبة، والصيغة، والمطابقة، والربط، والتضام، والأداة، والتنغيم، ولكل من هذه القرائن علاقات سياقية صغرى أو كبرى بحسب القسم الذي هي منه<sup>(٤)</sup>، ويتم كل فهم للقرينة معنوية كانت أو لفظية في حدود ما تسمح به نمطية اللغة<sup>(٥)</sup>.

ولتحديد المعنى النحوي ينبغي أن ينظر إلى جميع هذه القرائن، لا إلى العلامة الإعرابية وحدها كما كان القول في فكرة العامل، ولذلك تأتي فكرة القرائن "لتوزع اهتمامها بالقسطاس بين قرائن التعليق النحوي معنويها ولفظيها ولا تعطي للعلامة الإعرابية منها أكثر مما تعطيه لأية قرينة أخرى من الاهتمام، فالقرائن كلها مسئولة

---

(١) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٨٩.

(٢) ينظر: السابق: ١٨٢.

(٣) ينظر: السابق: ١٩١-٢٠٤.

(٤) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٥-٢٣١.

(٥) ينظر: السابق: ١٩٤.

عن أمن اللبس وعن وضوح المعنى، ولا تستعمل واحدة منها بمفردها للدلالة على معنى ما، وإنما تجتمع القرائن متضافرة لتدل على المعنى النحوي وتنتجه"<sup>(١)</sup>.

وضرب مثلاً على ذلك، فذكر أنه إذا طلب إلينا مثلاً أن نعرب جملة مثل:

"ضرب زيد عمرًا" نظرنا في الكلمة الأولى (ضرب) فوجدناها قد جاءت على صيغة (فَعَلَ) ونحن نعلم أن هذه الصيغة تدل على الفعل الماضي سواء من حيث صورتها أو من حيث وقوفها بإزاء (يَفْعَلُ وأفْعَل) فهي تندرج تحت قسم أكبر من بين أقسام الكلم يسمى "الفعل". ومن هنا نبادر إلى القول بأن: "ضرب فعل ماضٍ". ثم ننظر بعد ذلك في زيد فنلاحظ ما يأتي:

١. أنه ينتمي إلى مبنى الاسم (قرينة الصيغة)

٢. أنه مرفوع (قرينة العلامة الإعرابية)

٣. أن العلاقة بينه وبين الفعل الماضي هي علاقة الإسناد (قرينة التعليق)

٤. أنه ينتمي إلى رتبة التأخر (قرينة الرتبة)

٥. أن تأخره عن الفعل رتبة محفوظة (قرينة الرتبة)

٦. أن الفعل معه مبنى للمعلوم (قرينة الصيغة)

٧. أن الفعل معه مسند إلى المفرد الغائب (وهذا إسناده مع الاسم الظاهر دائماً)

(قرينة المطابقة) وبسبب كل هذه القرائن نصل إلى أن "زيد" هو الفاعل. ثم

ننظر بعد ذلك في "عمرًا" ونلاحظ.

١. أنه ينتمي إلى مبنى الاسم (قرينة الصيغة)

---

(١) السابق: ٢٣٢.

٢. أنه منصوب (قرينة العلامة الإعرابية)

٣. أن العلاقة بينه وبين الفعل هي علاقة التعدية (قرينة التعليق)

٤. أن رتبته من كل من الفعل والفاعل هي رتبة التأخر (قرينة الرتبة)

٥. أن هذه الرتبة غير محفوظة (قرينة الرتبة)

وبسبب هذه القرائن نسارع إلى القول بأن عمرًا مفعول به<sup>(١)</sup>.

وأشار إلى أن بعض القرائن قد يغني عن بعض عند أمن اللبس، ومثل على

ذلك في بعض القرائن اللفظية كالعلامة الإعرابية وغيرها<sup>(٢)</sup>.

وبيّن أن من ميزة تحليل النص بحسب قرائن التعليق مجتمعة، أننا نستطيع

بواسطته معرفة العلاقة بين كل جزء من أجزاء السياق وبين الأجزاء الأخرى، من

حيث المعنى ومن حيث المبنى في الوقت نفسه<sup>(٣)</sup>.

وأضاف أن القول بالقرائن واختياره بديلاً للقول بالعوامل، سيجعلنا نكتفي

في تحليل الكلمات المعربة بقولنا مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم فقط، دون

قولنا مرفوع بكذا أو منصوب بكذا... بل يمكننا -إذا أردنا-، أن نقول مثلاً (مرفوع

على الفاعلية) و(منصوب على المفعولية) وهلم جرّاً<sup>(٤)</sup>.

ومما تجدر الإشارة إليه أن تقسيم تمام حسن للقرائن في كتابه "الخلاصة

النحوية" قد اختلف عن التقسيم الذي ذكره عند عرض فكرته في كتابه "اللغة

العربية معناها ومبناها"، إذ صنفها على أساس موضوعي، لا بحسب كونها لفظية أو

(١) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٨١، ١٨٢.

(٢) السابق: ٢٣٣-٢٤٠.

(٣) السابق: ٢٣٣.

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٣٣.



معنوية، فجاءت على خمسة أقسام هي: (١) قرائن صوتية وهي علامة الإعراب.  
(٢) قرائن صرفية، وتتمثل في نوعين هما: الأدوات وحروف المعاني، والبنية  
(الصيغة). (٣) قرائن سياقية، وهي التي تعنى بدلالة سياق اللفظ. (٤) قرائن حالية  
(دلالة الموقف). (٥) قرائن نحوية، وتتفرع إلى ثلاث قرائن أساسية هي: التضام  
والربط والرتبة. وبهذا التقسيم استغنى تمام عن ثلاث قرائن معنوية هي: الاسناد  
والتخصيص والتبعية<sup>(١)</sup>.

واكتسبت فكرة "تضافر القرائن" قبولاً أكثر من سابقاتها عند اللغويين  
المحدثين، فقال عنها عبدالهادي الفضلي: "وإن كانت القرائن -فيما أرى- هي الفكرة  
التي تتمشى وطبيعة اللغة العربية كظاهرة اجتماعية، والحق يقال: أن الدكتور حسّان  
أولها من الاهتمام في بحثها ودراستها بالقدر الذي تتطلبه وتستحقه"<sup>(٢)</sup>، ثم عرض  
لها ثانية ودعا إلى أن يعتمد عليها مع نظرية العامل -بعد تنقيتها من الزوائد الصناعية  
التمثلة في التقدير أو الإعراب- في تحديد إعراب الكلمة وبيان وظيفتها النحوية في  
الكلام<sup>(٣)</sup>. وأثنى محمد حماسة عبد اللطيف عليها، ووصفها بأنها نظرية متكاملة، وأن  
دراسة النحو في إطارها تغني عن القول بالعامل النحوي وما جرّه من مشكلات في  
النحو العربي، كالتكلف في التقدير والتعسف في التأويل<sup>(٤)</sup>.

ورأى محمد محمد يونس علي أنها أقرب الآراء استناداً إلى الموضوعية، وأكثرها

---

(١) ينظر: الخلاصة النحوية: ٢٢-٢٤.

(٢) دراسات في الإعراب: ٩١، ٩٢.

(٣) ينظر: دراسات في الإعراب: ٩٧.

(٤) ينظر: الجملة الإعرابية بين القدماء والمحدثين: ١١٤، ١١٥، ٢٠٤.

اعتماداً على المنهجية والدقة العلمية<sup>(١)</sup>.

وذكر عبدالصبور شاهين أن القول بالقرائن النحوية "يصلح من الناحية النظرية أن يفسر التغيرات الإعرابية، ولكنه من الناحية التعليمية صعب التناول عسير التطبيق"<sup>(٢)</sup>.

وأحبّ قبل أن أنتقل عن فكرة تضافر القرائن أن أذكر أمرين لاحظتهما من خلال كتاب "الخلاصة النحوية" هما:

- إثبات تمام حسن فيه جدوى تفسير ظاهرة الإعراب بفكرة العمل النحوي، وهو ما يمثل رجوعاً عن كثير مما وصف به فكرة العامل من قبل، فقد قال تحت عنوان قرينة الإعراب: "لقد أنشأ النحاة للإعراب فكرة العامل النحوي .. غير أن فكرة العمل النحوي على جدواها في تفسير ظاهرة الإعراب تتنافى مع التفكير المنهجي المستقيم..."<sup>(٣)</sup>، فهو يثبت جدواها وإن استدرك عليها أنها - في نظره - لا تتماشى مع التفكير المنهجي السليم .

- لم يبلغ تمام حسن - كما ألغى غيره - القول بالإعراب التقديري والمحلي وبعض الأبواب النحوية مثل بابي التنازع والاشتغال، وعمله في "الخلاصة النحوية" شاهد على ذلك، فإنه في صورته النهائية كتاب لا يخالف في قواعده قواعد النحاة المعروفة، إلا أنها مطعّمة تفسيرياً بالقرائن التي ارتضاها مهمة لكشف المعنى

---

(١) ينظر: وصف اللغة العربية دلاليًا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية، دراسة حول المعنى وظلال المعنى، محمد محمد

يونس علي، منشورات جامعة الفاتح، ليبيا، ١٩٩٣م، ص: ٢٩٦.

(٢) في التطور اللغوي: ١٧٥.

(٣) الخلاصة النحوية: ١١٠.

النحوي، ومرتببة بترتيب ارتضاه وفقاً لبعض رؤاه، وقد جعله تطبيقاً عملياً لفكرته  
استجابة لمن طالبه بذلك من اللغويين المعاصرين<sup>(١)</sup>.

### خليل عمايره:

يرى خليل عمايره أن رغبة النحاة في تبرير الحركة الإعرابية على أواخر  
الكلمات وفق نظرية العامل النحوي قد صرفتهم عن المعنى والبحث فيه، إلى الاهتمام  
بالمبنى وتطبيق قاعدته التي تقتضي بأنه "لابد لكل معمول من عامل لفظي أو  
معنوي"، وهذا أفضى بهم إلى الإسراف في تتبع العامل والبحث عن أثره، وتطلب  
القول فيه بالتأويل والتقدير لما لم يظهر منه، "في حين كان عليهم أن ينظروا إلى الحركة  
الإعرابية على أنها رمز لتغير في المعنى وليست بأثر، لأن المتكلم عندما يتكلم إنما  
يقصد أن يوصل إلى السامع معنى بعينه، فإن شاء أن يغير هذا المعنى غير الحركة"<sup>(٢)</sup>.  
وانطلاقاً من هذا المبدأ، الاهتمام بالمعنى وتحقيق قاعدة "الإعراب فرع  
المعنى"، حاول خليل عمايره أن يوجد تفسيراً للدلالة اللغوية في الجملة من داخلها -  
وفق المنهج الوصفي - يلغي القول بنظرية العامل ومقتضياته في النحو العربي، فوجد  
في النظرية التوليدية التحويلية التي أتى بها تشومسكي، بعض الأسس التي يمكن  
من خلالها وصف التراكيب اللغوية وتفسيرها، فأخذها وأعطاها معنى غير المعنى  
الذي جعله لها تشومسكي، ثم حاول تطبيقها على التراكيب النحوية في اللغة العربية

---

(١) ينظر: السابق: ٨.

(٢) في نحو اللغة وتراكيبها: ١٥٩، ١٦٠.

استنادًا على عناصر تحويل المعنى في الجملة، والتي من ضمنها الحركة الإعرابية<sup>(١)</sup>.  
وبيّن أن النظر إلى التركيب النحوي بهذه الطريقة (وأسماها فكرة التحويل)  
يمكننا أن "نجمع أطر التراكيب الجمالية المحوّلة في عدد من الأبواب الكبرى (أبواب  
المعنى) على أساس المعنى وليس على أساس العمل والعامل، فتخرج بذلك جمل  
النفي في باب، وجمل التوكيد في باب، وجمل الشرط في باب، وجمل الاستفهام في باب  
... وهكذا في بقية الأبواب"<sup>(٢)</sup>، بدلًا من أن تكون موزعة على التماثل في الحركة في  
أقسام كبيرة (المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والمجزومات) تضم أبوابًا مختلفة  
المعاني على خلاف ما ينبغي أن يكون.

ومن خلال فكرة التحويل التي نادى بها خليل عميره لتكون بديلة لنظرية

العامل يمكن أن نستخلص أن أبرز ما دفعه إلى ذلك هو:

- أن نظرية العامل أدت بالنحاة إلى أن يهتموا بالشكل أكثر من المضمون

(المعنى)، فانصرفوا عن تحقيق المعنى في أساليب اللغة إلى المبالغة في الاهتمام بالحركة  
الإعرابية وإعطاء المبررات، لها وفق ما تقتضيه فلسفة العامل، فما كان من المعمولات  
لعامل مذكور رُبط به، وإن جاء على غير ما يعمله العامل احتالوا بعامل مقدر  
محذوف، أو محذوف لا يجوز إظهاره،.. ولا غرض من هذا التقدير أو التأويل إلا  
تبرير الحركة الإعرابية ليس غير، وكثيرًا ما يؤدي إظهار ذلك المقدر إلى تغيير في المعنى  
الذي قصد به التركيب، فكان اهتمام النحاة بالمصطلح النحوي وتبرير الحركة أكثر

---

(١) ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها، خليل عميرة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، جدة، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م، ص:

٢٥-٦٩، في التحليل اللغوي: ٣٣-٤١.

(٢) المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق العملي: ٢٨٣.

من اهتمامهم بالمعنى"<sup>(١)</sup>.

وذكر أن هذه المبالغة كانت أشدّ بروزاً عند متأخري النحاة، لأنها كانت هدفاً يُسعى إليه، خرج بالنحو عن مساره، حتى "كان من يستمع إليهم يناقشون النحو آنذاك لا يجد ما يعبرّ به إلا ما عبرّ به أحد الأعراب الذين قدموا إلى حلقة أحد النحاة وسمعهم فقال: مالي أراكم تتحدثون في لغتنا بشيء ليس من لغتنا"<sup>(٢)</sup>.  
و يرى أن مما أسهم في الاهتمام بالشكل دون المضمون تقسيمهم الجملة إلى اسمية أو فعلية تقسيماً شكلياً لا يزيد الباحث إلا بعداً عن المعنى وتكلفاً في استيفاء أركان العمل<sup>(٣)</sup>.

- أن القول بالعامل لا يساعد في تفسير التراكيب اللغوية تفسيراً صحيحاً يوافق مقتضى أبنيتها، فعلى سبيل المثال، نجد النحاة يعربون الباء في جملة "ليس علي بمجتهد" بأنه حرف زائد، ولا يوجد مبنى في اللغة إلا وله معنى، وكل حرف جر هو حرف جر أصيل في التركيب الذي يكون فيه، ولا وجود في العربية لما يسمّى بحرف الجر الزائد الذي يكون دخوله في الجملة كخروجها منها، فالباء يعرب في الجملة بأنه حرف توكيد لدلالته على معنى التوكيد في المسند، و(مجتهد) مسند (خبر) أخذ الكسرة اقتضاء للباء، وليست هناك حاجة أو مبرر للقول بأن (الباء) حرف جر زائد، ومجتهد مجرور لفظاً منصوب محلاً، "وما دفع النحاة إلى مثل هذا القول إلا مطاردتهم بشغف لما يسمى تبرير الحركة الإعرابية بعمل عامل، وأن لكل عامل عملاً إن لم

---

(١) في نحو اللغة وتراكيبها: ٣٣.

(٢) السابق: ٣٣.

(٣) ينظر: السابق: ٨٠-٨٥.

تظهر حركته قدرته، وإن لم تقتضها البنية الشكلية أو يقتضها المعنى<sup>(١)</sup>.

- تقديم المعنى والاعتناء به: وهو الأمر المتكرر في كل ما يمكن أن يذكر حول فكرة التحويل التي جاء بها خليل عمائره، لأنه أساسها ومركزها الذي تدور حوله، وقد حاول به إعادة ترتيب أبواب النحو العربي وفق دراسة دلالية تعتمد عدّة مستويات من التحليل اللغوي، لا تعتمد بشكل رئيس على اختلاف حالات الحركة الإعرابية كما هو الحال في نظرية العامل<sup>(٢)</sup>، وقد سبقت الإشارة قبل إلى شيء من هذا، ومن تقديمه للمعنى أن جعل التغيير في الحركة الإعرابية إذا كانت عنصراً من عناصر التحويل كما في جملة الإغراء أو التحذير أو الاختصاص... محققاً لما في نفس المتكلم من معنى يريد الإبانة والإفصاح عنه<sup>(٣)</sup>.

- تمييز دور الحركة الإعرابية من ناحية الدلالة اللغوية أو عدمها، وبيان أن لها دوراً مهماً في تحويل المعنى في بعض الأساليب اللغوية كما غيرها من عناصر التحويل، وهنا فقط تصبح عاملاً مؤثراً يُنظر إليه بعناية في تحقيق مراد المتكلم، أما في غير ذلك فهي تأتي لتحقيق سلامة البنية الشكلية في الجملة العربية وفق القياس اللغوي لنظام اللغة العرفي الذي جاء عن العرب وبيّنه النحاة، إلا أن تكون مبنية؛ فإنها تكتفي بحركتها (حركة البناء) دون أن تكون في محل نصب أو رفع أو جر أو جزم<sup>(٤)</sup>. وهو مع هذا التمييز لدور الحركة الإعرابية، يتميّز بأنه شمل في فكرة

---

(١) في نحو اللغة وتركيبها: ١٠٤.

(٢) ينظر: السابق: ٨، ١٢٥.

(٣) ينظر: السابق: ١٦٠-١٦٣.

(٤) ينظر: في نحو اللغة وتركيبها: ٩٦، ٩٧.

التحويل التي جاء بها لتكون بديلاً لنظرية العامل، كلّ الحركات الإعرابية، وجعل لها دوراً في السياق التركيبي، على خلاف غيره ممن ذكر أن لا دلالة لها أو لبعضها، أو خصّ الحركة بدلالة معينة وحاول أن تكون كذلك في كل التراكيب اللغوية.

فكرة التحويل<sup>(١)</sup>:

يرى خليل عمايره أن الجملة هي الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه، ويطلق عليها مسمى الجملة التوليدية أو النواة، وهي عنده بعد ذلك إما جملة توليدية اسمية أو جملة توليدية فعلية. وتأتي الجملة التوليدية الاسمية أو الفعلية لغرض الإخبار، لكنها تتحول بواحد أو أكثر من عناصر التحويل (الترتيب، الزيادة، الحذف، الحركة الإعرابية، التنغيم)، إلى جملة تحويلية اسمية أو فعلية بحسب أصلها، تفيد معنى جديداً غير المعنى الذي كانت تفيد في الجملة التوليدية، لأن التحويل لا يكون إلا لغرض يتعلق بالمعنى، وتبرز فكرة التحويل في هذه العناصر الخمسة كما يلي:

١- الترتيب: ويرى أنه من أبرز عناصر التحويل وأكثرها وضوحاً، لأن المتكلم يعمد فيه إلى مورفيم<sup>(٢)</sup> حقه التأخير فيما جاء عن العرب فيقدمه، أو إلى ما حقه التقديم فيؤخره طلباً لإظهار ترتيب المعاني في النفس<sup>(٣)</sup>، مغيراً بذلك نمط الجملة مع

---

(١) ينظر: في مناقشتها: "مراجعة كتاب: في نحو اللغة وتراكيبها، لخليل عمايره"، سمير شريف ستيتيه، المجلة

العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، ع ٢٣، مج ٦، ١٩٨٦م، ص: ١٧٢-١٨٨.

(٢) أصغر وحدة تدل على معنى.

(٣) ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها: ٨٨-٩٦.

احتفاظها بأصلها الذي كانت عليه في الجملة التوليدية، وناقلاً معناها إلى معنى جديد تربطه بالمعنى الأول رابطة واضحة<sup>(١)</sup>. مستنداً فيه إلى ما جاء عن سيبويه في بيان أهمية التقديم والتأخير (الترتيب) ودوره في المعنى في قوله: "فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل، جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيداً عبداً لله .. وإن كان إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم بيانه أعنى"<sup>(٢)</sup>، وإلى ما ذكره عبدالقاهر الجرجاني من أن الكلمات تقتفي في نظمها آثار المعاني وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس<sup>(٣)</sup>.

وبناءً على هذا المفهوم فإن جملة "محمد بلغ الرسالة" جملة تحويلية فعلية لأنها توليدية فعلية في الأصل (بلغ محمد الرسالة)، جاء التحويل فيها بتقديم الفاعل للعناية والأهمية أو للتوكيد، وانتقلت بفعل هذا التحويل من جملة تحقق بنية سطحية إلى جملة بنية عميقة يخضع المعنى فيها للظن أو للتفسير الذي يعتمد فيه على الحدس<sup>(٤)</sup> وأورد في سياق الاستشهاد للتحويل بالترتيب جملاً من آيات القرآن الكريم تبين أهمية التقديم منها قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وقوله تعالى: ﴿فَأَيْنَى فَاعْبُدُونِ﴾ [العنكبوت: ٥٦]، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾ [النحل: ٧٢].

(١) ينظر: السابق: ٩٣.

(٢) الكتاب ١/ ٣٤.

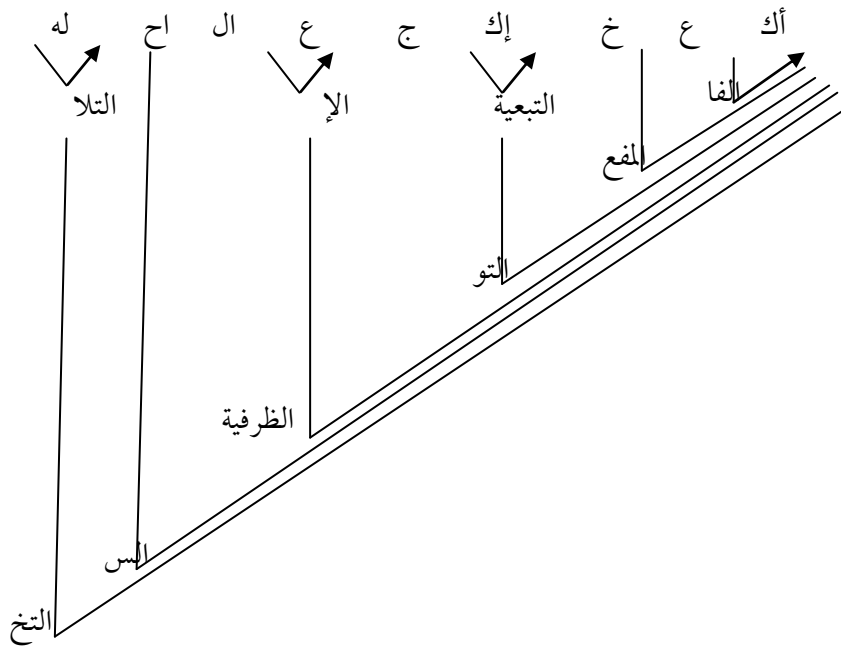
(٣) ينظر: دلائل الإعجاز: ٨٣.

(٤) ينظر: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، خليل عمايره، دار ثروت للنشر والتوزيع، ١٤/ ١٩٨٥م، ص:



٢- الزيادة: ويقصد بها إضافة كلمات (مورفيات) جديدة إلى الجملة التوليدية

في مبناها لتصبح جملة تحويلية ذات زيادة في معناها، وهذه الكلمات التي تزداد فيها لا بد أن ترتبط ببؤرتها، فإن كانت جملة تحويلية فعلية فبؤرتها الفعل، وإن كانت جملة تحويلية اسمية فبؤرتها المبتدأ، ويين أن ارتباط الكلمات بالبؤرة يكون ارتباطاً محققاً للمعنى، ومشيراً إلى الباب النحوي، الذي جاء المبنى الصرفي الذي زيد ممثلاً له وأخذاً حركته، كما في الشكل التالي<sup>(١)</sup>:



وهذه الزيادة تكون في صدر الجملة أو في وسطها أو في آخرها، وإذا كانت في صدر الجملة فإنها تؤدي غالباً إلى تغيير في الحركة الإعرابية في الكلمات بعدها، ولكن هذا التغيير ليس بعمل من المورفيم الذي زيد في الجملة، وليس لتلك الحركة دور في المعنى، وإنما هي حركة اقتضاء ليس غير (اقتضاء سلقتي في أوله، قياسي فيما بعد)

(١) ينظر: العامل النحوي: ٨٧، ٨٨؛ في نحو اللغة وتراكيبها: ٩٦-٩٩.

والدور للعنصر ذاته<sup>(١)</sup>، وذلك كدخول الأفعال الماضية الناقصة (كان وأخواتها)،  
والحروف المشبهة بالفعل (إنّ وأخواتها)، على الجملة التوليدية الاسمية، إذ تؤدي  
فيها معنى جديداً يضاف إليها، وتقتضي حركة في المبتدأ أو في الخبر ذات قيمة كبيرة  
في تحقيق سلامة المبنى قياساً على ما جاء عن العرب، ولكنها لا تحمل قيمة دلالية<sup>(٢)</sup>.  
ومثل الأفعال الناقصة والحروف المشبهة بالفعل التي تأتي زائدة فتفيد معنى  
بزيادتها، بعض أفعال الشروع والرجحان والمقاربة وأدوات التوكيد والاستفهام،  
وأفعال المدح والذم، و(قد) للتحقيق والتوكيد، و(لن) و(لم) وبقية أدوات النصب  
والجزم للفعل، وأدوات الشرط، وشبه الجملة، وبعض هذه العناصر له دور في  
التحويل إلى معنى جديد لكنه لا يقتضي حركة فيها إذا دخل عليه نحو: قد وإذا  
الشرطية.

وقد يحصل في الزيادة اجتماع عنصري تحويل أو أكثر في جملة واحدة، يؤدي  
كل منها دوره في المعنى كما في (ليس علي بمجتهد)، حيث أفادت (ليس) النفي،  
وأفادت الباء توكيد النفي في المسند<sup>(٣)</sup>.

٣- الحذف: ويعني حذف ركن رئيس في الجملة النواة التوليدية، الاسمية أو  
الفعلية، لغرض في المعنى، تتحول من خلاله إلى جملة تحويلية تحمل اسمها الذي كان  
لها قبل أن يجري عليها التحويل، ويتم تقدير الركن المحذوف لتكتمل الجملة  
التوليدية ويتحقق الجزء الرئيسي في تعريفها - وهو الحد الأدنى من الكلمات التي

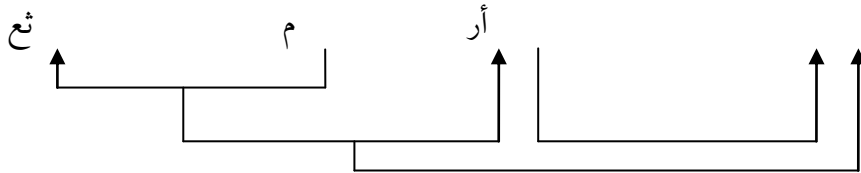
(١) ينظر: العامل النحوي: ٨٧؛ في نحو اللغة وتراكيبها: ١٠١.

(٢) ينظر: العامل النحوي: ٨٩، ٩٠؛ في نحو اللغة وتراكيبها: ١٠١-١٣٤.

(٣) ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها: ١٠٤، ١٠٥.

تحمل معنى يحسن السكوت عليه - كما لو سأل أحدهم قائلاً: من حضر؟ وأجيب خالدٌ، فإن كلمة (خالدٌ) في سياقها تحمل معنى يحسن السكوت عليه، فهي جملة، ولكنها جملة قد حذف ركن من أركانها وهو (حضر)، فأصبحت جملة تحويلية فعلية، الغرض من التحويل فيها الإيجاز<sup>(١)</sup>.

ويرى خليل عميره أن التحويل بالحذف ورد في كثير من المواضع في القرآن الكريم، منها قوله تعالى: (ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله)، وورد التحويل بالحذف كذلك في كثير من المباني الصرفية التي تمثل أبواباً نحوية في التراكيب الجملية<sup>(٢)</sup>، ومنها الأمثال الواردة على وزن (أفعل من)، حيث حذف فيه ركن المسند إليه ليفيد التعميم والتوسيع، كما في قولهم: أعز من كليب وائل، أبقى من حجر، أشد حمرة من مصعة، أروغ من ثعلب، وعند التقدير يرمز للركن المحذوف في الجملة بالإشارة (∅) وتعني Zero Morphem، دلالة على أن التحويل تمّ فيها بالحذف، ويمثل له في (أروغ من ثعلب) بتقدير (هو أروغ من ثعلب) هكذا:



ومن الدلالة التي تقوم بدور رئيس في تحديد ركن الجملة المحذوف، المقام أو

السياق الذي تقال فيه<sup>(٣)</sup>.

٤ - الحركة الإعرابية: يرى خليل عميره أن الحركة الإعرابية في حالات لها دور لا

(١) ينظر: العامل النحوي: ٩١؛ في نحو اللغة وتراكيبها: ١٣٤.

(٢) ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها: ١٣٧، ١٣٨.

(٣) ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها: ١٣٦.

يقول أهمية عن دور أي حرف من حروف الكلمة في الوصول إلى المعنى الدلالي للجملة، وهي بهذا المعنى تعدّ عنصر تحويل ذا قيمة دلالية كبيرة، يتم بها تحويل الجملة التوليدية عن أصل افتراضي كانت عليه للإخبار وحركته حركة الرفع، إلى جملة تحويلية ذات معنى آخر، يكون محققاً لما في نفس المتكلم من معنى يريد الإفصاح عنه

وهذا يكون عنده في جملة التحذير والإغراء، والاختصاص، والفعل أو الاسم

المنصوبين على المعية، وحركة النصب في الاسم بعد (كم) الاستفهامية محوًلاً عن حركة الجر بعد (كم) الخبرية<sup>(٣)</sup>، وانتهى فيها إلى أن المعنى هو الذي أوجب الحركة فأصبحت دليلاً عليه، "ولا أثر لعامل ولا حاجة لتقدير عامل، وما القول بالعامل في هذه التعابير إلا اعتماد للبحث في المبنى والحركة الإعرابية وتبريرها، وإهمال للمعنى الذي جاءت الجملة أصلاً له"<sup>(٣)</sup>.

يقول عن جملة التحذير (الأسد)؛ إنها "جملة تحويلية لجملة توليدية هي: هذا

الأسد، ثم جرى عليها تحويل بالحذف اعتماداً على الإشارة أو على السياق الذي تقال فيه، فبقيت كلمة (الأسد) في حالة الرفع لتشير إلى جملة خبرية لا يقصد منها المتكلم غير الإخبار بما جاء فيها من معنى، ولكن المتكلم عندما أراد أن يعبر عن معنى جديد يختلف عن المعنى في الجملة التوليدية الأصل، وعنه في الجملة التحويلية بالحذف، كان عليه أن يغير في أحد أجزاء هذه الكلمة الجملة (لأنها لا تحمل معنى يحسن السكوت عليه

---

(١) ينظر: العامل النحوي: ٩٢؛ في نحو اللغة وتراكيبها: ١٥٧-١٦٠.

(٢) ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها: ١٦١-١٧١.

(٣) في التحليل اللغوي: ٩٤.

وليست بحاجة إلى كلمة تقدر من السياق وترتبط بالإشارة، ولا بحاجة إلى علاقة الإسناد التي هي ركن رئيس في بناء الجملة في اللغة العربية)، فإن وقع التغيير في أي من فونيمات الكلمة فإنها تنتقل لتعبّر عن صورة ذهنية أخرى، فكان لابد من إجراء التغيير في فونيم الحركة، فتستبدل الفتحة بالضمّة، وينتقل المعنى من الإخبار إلى التحذير، فالفتحة هي العنصر الذي حوّل الجملة من باب إلى باب ومن معنى إلى معنى جديد، فهي ركن في الكلمة تشير إلى المعنى، وليست نتيجة لعمل عامل محذوف لا يجوز إظهاره في بعض الحالات ... والذي نراه أن هذه جملة تحويلية اسمية جاء فيها التحويل بتغيير الحركة الإعرابية للتعبير عن معنى التحذير<sup>(١)</sup>.

٥- التنغيم: ويقصد به النبر (تقوية الصوت) على الكلمات في الجملة، أو على

كلمة واحدة في الجملة لإظهارها على بقية كلمات الجملة، يحدثه المتكلم لغرض دلالي في السّياق، وهو بذلك يمثل عنصر تحويل رئيس ينقل الجملة التوليدية من معنى الإخبار إلى جملة تحويلية (اسمية أو فعلية) فيها معنى الاستفهام أو التقرير أو التعجب أو التهكم والسخرية أو ... إلخ<sup>(٢)</sup>.

وضرب لذلك مثلاً بالجملة التوليدية (كتب التلميذ الدرس) وهي تنطق بنغمة مستوية، فذكر أنها يمكن أن تتحول إلى جملة تحويلية فعلية، فيقال: (كتب التلميذ الدرس) بنغمة صوتية صاعدة لتفيد الاستفهام، وبنغمة صاعدة جداً مع نبر إحدى كلمات الجملة لتفيد معنى الدهشة أو الإعجاب<sup>(٣)</sup>.

---

(١) في نحو اللغة وتراكيبها: ١٦١، ١٦٢.

(٢) ينظر: السابق: ١٧٢-١٧٤.

(٣) ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها: ١٧٤.

ومن مجمل تفاصيل هذه العناصر التحويلية الخمسة تتضح فكرة خليل عمايره التي قدمها ليبين من خلالها إمكانية الاستغناء عن القول بالعامل في النحو العربي، وبيان أن الحركة الإعرابية ليست أثراً لِعاملٍ أبداً، وإنما هي إحدى حركتين: إما حركة اقتضاء لكلمة أو حرف جاء زيادة على الجملة التوليدية، كما في المبتدأ بعد (إنّ) أو الخبر بعد (كان)، وهي بذلك تدخل ضمن ما تتطلبه سلامة البنية الشكلية للجملة العربية، وفق ما يقتضيه القياس اللغوي العرفي لأهل اللغة، وإما حركة اقتضاء لمعنى جديد تنصرف إليه الجملة بكاملها، كما في أساليب الإغراء والتحذير والاختصاص ... الخ، وليست هي أثراً لِعاملٍ ظاهر أو مقدّر فيها، وهذا يعني أنّ تحديد المعنى في الجملة ليس مرتبطاً بالحركات الإعرابية لوحدها فقط، وإنما يتحدد من خلال تكامل أربعة مستويات من مستويات التحليل اللغوي (الحالة الإعرابية - الممثل الصرفي - الباب النحوي - العلاقة بين الأبواب والبؤرة في الجملة) كما في الجدول التالي:

الحالة الإعرابية وحركتها	الرفع الضمّة، الألف، الواو .. الخ	الرفع كالسابق	النصب الفتحة، الألف، الياء ... الخ	النصب كالسابق
الممثل الصرفي	ينجز، يقرأ، يكتب .. الخ	خالد، علي، أبوك، الوالدان ...	الرسالة، الصحيفة، الرجلين، المهندسين	غبة، قراءة، انجازا ... الخ
الباب النحوي	الفعل المضارع	الفاعل	المفعول به	المفعول له أو المفعول المطلق
العلاقة بين الأبواب وارتباطها بالبؤرة		الفاعلية	المفعولية	السببية

حيث يأخذ الممثل الصرفي من الباب النحوي الذي يمثله الحركة التي تعبّر

عن الحالة التي هو فيها، ثم يتحدد معناه في إطار علاقة الباب النحوي ببؤرة

الجملة<sup>(١)</sup>، وبهذه المنهجية في التحليل يرى خليل عمايره أننا "نستطيع تجاوز كثير من العقبات التي جرّها العامل ونظريته"<sup>(٢)</sup>.

وأود بعد هذا العرض الموجز لفكرة التحويل عند خليل عمايره تسجيل بعض الإشارات المتعلقة بها، وهي:

- يستغني خليل عمايره بفكرة التحويل عن الإعراب التقديري والمحلي في مثل: ليس علي بمجتهد، في الدار رجل، زيد عندك، إن تخرج فأنا خارج، فهو يرى أن لا حاجة إلى القول به، لأن القياس اللغوي لا يقتضيه، ولا دور له في المعنى، فالقول به ضرب من العبث، لم يدفع إليه إلا محاولة تبرير الحركة الإعرابية وفق نظرية العامل<sup>(٣)</sup>.

- استطاع خليل عمايره أن يستوعب في فكرته جميع الحركات الإعرابية وفق ما أعطاه من دلالة مؤثرة في المعنى أو أهمية لسلامة البنية الشكلية، وأرى أنه قد وُفق في ذلك، وكان لرأيه هذا من الرجاحة وحسن التأويل ما ليس لغيره، ممن قال بأن الحركة الإعرابية يمكن الاستغناء عنها في بعض التراكيب لدلالة غيرها على المعنى دون الحاجة لها، أو من قال بأن العلامة الإعرابية لو أبدلت بأخرى غير ما هي عليه في بعض أجزاء من التركيب النحوي، كأن يُعطى الفاعل الفتح والمفعول الضمة، ما كان لذلك تأثيره على صحة المعنى، حيث كان النظر من قبلهم إلى المعنى الصرف صارفاً لهم عن تدبر أهمية مطابقة الشكل للقياس اللغوي، وهو ما تنبّه إليه

---

(١) ينظر: العامل النحوي: ٩٧ - ٩٩.

(٢) السابق: ٩٧.

(٣) ينظر: السابق: ٩١؛ في نحو اللغة وتراكيبها: ١٠٤، ١٢٢ - ١٣٣.

خليل عمايره وتجنّب القول به<sup>(١)</sup>.

- التعويل على المعنى أدى به إلى إعراب ما كان خبراً في المعنى ولا تظهر عليه الحركة الإعرابية، بأنه خبر بصفته المجردة دون ذكر لحالة الرفع اللازمة له ولو على المحليّة، وهذا يؤدي إلى تعدد الخبر تبعاً للمعنى ويسقط عنه معنى الرفع الذي اصطاح عليه النحاة، كما في الخبر شبه الجملة (الظرف أو الجار والمجرور) في نحو: زيد عندك، في الدار زيد،<sup>(٢)</sup> واسم الاستفهام في نحو: أين علي؟، كيف حالك؟<sup>(٣)</sup> وفي مثل هذا ونحوه تعارض ليس باليسير مع مسلّمات في قواعد العلم، وتشتيت لمفهوم المصطلح المستقر في الأذهان، وتعسير على المتعلمين من حيث يُظن التيسير.

- إن كان تمام حسّان قد تأثر بعبد القاهر الجرجاني في نظريته (النظم)، وأخذ منه مفهوم التعليق وبنى عليه فكرة تضافر القرائن، فإن تأثر خليل عمايره بعبد القاهر أيضاً لا يقلّ عنه، ويتضح ذلك جلياً في كثير من الأمثلة التي كان يوردها ضمن شرحه لعناصر التحويل التي قال بها في رأيه الذي قدّمه ليكون بديلاً عن نظرية العامل<sup>(٤)</sup>، وقد أوضح خليل سرّ هذا التأثير، عندما ذكر أن نحاة العربية قد انصرفوا إلى البحث في المبني وتخرّيج ما يتعلق به عن المعنى - إلا ما اتفق منه مع المبني - وانصرف البلاغيون إلى الخط الموازي تماماً، إلى أن جاء عبد القاهر الجرجاني فضمّ

---

(١) ينظر: في العامل النحوي: ٩٠.

(٢) ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها: ١٢٧-١٢٩.

(٣) ينظر: السابق: ١١٠.

(٤) ينظر: السابق: ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩٩، ١٠٠، ١٢٣، ....



المبنى إلى المعنى فيما يسمّى بالنظم، فخرج عنده علم متوازن قد استطاع أن يمسّ  
-على الأقل- ما ينادي به أصحاب المدارس الغربية الحديثة في الألسنية وفي النقد  
الأدبي<sup>(١)</sup>.

هذا التوازن بين المبنى والمعنى - فيما يبدو لي - هو الذي جعل صاحب "فكرة  
التحويل" يعيد قراءة ما أتى به عبد القاهر في "دلائل الإعجاز"، لينفذ منها  
بمزاجتها مع مبادئ النظرية التوليدية التحويلية إلى ما انتهى إليه في فكرته، وهو ما  
يجعلني أقول: إذا كان ابن مضاء هو إمام اللغويين المحدثين في القول بإلغاء العامل،  
فإن عبد القاهر الجرجاني هو أيضًا إمام اللغويين المحدثين في الاستدلال إلى محاولة  
إيجاد بديل عن نظرية العامل.

### آراء اللغويين المحدثين المؤيدين "للعامل":

ارتأيت أن أيبّن آراء اللغويين المؤيدة لبقاء العامل من خلال عدّة أمور أجعلها  
في مقابل العوامل التي كانت دافعاً للقول بإلغاء العامل، وصدرتها ببيان أهمية العامل  
عندهم، وتحقق نظريته، ثم نظرتهم لأصالته مع رد مبالغته ونفي صعوبته كما سيأتي.  
- أهمية العامل:

يقرر عبدالصبور شاهين أنه لم يوجد حلٌّ يمكن أن يغني عن القول بوجود  
العامل في الجملة العربية، وأن ربط تغيير الحركة الإعرابية بالوظيفة ليس حلاً نهائياً،  
"لأن الشكل الواحد قد ينتج عن وظائف كثيرة، يغني عنها جداً القول بالعامل، أي  
أن فكرة العامل لو لم تكن حقيقة لغوية، فهي ضرورة تصنيفية تختصر كثيراً من

---

(١) ينظر: المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، خليل عمايره، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٤م: ٢٧٩.

الأضراب والأنواع التي ربما أسفر عنها اعتبار الوظيفة في تفسير التغيرات الشكلية"<sup>(١)</sup>.

ورأى عبد القادر المهيري أن من قصور النظر أن نستخف بمفهوم العمل في التركيب النحوي، وألا نقدر "ما ينم عنه من تصور شامل لهذه الظاهرة (الحركات الإعرابية)، ومن مستوى رفيع في التنظير"<sup>(٢)</sup>.

وتبرز أهمية فكرة العامل عند أحمد ياقوت بما توجده من معايير ثابتة تقنن الكلام، وتقي المتكلم من الوقوع في الخطأ، وتحفظ الكلام من دخول اللحن فيه<sup>(٣)</sup>.

ويتفق معه عبد الحميد طلبة، موضحاً أن تجريد النحو بإنكار العامل، يؤدي إلى ضياع مقاييسه، واختلال قواعده واضطراب مسأله، مما يعني إنكار النحو كله<sup>(٤)</sup>.

وليست أهمية فكرة العامل منحصرة في الضبط الإعرابي والتفصيل الشكلي، وإنما تمتد لتمثل جانباً مهماً في تحليل التراكيب وتفسيرها، فمن خلالها نستطيع "أن نجد التفسير الشامل والتحديد الدقيق لمواقع عناصر العبارة بعضها من بعض، ولكثير مما يجوز ولا يجوز من صور التقديم والتأخير في نسق العبارة"<sup>(٥)</sup>، وبمقتضى العلاقة التي يكونها العامل مع المعمول تتحقق الوظيفة النحوية، لأن مفهوم العمل أساساً يعني أن كل وظيفة نحوية تتحقق من خلال عنصرين يعمل أحدهما في

---

(١) في التطور اللغوي: ١٧٥.

(٢) نظرات في التراث اللغوي العربي: ١٥٠.

(٣) ينظر: ظاهرة الإعراب: ٨٥.

(٤) ينظر: تاريخ النحو وأصوله، عبد الحميد طلبة، مكتبة الشباب بالمنيرة، القاهرة، (د.ت)، ٣١٨/١.

(٥) القياس في النحو، منى إلياس، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م، ص: ٢٩، ٣٠.

الآخر، كما في المسند والمسند إليه، والمضاف والمضاف إليه، والناصب والمنصوب،  
والجازم والمجزوم...<sup>(١)</sup>.

ويؤكد محمد خير الحلواني أن لنظرية العامل دورًا كبيرًا في توضيح العلاقات  
المعنوية في التركيب اللغوي من خلال العلاقات اللفظية، وأنها تهدي في كثير من  
الأحيان "إلى معنى بالغ الدقة في التركيب، وتصل إلى نتائج في تحليله قد تعمى على  
النظرة العجلى"<sup>(٢)</sup>.

وذهب عبده الراجحي إلى تعزيز هذه الأهمية ودقة هذا الرأي بربطه بما آل إليه  
المنهج اللغوي الحديث، فقال: "والحق أن قضية العامل في -أساسها- صحيحة في  
التحليل اللغوي، وقد عادت الآن في المنهج التحويلي على صورة لا تبتعد كثيرًا عن  
الصورة التي جاءت في النحو العربي"<sup>(٣)</sup>.

ويضيف حسن الملمح لأهمية العامل التحليلية الأهمية التعليمية، ويبين أن  
النظرية النحوية "نظرية تفسيرية تعليمية، تفسر التغير الإعرابي، وتساعد في تعلّم  
النحو الذي نظر إليه منذ نشأته على أنه أوضح الطرق لوصف اللغة وتعليمها  
معًا"<sup>(٤)</sup>.

---

(١) ينظر: نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التراكيب، عبد الحميد السيد، مجلة جامعة دمشق، المجلد ( ١٨ )،

العدد (٣، ٤)، ٢٠٠٢م، ص: ٥٩.

(٢) أصول النحو العربي، محمد الحلواني: ١٨٣.

(٣) النحو العربي والدرس الحديث: ١٤٨.

(٤) نظرية الأصل والفرع: ١٢٣.

وأرى أن هذه الآراء كافية في بيان أهمية العامل في الدرس النحوي العربي منذ نشأته على اختلاف أوجهها التركيبية والتفسيرية والتعليمية، وكلّ هذه الأوجه تتمزج ببعضها لتكون كلّاً واحداً يصدق أن نعتبره أصلاً من أصول اللغة لا يقل أهمية عن أصلي السماع والقياس.

#### -العامل: نظرية علمية:

النظرية هي الفرض الذي يصف النظام ويضبطه، أو يفسّره ويبيّنه<sup>(١)</sup>. وعلى المستوى النحوي تكون هي الفرض (المفهوم) الذي يضبط تركيباً نحويّاً صحيحاً، ويفسّر العلاقة التي قامت بين المفردات وجعلت منه تركيباً صحيحاً<sup>(٢)</sup>. ومن شروط النظرية الملائمة للظاهرة المراد تفسيرها<sup>(٣)</sup>:

- أن تكون في مقولاتها كلها نتيجة منطقية لتحليل الظاهرة المراد تفسيرها

كاشتقاق نظرية العامل من ملاحظة ظاهرة التغيّر الإعرابي في العربية.

- أن تشمل على قوانين عامّة مشتقة من الظاهرة المراد تفسيرها، يناط بها

إخضاع الظاهرة كلها للضبط من جهة، والتفسير من جهة أخرى، كقول جمهور

النحاة: "إن الأصل في الاسم الإعراب" إذ ينتج عن الأخذ به إخضاع الأسماء المبنية

غير المعربة إلى تفسير يثبت انضباطها في القانون النظري العام للاسم.

- أن تكون النظرية بكل مقولاتها قابلة من حيث المبدأ للاختبار التجريبي أو

الملاحظي، فقول جمهور النحاة: إن الفعل المضارع المتصل اتصالاً مباشراً بنون

---

(١) ينظر: النظرية اللغوية في التراث العربي، ص: ٢٣٦.

(٢) ينظر: السابق: ٢٣٧.

(٣) ينظر: التفكير العلمي في النحو العربي: ٢٧، ٢٨.

التوكيد الخفيفة أو الثقيلة في محل رفع أو نصب أو جزم قول يمكن اختباره تجريبياً، إذ حذف حرف التوكيد يُظهر علامة الإعراب المناسبة.

ومفهوم "العمل" يمثل فعلياً نظرية تفسيرية تفسّر ظاهرة الإعراب في العربية، لكونه فرضاً وضعه النحاة العرب لتفسير التركيب اللغوي الذي يشتمل على كلمات معينة واردة على ترتيب معين، إذ افترض النحاة أن الكلمات ترد في الجملة وفق قانون العمل، فبعضها يأتي عاملاً بمعنى أنه مقتضى لغيره، وبعض آخر يرد وفقاً لهذا العمل أو الاقتضاء بوروده معمولاً. وهذا الفرض الذي وضعه النحاة يعكس النظام أو القانون الذي يحكم تركيب الجملة، كما أنه لا يقتصر على تفسير الحركات الإعرابية فقط، وإنما يقوم كذلك بتفسير مختلف جوانب التركيب من تعلق وإعراب ومطابقة وترتيب ... الخ<sup>(١)</sup>.

#### -أصالة العامل:

يرى بعض اللغويين المحدثين أن الفكر اللغوي وجد منذ الخليل مبنياً على افتراضات من واقع الاستعمال اللغوي، وأن نظرة الخليل إلى العامل كانت في ضوء مراقبته للكلمات في ثنايا التأليف، وملاحظته التفاعلات اللغوية بين الأصوات والكلمات، ولم يلاحظ في تعليقه استعمال المنطق أو التأثر به. ومن الأدلة على ذلك - مثلاً - قوله في المقارنة بين عمل (إن) وعدم إعمال (إنما)! (إنما) لا تعمل فيما بعدها كما أن (أرى) إذا كانت لغواً لم تعمل، فجعلوا هذا نظيرها من الفعل، كما كان نظير (إن)

(١) ينظر: النظرية اللغوية في التراث العربي: ٢٣٧؛ التفكير العلمي في النحو العربي: ١٦٧، ١٦٨، ٢١١، ٢١٢.

(٢) ينظر: ظاهرة الإعراب: ٦٥-٦٧؛ من أصول التحويل: ١٤، ١٥.

من الفعل ما يعمل<sup>(١)</sup>. ومنه - كذلك - تعليقه لاتصال (النون) قبل (ياء) المتكلم الواقعة مفعولاً به في مثال: ضربني ويضربني، فقد سأله سيويه عن الضاربي، فقال: "هذا اسم، ويدخله الجر، وإنما قالوا في الفعل: ضربني ويضربني، كراهية أن يدخلوا الكسرة في هذه الباء كما تدخل الأسماء، فمنعوا هذا أن يدخله كما مُنِعَ الجر<sup>(٢)</sup>. ومن الباحثين من رأى - مستدلاً على أصالة مفهوم العمل عند الخليل - أن ثنائية العامل والمعمول، أشبه ما تكون بفكرة الساكن والمتحرك التي أبدعها الخليل في العروض، فالمعمول - في إطاره النظري - قبل أن يحدث العامل فيه الأثر معادل للساكن، وبعد حصول الأثر معادل للمتحرك<sup>(٣)</sup>.

وتأييداً لهذه النظرة، يرى مصطفى بن حمزة أن قضية الأعمال أدنى إلى نظر الإنسان من العلة والسببية، ومن مقولتي الفعل والانفعال عند أرسطو، وأنه من غير المنطقي أن يُستكثر على (الخليل) النحوي العربي استنباط الأعمال على يسره وسهولته، وهو الذي توصل إلى إنجاز بناء عروضي موسيقي يحتاج اكتشافه إلى عبقرية فذة نادرة<sup>(٤)</sup>.

وكذلك هو الأمر عند سيويه - كما يقول علي ناصف -، فإنه "كان يستمد تعليقاته للمسائل التي يعرضها والآراء التي يراها من كل ما يمكن أن تُستمد منه

---

(١) الكتاب: ١٣٨/٢.

(٢) السابق: ٣٦٩/٢.

(٣) ينظر: التفكير العملي في النحو العربي: ٢١٢.

(٤) ينظر: نظرية العامل في النحو العربي، مصطفى بن حمزة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ١٤٢٥هـ/

٢٠٠٤م، ص: ١٥٤.

التعليلات إلا حقائق الفلسفة وقضايا العلوم، فهذه وتلك لم تكن بلغت أشدّها بعد، فيكون لها في النحو أثر، وفي تفكير النحويين عمل على نحو ما كان لها بعد ذلك في شتى الأجيال والعصور"<sup>(١)</sup>.

ومع القول بأصالة النشأة، فإنهم أشاروا إلى أن نظرية العامل قد تأثرت - كما تأثر غيرها - فيما بعد فترة النشأة بالإشارات الفلسفية والملاحظات المنطقية التي جرت على ألسنة النحاة، وأنه قد حصل عند بعض متأخري النحاة من التعسّف والمبالغة وسوء التقدير ما ليس له صلة بمفهوم العامل ومؤداه"<sup>(٢)</sup>.

#### -التقدير ضرورة للتركيب:

من أكثر ما انتقده المعارضون لفكرة العمل (العامل) في النحو العربي، أن القول بالعامل قد ألجأ النحاة إلى المبالغة في التقدير والتأويل في التركيب النحوي، رغبة منهم في طرد القول به في جميع أحكامهم النحوية، وعدّوا ذلك تكلفاً ينافي طبيعة اللغة ويخرج بها عن سياقها الذي قيلت فيه إلى سياقات أخرى لم يكن يُقصد إليها، وعزّز هذا الانتقاد عند بعض اللغويين المحدثين، أخذهم بالمنهج الوصفي في دراسة اللغة، والذي يرى أن دراسة اللغة ووصف تراكيبها وتفسير حقائقها ينبغي أن يُقتصر فيه على مستوياتها الظاهرة المنطوقة فقط.

وقد بيّن المؤيدون لنظرية العامل - في معرض ردّهم هذه الدعوى - أن النحاة "لم يخلقوا التأويل والتقدير خلقاً، ولا تكلفوا القول فيها ارتجالياً، ولكنهم اعتمدوا

(١) سيبويه إمام النحاة، علي النجدي ناصف، مكتبة نهضة مصر، الفجالة، ١٩٥٣م، ص: ١٦٣.

(٢) ينظر: أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني: ١٩٠-٢٠٠؛ ظاهرة الإعراب: ٧٠-٧٤؛ نظرية العامل في

النحو العربي: ١٥٥، ١٥٦؛ دراسات في الإعراب: ٩٧.

على مبادئ سليمة وأصول مقررة، فقاوسوا النظر على النظر، واستدلوا بالحاضر على الغائب، ورأوا المحذوف في المذكور، تهديم رواية واسعة وملاحظة بارعة وتجربة طويلة وحسّ لغوي غير مدخول<sup>(١)</sup>، إضافة إلى أنّ حقيقة التقدير ضرورة لغوية لا حيلة لأحد في دفعها ما بقيت اللغة على ما خلقها الله، وكثير من تقديرات لغويينا القدماء كان يقتضيها واقع اللغة وتركيبها، وهو أصل مبني على سنن العرب في الاستعمال، لجأوا إليه بقصد الإيجاز في التعبير، الذي هو سمة من سمات اللغة العربية، وأحد دلائل مرونتها ويسرها، خاصة إذا تحصل المراد من المعنى، فأمكن الاستدلال عليه بإشارة مساندة أو كلام سابق أو قرينة مصاحبة<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكر اللغويون لبيان أهمية التقدير في التركيب اللغوي كثيرًا من الأمور، أذكر منها إجمالاً ما يلي:

- محاولة طرد القواعد والأساليب اللغوية، برجع ما خالف في الظاهر إلى أصوله المقررة، ملتزمين في ذلك بما يقتضيه المعنى ويستسيغه الذوق العربي وتؤيده الأشباه والنظائر<sup>(٣)</sup>.

- إيضاح المعاني في الجملة، باستكمال ما حذف أو استتر من عناصر الإسناد ومتعلقاته في التركيب النحوي<sup>(٤)</sup>.

---

(١) من قضايا اللغة والنحو، علي النجدي ناصف، مكتبة نهضة مصر بالفجالة، مصر، (د.ت)، ص: ٩١، ٩٢.

(٢) ينظر: السابق: ٨٨.

(٣) ينظر: السابق: ٩٢؛ أبحاث في اللغة العربية، داود عبده، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٣م، ص: ٢٦؛ من أصول النحو، ص: ١٣٨.

(٤) ينظر: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة: ٩٣، ١٣٠؛ أصول النحو العربي، محمد الحلواني: ١٨٧؛ المنوال



-العمل على توافق الدلالات المتعارضة في الصورة السطحية لنظم العناصر في الجملة<sup>(١)</sup>.

-مراعاة قواعد الصناعة النحوية، وهو جانب الشكل الذي يتمثل في نظام عناصر الجملة وما يخضع له من ضوابط، ومنه تقدير العامل لفظاً أو معنى، وذلك بهدف تعليم القواعد النحوية وتقريبها إلى الإفهام<sup>(٢)</sup>.

وقد خفت حدة النقد إلى مشكلة التقدير التي قال بها أصحابها بعد ظهور النظرية التحويلية في المنهج اللغوي الحديث، وأصبح القول به سائغاً مقبولاً لدى كثير من عارضوه من قبل، واتجه اللغويون المحدثون إلى القول بوجوب تفسير كثير من الظواهر اللغوية على نحو ما قام به القدماء وما ذكروه بصددها من تقدير لمحذوف أو وصف بالأصلية والفرعية، دون الاقتناع بمجرد الوصف الشكلي الذي يدعو إليه الوصفيون، والذي يعجز عن تقديم التفسير المقنع في أحيان كثيرة<sup>(٣)</sup>، والنظر في ذلك يعود إلى أن النظرية التحويلية تفترض وجود بنية عميقة باطنة ترد إليها البنية السطحية الظاهرة التي يتم من خلالها إبراز الدلالات اللغوية، وهذه البنية العميقة عند التحويليين، هي -غالباً- الأصل المقدر عند النحويين القدماء.

النحوي: ٣١٣-٣٢٢.

(١) ينظر: نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التراكيب، عبد الحميد السيد، مجلة جامعة دمشق، مج (١٨)،

ع(٤+٣)، ٢٠٠٢م، ص: ٦١، ٦٢؛ المنوال النحوي: ٣٢٢.

(٢) ينظر: السابق: ٦٣، ٦٤؛ من قضايا اللغة والنحو: ١٠٥، ١٠٦.

(٣) ينظر: أبحاث في اللغة العربية: ٩-٢٠.

(٤) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث: ١٤٧-١٥٨، التحويل في النحو العربي: مفهومه، أنواعه، صورته (البنية

العميقة للصيغ والتراكيب المحولة)، رابح بو معزة، عالم الكتب الحديث، إربد-الأردن، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م،

ص: ٤٥-٤٧، ٥٨، ٥٩؛ ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حموده، الدار العربية للطباعة

وظهر عند اللغويين المحدثين "أن بعض ما ذكره النحاة من التقدير الواجب عدم ذكره - وهو ما كان يمثل قمة استغرابهم ورفضهم لأن الناطقين المحتج بهم لم يعهد منهم إظهاره في كلامهم - شبيه بما يذكره التحويليون حين يقدرّون بعض المحذوفات التي يفترضون وجودها في البنية العميقة للجملّة، ويذكرون أن هذه العناصر لو ظهرت في بنية السطح لكان التعبير غير نحوي، أي كان خطأ من وجهة نظر أبناء اللغة الناطقين بها، ومن ثم فإن تحويلاً إجبارياً لا بدّ من وقوعه يحول دون ظهور هذه العناصر في بنية السطح"<sup>(١)</sup>.

وأجد من المناسب في هذا الشأن أن أختتم بما ذكره مصطفى بن حمزة عنه بقوله: "ولقد أتت على الدرس النحوي فترة طغى فيها التيار الوصفي، فتنكر الباحثون لقضية العامل ورأوها ضرباً من الغيب يؤدي إلى الكثير من التقدير، حتى إذا خفت حدة الوصفية وتبنى الناس التحويلية التوليدية منهجاً في النظر النحوي، ظهرت كتابات جديدة ترى في نظرية العامل منهجاً صالحاً للدرس، خصوصاً بعد ما وقر في الأذهان ازدواجية البنيتين السطحية والعميقة، وتبيّن أن النظر في البنية السطحية لا يكون إلا بمقدار ما تسمح به وسائل معينة على فحص البنية العميقة، ويومذاك عاد كثير من الدارسين ليقرروا أن قضية العامل من صلب التركيب وواقعه"<sup>(٢)</sup>.

وفي ختام الفصل أقول: إننا عشنا فيه مع ثابت ومتحول، الثابت هو نظرية

---

والنشر، الإسكندرية، (د.ن)، ص: ١٣٩.

(١) ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ٨٣.

(٢) نظرية العامل في النحو العربي: ١٥٠.

العامل التي ارتضاها النحويون العرب أصلاً تفسيريًا لتراكيب اللغة العربية، وبنوا عليها قواعدهم وفلسفتهم النحوية، والمتحول هو آراء اللغويين المحدثين حولها، ومواقفهم منها، حين حاولوا إلغاء مفهوم العمل والقول بتأثير العامل، وتجاوزه بإيجاد فكرة بديلة عنه، تغني عن الحاجة إليه، وتريح من الصعوبة الناشئة عن القول به، وتكون كذلك أيسر إلى الفهم وأوضح في التفسير، وأقرب إلى الواقعية، لكن كثيرًا منهم لم يثبت على متحوّله، وعاد إلى الثابت من جديد، يرى فيه عبقرية الأوائل، وشمولية النظرية، وصدق الوصف، وعمق التحليل، وسواء أكانت هذه العودة عن قناعة بتميّز فكرة العمل وصلاحياتها في الأصل (والعمل مفهوم عام تجتمع في معرفته العقول بمختلف لغاتها)، أم كانت عن قناعة فرضها ما انتهى إليه المنهج اللغوي الحديث<sup>(١)</sup> فإنها اعتراف بأن فكره العمل ونظرية العامل التي افترضها النحاة القدماء وعملوا بها، وضبطوا بمقتضاها الوظائف النحوية الأساسية "ذات كفاية وصفية لا تنكر، وأنها ملائمة لشكل المضمون في اللسان العربي"<sup>(٢)</sup>، وأن هذه الكفاية "تفسّر دورها عجز ناقد التراث النحوي عن استبدال نظام العوامل بجهاز تفسيري يعوّضه رغم شدة نقدهم له"<sup>(٣)</sup>.

---

(١) يقول: أحد الباحثين اللغويين المعاصرين: "... ومن ثم فإن تشومسكي وإن كان قد انتهى بنظرية العامل، فإن الخليل قد ابتدأ بها". ينظر: أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث،

حسام البهنساوي، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م، ص: ٦٠.

(٢) المنوال النحوي: ٣٢٣.

(٣) السابق: ٣٢٣.

# الباب الثاني

## اللغة والهوية

### في الفكر العربي

- الفصل الأول: تترك اللغة
- الفصل الثاني: فرض اللغة الأجنبية
- الفصل الثالث: الدعوة إلى العامية
- الفصل الرابع: كتابة العربية بالحروف اللاتينية

## اللغة والهوية في الفكر العربي

اللغة من أهم الملامح التي تكوّن الهوية، لأنها أساس كل ثقافة، ومنطلق كل تفكير، وركيزة من ركائز الوحدة التي يجتمع عليها أفراد كل أمة، وهي تمثل في سياق التدافع بين الأمم "عنوان الغلبة واستلاب الآخر لدى المستعمر، وعنوان الهوية وتحقيق الذات لدى المستعمر"<sup>(١)</sup>.

وقد واجهت اللغة العربية في هذا العصر دعوات عدّة، هدفت إلى إقصائها وتهميشها، وسلب أبنائها ما تمثله لهم من هويّة، ليكون ذلك منطلقاً من منطلقات تغيير أفكارهم وثقافتهم، المرتبطة بكتاب ربهم المجيد ولغته المبيّنة.

ودخلت اللغة العربية وأهلها الغيورون عليها، بسبب هذه الدعوات، في صراع لغوي لا هوادة فيه، وخاصة في النصف الأول من القرن العشرين الميلادي، عندما كانت أكثر الدول العربية محتلة من قبل بعض الدول الغربية، التي حاولت فرض لغتها على شعوب هذه الدول، لتكون تابعة لها في ثقافتها وطريقة تفكيرها وأسلوبها في الحياة. وكان قصد المحتل من هذا الاستلاب اللغوي الذي حرص عليه في فترة احتلاله، وعمل من أجل حصوله بكل وسيلة ممكنة؛ تحقيق الاستلاب الفكري لأبناء اللغة العربية في تلك البلاد، حتى تتمّ غلبته وتبقى هيمنته ويمتد تأثيره، وقد كان له ذلك، فالقابلية عند بعض أبناء الأمة العربية لتفضيل لغة المحتل وثقافته على لغتهم الأم، ما زالت آثارها إلى اليوم، إذ يرون فيها أنها -بخلاف العربية- لغة

---

(١) الثنائيات في قضايا اللغة العربية، من عصر النهضة إلى عصر العولمة، نهاد الموسى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠٠٣م: ٢٣٠.

الحضارة والعلم والمعرفة والتقدم، وأنه لا سبيل إلى ذلك إلا بها<sup>(١)</sup>.

وكما تولى المحتل فرض لغته وإقصاء اللغة العربية، بقوة سيطرته الحاكمة، فإنه كان في الوقت ذاته يشجّع ويساند ويفسح المجال للمستشرقين الغربيين، للمناداة بتغليب اللهجات العامية في البلاد العربية على الفصحى، واتخاذها لغة مكتوبة بدلاً منها، أو الدعوة إلى تيسير كتابة اللغة العربية باتخاذ الحروف اللاتينية بدلاً من الحروف العربية.

وفي هذا الباب، أستعرض بعضاً من هذه الدعوات، ليس هدفي فيه الحديث المفصّل عنها، وإنما ذكر بعض الجوانب التي تبدي ملامح مقربة عن الصراع الفكري اللغوي، الذي حصل بين أهل اللغة المدافعين عنها، وأصحاب هذه الدعوات من غير العرب من ناحية، والمؤيدين لها من أهل العربية أنفسهم من ناحية أخرى، وقد جعلت الفصل الأول منه للحديث عن قيام بعض دعاة القومية التركية أواخر الخلافة العثمانية بفرض اللغة التركية في البلاد العربية فيما سُمّي في تلك الفترة بـ "تريك اللغة"، وابتدأت بها لأنها أولى القضايا الأربعة انقضاء من المسرح اللغوي في هذا العصر، في حين يمتد صراع اللغة العربية مع الدعوات الثلاثة الأخرى (الدعوة إلى اللغة الأجنبية، الدعوة إلى العامية، الدعوة إلى كتابة العربية باللاتينية) إلى اليوم، وإن كان ليس بتلك القوّة التي كان عليها زمان انبعاث كل واحدة منها.

---

(١) ينظر: الفكر العربي بين الاستلاب وتأکید الذات، عبدالکريم غلاب، الدار العربية للكتاب، تونس، د.ت،

# الفصل الأول تتريك اللغة

- نشأة التتريك
- مظاهر تتريك اللغة
- موقف السلطان عبدالحميد من اللغة العربية
- مواجهة التتريك اللغوي

## تريك اللغة

### نشأة التريك

نشأ ما أُطلق عليه التريك في أواخر الخلافة العثمانية بفعل التعصب للقومية التركية ومحاولة إبرازها وتفضيلها على غيرها من القوميات الأخرى داخل الدولة العثمانية، وكانت بدايات ذلك في النصف الثاني من القرن التاسع عشر - الميلادي، متزامنة مع دعوة بعض رجال الحكم الأتراك إلى استصدار دستور يحكم الولايات العثمانية على غرار دساتير الدول الأوروبية<sup>(١)</sup>.

وبرزت هذه الظاهرة بصورة واضحة في أوائل القرن العشرين الميلادي، مع صعود رجالات حزب الاتحاد والترقي وإمساحهم بزمام الأمور في الدولة العثمانية بعد خلع السلطان عبد الحميد الثاني<sup>(٢)</sup>، وانتقالهم بالحكومة الإسلامية العثمانية في تركيا إلى حكومة قومية متعصبة للجنس التركي، تعادي الإسلام، وتقصي ما سواها

---

(١) تم إصدار دستور يحكم الولايات العثمانية في أول عهد السلطان عبد الحميد الثاني عام ١٨٧٦ م، استجابة لمطالب بعض القوميات داخل الدولة العثمانية، ثم عطل السلطان عام ١٨٧٨ م تنفيذه خوفاً من المفاسد التي يمكن أن تحصل بسببه، فكان ذلك مما عمل على الحد من إيقاد نار الدعوة إلى العصبية القومية وتأخيرها في تلك الفترة. ينظر: الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، علي محمد الصلابي، دار التوزيع والنشر الإسلامية، مصر، ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠١ م، ص: ٤٠١-٤٠٥.

(٢) عمل رجال حزب الاتحاد والترقي على استصدار الدستور مرة أخرى فتم لهم ذلك في عام ١٩٠٨ م، وبموجب قوة تأثيرهم وسيطرتهم على مجلس النواب العثماني استطاعوا في عام ١٩٠٩ م خلع السلطان عبد الحميد الثاني، وأظهروا من سياسة التريك التي كانوا يعملون من أجلها ما لم يعلنوه من قبل، وفيهم يقول السلطان عبد الحميد الثاني: "ورجّح الذين تولوا زمام الحكم من بعدي داعي القومية عند الأتراك، وجعلوه في مرتبة أعلى من الغيرة الدينية، ونفروا منهم العرب فبئس ما كانوا يفعلون". مذكرات السلطان عبد الحميد، ترجمة محمد حرب، دار القلم، دمشق، ط ٣، ١٤١٢ هـ/ ١٩٩١ م، ص: ١٩٥.



من القوميات الأخرى<sup>(١)</sup>.

وكان التتريك (أو الاستتراك) بفعل هذه القومية المتعصبة شاملاً لكل مناحي الحياة التاريخية والسياسية واللغوية<sup>(٢)</sup>، حتى انتهى إلى إسقاط الخلافة العثمانية وتكوين الدولة التركية الحديثة.

وامتدت حركة التتريك هذه إلى مختلف الولايات العثمانية، واستهدفت إقصاء اللغة العربية وتعميم اللغة التركية، واتهم دعاة القومية التركية الخلفاء العثمانيين بإهمال لغتهم التركية على حساب اللغة العربية، وبأنهم أسهموا في إثراء الثقافة العربية، وكان الأولى بهم أن يهتموا بتطوير الثقافة التركية<sup>(٣)</sup>، ورأوا في تتريك اللغة إصلاحاً لها، بحجة أنهم يحكمون العرب إدارياً وعسكرياً والعرب يحكمونهم أدبياً وثقافياً، ولذلك وجب عليهم تخليص اللغة والثقافة من آثار هذا الحكم الذي يروونه أجنبياً عنهم<sup>(٤)</sup>، وما هذا إلا لروح التعصب والعنصرية المقيتة التي سادت

---

(١) ينظر: محاضرات في نشوء الفكرة القومية، ساطع الحص -ري، مطبعة الرسالة، القاهرة، ١٩٥١م، ص: ١٢٢، ١٢٦؛ الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط: ٤٦٥؛ حركة اليقظة العربية في الش -رق الآسيوي، محمود صالح منسري، دار الفكر العربي، دمشق، ١٩٧٨م، ص: ١٢٥.

(٢) شملت حركة التتريك التي نفذها رجال حزب الاتحاد والترقي المذكرات والمؤلفات التاريخية فبدأت بإعادة النظر في التاريخ العثماني المدون لتصحيحه -كما يقولون- من النظرة الدينية التي بُني عليها وذلك بإبراز دور عظماء الأتراك في الوقائع التاريخية دون الإشارة إلى تأثيرهم بالإسلام، وإبراز ما كتبه المؤرخون الأوروبيون عن تاريخ الأتراك قبل الإسلام، وأولوا الأبحاث والنشر -رات المتعلقة بهذا الجانب اهتماماً كبيراً . ينظر محاضرات في نشوء الفكرة القومية: ١٣٧-١٤١؛ وصحوة الرجل المريض، موفق المرجة، مؤسسة الريان، بيروت، ط ٩، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، ص: ١٩٥.

(٣) ينظر: العثمانيون في التاريخ والحضارة، محمد حرب، دار القلم، دمشق، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م، ص: ٤٢٤، ٤٢٥.

(٤) ينظر: محاضرات في نشوء الفكرة القومية: ١٥١.

بينهم وخاصة تجاه كل ما هو عربي.

وقد ظهرت هذه النزعة العنصرية كثيرًا في كتاباتهم ومواقفهم، وصرح بها أدباؤهم وشعراؤهم، ومن أبرزهم في ذلك شاعره م "ضيا كوك ألب"، يقول في إحدى قصائده التي عبّرت عن هذا الجانب: "الذين يبغون اللغة العربية فليذهبوا إلى بلاد العرب، والذين يبغون اللغة الفارسية فليرحلوا إلى إيران، والذين يبغون اللغة الإفرنجية فليذهبوا إلى بلاد الفرنجة، فإن كل من لا يدرك هذه الحقيقة فهو جاهل، نحن أتراك فينبغي أن يكون لنا لغة تركية"<sup>(١)</sup>.

وبلغ بهم تعصبهم، أن أنكروا على وزير الأوقاف العربي في البرلمان الذي لم يمض شهر واحد على افتتاحه<sup>(٢)</sup>؛ اختتامه خطابه الذي ألقاه باللغة التركية بدعاء كلماته عربية، ولم يستطع رئيس البرلمان تهدئتهم بعد ذلك، إلا عندما أكد لهم أن ما قاله الوزير ليس إلا دعاء تقليديًا خاصًا بينه وبين الله، وليس من صلب الخطاب<sup>(٣)</sup>.

### مظاهر تترك اللغة:

استتبع حركة التترك اللغوي مظاهر لها تجسدها في كيان الدولة العثمانية وتبرزها في ولاياتها، فأجريت المعاملات الرسمية في المحاكم ودوائر الدولة المختلفة باللغة التركية، وأبلغت لجان حزب الاتحاد والترقي في الولايات بأن تكون مراسلاتها مع اللجنة المركزية في "سالونيك" بتركيا باللغة التركية<sup>(٤)</sup>، واشترطوا

---

(١) السابق: ١٣٠.

(٢) بعد إعادة العمل بالدستور مرة ثانية عام ١٩٠٨ م.

(٣) حركة اليقظة العربية في الشرق الآسيوي: ١٢٦.

(٤) ينظر: حركة اليقظة العربية في الشرق الآسيوي: ١٢٦.

فيمن يتولى أعمال الدولة أن يكون على معرفة باللغة التركية<sup>(١)</sup>، فكان لذلك أثره الكبير في إبعاد العرب عن المناصب العالية في الولايات العربية للدولة العثمانية، فضلاً عن غير العربية<sup>(٢)</sup>.

وكان من أبرز ما تجلّت فيه مظاهر التريك اللغوي سياسة تريك التعليم، وقد بدت أكثر وضوحاً في بلاد الشام والعراق، لقربها من مركز الخلافة وقوة بسط النفوذ عليها<sup>(٣)</sup>، فقد فرض فيها التدريس باللغة التركية في المدارس الحكومية التابعة للدولة العثمانية، في كل مادة حتى مواد اللغة العربية، وذلك وفق برامج الدراسة في تركيا، وكان ما يُدرّس من الصرف والنحو العربي فيها هو القدر اللازم لفهم قواعد اللغة التركية وأدبها والإنشاء فيها ليس أكثر من ذلك<sup>(٤)</sup>، وأكثر المعلمين من الأتراك، ومن كان عربياً منهم ألقى دروسه باللغة التركية ولم يستطع التعليم بلغته العربية

---

(١) عملاً بنص القانون "يشترط على التبعة العثمانية معرفة التركية التي هي اللغة الرسمية لأجل تقاليد مأموريات الدولة"، صحوة الرجل المريض: ٢٠٠.

(٢) نشر والٍ تركي انتخب عن "الديوانية" من ولاية بغداد من قبل حزب الاتحاد والترقي سلسلة من المقالات بعد انتخابه بعنوان "رسائل بغداد"، يبدي في أحدها عجبه من جهل الناس فيها باللغة التركية، حتى أنه لم يجد أحداً يستطيع التفاهم معه بها، فردت عليه إحدى الصحف العربية في ذلك الوقت بقولها: "الغريب ليس أن لا يعرف أهل الديوانية اللغة التركية، ولكن الغريب أن يكون نائباً عنهم من لا يعرف العربية". ينظر: محاضرات في نشوء الفكرة القومية: ١٨٢.

(٣) خلاف باقي الأجزاء العربية من الدولة العثمانية، حيث صدر والسودان تحت الانتداب البريطاني، ودول المغرب العربي محتلة من قبل فرنسا وإيطاليا، وشبه الجزيرة العربية ذات أوضاع سياسية غير مستقرة ما بين النفوذ البريطاني والتذمر من الوضع القائم للخلافة العثمانية.

(٤) ينظر: حاضر اللغة في الشام، سعيد الأفغاني، معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٦١ م، ص: ٢٣؛ تطور التعليم الوطني في العراق (١٨٦٩-١٩٣٢ م)، إبراهيم خليل أحمد، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٢ م، ص: ٤٨، ٦٠.

لطلابهم العرب، لشدة ما فرض من النظام عليهم<sup>(١)</sup>.

وكان الطلاب في مدارسهم يلقون معاملة سيئة من معلمهم الأتراك، وتضييقاً عليهم في التحدث بلغتهم العربية حتى خارج غرف الدرس، ومن أمثلة هذا التضييق في بعض المدارس، أن الطالب منهم في وقت الاستراحة إذا سبق لسانه إلى كلمة عربية صاحوا به بكلمة (سنيال)<sup>(٢)</sup>، وسلموه خشبة نقشت عليها هذه الكلمة، وصار عليه ليتخلص منها أن يجول بين رفاقه حتى يسمع كلمة بالعربية سبق بها لسان متكلم آخر، فيبادر إلى تسليمه الخشبة صارخاً به أيضاً (سنيال)، ومتى انتهت الاستراحة عوقب الذي تبقى بيده، يقول مصطفى الشهابي: "أتذكر أنني درّست سنة واحدة في مدرسة تجهيز الحكومة العثمانية بدمشق، فكانت جميع الدروس تُلقى بالتركية، وكان اللسان العربي يدرس أيضاً باللسان التركي، وكان معلم العربية رجلاً تركياً يتكلم لغة الضاد بلهجة تركية، ولا يفرق بين المذكر والمؤنث، ولا يفقه شيئاً من أدوات اللغة إلا مبادئ من الصرف والنحو مطبوعة في كتاب تركي"<sup>(٣)</sup>.

ويصور هذا الحال الذي وصل إليه التعليم في المدارس الحكومية بالبلاد العربية، الشاعر سليمان التاجي الفاروقي من شعراء الشام، في قصيدة يشكو فيها إلى

---

(١) ومن يخالف يمنع من التدريس، وقد حصل ذلك مع الشيخ طاهر الجزائري الذي كان يدرس "العربية" في

ثانوية دمشق، إذ استبدلوا به معلماً تركياً يدرس الطلاب مادته. ينظر: حاضر اللغة في الشام، ص: ٢٤.

(٢) (سنيال) كلمة فرنسية معناها "العلامة"، شاعت في مدارس الحكومة التركية في البلاد العربية، تقليداً لما كان

يجري في المدارس التبشيرية والتي كانت تدرس بلغات دولها في سوريا ولبنان.

(٣) ينظر: حاضر اللغة في الشام: ٢٢.

السلطان محمد رشاد ما آل إليه حال العرب ولغتهم فيقول<sup>(١)</sup>:

العرب لا شقيت في عهدك  
العرب  
سيوف ملكك والأقلام والكتب  
بل أي فضل أتى لم تحوه العرب  
وكل خير أتى فالعرب مصدره  
فبات ينعي على الكتاب ما كتبوا  
لسانهم أخلق الإهمال جدته  
أن أنكرته بنوه الخالص النجب  
تمشت اللهجة العجماء فيه إلى  
تموت ما بينهم؟! ياشد ما غلبوا  
بضع وعش -رون مليوناً لهم لغة  
فيها، فمن أين نبغي؟ كيف تُكتسب؟  
هذي المدارس محذور تعلمها

ولم تسمح الحكومة التركية ضمن سياسة التتريك اللغوي التي تتبعها بفتح مدارس أهلية تعلّم الطلاب باللغة العربية، في حين أبقّت للمدارس التبشيرية في الشام حرّيتها بالتدريس بلغاتها أو باللغة العربية، مما جعلها تبدو في نظر العرب أكثر اهتماماً باللغة العربية من المدارس الحكومية<sup>(٢)</sup>.

ومما دعا إليه أنصار تترك اللغة؛ العدول عن استعمال المفردات والتراكيب العربية والفارسية، وإبعاد القواميس والدواوين العربية والفارسية عن أيدي الكتّاب والأدباء، والبحث عن كلمات تركية أصيلة لتحل محلّ الكلمات العربية والفارسية المستعملة في الكتابات الأدبية والعلمية<sup>(٣)</sup>.

وأُتجه بداية إلى الألفاظ العربية والفارسية التي لم تكن شائعة الاستعمال بين الخاصّة والعامة من الشعب التركي لتصفيتها، وعمول ما شاع على الألسن منها

(١) حاضر اللغة في الشام: ٤٤.

(٢) ينظر: محاضرات في نشوء الفكرة القومية: ١٨٣.

(٣) ينظر: السابق، ص: ١٣١.

معاملة الألفاظ التركية فترك<sup>(١)</sup>، ثم تمّ الانتقال بعد ذلك إلى التصفية المطلقة والتريك التام، وخاصة بعد صعود نجم مصطفى كمال وقيادته لحزب الاتحاد والترقي، فعُقد مؤتمر في أنقرة برئاسته عام ١٩٢٣م - ولما يُعلن إسقاط الخلافة بعد- يهدف إلى إبعاد جميع الكلمات الأجنبية من اللغة التركية وخاصة العربية والفارسية<sup>(٢)</sup>، وأقرت الحكومة آنذاك لجنة رسمية تجمع الكلمات التركية المستعملة في مختلف نواحي البلاد، وتدرس الكلمات المستعملة في مختلف اللغات واللهجات التورانية<sup>(٣)</sup> أيضًا، لاستعمالها بدلاً من الكلمات العربية والفارسية التي ينطق بها الأتراك، ووصل الأمر أحياناً إلى ترجيح استعمال بعض الكلمات غير العربية على الكلمات العربية إذا لم يوجد كلمة تركية موافقة للمعنى المراد<sup>(٤)</sup>.

وقد خفف من هذا الاندفاع نحو التصفية المطلقة للكلمات العربية<sup>(٥)</sup> والفارسية في ذلك الوقت، ظهور نظرية تسمى بنظرية "شمس اللغات"، يزعم فيها أصحابها أن اللغة التركية هي بمثابة الشمس لمجموعة لغات العالم، وأن كل اللغات قد ولدت منها وانفصلت عنها، كما انفصلت النجوم السيّارة عن الشمس، وبناء على ما تقول به هذه النظرية، فإنّ كلّ الكلمات التي تنسب إلى العربية والفارسية

---

(١) ينظر: محاضرات في نشوء الفكرة القومية: ١٣٢.

(٢) ينظر: اللغة العربية بين حمايتها وخصومها، أنور الجندي، مطبعة الرسالة، مصر، (د.ت)، ص: ٢١.

(٣) استعمل القوميون الأتراك كلمة "توران" للدلالة على الأقطار التي يقطنها الأتراك، وأقارب الأتراك من مغول وتتار وقرغيز وأوزبك. ينظر: محاضرات في نشوء الفكرة القومية: ١٥٢.

(٤) ينظر: محاضرات في نشوء الفكرة القومية، ص: ١٣٣.

(٥) تم في المؤتمرات التركية التي عقدت لهذا الشأن إلغاء ما يقارب ١٣٦٥٠ كلمة عربية، حلت بدلاً منها كلمات تركية. ينظر: اللغة العربية بين حمايتها وخصومها: ٢١.

تعتبر منحدره من أصول تركية<sup>(١)</sup>.

وامتدَّ أثر الدعوة إلى ترك المفردات والتراكيب العربية إلى الشعراء ، فانصرفوا إلى الأشعار الشعبية التركية، وتركوا النظم على أوزان العروض العربية، بحجة أنها نشأت من طبيعة اللغة العربية ، وهي غير ملائمة لطبيعة الكلمات التركية، حتى هجر الشعراء أوزان العروض بأجمعها، وأصبح الجيل الجديد من الشعراء في تركيا لا ينظم إلا على وزن البنان (أحد أوزان الشعر الشعبي في اللغة التركية)<sup>(٢)</sup>.

كما وجهت الدولة الصحافة التركية لخدمة حركة التتريك بصفة عامة، ومنها سياسة تتريك اللغة، فأقدمت الصحف ومن أبرزها صحيفتا (إقدام) و(طنين) التركيتين على الترويج للقومية التركية وتمجيد رجالها، وإبراز اللغة التركية والدعوة إلى تغليبها، مع الحط من قدر سائر العناصر واللغات الأخرى<sup>(٣)</sup>. وصدرت في تلك الفترة العديد من الصحف والمجلات التركية في استانبول والعراق والشام ، بغية تعميم اللغة التركية ونشرها<sup>(٤)</sup>.

ثم أكمل مصطفى كمال سياسة التتريك هذه بعد سقوط الخلافة الإسلامية العثمانية واستقلاله بتركيا الدولة، فحاول أن يُغني في تركيا كل ما له صلة بالمعرب والمسلمين، فأمر أن يكون الأذان باللغة التركية، وأمر بترجمة القرآن إلى اللغة التركية

---

(١) ينظر: محاضرات في نشوء الفكرة القومية: ١٣٤.

(٢) ينظر: السابق: ١٣٤-١٣٦.

(٣) ينظر: حاضر اللغة في الشام: ٣٣.

(٤) ينظر: صحوة الرجل المريض: ١٩٤.

أيضاً، ثم تمّ إلغاء الكتابة بالأحرف العربية عام ١٩٢٩ م، واستخدمت الأحرف اللاتينية بدلاً منها، ومنع استعمال الحرف العربي لطبع المؤلفات التركية، وأمر بجمع الكتب المطبوعة بالأحرف العربية للتخلص منها بتصديرها إلى مصر وفارس والهند<sup>(١)</sup>، حتى لم يبق لأبناء الجيل الجديد في الدولة التركية أي صلة تربطه م بلغة القرآن الكريم، فنشأوا لا يعرفون الأبجدية العربية ولا يستطيعون كتابة لغته م بها، كما كان آباؤهم من قبل.

وامتدت آثار التريك اللغوي على بعض أهل العربية بها إلى ما بعد منتصف القرن العشرين الميلادي فبقي نطقهم ببعض الألفاظ التركية في حياتهم العامة، وكذلك استعمالهم لبعضها في كتاباتهم ومراسلاتهم وخاصة الإدارية منها، مثل: باشا، بك، أفندي، الياور، امباشي، يوزباشي<sup>(٢)</sup>، ومثل ما ألحق ببعض الألفاظ العربية من مقاطع اللغة التركية كالألفاظ المنتهية بالمقطع (جي) نحو: مكتوبجي، فخرنجي، تمرجي، بوسطجي، محاسبجي، أو المنتهية بلفظ (خانة) نحو: رصدخانة، كتبخانة، أو بلفظ (دار) نحو: دفتر دار، حكمدار، خزندار، أو التي أضيف إليها في أولها كلمة (باش) التركية (بمعنى رئيس) نحو: باشكاتب، باشصواف، باشمهندس<sup>(٣)</sup>.

### موقف السلطان عبد الحميد من اللغة العربية:

اهتم السلاطين العثمانيون باللغة العربية وجعلوها لغة الثقافة والأدب

---

(١) ينظر: حاضر العالم الإسلامي وقضايا المعاصرة، جميل المصري، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ٨، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م: ١/١٢٩.

(٢) ينظر: اللغة العربية كائن حي، جرجي زيدان، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٨م، ص: ٧٢، ٧٦.

(٣) ينظر: الكلمات التركية في اللهجات العربية الحديثة، ف. عبدالرحيم، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد (٤٥)، الجزء الأول، ١٣٨٩هـ / ١٩٧٠م، ص: ١٤٣-١٥٠.



والعلوم، وكتبوا بها مؤلفاتهم ورسائلهم<sup>(١)</sup>، واستمروا في ذلك حتى عهد السلطان عبد الحميد الثاني، وفي عهده برزت النزعة إلى القومية التركية، والدعوة إلى تخليص اللغة التركية من ألفاظ اللغة العربية من بعض أفراد الجنس التركي وخاصة فيما عُرف برجال حزب الاتحاد والترقي كما أشرنا سابقاً، فقام بعض أعلام العصـر في ذلك الوقت بالرد على هذه النزعة والدفاع عن اللغة العربية ، والدعوة - في مقابل ذلك - إلى اتخاذها لساناً رسمياً للدولة العثمانية بدلاً من اللغة التركية، ومن هؤلاء جمال الدين الأفغاني، الذي كان يرى أن على سلاطين الدولة العثمانية السعي إلى تعريب الأتراك لا تترك العرب، لأن في ذلك تقوية لسلطانهم ، وإزالة لعوامل النفور والانقسام بينهم وبين العرب<sup>(٢)</sup>.

وقد بين جمال الدين أنه عرض هذا الأمر على السلطان عبد الحميد الثاني فلم يجد له قبولاً عنده، يقول: "لقد كاشفت السلطان عبد الحميد في أكثر هذه المواضيع في خلوات عديدة، فكان يسمع بكل إصغاء، ولكنه في النتيجة، كان قليل الاحتفاء بكل ما قلته له، وفهمت من أوضاعه وأسارير وجهه، أنه لا يعتقد أن قبول اللسان العربي وفكرة الفاتح والسلطان سليم بذلك صواباً، فحولت وجهي عما لا يمكن إلى ما يمكن"<sup>(٣)</sup>. فما حقيقة موقف السلطان عبد الحميد الثاني من اللغة العربية؟ لم يكن السلطان عبد الحميد الثاني مقصياً للغة العربية معارضاً لها كدعاة القومية التركية في عهده، بل كان - كسابقه من الخلفاء العثمانيين - محباً لها معلياً شأنها، لأنها لسان الدين ولغة القرآن الكريم، ولم يكن معارضاً لاتخاذها لساناً

---

(١) ينظر: العثمانيون في التاريخ والحضارة: ٤٢٤، ٤٢٧ وما بعدها.

(٢) ينظر: الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني، دراسة وتحقيق محمد عمارة، دار الكتاب العربي، القاهرة، (د.ت): ٩٤، ٩٣/١.

(٣) السابق: ٩٤/١.

رسمياً للدولة العثمانية، وفي ذلك يقول: "اللغة العربية لغة جميلة، ليتنا كنا اتخذناها لغة رسمية للدولة من قبل، لقد اقترحت على خير الدين باشا التونسي عندما كان صدرًا أعظم أن تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية، لكن سعيد باشا<sup>(١)</sup> كبير أمناء القصر اعترض على اقتراحي هذا وقال: إذا عربنا الدولة فلن يبقى للعنصر التركي شيء بعد ذلك. كان سعيد باشا رجلاً فارغاً وكلامه فارغاً، ... ما دخل هذه المسألة، هذه مسألة وتلك مسألة أخرى، اتخذنا اللغة العربية لغة رسمية للدولة من شأنه على الأقل أن يزيد ارتباطنا بالعرب"<sup>(٢)</sup>.

وواضح من ردّ سعيد باشا على اقتراح السلطان عبد الحميد، مدى ما وصلت إليه العصبية للقومية التركية في نفوس أصحابها.

وبهذا الاقتراح من السلطان يتضح أن رغبته في أن تكون اللغة العربية لساناً رسمياً للدولة العثمانية توافق رغبة السلاطين العثمانيين من قبله، لا كما حكم عليه جمال الدين الأفغاني، ولكن لماذا لم يبين السلطان رغبته هذه لجمال الدين واكتفى بأن يسمع منه دون أن يرد عليه؟ الجواب على هذا - من وجهة نظري - يمكن أن يستنتج من خلال السياقين التاليين:

السياق الأول: كانت الأقليات المنضوية تحت حكم الدولة العثمانية تُطالب بأن

---

(١) سعيد باشا: كاتب سر الخليفة عبد الحميد الثاني، وصار فيما بعد صدرًا أعظم للسلطان. ولما عرف السلطان عبد الحميد بعد خلعه بأنه منضم لحزب الاتحاد والترقي؛ حزن لعدم وفاء سعيد باشا له وقال فيه: سعيد باشا! هذا الرجل الذي أغدقت عليه النعم طوال ثلاثة وثلاثين عامًا، كيف يمكن أن يرأس المجلس الذي قام ضدي؟! إن كل ما كنت أفعله لم أفعله إلا بعد استشارتي له. مذكرات السلطان عبد الحميد ترجمة محمد حرب: ١٦٧ (الهامش).

(٢) السلطان عبد الحميد الثاني آخر السلاطين العثمانيين الكبار، محمد حرب، دار القلم، دمشق، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، ص: ٤٠٣، عن مذكرات د. عاطف حسين الطيب المعالج للسلطان عبد الحميد، عن السلطان نفسه في حديث خاص لطيبه (الدفتري رقم ١١ من هذه المذكرات في مكتبة المجمع التاريخي التركي بأنقرة).

تكون لغاتها لغات رسمية إلى جانب اللغة التركية، حتى جعل ذلك مادة من مواد الدستور الذي أعدته اللجنة المشكلة برئاسة الصدر الأعظم مدحت باشا عام ١٨٧٧ م في بداية عهد السلطان عبد الحميد الثاني، ولم يقبل بها السلطان عبد الحميد الثاني، وغير المادة المتعلقة بالسماح لكل العناصر داخل الدولة باستخدام لغتها رسمياً، وجعلها تنص على أن اللغة التركية هي اللغة الرسمية للدولة، ثم أُعلن الدستور بعد ذلك<sup>(١)</sup>. ولما استمرت المطالبة بعد ذلك من قبل بعض النواب في مجلس النواب العثماني الأول بقبول لغاتهم لغات رسمية في الدولة العثمانية، وصرح بعضهم بطلب الاستقلال عن الدولة العثمانية<sup>(٢)</sup>، أعلن السلطان عبد الحميد الثاني إغلاق مجلس النواب بالفرمان الصادر بتاريخ ١٣ فبراير ١٨٧٨ م لأجل غير مسمى<sup>(٣)</sup>.

والذي يتضح من عمل السلطان بعدم الموافقة على أن تكون هذه اللغات لغات رسمية في أقاليمها إضافة إلى التركية ، ووصول الأمر إلى إلغاء الدستور وإغلاق مجلس النواب، رغبته في عدم تفكك أجزاء الدولة العثمانية وقطع الطريق على دعاة الانفصال والاستقلال عنها، لأن ترسيم لغة الإقليم (الاستقلال باللغة) سبيل إلى الاستقلال بالأرض فيما بعد، وهو ما كانت تترجو الأقليات الوصول إليه. ولذا أمر السلطان عبد الحميد الثاني بأن تكون اللغة التركية هي اللغة الرسمية للدولة، بها تكون مكاتباتها بين أقاليمها كلها لكيلا تضعف تبعية الأقاليم لها. رفض السلطان عبد الحميد قترح جمال الدين الأفغاني باتخاذ اللغة العربية لساناً

---

(١) ينظر: السلطان عبد الحميد خان الثاني بالوثائق، عمر فاروق يلماز، ترجمة طارق عبد الجليل السيد، دار نشر

عثماني، استانبول، ٢٠٠٠م، ص: ٣٧-٣٩.

(٢) ينظر: السابق: ٤٦.

(٣) ينظر: السابق: ٥٦.

رسمياً للدولة العثمانية قد يكون من هذا الوجه ، لأن تحقيق ذلك يدعو أقاليم الدولة الأخرى لتكرار مطالبتها بترسيم لغاتها مرة أخرى، وقد رفض السلطان ذلك من قبل في الدستور، ومما يؤيد هذه النظرة ما جاء في تعميم السلطان عبد الحميد الثاني الذي أرسله إلى (مانستر) في ٩ مايو ١٨٩٤ م - قبل وفاة جمال الدين الأفغاني بثلاث سنوات تقريباً- حيث دعا فيه إلى عدم استخدام الكلمات العربية والفارسية بكثرة في لغة المكاتبات، لأنه يرى أن ذلك يضعف من وضع اللغة التركية<sup>(١)</sup>، وأنه "لو استخدمت كل الكلمات العربية والفارسية في لغة الكتابة، سيصادف القارئ العديد من الكلمات غير المعروفة وغير المعتادة، فينبغي استخدام الكلمات التركية قدر الإمكان"<sup>(٢)</sup>. وهو يبين في هذا التعميم - إضافة إلى ذلك - أن المقصود ليس إقصاء هاتين اللغتين، وإنما توحيد لغة المكاتبات في الدولة بقوله: "وينبغي تعليم اللغة العربية والفارسية في المدارس العثمانية لضرورتها، فتدريس تلك اللغات يكون بغية قراءة القرآن الكريم القراءة الصحيحة، والقدرة على فهم العلوم والتعبيرات المعاصرة، واستطاعة قراءة الكتب التي تكتب بهاتين اللغتين..."<sup>(٣)</sup>.

السياق الثاني: وهو يتعلق بجمال الدين الأفغاني نفسه، ونظرة السلطان

عبد الحميد الثاني له، حيث كان السلطان عبد الحميد الثاني لا يثق به ولا يرتاح له، ويرى أنه يُبطن له خلاف ما يظهر، لاسيما وأن له علاقات قائمة مع الإنجليز الذين كانوا يحاولون تفتيت الدولة العثمانية والسيطرة على بعض أجزائها.

كانت هذه النظرة لجمال الدين من قبل السلطان عبد الحميد، سبباً في إحضاره

---

(١) ينظر: السلطان عبد الحميد خان الثاني بالوثائق: ٢٠٣، ٢٠٤.

(٢) السابق: ٢٠٣.

(٣) السابق: ٢٠٤.

إلى استانبول وعدم السماح له بالخروج منها، وقد جاء في إحدى مذكرات السلطان عبد الحميد عن جمال الدين الأفغاني قوله: "وقعت في يدي خطة ، أعدتها في وزارة الخارجية الإنجليزية مبهرج اسمه جمال الدين الأفغاني وإنجليزي يُدعى" بلنت "، قالاً فيها بإقصاء الخلافة عن الأتراك واقترحا على الإنجليز بإعلان الشريف حسين أمير مكة خليفة على المسلمين. كنت أعرف جمال الدين الأفغاني عن قرب، كان في مصر، وكان رجلاً خطرًا .. وكان رجل الإنجليز، ومن المحتمل جداً أن يكون الإنجليز قد أعدوا هذا الرجل لاختباري، رفضت فوراً فأتحد مع بلنت.."<sup>(١)</sup>.

وتوجيه كل من السياقين لا يتعارض مع الآخر، فإن السلطان عبد الحميد الثاني محبٌ للعربية غير كارهٍ لاتخاذها لغة رسمية إلى جانب اللغة التركية ، ولكن أوضاع دولة الخلافة الداخلية والخارجية في عهده لم تكن تسمح بإحداث تغيير من هذا القبيل، لاسيما وأن ترسيم لغات أقاليم الدولة كان مطلباً من مطالب قوميات هذه الأقاليم، وهو ما كانت تسعى إليه أيضاً الدول المناوئة للخلافة ، بغية تفتيت أجزاء الدولة وإسقاطها، بل إن منع ترسيم لغة غير التركية في ذلك الوقت ، كان أحد السدود المنيعه أمام انهيار وحدة الدولة العثمانية وسقوط الخلافة، وهو ما بدا واضحاً بعد إقرار الدستور مرة ثانية عام ١٩٠٨ م، وخلع السلطان عبد الحميد عام ١٩٠٩ م. إضافة إلى أن نظرة المؤامرة التي ترجحت عند السلطان عبد الحميد بين جمال الدين الأفغاني والإنجليز، قد أفقدت عنده دعوة جمال الدين مصداقيتها، فأثر -ربما- السكوت عن إجابته إليها أو الرد عليها.

---

(١) مذكرات السلطان عبد الحميد، ترجمة محمد حرب: ١٤٨.

## مواجهة التتريك اللغوي:

كانت الدعوة إلى تمكين اللغة العربية أثناء خلافة السلطان عبدالحميد الثاني ، وجعلها لغة رسمية في الولايات العربية إلى جانب اللغة التركية ، تعتبر دعوة من قبيل الإصلاح لأوضاع الدولة ورعاياها، والذي كانت تنادي به في ذلك الوقت مختلف قوميات الدولة، وإن كان بعض ذلك يمثل بدايات للنزعة القومية عند بعض العرب<sup>(١)</sup>، نظير وجودها عند القوميين الأتراك؛ لكنه لم يتخذ مبدأ المقاومة المعلنة والسياسة المضادة، إلا عندما بدأ القوميون الأتراك تطبيق سياسة التتريك - ومنها ما يتعلق بتتريك اللغة- في الدولة علانية بعد خلع السلطان عبدالحميد الثاني، عندها ضاق العرب من محاولات إقصاء لغتهم وتهميشها، فعمدوا إلى مقاومة ذلك ومواجهته بما يكف المتهجم على اللغة العربية ويوطد بقاءها، وبرز ذلك في المجتمع العربي - وخاصة في الشام والعراق - من خلال عدّة أمور من أبرزها:

١- تعلّم اللغة والتعليم بها: لم يرتض أهل العربية أن تبقى حال التعليم على ما هي عليه (فرض التعليم بالتركية في المدارس الحكومية العثمانية، ومطالبة المعلمين العرب التدريس بها للجميع الطلاب حتى العرب )، ورأوا في ذلك إهانة لهم

---

(١) ومن أبرزهم في ذلك عبدالرحمن الكواكبي (ت ١٩٠٤م) وخاصة في كتابي: "طبائع الاستبداد ومصارع الاستعبد" و"أم القرى"، وهو يمثل نزعة قومية عروبية كتلك التي بدأت تتغلغل في أوساط الترك في ذلك الوقت، تجاوزت اللغة إلى الدعوة إلى عودة الخلافة إلى العرب من قري ش. ينظر -مثلاً- "أم القرى"، عبدالرحمن الكواكبي، دار الأوائل، دمشق، ٢٠٠٢م، ص: ١٩٨، ٢٠٨، و"طبائع الاستبداد ومصارع الاستعبد"، عبدالرحمن الكواكبي، (د.ن)، القاهرة، ١٣٨٧هـ، ص: ١٠٠، ١٠١، وفيها مناداته كل من نطق بالضاد من غير المسلمين إلى الاجتماع والتفاهم في الدنيا وجعل الأديان تحكم في الأخرى. وقد كان لكتابات الكواكبي أثرها فيما بعد في نفوس بعض أهل العربية حيث عمقت جانب الاعتزاز بالقومية العربية والمناداة بها وخاصة بعد قيام الجمعيات العربية ومطالبها الإصلاحية في الولايات العربية.

وإقصاء للغتهم، وفرضاً للغة التركية بدواعي التمكّن السياسي والتعصب القومي على غير بصيرة وهدى، فأخذوا أنفسهم بالحرص على تعلّمها والاستزادة من علومها، وتنشئة أبنائهم عليها وغرس حبها في نفوسهم، وكان من أبرز ما اتجهوا إليه في سبيل تحقيق هذا الهدف:

- إنشاء المدارس الأهلية الخاصة من قبل بعض الغيورين على اللغة آنذاك، كالمدرسة العثمانية التي أسسها الشيخ محمد كامل القصاب، وسميت فيما بعد بالكاملية، ومدارس جمعية المقاصد الخيرية على ساحل الشام، والكلية الأزهرية في بيروت للشيخ أحمد عباس<sup>(١)</sup>، وقد كانت هذه المدارس تدرس باللغة العربية، وتصبغ طلابها ومعلميها بها حتى خارج غرف الدرس<sup>(٢)</sup>.

- مدارس الأوقاف الإسلامية المنتشرة في الشام<sup>(٣)</sup>، وهي موقوفة على طلبة العلم الديني، وكانوا يلتقون فيها لتعليمهم باللغة العربية، فكانت مجالاً من مجالات تعلّم اللغة ونشرها، وكان لخريجيها أثرٌ في النهوض بالعربية فيما بعد.

---

(١) يرظّر: محاضرات في القومية العربية: ١٠٢؛ حاضر اللغة في الشام، ص: ٢٨؛ اللغة العربية عبر القرون، محمود فهمي حجازي، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٨م، ص: ٧٢.

(٢) يقول سعيد الأفغاني: "كنت طفلاً في السابعة من عمري في مدرسة الأرمينية والإسعاف الخيري - وكانتا مندرجتين في ذلك التاريخ آخر العهد التركي - فأذكر أن المدير وبعض المدرسين يلتزمون الفصحى دأباً في حوارهم معنا وفي إلقاء الدروس، وفي التنبيهات العامة حين يجمعون الطلاب صباحاً وقبل الانصراف مساءً، وحين يقرأ التفقد صباحاً؛ كان المقروء اسمه يجب بد(لبيك)، وحين يجب الداخولون حديثاً في المدرسة بما ألفوا في مدارس الحكومة وهي كلمة (أفندم) يصرخ بهم المدير وينظر إليهم الطلاب ش زراً، كأنهم كفروا بالله، فسرعان ما يستدركون بد(لبيك)، فيضحك الطلاب وتمر العاصفة". حاضر اللغة في الشام: ٣٠.

(٣) يرظّر: حاضر اللغة في الشام: ٢٤.

- بذل الجهود الفردية في تعلّم اللغة، والاجتماع على مدارستها، وكانت هذه الجهود تتمثل في إنشاء غرف عامّة للقراءة في الكتب العربية وا لاطّلاع على بعض المجلات والجرائد العربية ، وتعليم قواعد اللغة العربية وآدابها... الخ<sup>(١)</sup>. ومما يمكن اعتباره في هذا السياق - وإن كان بصورة غير مباشرة- ما كانت تقوم به بعض المدارس النصرانية (التبشيرية) في الشام، إذ كانت تدرّس طلابها باللغة العربية<sup>(٢)</sup> إضافة إلى لغات دولها، ونظبع وتوزع بعض الكتب العربية، وترجم الأناجيل-أيضاً- إلى اللغة العربية، فكان لذلك وغيره أثر في بروز بعض أعلام اللغة العربية في ذلك الوقت، ممن خدموا اللغة تعليماً وتأليفاً، كأحمد فارس الشدياق وناصيف اليازجي وبطرس البستاني وغيرهم<sup>(٣)</sup>.

٢- إصدار الصحف والمجلات العربية<sup>(٤)</sup>، لتبقى اللغة قريبة متداولة مقروءة بين الناس بعد إقصائها من دور التعليم الحكومية، وهي كثيرة، ومن أبرز الصحف التي نادت بالقومية العربية "المفيد" و"الحقيقة" و"القبس" و"الحضارة" و"المقتبس" و"الأيام"، أما المجلّات فمنها: "المجمع العلمي" و"الرابطة الأدبية"

---

(١) ينظر: السابق: ٣٥، ٣٦.

(٢) لم تكن تدرّس باللغة العربية خدمة لذات اللغة أو أهلها، وإنما جذباً للعرب بغية نشر النصرانية بينهم، وتمكيناً لوجودهم، يدلّ على ذلك هجرهم للتدريس بالعربية بعد ذلك عندما شعروا بضعف العثمانيين وزيادة نفوذ الأوروبيين، كما فعلت الكلية السورية الإنجيلية ببيروت عام ١٨٨١ م. ينظر: اللغة العربية عبر القرون: ٧١.

(٣) ينظر: محاضرات في القومية العربية، مصطفى الشهابي، معهد الدراسات العربية العالمية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٣٧٩هـ/١٩٥٨م، ص: ٣٠٠ وما بعدها؛ محاضرات في نشوء الفكرة القومية: ١٦٧، ١٦٨؛ حركة اليقظة العربية: ٩٤.

(٤) ينظر: محاضرات في القومية العربية: ١٠١، ١٠٢؛ حاضر اللغة في الشام: ٣٧.



و"الميزان"، وفي هذه الصحف والمجلات كان الأدباء والكتّاب العرب يردّون على ما تنشره الصحف الناطقة بلسان القومية التركية، من مثل قول الشاعر أمين ناصر الدين في قصيدة له ردّاً على جريد (إقدام) التركية<sup>(١)</sup>:

إن أسرف الحساد تنديداً  
فلطالما ذمّ الكرام لئام  
بنا  
نحن الألى بلسانهم قد أنزلت

وقد كان للصحافة دور كبير في إقبال الناس على اللغة العربية والارتقاء بمستواهم اللغوي والأدبي.

٣- إشاعة اللغة العربية في الحياة العامة: التكلّم بالفصحى في الخطب والناشيد والحفلات التي كانت تقام في المدارس الأهلية والميادين العامة، وهجر مصطلحات اللغة التركية وإيثار التكلّم دومًا باللغة العربية في أماكن تجمع الناس ولقاءاتهم ويجدر بنا بعد ذكر هذه المظاهر العامة التي برزت من خلالها مقاومة التتريك اللغوي بالدعوة إلى "العربية" وإحيائها في نفوس أهلها؛ أن نتحدث عن عاملين مهمين كان لهما أبرز الأثر في هذا الاتجاه، وهما: الجمعيات العربية التي نشأت في تلك الفترة، وقيام الحكومة العربية في سوريا بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨م.

أولاً - الجمعيات العربية:

(١) ينظر حاضر اللغة في الشام: ٤٩.

(٢) كان محب الدين الخطيب مؤسس جمعية النهضة العربية ، يلتزم مع أعضاء جمعياته الحديث بالفصحى في اجتماعاتهم، كما كان يحث رفاقه الشبان العرب في مقاهي الآستانة ، أن يستعملوا حين يلعبون النرد الأرقام العربية بدلاً من التركية والفارسية. ينظر: حاضر اللغة في الشام: ١٤٧، ١٤٨.

نشأت الجمعيات العربية في أواخر العقد الأول ومقتبل العقد الثاني من القرن العشرين، وأغلبها فيما بين عامي ١٩٠٧ و ١٩١٣ م في مقابل الجمعيات التركية التي برزت في ذلك الوقت، وأخذت تغذي جانب القومية التركية وتدعو له. وكان طابعها العام يتمثل الوجهة الإصلاحية للولايات العربية وأهلها، ويتمحور حول أمرين، أحدهما: سياسي، بإظهار الوجود والمطالبة بالحقوق، والآخر: قومي، بالاعتزاز بالجنس واللغة. ومن أبرز الجمعيات العربية التي نشأت في ذلك الوقت وجعلت تمكين اللغة العربية هدفاً من أهدافها<sup>(١)</sup>:

- جمعية النهضة العربية ، وأسسها محب الدين الخطيب في الآستانة عام ١٩٠٧ م، وكانت أهدافها منصرفة بشكل كبير إلى إحياء اللغة العربية في نفوس أهلها، وتذكيرهم بأمجاد العرب وما لهم من مفاخر ومآثر، ومن أبرز ما قامت به الجمعية فتح غرف عامة للقراءة، وإلقاء الدروس والمحاضرات ، لتعليم اللغة العربية ونشر آدابها.

- جمعية الإخاء العربي العثماني ، وأسستها الجالية العربية في الآستانة قبل خلع السلطان عبدالحميد الثاني في سبتمبر ١٩٠٨ م، وأغلقت الحكومة أبوابها في مارس ١٩٠٩ م بعد خلع السلطان عبدالحميد. وكانت تهدف إلى إحداث وفاق بين العرب والأتراك في ظل الخلافة العثمانية كما هو واضح من اسمها.

---

(١) ينظر: حركة اليقظة العربية: ١٥٨-١٧٢؛ محاضرات في القومية العربية: ٥٢-٧٠؛ صحوة الرجل المريض:

٣٠٧، ٣٠٨، ٤٢١-٤٣١؛ حاضر اللغة في الشام: ٣٤-٣٨.

- جمعية المنتدى الأدبي، وأسسها في الآستانة عدد من الموظفين والنواب والأدباء والطلبة صيف عام ١٩٠٩م، لتكون ملتقى العرب الذين يقيمون في عاصمة الدولة أو يزورونها ، وكان لها فروع في مختلف مدن الشام والعراق، واستمرت كذلك حتى أغلقتها الحكومة التركية أيضًا عام ١٩١٥م.

- الجمعية القحطانية وأنشئت بعد قيام جمعية المنتدى الأدبي، وقام بتأسيسها في الآستانة أواخر عام ١٩٠٩م كل من وزير الأوقاف خليل حمادة باشا، والسيد عبد الحميد الزهراوي، وسليم بك الجزائري، وصار اسمها فيما بعد "جمعية العهد".

- جمعية الناطقين بالضاد ، وأنشئت في باريس على يد عدد من الشباب العرب أثناء دراستهم هناك في نوفمبر ١٩٠٩م، ثم أصبح اسمها (العربية الفتاة) منذ عام ١٩١١م، وانتقل مقرها من باريس إلى بيروت عام ١٩١٣م ثم إلى دمشق.

- جمعية بيروت العمومية الإصلاحية ، وظهرت بيروت أواخر عام ١٩١٢م، ووضع ستة وثمانون من أعيان بيروت المسلمين والمسحيين مشروعاتها الإصلاحية الذي تطالب به، والذي أعلن في فبراير ١٩١٣م، وحظيت بتأييد شعبي كبير في أقاليم الشام وبغداد والبصرة والقاهرة.

- جمعية البصرة الإصلاحية، وظهرت بالبصرة عام ١٩١٣م، وسارت على خطى جمعية بيروت الإصلاحية، وتكاد تكون امتدادًا لها فيما يخص أهل العراق. ومن أبرز ما قامت به هذه الجمعيات لمقاومة التتريك في تلك الفترة، عقدها المؤتمر العربي الأول بباريس في الفترة من ١٨-٢٣ يونيو (حزيران) ١٩١٣م برئاسة عبد الحميد الزهراوي، وقد حضره ممثلون من مختلف الجمعيات العربية القائمة في

الآستانة ودمشق وبيروت والقاهرة، كما حضره ممثلون عن الجاليات العربية في المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية وكان من ضمن الأمور التي طالب بها المجتمعون الحكومة العثمانية التي كان يمسك بزمامها في تلك الفترة حزب جمعية الاتحاد والترقي، ومنها فيما يتعلق باللغة العربية: المطالبة بأن تكون اللغة العربية لغة رسمية معتمدة إلى جانب اللغة التركية في البرلمان العثماني، وأن تكون اللغة العربية لغة رسمية في الولايات العربية<sup>(١)</sup>.

وأرسلت لجنة المؤتمر نسخة من قراراته إلى الحكومة العثمانية بغية الاستجابة لها، فتباطأت الحكومة عن الاستجابة للمطالب وكان موقفها سلبياً في بادئ الأمر، ثم رأت أن تتجاوب معها حرصاً على مصالحها وخوفاً من ردة فعل غير مناسبة من العرب تجاهها، فأرسلت سكرتيرها العام للتفاوض مع زعماء المؤتمر، وانتهت المفاوضات - فيما يتعلق باللغة العربية - إلى الاتفاق بأن يكون التعليم الابتدائي والثانوي في جميع البلاد العربية باللغة العربية، ويكون التعليم العالي بلغة الأكثرية من السكان، وتدرس اللغة التركية إجبارياً في المدارس الثانوية، ويشترط في رؤساء المصالح والموظفين في البلاد العربية ما عدا الولاية أن يكونوا عارفين باللغة العربية<sup>(٢)</sup>.

وكان الاتفاق على أن تبقى هذه الاتفاقية طي الكتمان حتى يتخذ حزب

جمعية الاتحاد والترقي التدابير اللازمة لوضع وإصدار الأنظمة والقرارات

---

(١) ينظر: محاضرات في نشوء الفكرة القومية: ١٩٠ وما بعدها؛ محاضرات في القومية العربية: ٨٧ وما بعدها.

(٢) ينظر: محاضرات في نشوء الفكرة القومية: ٢٠٣؛ ومحاضرات في القومية العربية: ٩٨.

والتعليمات التي تقتضيها المبادئ المقررة شيئاً فشيئاً، ثم صدر الأمر السلطاني في ٥ أغسطس ١٩١٣م وفيه خلاف ما تمّ الاتفاق عليه في نقاط كثيرة، ففيما يتعلق باللغة نصّ الأمر على أن "يكون التدريس باللغة العربية في جميع مدارس الولايات التي تتكلم أكثرية سكانها هذه اللغة .. على أن يبدأ منذ الآن في المدارس الابتدائية والثانوية مع جعل تعليم اللغة التركية إجبارياً .. وينظر من الآن في الوسائل التي تؤدي إلى جعل التعليم العالي في البلاد العربية باللغة العربية، على أنه يجب أن يظل التعليم باللغة التركية في المدارس الثانوية في مراكز الولايات لتعمّ هذه اللغة"<sup>(١)</sup>، كما نصّ على أنه "يجب أن يُلاحظ في تعيين الموظفين للبلاد العربية معرفتهم لغتها بجانب اللغة التركية.."<sup>(٢)</sup>.

واتخذت الحكومة التركية بعد الاتفاق عدة خطوات إيجابية سارت ببطء شديد، تمثل أبرزها في ترجمة وزارة المعارف العثمانية بعض الكتب المدرسية إلى اللغة العربية، وإنشاء ثانوية عربية في دمشق وأخرى في بيروت، كما أنشئ معهد للحقوق في بيروت، أغلب أساتذته من العرب، وجعلت اللغة العربية لغة التدريس فيه لأغلب موادّه، ولكن هذه الخطوات تعثرت بعد ذلك بقليل حيث استغلت الحكومة قيام الحرب العالمية الأولى، فلوقفت ما بدأت به، وأرجعت الحال إلى ما كان عليه في المدارس الحكومية، وألغت الثانويتين اللتين أنشئت، وحلّت الجمعيات العربية التي كانت قائمة<sup>(٣)</sup>.

---

(١) صحوة الرجل المريض: ٣٢٣.

(٢) السابق.

(٣) ينظر: محاضرات في نشوء الفكرة القومية: ٢٠٨؛ حاضر اللغة في الشام: ٤٧، ٤٨.

## ثانياً - الحكومة العربية في سوريا:

بعد حلّ الجمعيات العربية عام ١٩١٥م وتراجع الحكومة العثمانية عن خطواتها الإصلاحية التي وعدت بها العرب، تآزم الصراع اللغوي السياسي بينهما، وبدأت الأمور تسير إلى المناداة بالانفصال عن الخلافة العثمانية ، وتكوين خلافة عربية تحفظ للعرب كرامتهم وسيادة لغتهم، على حدّ قول الشاعر عبد الحميد الرافعي من طرابلس الشام<sup>(١)</sup>:

ما تصلح الدنيا ولا ناسها	ما لم يلِ الأَقو ام أجناسها
داركُ أمير ال ع رب جرثومة	للعرب قد أدركها ياسها
تجاوز الترك على حقها	والترك قوم ضاع إحساسها
تزعم حبّ الدين لكن كما	يرو ج السلعة دلاّسها
لو تألف القرآن ما حاربت	لسانه حتى التوى فاسها

وبالفعل قام الشريف الحسين بن علي بإعلان الثورة العربية من الحجاز في ١٠ يونيو ١٩١٦م، والدولة العثمانية ما تزال في خضم الحرب العالمية الأولى، لكنه لم يستطع أن يقيم دولة الخلافة العربية التي كان يريدّها ، لأنّ الإنجليز - وإن كانوا هم الذين شجعوه وساعدوه في بادئ الأمر - لم يمكّنوه من ذلك حرصاً على مصالحهم، ثم أعاد ابنه فيصل المحاولة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى في الخامس من أكتوبر ١٩١٨م، فأعلن الانفصال عن الدولة العثمانية، وتأسيس حكومة عربية في سوريا لكنها لم تدم طويلاً بسبب دخول القوات الفرنسية سوريا مستعمرة لها في

(١) ينظر: حاضر اللغة في الشام: ٤٥.

الرابع والعشرين من يوليو ١٩٢٠م حرصًا كذلك على مصالحتها ومنعًا لقيام دولة عربية تعيد للعرب والمسلمين أمجاد الخلافة العثمانية التي أوشكت على الانهيار في ذلك الوقت<sup>(١)</sup>.

#### - التعريب في مواجهة التتريك في عهد الدولة العربية بسوريا:

بلغت مقاومة التتريك في هذا العهد أوجها وقمة عطائها، وبرز فيه الكثير

من مظاهر تمكين اللغة العربية على المستويين الشعبي والرسمي، فقد سعت الحكومة في تلك الفترة إلى تعريب إدارات الدولة ودواوينها، ونش -ر العربية بين موظفيها، بوضع المصطلحات العربية بدلًا من التركية وغيرها. كما أنشأت المجمع العلمي العربي (مجمع اللغة العربية بدمشق حاليًا)، و كان من أبرز مهامه في تلك الفترة، ترجمة وتصحيح وتنقيح القوانين، كقانون التعليم الابتدائي وقانون الصحة العامة، وقانون الحجر الصحي، وبعض القوانين المالية. وفي جانب التعليم اهتمت مديرية المعارف بترجمة الكتب المدرسية إلى العربية، وأعيد افتتاح معهدي الطب والحقوق بدمشق عام ١٩١٩م، وجعلت اللغة العربية لغة التدريس الرسمية به ما بعد تعريب كل موادهما، ثم أنشئت الجامعة السورية منها فكانتا أول كليتين فيها، واعتمدت اللغة العربية أيضًا لغة التدريس في الجامعة<sup>(٢)</sup>.

ولقد كان لهذه الجهود التي لم تجاوز فترة العامين ، أبلغ الأثر في نهوض العربية، حيث كان ما أنجز فيها بمثابة الأساس الذي بنى عليه حماة العربية -فيما بعد- البنيان لرقبها واستمرارها في سوريا أو في غيرها من بلاد الشام بصفة عامة.

(١) ينظر: صحوة الرجل المريض: ٢٨٥ وما بعدها.

(٢) ينظر: محاضرات في القومية العربية: ١٢٣؛ حاضر اللغة في الشام: ٥٩.

وإلى جانب هذه المحاولات العربية في مواجهة التتريك اللغوي، كانت هناك وقفة من بعض الأتراك أنفسهم، ممن لم يغلب الفوعة القومية على مبدأ الانتحاء إلى الإسلام والاعتراف بشرف لغته العربية التي بها أنزل القرآن الكريم، فهذا محمد عاكف شاعر الإسلام في الدولة العثمانية، يمدأ بترجمة تفسير كتبه الشيخ محمد عبده لمعاني القرآن الكريم إلى اللغة التركية، ثم لماع رف برغبة مصطفى كمال في إلغاء الأذان وتلاوة القرآن بالعربية، وجعل الصلاة بالتركية، توقف عن عمله بعد أن أمضى فيه ما يقارب العامين، وأنهى عقده من رئاسة الشؤون الدينية، وحال دون وصول ما ترجم إلى مصطفى كمال لئلا يستغله في مخططه لتتريك كل شيء<sup>(١)</sup>.

وأرى أن اختتم هذا المبحث بذكر بعض الأمور والحقائق التي أسهمت ظاهرة التتريك اللغوي في حدوثها وإبرازها، وهي:

- إذكاء روح القومية العربية في نفوس العرب، واجتماعهم تحت مظلتها وإن تباينت عقائدهم ومشاربهم، حتى قال أحدهم<sup>(٢)</sup>:

إن فرق الإيوان بين جموعنا فلساننا العربي خير موحّد

والجمعيات العربية التي أسسوها من أبرز شواهد ذلك.

- الإسهام في النهوض باللغة العربية وإحياء كثير من جوانبها، لأنّ الدفاع عنها في مواجهة التتريك كان يتطلب قوّة معرفة بها، فأكبّ عليها أه لها تعلّمًا وتعلّمًا، واستعمالًا وتطبيقًا، وكان أثر ذلك حميدًا عليها وعليهم.

- أدت هذه الظاهرة إلى عزل حاضر الدولة التركية بعد سقوط الخلافة

---

(١) ينظر: صحوة الرجل المريض، ص: ١٩١.

(٢) ينظر: حاضر اللغة في الشام: ٤٣.



العثمانية عن ماضيها الإسلامي والعربي، بالتعصب للغة القومية التركية وإقصاء ما فيها من ألفاظ عربية، وتغيير نمط كتابتها إلى اللاتينية، وعلى ضوئه فقد المسلمون الأتراك صلتهم بالعرب ولغتهم الشريفة، لغة القرآن الكريم.

- أدت هذه الظاهرة -أثناء مواجهتها- إلى اجتماع عاملين متباينين في الهدف والنتيجة، أولهما: القومية العربية داخل الدولة العثمانية، والتي كان هدفه استبقاء اللغة العربية دفاعاً عن الهوية، بترسيمها في الولايات العربية بعد تهميشها وفرض اللغة التركية. وثانيهما: العداء الخارجي من الدول الغربية (وخاصة إنجلترا وفرنسا)، وكان هدفه الإطاحة بالخلافة العثمانية، بإضعاف السيطرة العثمانية على البلاد العربية ودعم المناداة بالقومية العربية (دعم إنجلترا للشريف حسين، ودعم فرنسا للجمعيات العربية).

- أكدت ظاهرة التتريك أن اللغة وما تحويه من ثقافة وفكر، وما تفرضه من هوية، هي الأداة الأهم والأبرز في الصراع السياسي وهو ما سيظهر أيضاً لنا من خلال الفصل التالي، الذي يتناول محاولة المحتل (المستعمر) فرض لغته على أهل البلاد العربية التي احتلها.

# الفصل الثاني

## فرض اللغة الأجنبية

- نشر اللغة الأجنبية بواسطة المدارس التابعة للدول الغربية
- إقصاء المحتل اللغة العربية وفرض لغته
- المقاومة اللغوية: البقاء ونبذ الإقصاء
- تحررت الأرض وبقي الفكر

## فرض اللغة الأجنبية

حرص المحتل<sup>(١)</sup> على نشر لغته في البلاد العربية التي احتلها، لأنه يعلم أنها وعاء ثقافته وفكره الذي يريد أن يصيغ به عقول أبناء تلك البلاد، فعمل ما استطاع ليقتضي على لغتهم العربية التي تحفظ لهم كيانهم وهويتهم، وليفرض عليهم لغته التي تضمن له انفصامهم عن واقعهم، وانقيادهم نحوه واعتناقهم مبادئه وقيمه. وقد ابتدأ الصراع بين اللغتين العربية والأجنبية في البلاد العربية منذ بدأت مدارس الإرساليات الدينية (النصرانية) تنتشر فيها، تدرّس في أول أمرها باللغة العربية، ثم إذا تمكّنت واطمأنت قلبت ظهر المجن، فأقصت العربية ودرّست بلغات دولها التي أنشأتها، فلذا ما حصل الاحتلال العسكري لأي قطر من الأقطار العربية رأيت هذا الصراع الهادئ الخفي ينتقل إلى طور آخر (مرحلة ثانية)، تسود معه لغة القوة التي لا تقبل إلا لغة المحتل، وتجعل من اللغة العربية التي هي الأصل لغة أجنبية طارئة، يُكتفى بتعليمها للأطفال قبل دخولهم المدارس الحكومية (في الكتابات ونحوها)، أو في المراحل الأولية من التعليم الحكومي، ثم يُصرفون عنها فلا يجدونها إلا ساعة أو ساعتين أسبوعياً، وقد تشبعوا بلغة المحتل قبلها وبعدها مخاطبة وتعليماً، حتى غدت واقعاً مفروضاً عليهم في حياتهم لا مناص لهم عنه. فلما

---

(١) الشائع قولهم "المستعمر" و"الاستعمار"، والأقرب إلى نفسي التعبير عنه بلفظ "المحتل" و"الاحتلال"،

لأن إطلاق لفظ "الاستعمار" على ما عملته الدول الغربية في البلاد العربية عندما احتلتها يصدق على جزء منه، وهذا الجزء في الغالب كان عمله لازماً في حينه لبقائها، أو لها فيه منفعة متحصلة، وغالب ذلك في الأمور المادية. وبعضهم يصفه "بالاستخراب" لأنه يصدق على كثير مما كانت تقوم به تلك الدول وخاصة فيما يتعلق بإفساد عقائد أهل البلد التي يحتلونها، ونهب ثرواتهم، وإقصاء لغتهم وتهميش ثقافتهم، وسلبهم استقلالهم الحسي والمعنوي.

أذن الله بجلاء هذه الجيوش عن البلاد العربية، دخل الصراع اللغوي فيها مرحلته الثالثة التي يعيشها منذ زمن وإلى الآن.

وفي هذا الفصل أستعرض هذه المراحل الثلاث بإشارات مختصرة، تحاول أن تجسد هذا الواقع اللغوي في كل مرحلة منها، تجسيداً يتضح معه موقف أهل اللغة في التاريخ المعاصر من لغتهم التي تمثل هويتهم، وخاصة أثناء الاحتلال العسكري للبلاد العربية وبعد زواله.

### نشر اللغة الأجنبية بواسطة المدارس التابعة للدول الغربية:

ابتدأ نشر اللغة الأجنبية في البلاد العربية قبل الاحتلال العسكري، بواسطة المدارس الدينية، التي كانت ترعاها الطوائف الدينية النص -رانية المختلفة (الكاثوليكية والبروتستانتية والأرثوذكسية)، بتمويل وتشجيع من الدول الغربية وروسيا.

وقد أنشأت الطوائف الدينية التابعة لهذه الدول هذه المدارس الدينية بهدف تعليم نصارى البلاد العربية تعاليم دينهم، ثم ثبت بعد ذلك أن من مهامها الرئيسة التي افتتحت من أجلها -إضافة إلى ذلك- تشكيك المسلمين في عقيدتهم، والدعوة إلى الدين النصراني (التنصير أو ما سمّوه بالتبشير)، مع عدة أهداف أخرى سياسية واقتصادية وتعليمية<sup>(١)</sup>.

ولقد ساعدت الامتيازات الخاصة، التي منحتها الدولة العثمانية في أواخر عهدها للطوائف الدينية والمذهبية غير الإسلامية على انتشار هذه المدارس بشكل

---

(١) ينظر: كتاب "ندوة التحديات الحضارية والغزو الثقافي لدول الخليج العربي"، مكتب التربية العربي لدول

الخليج، مسقط - سلطنة عمان، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م، ص: ٣٨٧-٤٢٧.

كبير ، حيث سمح لهذه الطوائف ببناء المدارس والمعاهد الأجنبية الخاصة بها وإدارتها إدارة كاملة<sup>(١)</sup>.

وانتهزت الدول الغربية الحامية لهذه الطوائف هذا الوضع المساند واستفادت منه في زيادة عدد الإرساليات والمؤسسات التبشيرية ، وتوسعت في إنشاء المدارس والمعاهد التابعة لها في كثير من الأقاليم العثمانية وخاصة في سوريا ولبنان وفلسطين<sup>(٢)</sup>.

وبدأت هذه الطوائف التدريس في مدارسها الدينية باللغة العربية في بادئ الأمر إظهارًا لحسن المقصد أمام الآباء العرب، وجذبًا لأبنائهم، ثمّ لما تمكنت وقويت وكثر الإقبال عليها حولت لغة التدريس من اللغة العربية إلى لغة الدولة الأجنبية التي تنتمي إليها، وجعلت اللغة العربية تدرس مثل سائر المواد الدراسية الأخرى<sup>(٣)</sup>.

ولم يقف الحد بالدول الغربية عند بناء هذه المدارس الدينية فقط، وإنما عمدت أيضًا إلى بناء مدارس عامة تابعة لها تعلّم فيها بلغاتها، وتدرس طلابها

---

(١) ينظر: حاضر اللغة في الشام: ١٩، ٢٢، ٢٥-٢٧.

(٢) على سبيل المثال: كان في سوريا عام ١٩٠٩م للأمریکان وحدهم ١٧٤ مدرسة مثورة في المدن والقرى، وفي عام ١٩١٢م بلغ عدد المؤسسات التبشيرية بسوريا ٨٨ مؤسسة ما بين إنجليزية واسكتلندية وأيرلندية وألمانية وسويدية وديناكية وأمريكية ولكل مؤسسة منها مدارس كثيرة تابعة لها. ينظر: التبشير والاستعمار في البلاد العربية، مصطفى خالدي وعمر فرّوخ، (د.ن)، ط٥، ١٩٧٣م، ص: ٧٨، ٨٠.

(٣) من أشهر من فعل ذلك الكلية السورية الإنجيلية التي صارت فيما بعد "الجامعة الأمريكية" ببيروت، حيث بدأ التدريس فيها باللغة العربية منذ افتتاحها عام ١٨٦٥م، ثم حولت لغة التدريس فيها إلى الإنجليزية عام ١٨٨٣م؛ ينظر: التبشير والاستعمار في البلاد العربية ٩ وما بعدها.

المناهج الدراسية المعتمدة في دولها بغية نشر ثقافتها والتمكين لها. وجعلت من هذه المدارس الأجنبية بشقيها (المدارس الدينية التي تهدف بشكل رئيس إلى التنصير أو -على الأقل- تشكيك المسلمين في اعتقادهم، والمدارس العامة التي تهدف بشكل رئيس إلى نشر اللغة والثقافة الغربية ونمط حياتها المدنية) مدارس مكملة لبعضها في تحقيق ما تسعى إليه، وعماده نشر لغاتها بما تحمله من أفكار وثقافات، وهو ما أثبتته المبشرون أنفسهم، يقول "تكلي" وهو أحد المبشرين: "يجب أن نشجع إنشاء المدارس، وأن نشجع على الأخص التعليم الغربي، إن كثيرًا من المسلمين قد زُرع اعتقادهم حينما تعلموا اللغة الإنجليزية، إن الكتب المدرسية الغربية تجعل الاعتقاد بكتاب شرقي مقدس أمرًا صعبًا جدًا"<sup>(١)</sup>. بل إنهم يعترفون بأن هدم كثير من القيم الدينية في نفوس المسلمين لا يتم إلا من خلال اللغة الأجنبية التي تحمل الفكر الذي يراد أن يكون مقارعًا أو بديلاً للفكر الإسلامي، يقول المبشر "شاتليه" في وصفه طريقة عمل الإرساليات الدينية النصرانية: "ولا شك في أن إرساليات التبشير من بروتستانتية وكاثوليكية تعجز عن زحزحة العقيدة الإسلامية من نفوس متحليها، ولا يتم لها ذلك إلا ببث الأفكار التي تتسرب مع اللغات الأوروبية، فبشرها اللغات الإنجليزية والألمانية والهولندية والفرنسية يحتك الإسلام بصحف أوروبا، وتتمهد السبل لتقدم إسلامي مادي، وتقضي إرساليات التبشير لبانتها من هدم الفكرة الدينية الإسلامية التي لم يحفظ كيانها وقوتها إلا بعزلتها وانفرادها"<sup>(٢)</sup>.

(١) التبشير والاستعمار في البلاد العربية: ٨٨.

(٢) الغارة على العالم الإسلامي، أ. ل. شاتليه، ترجمة محب الدين الخطيب ومساعد اليافي، الدار السعودية

للنشر والتوزيع، جدة، ط(٤)، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م، ص: ١٧.

وهذا يبرز بوضوح أن نشر اللغة الأجنبية كان هدفاً مشتركاً للمدارس الأجنبية مهما اختلفت مسمياتها أو مقاصدها.

بل وُجد من المبشرين من كان يشتغل بالأدب العربية والعلوم الإسلامية ثم يعمد إلى الموازنة بينها وبين الأدب الغربية، فيبرز نواحي النشاط الثقافي الغربي ويفضله على مثيله عند العرب والمسلمين ، ليشعرهم بالنقص ويوهمهم بعظم الحضارة والمدنية الغربية<sup>(١)</sup>. ولاشك أن هذه الموازنة مفضية إلى تفضيل لغة الحضارة الغربية أيًا كانت - غالباً الإنجليزية أو الفرنسية - على اللغة العربية، مما يؤدي إلى إضعافها وتزهد أهلها فيها، ومن ثم - وبطريق غير مباشر - المساهمة في إضعاف علاقة المسلمين بدينهم الذي جاء دستور القرآن الكريم بهذه اللغة، وإضعاف علاقتهم ببعضهم لأنها اللغة المشتركة فيما بينهم، وهو ما يخدم الهدف الذي من أجله أنشئت هذه المدارس وسعى له المبشرون الذين أدركوا العلاقة الوطيدة بين الدين الإسلامي ولغته العربية، وقد عبر عنه المبشر "زويمر" بقوله: "إن اللغة العربية هي الرباط الوثيق الذي يجمع ملايين المسلمين على اختلاف أجناسهم ولغاتهم، وإنه لم يسبق وجود عقيدة مبنية على التوحيد أعظم من عقيدة الإسلام الذي اقتحم قارتي آسيا وأفريقيا الواسعتين، وبث عقائده وشرائعه، وأحكم عروة الارتباط باللغة العربية"<sup>(٢)</sup>.

استطاعت الدول الغربية من خلال المدارس والمعاهد التي أقامت في البلاد العربية، تعميق وجودها في المجتمعات العربية ، ونشر لغاتها وثقافتها بين العرب

---

(١) ينظر: التبشير والاستعمار: ٢٤.

(٢) الفصحى لغة القرآن، أنور الجندي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، (د.ط)، (د.ت)، ص: ١١٣.

الذين تعلموا فيها، واكتسبت منهم أنصارًا مكنوا لها ، وكانوا أداة من أدوات تثبيتها وبسط نفوذها الثقافي والفكري قبل الاحتلال العسكري للأراضي العربية، بل كانت هذه المدارس في بعض الأحيان عاملاً من عوامل التهيئة للاحتلال العسكري، على نحو ما فعلته فرنسا في سوريا ولبنان قبل احتلالها ، حيث بذلت جهوداً كبيرة لزيادة عدد الإرساليات والمؤسسات والمدارس التابعة لها بهذين البلدين، وتوجيه أعمالها إلى الاتجاه الذي يساعد على اجتذاب الناس إليها <sup>(١)</sup>. وقد صرّح القائد الفرنسي الجنرال "بيير كيلر" بهذا الأمر عند حديثه عن المعاهدة الفرنسية في لبنان بقوله: ".فالتربية الوطنية كانت بكاملها تقريباً في أيدينا ، وفي بداية حرب عام (١٩١٤-١٩١٨م) كان أكثر من اثنين وخمسين ألف تلميذ يتلقون دروسهم في مدارسنا، وكان بين هؤلاء فتيان وفتيات ينتمون إلى عائلات إسلامية عريقة، مما جعل الجمعية المركزية السورية التي تألفت في باريس تعلن عام ١٩١٧م أن جميع ميول السوريين وعواطفهم تتجه نحو فرنسا، بعد أن تعلموا لغتها، وخبروها على مرّ الأجيال، وتأكدوا من إخلاصها وتجردها"<sup>(٢)</sup>.

وأشار جرجس سلامة إلى أن جميع المدارس الأجنبية التي انتشرت في مصر إبّان الاحتلال الإنجليزي، "أسهمت بنصيب كبير في إضعاف اللغة العربية لدى

---

(١) ينظر: محاضرات في نشوء الفكرة القومية: ١٧٥؛ الغزو الفكري في العالم العربي ، عبدالله عبدالجبار، (د.ن)، ط٣، ١٤٠٠هـ، ص: ٢٦.

(٢) ينظر: الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر ، محمد محمد حسين، دار الرسالة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط(٩)، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م: ٢/ ٢٨٥، عن "القضية العربية في نظر الغرب" للجنرال كيلر، ترجمة ميشال حجار، بيروت، ١٩٥٤م، ص: ٣٤، ٣٥.



تلاميذها ... فهي تلقي في خضم الحياة المصرية كل عام من ينظرون إلى غيرهم من طبقات المتعلمين في المدارس الحكومية الوطنية نظرة متعالية، وينظرون إلى اللغة العربية نفس النظرة"<sup>(١)</sup>.

وصدق الشيخ محمود شاكر عندما قال: "وكان أخفى طريق عرفه المبشرون وأقرته سياسة الدول الأوروبية الغازية جميعاً هو "طريق التعليم"، لأن حاجة الناس إلى العلم لا تنقطع ، وبخاصة في زمن اليقظة بعد الغفوة، هذه واحدة، والأخرى أن التعليم يضمن تنشئة أجيال قد صبغوا على أيدي معلمهم بالصبغة التي يريدونها الدهاء من أساتذتهم وهو أخطر عامل في توجيه أفكار الصغار إلى الجهة التي يريدونها المعلم"<sup>(٢)</sup>.

لقد أوضحت أقوال المبشرين قبل غيرهم، أن مدارس التبشير الأجنبية كانت البداية الأولى لنشر اللغة الأجنبية في البلاد العربية وأن المبشرين والقائمين عليها الذين أتوا في سياقها ، هم الرواد الأوائل لنشر اللغة الأجنبية والثقافة الغربية في البلاد العربية.

### إقصاء المحتل اللغة العربية وفرض لغته:

وهي المرحلة التي جاءت معززة بالوجود العسكري في البلاد العربية، وقد حاول فيها المحتل بثتى ما يملك من وسائل ، فرض لغته ونشر أفكاره ومبادئه على

---

(١) تاريخ التعليم الأجنبي في مصر في القرنين التاسع عشر والعشرين، جرجس سلامة، المجلس الأعلى

لرعاية الفنون والآداب، القاهرة، ١٣٨٤هـ/١٩٦٣م، ص: ١١٢، ١١٣.

(٢) أباطيل وأسفار، محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، ص: ١٥١.

الشعوب التي احتلها، وتغييب اللغة العربية وما تحمله من هوية عربية ورابطة إسلامية، وقد صرح بذلك الكاتب الاستعماري "أوجستين برنارد" عندما قال: "إننا لم نحضر للجزائر لإقرار الأمن، بل لنشر الحضارة واللغة والأفكار الفرنسية.. إننا نريد أن نجعل هناك جنسًا يندمج فينا عن طريق اللغة والعادات.. وسيتم هذا بعد نشر لغة (فيكتور هيجو)<sup>(١)</sup>."

وكان التعليم في مقدمة تلك الوسائل التي حاول من خلالها المحتل نشر لغته وثقافته في أبناء تلك الشعوب مكملًا ما قد بدأت مدارسه الأجنبية (التبشيرية وغير التبشيرية) المنتشرة في البلاد العربية قبل الاحتلال.

وسنستعرض في الأسطر التالية جزءًا مما عمله المحتل في البلاد العربية لأجل فرض لغته، ليتبين لنا من خلالها مدى شراسة الهجمة التي تعرضت لها اللغة العربية في موطنها أيام الاحتلال.

### جهود الاحتلال الفرنسي في فرض لغته:

احتلت فرنسا بلاد المغرب العربي - وأولها الجزائر - عام ١٨٣٠م - وفي قائمة أولوياتها فرض لغتها الفرنسية على شعوب هذه البلاد، لأنها تحمل فكرها الذي تريد من الشعوب المحتلة أن تعيش في إطاره، وثقافتها التي تريد منهم السير في ركابها، من أجل بسط نفوذها وإحكام سيطرتها على عقول أهلها، بعد أن بسطت نفوذها على أرضهم واستولت على ثرواتها.

وبدأ ذلك منذ الأيام الأولى للاحتلال الفرنسي للجزائر، فجاء في تقرير

---

(١) الغزو الفكري في العالم العربي: ١٦.

فرنسي يتحدث عن أهمية فرض اللغة الفرنسية في الجزائر ثم جعلها اللغة القومية للجزائريين: "إن إيالة الجزائر لن تصبح حقيقة مملكة فرنسية، إلا عندما تصبح لغتنا هناك قومية، والعمل الجبار الذي يتعين علينا إنجازه، هو السعي وراء نشر اللغة الفرنسية بين الأهالي بالتدريج، إلى أن تقوم مقام اللغة العربية الفصحى الدارجة بينهم الآن"<sup>(١)</sup>، كما نصّ تقرير رسمي آخر عام ١٨٤٩ م على تأكيد ذلك وتطلب حصوله في جميع شئون المواطن الجزائري إذ جاء فيه: "لا ننسى أن لغتنا هي اللغة الحاكمة، فإن قضاءنا المدني (الجزائي والعقابي) يصدر أحكامه على العرب الذين يقفون في ساحته بهذه اللغة، وبهذه اللغة يجب أن تصدر بأعظم ما يمكن من السرعة جميع البلاغات الرسمية، وبها يجب أن نكتب جميع العقود، وليس لنا أن نتنازل عن حقوق لغتنا، فإن أهم الأمور التي يجب أن نعنى بها قبل كل شيء، هو السعي وراء جعل اللغة الفرنسية دارجة عامة بين الجزائريين، بين الذي عقدنا العزم على استمالتهم إلينا، وتمثيلهم بنا وإدماجهم فينا وجعلهم فرنسيين"<sup>(٢)</sup>. إذا فالهدف واضح، وهو فرنسة هذا الشعب العربي وجعله امتداداً لفرنسا في هويته ولغته وسائر شئونه الأخرى، وكان الودّ لو أصبحت الفرنسية أيضاً هي لغة عبادته وديانته، يقول لويس ماسينيون: "وهناك مثل آخر هام يدل على هذه المحاولة التي ترمي إلى جعل اللغة الفرنسية أداة الفكر الإسلامي، لا في الناحية السياسية فحسب، بل في الناحية الدينية أيضاً، ذلك هو ترجمة القرآن إلى الفرنسية التي قام بها حديثاً أحمد لميش، هذه الترجمة إن لم تبلغ الذروة في الجودة؛ تمتاز بترجمة للقرآن

(١) العروبة في العصر الحديث، محمد عمارة، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م، ص: ٢٩٣.

(٢) السابق: ٢٩٣.

يحوطها التقديس، وبشعور إسلامي صادق ينطقان بالفرنسية"<sup>(١)</sup>.

ومن الطبيعي في سياسةٍ هذا شأنها، أن نجد في أساليبها شدةً وقسوةً فيما تريد أن تفرض بالقوة، ولذلك عانت الجزائر - وكذلك دول المغرب الغربي الأخرى - من بطش السياسة الفرنسية الشيء الكثير، فبعد الاحتلال مباشرة عمدت السلطات الفرنسية في الجزائر إلى جعل اللغة الفرنسية لغة رسمية في جميع الأجهزة الحكومية ودوائر العمل، وأصدرت في عام ١٨٥٠ م مراسيم (التعليم المزدوج) باللغتين الفرنسية والعربية، ثم فرضت بعد ذلك التعليم بالفرنسية وأوقفت التعليم بالعربية في جميع المدارس والمعاهد الحكومية، وإلى ما قبل عام ١٩٠٤ م لم يكن يصرّح لأحد من الجزائريين بفتح مكتب أو مدرسة لتعليم اللغة العربية، ثم صدر قانون عام ١٩٠٤ م يسمح بذلك بعد أخذ رخصة من السلطات الفرنسية، واستمر الوضع كذلك حتى صدر في عام ١٩٣٨ م قانون يعتبر اللغة العربية (لغة أجنبية) يُحظر تعليمها، ثم لما ازدادت مقاومة الشعب الجزائري للمحتل ازداد الأمر سوءاً فأغلقت حكومة الاحتلال الفرنسي في عام ١٩٤٥ م جميع مكاتب ومدارس تعليم اللغة العربية، ولكن ازدياد الضغط في سبيل إقصاء اللغة كان يواجه بازدياد المقاومة ضدها وشدة التمسك باللغة والهوية العربية، مما ألجأ الاحتلال الفرنسي في عام ١٩٤٧ م إلى اعتبار اللغة العربية إحدى لغات الاتحاد الفرنسي"<sup>(٢)</sup>.

---

(١) الحركة الفكرية ضد الإسلام، بركات عبدالفتاح دويدار، جامعة أم القرى، المركز العلمي للتعليم

الإسلامي، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ، ص: ١٨٣.

(٢) ينظر: تاريخ العرب الحديث من الغزو العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، حلمي محروس إسماهويليسة

شباب الجامعة الإسكندرية ١٩٩٧ م ص: ٢٣٧؛ الغزو الفكري في العالم العربي ٢.

لقد فرض الفرنسيون في الجزائر لغتهم بالقوة ، وجعلوها لغة الإدارة والسياسة والاقتصاد والقضاء (المحاكم)، وسلبوا من "العربية" دورها الأساسي الذي كانت تقوم به في هذه المجالات، وبعثوا بأشنع النعوت، ووصفوها بأنها متخلفة وجامدة وعقيمة ولا تصلح للتقدم ولا تواكب العصر<sup>(١)</sup>، ولم يبق للعربية إلا المجال الديني، وحيز ضئيل من المجال التعليمي (من خلال المدارس الدينية الأهلية)، ثم عمل على تقليصه وتحجيمه، وجعل التدريس في المدارس الحكومية باللغة الفرنسية، وأقصت اللغة العربية حتى عدت لغة أجنبية تُدرّس ، شأنها شأن المواد الدراسية الأخرى. ومع ذلك كله فقد كانوا لا يقبلون في هذه المدارس الحكومية التي تعلّم بالفرنسية إلا نسبة ضئيلة من الجزائريين ممن يعولون عليهم أن يكونوا سندًا لهم فيما بعد، بعد أن استبدلوا اللغة الفرنسية باللغة العربية ويتشربوا الثقافة الفرنسية، ونتيجة لذلك بلغت الأمية في الشعب الجزائري نسبة عالية، إذ كانت فيما بين عامي ١٩٥٠م و١٩٥٤م تصل إلى ٩٠٪، وكانت الفرنسية هي لغة غير الأميين، ولم يزد تعداد من يستطيعون قراءة الحرف العربي عن ٢٠٠,٠٠٠، تعلمت أغلبيتهم الساحقة في المدارس التي أنشأها قادة الإصلاح والمقاومة ضد الفرنسيين<sup>(٢)</sup>.

ولم تختلف سياسة التعليم الفرنسية في تونس والمغرب عنها في الجزائر إلا في

---

(١) ينظر: محاضرات في القومية العربية: ٢٤١ وما بعدها.

(٢) ينظر: الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي، "هنري كلود" و"اندرية برينان" و"ايف لاكوست"، ترجمة

محمد عيتاني، منشورات مكتبة المعارف، بيروت، ص: ١٢٢، ١٢٣؛ العرب والتحدي، محمد عمارة،

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٤٠٠هـ، ص: ٢٧٩.

جزئيات بسيطة لا تخرج عن الإطار العام للاحتلال الفرنسي، من حيث تدريس جميع العلوم في المدارس الرسمية باللغة الفرنسية، وإقصاء اللغة العربية وجعلها مادة إضافية اختيارية لا تأثير لها في الامتحانات العامة، ولا تتجاوز نسبتها السدس من مجموع الحصص الدراسية، إضافة إلى وضع المعوقات أمام إنشاء المدارس الأهلية التي تعلم النشء اللغة العربية والقرآن الكريم ومبادئ الدين، ومحاولة تغيير مناهجها والحد من تأثيرها بمنع وصول المال إليها، وتقليص الأثر الديني والعربي "للقيروان" بتونس "والقرويين" بالمغرب<sup>(١)</sup>.

ومن جهة أخرى فتحت المجال للمدارس الأجنبية التي تعلم بالفرنسية ، وتدرس مناهج الدراسة القائمة في فرنسا ، ودعمتها بالأموال والإمكانات المادية والبشرية، لتنتشر بين أبناء المغرب العربي فتنشئهم على حب فرنسا ولغتها وثقافتها، وتزهدهم في بلادهم العربية الإسلامية<sup>(٢)</sup>.

كما كانت السلطات الفرنسية تضيّق على معلمي اللغة العربية وتطاردهم وتدرج أسماءهم في قائمة المهديين للأمن بصورة دائمة، وتمنع دخول الصحافة والكتب العربية إمعاناً في فرض الحصار على كل ما يمتّ للعروبة بصلة. أما في سوريا ولبنان فلم يستطع الفرنسيون فرض سياستهم التعليمية التي كانت في المغرب العربي ، لأن احتلالها كان في فترة متأخرة نسبياً عن بلاد المغرب

---

(١) ينظر: محاضرات في الاستعمار، مصطفى الشهابي، معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٣٨٥هـ، ص: ١٧٦ وما بعدها؛ غزو في الصميم، عبدالرحمن حسن الميداني، دار القلم، دمشق، ١٤٠٢/١٩٨٢م، ص: ٣١.

(٢) ينظر: التبشير والاستعمار: ١١٤.

العربي<sup>(١)</sup>، ولما كان للدعوة إلى القومية العربية في مقابل التريك من أثر على العرب وقوة إقبالهم على لغتهم تعلّمًا وتعليمًا، ولكنّ الفرنسيين لم يألوا جهدًا في محاولة فرض سيادتهم اللغوية بسياسة موازية تهدف إلى إضعاف اللغة العربية ومعلميها، وتعزيز مكانة اللغة الفرنسية وإيثار الناطقين بها على غيرهم، فعمدوا إلى فرض تعلّم اللغة الفرنسية إلى جوار اللغة العربية في المدارس الابتدائية في السنة الأولى، وجعلوا لها من ساعات التعليم ما يقارب سدسها ، وزادوا عدد المدارس الأجنبية الفرنسية ، وشجعوا المدارس الأهلية على تعليم اللغة الفرنسية لطلابها، وقدموا لهم المساعدات المالية نظير ذلك<sup>(٢)</sup>، وفي المقابل وضعوا المعوقات أمام المدارس الأهلية ذات الصبغة العربية والإسلامية ، ليجبروها على تغيير الاتجاه الذي تسير عليه ، ثمّ من أجل إنجاح هذه السياسة أيضًا، قامت الحكومة الفرنسية بمحاولة التضييق على الناس في أعمالهم وأرزاقهم ، فمكّنت لخريجي المدارس الأجنبية الفرنسية والمدارس الأهلية التي تنتهج نهجها في الوظائف العامة والتعليمية ، وأقصت خريجي المدارس الرسمية والأهلية العربية والإسلامية<sup>(٣)</sup>. كما تمّ التهوين من شأن اللغة العربية في امتحان الثانوية العامة حتى جعلت درجة النجاح في اختبار اللغة العربية تحصل بالحصول على نصف درجة واحدة أو ربعها، وكل ذلك من أجل إنجاح طلاب المدارس الأجنبية الفرنسية التي لا تهتم باللغة العربية ولا تلقي لها شأنًا<sup>(٤)</sup>. وقد

---

(١) احتلت فرنسا المنطقة الساحلية بلبنان عام ١٩١٨م، ثم بقية لبنان وسوريا عام ١٩٢٠م.

(٢) ينظر: التبشير والاستعمار في البلاد العربية: ١٧٠.

(٣) ينظر: حاضر اللغة في الشام: ٧٧، ٧٨.

(٤) السابق: ٨٧، ٨٨.

تحدث ساطع الحصري عمّا عمله الاحتلال الفرنسي في سوريا من أجل نشر ثقافته وفكره من واقع معاصرتة ومعايشته لتلك الأحداث، فذكر أنه كان يتّبع سياسة تعليمية مرسومة بوضوح وإتقان، تهدف إلى "تأمين سيطرة الثقافة الفرنسية والنظم الفرنسية على معارف البلاد سيطرة مطلقة، من غير التفات إلى ما تطلبه أصول التربية السليمة والعلم الصحيح"<sup>(١)</sup>. ويبيّن أنها "كانت تعطي للغة الفرنسية وللشهادات الفرنسية امتيازات هامة، وتتحيز للمعاهد التعليمية الفرنسية تحيزاً مفرطاً، يجعلها أحياناً ليست صاحبة امتياز فحسب، بل صاحبة انحصار واحتكار أيضاً"<sup>(٢)</sup>.

ومبالغة في فرض اللغة الفرنسية وإقصاء اللغة العربية ، منعت السلطات الفرنسية إيفاد البعثات للتخصص في اللغة العربية بالجامعات الفرنسية طوال عهد الاحتلال<sup>(٣)</sup>.

وكان من أبرز جهود الاحتلال الفرنسي في منع "العربية" ومحاولة الحد من انتشارها في سوريا، إيقافه عمل "المجمع العلمي العربي" بدمشق عام ١٩٣٣م زاعماً أن ذلك كان لأسباب مالية، ثم لم تتم إعادة العمل به بعد ذلك إلا في عام ١٩٤٤م<sup>(٤)</sup>. واتخذ الفرنسيون من الصحافة أيضاً وسيلة لنشر لغتهم وقيمهم وإقصاء اللغة العربية، ومن أمثلة ذلك ما كانت تقوم به جريدتهم الرسمية "المبشر" بالجزائر

---

(١) التبشير والاستعمار في البلاد العربية: ٨٦.

(٢) السابق.

(٣) السابق: ٩٣.

(٤) السابق: ١٠٠.



حتى عام ١٩٢٤م، إذ ظلت تصدر موجهة إلى الشعب الجزائري باللغة الفرنسية  
وبعربية ركيكة تساهم في إضعاف لغته وتنفره منها<sup>(١)</sup>.

وبسبب هذه السياسة المجحفة للاحتلال الفرنسي (سياسة الفرّسة وطمس  
الهوية العربية)، ضعفت "العربية الفصحى" في بلاد المغرب العربي وقلّ من يتحدثها،  
وبلغ من ضعفها أن امتزجت لهجة (عامية) الشعب الجزائري -مثلاً- في ذلك الوقت  
بالعديد من المفردات الفرنسية، وصار صعباً على كثير من المتعلمين منهم باللغة  
الفرنسية، التعبير عن الكثير من الأمور باللهجة الجزائرية نفسها، فلا يتحدثون إلا  
بالفرنسية، حتى خُشي على اللهجة الجزائرية نفسها أن تزول وتتغير تدريجياً إلى لغة  
فرنسية منطوقة أشبه باللهجة عربية<sup>(٢)</sup>.

ومن ضمن الوسائل التي اتبعتها الفرنسيون أيضاً لأجل تمكين لغتهم؛ إثارة

لغة الأقلية في مقابل اللغة العربية، فنزعوا إلى التفريق بين العرب

والأمازيغ (البربر)، بدعوى أن كلاّ منهما قومية مستقلة لها لغتها الخاصة بها،

وعمدوا إلى سنّ أنواع مختلفة من القوانين لكل منهما وخاصة الأمازيغ، فأصدروا

في عام ١٨٥٩م بالجزائر قانوناً يقضي بإخراج قبائل الأمازيغ عن نطاق القضاء

الشرعي الإسلامي وإخضاعهم لقضاء قبلي عرفي<sup>(٣)</sup>، والمقصود منه تجريدهم من

---

(١) ينظر: لغتنا والحيلة عائشة عبدالرحمن (بنت الشاطيء)، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٤م، ص: ١٧٣، ١٧٤.

(٢) ينظر: دور الدين واللغة في مقاومة المجتمع الجزائري لسياسة "الفرّسة"، لطفي بركات أحمد، مجلة

الباحث، العدد ٣٧، كانون الثاني (آذار) ١٩٨٥م، بيروت، لبنان، ص: ٩٥.

(٣) ينظر: محاضرات في القومية العربية: ٢٤١.

إسلامهم ولغته العربية. ثم برزت هذه السياسة في المغرب بشكل أوضح منه في الجزائر، فأنشأ الفرنسيون في المغرب مدارس ريفية للأمازيغ في أماكن تجمعهم، تعلمهم باللغة الفرنسية، حتى لا يذهبوا إلى مراكز تعليم القرآن واللغة العربية، ومنعوا العلماء أيضاً من تعليمهم القرآن لئلا ينتشر بينهم لسان الضاد، فتزاحم العربية الفرنسية في عقولهم.

وأصدروا من أجل إبراز القومية الأمازيغية وبعث الاعتزاز بها في نفوس أهلها عدة مراسيم حكومية كان أبرزها المرسوم الذي صدر عام ١٩٣٠م، ويقضي بأن يُنزع النظر في الأحوال الشخصية لقبائل الأمازيغ من القضاء الشرعي الإسلامي، إلى محاكم عرفية تقضي فيها على حسب العادات والتقاليد الأمازيغية<sup>(١)</sup>. وهو ما يعني إلغاء التحاكم بالشرعية الإسلامية ولغتها العربية، وبالتالي إلغاء تدريس الدين واللغة العربية في مناطق هذه القبائل.

ووصل الأمر إلى إلزام هذه المحاكم باستعمال اللغة الفرنسية في جميع الوثائق والمستندات، فقد جاء عن المحامي "بيكار" في جلسة عقدتها اللجنة المكلفة بدراسة نظام العدلية البربرية في ٢٦ فبراير ١٩٣٠م، أن أعضاء اللجنة متفقون جميعاً على عدم تسجيل أحكام المحاكم العرفية باللغة العربية، حتى أصبحت رسوم الزواج نفسها تسجل باللغة الفرنسية<sup>(٢)</sup>. وهذه هي الغاية التي كانت تريدها الحكومة الفرنسية في المغرب آنذاك (أن ينحاز كل طرف للغته)، حتى يتسنى لها فرض لغتها

---

(١) محاضرات في القومية العربية: ٢٧٥.

(٢) ينظر: الحركة الفكرية ضد الإسلام: ١٣٠.

بدعوى اختلاف القوميات واللغات، وأنها القاسم المشترك الذي ينبغي على الجميع احترامه والاحتكام إليه.

فإن لم يجدوا سبيلاً إلى إثارة القوميات ضد بعضها بواسطة لغاتها؛ اتجهوا إلى محاولة التشكيك في الجذور والأصول القومية بغية نفي الانتماء للجنس العربي، وأن اللغة العربية المتكلم بها ليست أصلاً يُستمسك به، فعندما احتل الفرنسيون سوريا ولبنان، أشاعوا بأن السوريين ليسوا عرباً وإن كانت لغتهم عربية، وأن اللبنانيين يختلفون عن العرب وعن السوريين في وقت واحد، فهـم فينيقيون، ولاسيما المسيحيون منهم؛ لأنهم من أحفاد الصليبيين الذين أتوا إلى سوريا ولبنان من مختلف البلاد الأوروبية وخاصة من فرنسا<sup>(١)</sup>.

كما انتهجوا أيضاً في سبيل فرض لغتهم طريق الإقناع العقلي لإثبات أن اللغة الفرنسية أصلح من اللغة العربية الفصحى ودارجتها العامية، فدعا المستشرق الفرنسي "كولان" إلى تعميم اللغة الفرنسية في المغرب، وجعلها وسيلة للثقافة بدلاً من الفصحى والعامية<sup>(٢)</sup>.

ونتيجة لهذا وغيره، نجح الفرنسيون في أن يجعلوا اللغة الفرنسية لغة الثقافة والحوار والتعليم العالي في أوساط المجتمعات العربية بالمغرب العربي إلى يومنا هذا، وبقي لهم من السلطة الثقافية ما يتمنى أهل "العربية" الصادقين في تلك البلاد زواله عاجلاً غير آجل.

---

(١) محاضرات في نشوء الفكرة القومية، ص: ٢٢٧

(٢) ينظر: العربية بين حماتها وخصومه: ١١٨، ١١٩.

واقبس الإيطاليون السياسة الفرنسية في إقصاء اللغة العربية في المغرب العربي وطبقوها في ليبيا عندما احتلها عام ١٩١١م، فجعلوا اللغة الإيطالية هي اللغة الرسمية المعترف بها في المعاملات الرسمية، ولغة التعليم في المدارس الحكومية، ومنعوا العرب من تأسيس المطابع ونشر الصحف وممارسة التأليف إلا بما يمجّد الاحتلال<sup>(١)</sup>.

وأخضعوا الكتابيب والمدارس القرآنية الأهلية للرقابة بهدف التضييق على تعليم اللغة العربية والقرآن الكريم، ثم أغلقوها تمامًا بعد ذلك، وأنشأوا بدلاً منها مدارس إيطالية، من أجل إحكام السيطرة على الشعب الليبي وطمس هويته العربية الإسلامية<sup>(٢)</sup>.

### جهود الاحتلال الإنجليزي في فرض لغته:

كانت سياسة الإنجليز فرض لغتهم الإنجليزية، كما هي سياسة أي محتل يريد فرض سيادته على أهل البلد الذي يحتله، ولم تختلف طرائقهم في ذلك عن الفرنسيين، إلا أنهم كانوا أقل منهم حِدَّة في الطرح وأكثر دهاءً ومكرًا، وأميز في نهج سياسة التدرج الذكي في الوصول إلى مبتغاهم وما يريدون. فعندما احتل الإنجليز مصر عام ١٨٨٢م لم يتصادموا مع الثقافة السائدة فيها من قبل، وهي الثقافة الفرنسية التي جاءت مع نابليون عندما احتل مصر عام

---

(١) ينظر: تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة، رأفت غنيمي الشيخ، دار التنمية للنشر والتوزيع،

طرابلس - ليبيا، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م، ص: ١٩٠-١٩٢، ٢٣٤-٢٤٠.

(٢) ينظر: السنوسية دين ودولة، محمد فؤاد شكري، (د.ن)، القاهرة، ١٩٤٨م، ص: ١٩١، ٣٣٣.

١٧٩٨ م، ولم يعارضوها إلا فيما بعد - وإن كانوا يريدون فرض لغتهم وثقافتهم على المصريين - وإنما بدأوا بالدعوة إلى العامية وإحلالها محل اللغة العربية الفصحى، بدعوى أنها الأنسب والأصلح للنهوض والتقدم، وقد استخدمها الإنجليز لصرف المصريين عن لغتهم العربية الفصيحة إضعافاً للشعور بالقومية العربية وتمهيداً لنشر اللغة والثقافة الإنجليزية، ثم في عام ١٨٨٩ م - وبواسطة المستشار الإنجليزي لوزارة المعارف المصرية القسيس "دنلوب" - أرغم الإنجليز ناظر المعارف في ذلك الوقت "علي مبارك باشا"، على إصدار قرار وزاري يقضي بـ "أن تكون اللغة الإنجليزية هي لغة التعلم في المدارس المصرية الحكومية، وجُعلت اللغة العربية مادة ضمن المواد الدراسية، وكذلك اللغة الفرنسية، واستبدلت بلنهاج الدراسية أخرى تخدم هدف المحتل وتعزز كيانه، وتُضعف الروح الإسلامية والوطنية عند الطلاب المصريين، ووُجّهت البعثات العلمية الخارجية إلى إنجلترا أكثر من أي بلد آخر، وأصبحت الإنجليزية لغة المكاتبات الرسمية في كافة شئون الدولة<sup>(١)</sup>.

ومن الأساليب التي استخدمها الإنجليز لفرض لغتهم وإبعاد الشعب عن لغته العربية الفصيحة، إضعاف مكانة مدرسي اللغة العربية المادية والمعنوية، "فقد كان الراتب الذي يتقاضاه المدرسون من أصحاب المؤهلات العليا اثني عشر جنيهاً، إلا مدرس اللغة العربية وحده يتقاضى أربعة جنيهاً"<sup>(٢)</sup>، فكان لهذا أثره

---

(١) ينظر: لغتنا والحياة: ١٠١؛ الفصحى لغة القرآن: ١١١، ١١٤؛ اللغة العربية عبر القرون: ٧٦.

(٢) واقعنا المعاصر، محمد قطب، مؤسسة المدينة للصحافة والنشر، جدة، ط ٣، ١٤١١هـ/١٩٩٠م،

السيئ على الوضع الاجتماعي لمدرس اللغة العربية، كما أسهم في الحد من الإقبال على تعلم اللغة وتعليمها ، والانصراف إلى غيرها من العلوم ، ولاسيما اللغة الإنجليزية التي كان يحظى مدرستها بأكبر قدر من التوقير والاحترام<sup>(١)</sup>.

ولا تختلف السياسة الإنجليزية في السودان<sup>(٢)</sup> عن تلك التي فرضتها في مصر، فقد جاء في إحدى الرسائل التي وجهها أحد الحكام الإنجليز لرؤساء بعض المديرات في السودان عام ١٩٣٠م قوله: "يجب أن يبذل كل جهد لتصبح الإنجليزية وسيلة التخاطب مع الذين يتكلمون العربية، على أن يُستبعد النطق بالكلمات العربية تمامًا ... إن محاربة استخدام اللغة العربية مسألة ضرورية لتنفيذ أغراض الخطة العامة"<sup>(٣)</sup>. وفي العام نفسه أصدرت أوامر صارمة إلى مفتشي بعض المراكز في السودان ، تطلب منهم أن يمنعوا استخدام الكلمات والألقاب العربية في مناطق إدارتهم، وأن يمنعوا زعماء القبائل والأهالي في الجنوب من إطلاق الأسماء العربية على أنفسهم وأولادهم، و أن يجبروا التجار على عدم استعمال العربية في التعامل مع الزبائن، وأن لا يتحدثوا إلا الإنجليزية أو اللهجة المحلية<sup>(٤)</sup>.

أما في العراق ، لم تختلف السياسة التعليمية الإنجليزية بشكل عام عن سياستها في مصر، وليس هذا بغريب ، فقد كان مدير إدارة المعارف المعين من قبل الاحتلال آنذاك هو "همفري برومان" الذي عمل مدة طويلة مع المستشار

---

(١) ينظر: واقعنا المعاصر: ٢٢٠.

(٢) احتلت إنجلترا السودان عام ١٨٩٩م.

(٣) اللغة والدين والهوية، عللي الودغيري الدار البيضاء للنشر، المغرب ١٤٢هـ/٢٠٠٠م، ص: ٨٢.

(٤) ينظر: السابق: ٨٢.

الإنجليزي "دنلوب" في مصر قبل أن توكل إليه المهمة في العراق<sup>(١)</sup>.  
ابتدأت الحكومة الإنجليزية بتعليم اللغة الإنجليزية مع اللغة العربية لطلاب  
المدارس الابتدائية منذ دخولها البصرة عام ١٩١٤ م، ثم أقرّوا ذلك في نظام التعليم  
الابتدائي العام في كل محافظات الدولة العراقية عام ١٩١٩ م، مع العمل على تقليل  
الساعات المخصصة لتعليم اللغة العربية وزيادة الساعات المخصصة لتعليم اللغة  
الإنجليزية بصورة تدريجية كلما تقدم التلميذ في مراحل الدراسة<sup>(٢)</sup>.  
وقد يَسّر الإنجليز للدول الغربية أثناء احتلالهم العراق إقامة المدارس الدينية  
التي تعلم بلغات دولها وقدموا لها المساع دات المالية<sup>(٣)</sup>، كما مكنوا الطوائف المختلفة  
من إقامة مدارس تعليمية خاصة بها تعلم أفرادها بلغاتها الخاصة، وصدر بذلك  
قانون رسمي عام ١٩٢٥ م ينص على أنه: "يحق للطوائف المختلفة تأسيس المدارس  
لتعليم أفرادها بلغاتها الخاصة والاحتفاظ بها على أن يكون ذلك موافقاً للمناهج  
العامة بالبلد"<sup>(٤)</sup>.

وكان من أخطر ما قامت به السياسة التعليمية الإنجليزية في العراق ، حثها  
الأجناس غير العربية على نشر لغاتها والتعليم بها، لتزاحم اللغة العربية التي عُرف  
بها "العراق" العربي وكانت لغته السائدة التي أقرت بها كل أجناسه ، وكان ذلك

---

(١) ينظر: تطور التعليم الوطني في العراق ( ١٨٦٩-١٩٣٢ م)، إبراهيم خليل أحمد، مركز دراسات الخليج

العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٢ م، ص: ٩٥.

(٢) ينظر: السابق: ٧٢-٧٦، ١٠٨.

(٣) ينظر: السابق: ٧٨، ٢١٦، ٢١٧.

(٤) ينظر: السابق، ص: ٢١٨.

بتوجيه من مدير المعارف "برومان"، الذي أصرّ على أن يتلقى الطلاب العراقيون دروسهم بلغاتهم الأم، على الرغم من أن اللغة العربية كانت هي لغة التعليم في المدارس الرسمية، وتبعاً لذلك، صارت اللغات المحلية - ومنها الكردية والتركمانية-، هي لغات التعليم الرئيسة في المناطق التي يتكلم سكانها بهذه اللغات، وتُدْرَس اللغة العربية في ها مادة دراسية مثل سائر المواد الدراسية الأخرى. وبعد تطبيق هذه السياسة بلغ عدد المدارس الأولية والابتدائية في العراق أواخر سنة ١٩١٩م خمساً وسبعين مدرسة، يجري التعليم باللغة العربية في ست وخمسين مدرسة منها، وباللغة الكردية في ست مدارس، وباللغة التركمانية في إحدى عشرة مدرسة<sup>(١)</sup>.

هذه بعض من السياسات التعليمية التي انتهجها الإنجليز لفرض لغتهم في مصر والسودان والعراق، وينطبق على غيرها من الدول العربية التي احتلها الإنجليز أو فرضوا الوصاية<sup>(٢)</sup> عليها ما انطبق عليها، وإن كانت نسبة التأثير وعمقه تختلف من دولة إلى أخرى، بحسب المدة الزمنية للاحتلال وأهمية موقع الدولة المحتلة للإنجليز.

---

(١) ينظر: تطور التعليم الوطني في العراق: ١١٠.

(٢) "الوصاية" أو "الحماية" أو "الانتداب" من قبل المحتل كلها بمعنى واحد، وهي لا تقل خطراً عن

الاحتلال المباشر، بل هي إحدى صورته، بل إنها أكثر نفعاً للمحتل وأجدي لتمرير خطته على شعب البلد الذي يحتله، ولذا لجأ إليها، لأنه يوهم بها الشعوب التي يفرض وصايته عليها، أنه ليس في حالة حرب معها كما لو كان احتلالاً مباشراً، وإنما جاء لتحريرها وتطويرها، وتقديم الاستشارة التي تسهم في رقيها وتقدمها.



## المقاومة اللغوية: البقاء ونبذ الإقصاء

كان إقصاء اللغة العربية هو الهدف الأول للمحتل عندما احتل البلاد العربية، لأنه بإقصائها يضمن فقدان الشعوب العربية لهويتها، وضعف مناعتها ومقاومتها، وبالتالي يسهل عليه فرض سيادته عليها وانقيادها له.

وقد تنبّهت الشعوب العربية لما يراد بها وبلغتها، وأدركت أن استخدام أهل لغةٍ غير لغتهم تبعيةٌ وانقياد، وتسليمٌ لأعلى مقومات الاستقلالية، فكان الصراع اللغوي محتملاً بين اللغة العربية ولغة المحتل، من أجل البقاء ونبذ الإقصاء.

وكان الصراع اللغوي مستلزمًا صراعًا فكريًا حاصرًا وممتدًا معه، لأن المحتل عندما أراد أن يفرض لغته استجلب معها بطبيعة الحال فكره، والعرب مسلمون لا ينفك فكرهم عن لغتهم، لأنها وعاء الدين الإسلامي وقلب تعليمه، وفي إضعافها تأثير على مكانة الدين في نفوس المسلمين، إذ باللغة يفهمون معاني القرآن الكريم ويعرفون دينهم، وفي غياب اللغة تضعيع هويتهم وتقل معرفتهم بإسلامهم.

وفرض المحتل - في سبيل التمكين لفكره - لغته على الشعوب التي احتلها، وجعلها اللغة الرسمية التي لا يتم التعامل إلا بها في كل شؤون البلاد الإدارية والسياسية والاقتصادية وغيرها.

وكان من أشدّ هذه المجالات تأثيرًا، فرضه التعليم بها في المدارس الحكومية التي جعلها نسخًا من تلك التي في بلاده، إذ أقصرى اللغة العربية فيها وجعلها مادةً غيرها من المواد الدراسية الأخرى، لها من الحصاص ما غيرها من المواد الدراسية في المراحل الدراسية الأولى، واستبعدها في المراحل الثانوية والمعاهد والكليات.

ثم التفت المحتل إلى المدارس الأهلية الإسلامية التي تعلم القرآن واللغة العربية فأقفلها، ولم يسمح إلا لنزر يسير منها وبإشراف مباشر منه، ونال القائمين عليها الأذى والتضييق تنفيراً لهم مما يقومون به حتى لا يعودوا إليه، كما حاول تحجيم مراكز التعليم الكبرى المتمثلة في جوامع "الأزهر" بمصر، "والزيتونة" بتونس، "والقرويين" بالمغرب، وضيق عليها وعلى المتعلمين بها، وبقي تعليم القرآن واللغة العربية مقصوراً على الكتاتيب ودور القرآن الصغيرة المنتشرة في القرى، والتي لم تسلم أيضاً بين حين وآخر من مطاردةٍ لمعلميها ومحاولةٍ لإقفالها. وكان نتاج ذلك كله أن أحكم المحتل قبضته - وخاصة في بعض البلاد العربية التي طال زمن احتلالها - على منابع الفكر كما أحكمها على ثروات الأرض، فسلبت الشعوب بسبب ذلك قدرتها على المقاومة بعد أن قيّدت أرضاً وفكراً، حتى وصف أحدهم وضع الجزائر العربية المسلمة بعد سبعين عاماً من الاحتلال (أي في بداية القرن العشرين) بقوله: "هُجرت ربوع العلم، وخربت دور الكتب، وصارت الديار مرتعاً للجهل والجهلاء، وكادت تدرس معالم اللغة العربية الفصحى، وتطرق إلى اللغة العامية الكلمات الأجنبية، بل أصبحت اللغة الفرنسية هي لغة التخاطب في العواصم مثل وهران والجزائر وقسطنطينة وعنابة وغيرها"<sup>(١)</sup>.

ولم يكن من المستطاع مقاومة لغة المحتل وفكره إلا بلغة وفكر مضاد، يعيد الهوية المسلوقة للشعوب العربية التي فقدتها، والمتمثلة في إسلامها ولغتها - وهو ما دأب عليه الأئمة والقادة المصلحون الذين حملوا همّ استعادة الأرض المسلوقة من المحتل - وتحرير العقل العربي من المسخ الذي ابتلي به، فكانت السمة الغالبة للمقاومة

---

(١) ينظر: الفكر والثقافة العاصرة في شمال أفريقيا: ١٣٣.

العربية مزجها بين العروبة والإسلام، وجعلها شعارًا وعنوانًا موحدًا للتحرر من التبعية، وطريقًا إلى السيادة والكرامة، وحصل لها بفعل ذلك من القوة في مقاومة المحتل ما جعلها تضحى في سبيل ذلك بنفسها وما تملك، حتى تحقق لها النصر بانتهزام المحتل وخروجه.

نجد هذه المزوجة بين الدين الإسلامي واللغة العربية واضحة -مثلاً- في عقل وفكر العالم الجزائري عبد الحميد بن باديس مؤسس جمعية العلماء بالجزائر، الذي كان أحد القادة المصلحين، وواحدًا من أشهر من قامت على جهوده وجهود أتباعه خطوات النصر والتحرير، إذ يقول: "اللغة العربية هي الرابطة بين ماضي الجزائر المجيد، وحاضرها الأغر، ومستقبلها السعيد، وهي لغة الدين والجنسية والقومية والوطنية المغروسة"<sup>(١)</sup>. وقد جعلها نشيدًا يردده الشعب الجزائري بقوله:

شعب الجزائر مسلم	وإلى العروبة ينتسب
من قال حاد عن أصله	أو قال مات فقد كذب
أو رام إدمًا جالسه	رام المحال من الطلب

حتى جمع عليها كل قوى التحرير والمقاومة بالجزائر آنذاك، وجعلها تطالب الحكومة الفرنسية عام ١٩٣٨م بالاعتراف باللغة العربية رسميًا، لأنها -والتعليم الديني بالجزائر- ليست مسألة حزب أو جمعية معينة وإنما مسألة الأمة كلها<sup>(٢)</sup>.

---

(١) ينظر: دور الدين واللغة في مقاومة المجتمع الجزائري لسياسة "الفرنسة"، لطفي بركات أحمد، مجلة

الباحث: ٨٨/٣٧.

(٢) ينظر: العرب والتحدي، ص: ٢٨٢.

وكان هذا هو حال المقاومة العربية في المغرب أيضًا، فقد جاء في مقدمة المنهج الذي سنّه حزب الإصلاح الوطني عام ١٩٣٨ م: "إن أبرز مشخصات بلادنا الإسلام والعروبة والمغربية، ولهذا نريد أن نسجل في المقدمة أننا مغاربة مسلمون، ديننا الإسلام ولغتنا الرسمية اللغة العربية، وقوميتنا قومية عربية مسلمة"<sup>(١)</sup>. وفي مصر كذلك، فإن الاعتزاز بالدين واللغة العربية هو الذي أبى على المصريين الرضوخ لسياسة المحتل الإنجليزي في فرض لغته<sup>(٢)</sup>. وسأكتفي بذكر بعض صور المقاومة في هذا الص - راع اللغوي من بلاد المغرب العربي ومصر لأنها الأبرز في هذا الجانب.

### المقاومة اللغوية في بلاد المغرب العربي:

كانت المقاومة في الجزائر هي الأبرز بفعل الضغوط الشديدة التي تعرضت لها من قبل الاحتلال الفرنسي على مدى مائة وثلاثين عامًا، بذل فيها المحتل كل ما يستطيع لفرنسة هذا الشعب، بدءًا بلغته، وانتهاءً بجغرافيته التي ادعى أنها جزء من فرنسا انفصل عنها وآن له أن يعود إليها<sup>(٣)</sup>.

ولا تُذكر المقاومة في الجزائر، إلا ويُذكر معها دور جمعية "علماء الجزائر" ومؤسسها عبد الحميد بن باديس، الذي قال عندما بدأ يعدّ العدة لاستعادة هوية الجزائر المفقودة: "إن الجمهور من قطين المدن الكبرى عاد اليوم لا يصرف جزءًا من

---

(١) محاضرات في القومية العربية: ٢٨٦.

(٢) ينظر: الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر: ١٠٨/١.

(٣) ينظر: الغزو الفكري في العالم العربي: ١٦.

الألف من عنايته بلغته بالنسبة إلى عنايته بغيرها"<sup>(١)</sup>.

بدأت الجمعية أواخر لعقد الثاني من القرن العشرين الميلادي بفتح مدارس عربية إسلامية تهدف إلى تعميم الثقافة العربية الإسلامية ورفع الوعي القومي لدى الجزائريين، فكانت تعتني بالقرآن الكريم تلاوة وتفسيرًا، وتعليم قواعد اللغة العربية، على الرغم من كل قوانين المحتل التي تمنع ذلك، وما كانوا يلاقونه من اضطهاد في سبيل إنشائها والتعليم بها<sup>(٢)</sup>. وبعد عقدين من الزمان، ظهر الأثر العظيم لهذه الجهود في إحياء اللغة العربية وتعزيز الهوية العربية والدينية في نفوس الجزائريين، بعدما خيف عليها من الزوال. يصف أحد الكتاب الجزائريين في عام ١٩٥٠م، ما وصلت إليه حال اللغة العربية في الجزائر، ودور جمعية العلماء في تغييره بقوله: "إن الاستعمار سن القوانين التي جعلت اللغة العربية لغة أجنبية لا يُسمح لها بالظهور إلا في المسجد والزاوية، وأسس للغة في المدارس ما نفذ به سياسة اعتبار اللغة العربية لغة أجنبية، ونجحت هذه المدارس، فتخرج فيها طوائف من أبناءنا، وصح بحكم ما نالوه من هذه الثقافة التي قدمها إليهم الاستعمار أن يحملوا لقب النخبة الإسلامية، وتهيأ لبعضهم الطريق إلى الظهور بجنب المستعمرين في الإدارات والمصالح، ومن هنا أطلوا على اللغة العربية فلم يعثروا لها على وجود، فحكموا عليها بالموت، واتهموا قراءها بالجمود واعتقال اللسان وضيق النظر، ولم يغيروا نظرهم إلى لغتهم العربية إلا يوم صاحت هذه النهضة في الجزائر صيحتها الأولى"<sup>(٣)</sup>.

---

(١) دور الدين واللغة في مقاومة المجتمع الجزائري لسياسة "الفرنسة"، لطفي بركات أحمد، مجلة الباحث:

٩٢/٣٧.

(٢) ينظر: لغتنا والحياة: ١٧٧، والفكر والثقافة المعاصرة في شمال أفريقيا، ص: ٤١-٤٩.

(٣) الفكر والثقافة المعاصرة في شمال أفريقيا ص: ١٦٨.

وامتدت روح المقاومة إلى بلاد المغرب العربي كله، فوقف الشعبان التونسي-ي والمغربي، في مواجهة أساليب المحتل الرامية إلى فرض لغته ومحاربة العربية، وكان جامعا "الزيتونة" و"القرويين" منارات الثقافة والعلم، أسهمتا في الحفاظ على روح الإسلام والعروبة في أبناء البلدين ومن أتى إليهما من غيرهما، وسكبت في المتعلمين بهما روح المقاومة والنضال في سبيل التمسك بالهوية والحفاظ عليها، ولقد تخرج منهما كثير من قادة الإصلاح والنضال الشعبي ضد الاحتلال في المغرب العربي كله<sup>(١)</sup>.

كما كان للمدارس الدينية الأهلية بالمغرب وتونس - على قتلها - دورٌ فاعل في الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية، وأثر باقٍ ممتد في أجيال البلدين حتى خرجت جيوش الاحتلال منهما.

ومما يجدر ذكره، أن الأمازيغ الذين حاول الفرنسيون عزلهم عن العرب فأقاموا لهم مدارس خاصة بهم يستغنون بها عن الزوايا والمدارس القرآنية ومعلمي الدين ولغة العرب، هبوا يطالبون بإدخال اللغة العربية والقرآن الكريم في مناهج التدريس في هذه المدارس<sup>(٢)</sup>، فكان هذا مما عزز للعربية وجودها في المغرب بين جميع أهلها بمختلف أجزائهم طالما أنها لغة الدين الذي يدينون به، وجعلها عاملاً من عوامل القوة والتأثير في مواجهته لغة المحتل.

ولم تغفل المقاومة ضد لغة المحتل في بلاد المغرب العربي دور الصحافة

---

(١) ينظر: الفكر والثقافة المعاصرة في شمال أفريقيا، ص: ١٣٧-١٤٣.

(٢) ينظر: اللغة والدين والهوية: ٨٩.

العربية إلى جانب التعاليم والتثقيف ، فأصدرت العديد منها <sup>(١)</sup>، لتكون لساناً ناطقاً باسمها، يوضح أهدافها وما تقوم به من أجل إعادة الهوية العربية والإسلامية للشعب العربي وتحرير أرضه وفكره من المحتل .

وقد كان لهذه الصحف أيام الاحتلال وغيرها ببلاد المغرب العربي دور فاعل في الدفاع عن اللغة العربية والحفاظ عليها، والدعوة إلى حمايتها واتخاذها لغة بدلاً من "الفرنسية"، كما كان لها أثر واضح في رفع المستوى اللغوي لدى شعوب المغرب العربي بعد أن ألفت "الفرنسية" عليهم بظلالها حتى كادت تذهب بالعربية الفصحى من أفواههم، يقول ابن باديس في بيان أثر الصحافة العربية إبان الاستعمار: "فتوصلت - أي الصحافة - بعد جهاد طويل ، إلى غرس ملكة الذوق العربي في النفوس، لتذوق العموم حلاوة اللغة العربية وطلاوة أساليبها الرشيقة"<sup>(٢)</sup>.

وهكذا نجد أن المقاومة في المغرب العربي كله قد أخذت بعضها بزمام بعض، فابتدأت بالرجوع إلى القرآن الكريم ولغته العربية تعلماً وتعليماً، ثم سعت لتحقيقه على أرض الواقع، فجاهدت المحتل على الأرض بعد جهاد العقل، حتى أدبر في أوائل النصف الثاني من القرن العشرين<sup>(٣)</sup>، معترفاً بانتصار "العربية" في معركة الهوية وإثبات

---

(١) من أبرزها في الجزائر "المنتقد" و"الشهاب" و"الإصلاح" و"البصائر"، و"النور"، وفي تونس: "الرائد التونسي"، و"الفجر"، و"الصباح"، وفي المغرب: "الوحدة المغربية"، و"الأنوار"، و"المغرب"...، ينظر: الفكر والثقافة المعاصرة في شمال أفريقيا، ص: ١٩٣-٢٠٦.

(٢) دور الدين واللغة في مقاومة المجتمع الجزائري لسياسة "الفرنسة"، لطفي بركات أحمد، مجلة الباحث: ٨٨/٣٧.

(٣) خرج الفرنسيون من تونس والمغرب عام ١٩٥٤م، ومن الجزائر عام ١٩٦٢م.

الوجود، وسَجَّل "للعربية" انتصارها - كما سجله أبنائها - أعداؤها الذين سعوا يوماً لإزالتها، يقول الفرنسي "جان بيرك" : "إن أقوى القوى التي قاومت الاستعمار الفرنسي في المغرب هي اللغة العربية، بل اللغة العربية الكلاسيكية الفصحى<sup>(١)</sup> بالذات، فهي التي حالت دون ذوبان المغرب في فرنسا. إن الكلاسيكية العربية هي التي بلورت الأصالة الجزائرية، وقد كانت هذه الكلاسيكية العربية عاملاً قوياً في بقاء الشعوب العربية"<sup>(٢)</sup>.

### المقاومة اللغوية في مصر:

في مصر قاوم المصريون سياسة التعليم التي قضت بفرض الإنجليزية لغة للتدريس في المدارس الحكومية عام ١٨٨٩ م، ونادوا في عام ١٩٠٧ م بالعودة إلى جعل التعليم في المدارس الحكومية بلغتهم القومية العربية الفصحى، وواجهوا في ذلك صعوبة وعتتاً من قبل بعض أبناء وطنهم، ومن أبرزهم وزير المعارف آنذاك<sup>(٣)</sup>، الذي دافع عن التدريس باللغة الإنجليزية، وأكد على أهمية اللغة الانجليزية لحضارة الشعب المصري وتداخل مصالحه مع الأمم الأخرى، وقال في كلمة ألقاها ردّاً على المطالبة بجعل اللغة العربية لغة التعليم في مص -ر: "إذا كنتم توافقون على الاقتراح المقدم لكم عن تعليم العلوم باللغة العربية، كنتم كمن يحاول الصعود إلى السماء بغير سلم"<sup>(٤)</sup>.

---

(١) تمييزاً لها عن العاميات العربية التي حاول المحتل إشاعتها بدلاً عن الفصحى يوم أن عجز عن فرض لغته.

(٢) الفصحى لغة القرآن: ٣٠٤.

(٣) سعد زغلول.

(٤) ينظر: اللغة العربية بين حمايتها وخصومها: ٧٢، ٧٣.



لكن الإلحاح على التدريس باللغة الوطنية (اللغة العربية) من قبل الشعب المصري أخذ يزداد في متدياته وصحفه<sup>(١)</sup>، حتى اضطر الإنجليز إلى التصريح بأن التدريس بالإنجليزية وضع مؤقت، إلى أن يتوفر العدد الكافي من المدرسين للتدريس باللغة العربية<sup>(٢)</sup>.

ثم أخذ التدريس باللغة العربية في المراحل الدراسية المختلفة يحل تدريجياً حتى أصبح لغة التعليم بكامله، وبقيت دراسة اللغات الأجنبية ومنها الإنجليزية في حصص أسبوعية مثل بقية المواد الدراسية<sup>(٣)</sup>.

وبقيت لغة تعليم العلوم والطب في الجامعات المصرية باللغة الإنجليزية، واستمر الصراع بين المطالبين "بالعربية" والمؤيدين لبقاء "الإنجليزية" طويلاً، ولم يحسم الأمر إلا في أواخر عام ١٩٣٩ م حيث سمح بالتدريس بالعربية في كليات العلوم والطب<sup>(٤)</sup>.

وتوالت مظاهر انتصار اللغة العربية في الحياة العامة بمصر، فغُيّرت اللافات المكتوبة بغير العربية إلى العربية، وصارت هي لغة المكاتبات والحسابات في الشركات والبنوك وغيرها<sup>(٥)</sup>.

---

(١) "المؤيد" و"الأستاذ" و"اللواء" وغيرها.

(٢) وكانت خطة الإنجليز البديلة لهذا الوضع تقضي بتعليم مدرسيهم اللغة العربية ليُدرسوا بها المواد الدراسية بدلاً أن يقوم بذلك المدرسون المصريون ينظر: الاتجاهات الوطنية: ص ١٦١-١٧٥.

(٣) ينظر: تاريخ ونظام التعليم في جمهورية مصر العربية ، منير عطا الله سليمان وآخرون، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٢ م، ص: ١٢٠، ١٢١.

(٤) ينظر: اللغة العربية بين حمايتها وخصومها: ٢٣٧-٢٤٠.

(٥) ينظر السابق: ١٠٨-١١١.

وعلى هذا المنوال قاومت اللغة العربية لغة المحتل في سائر البلاد العربية متمثلة في أهلها الذين حملوا راية العروبة والإسلام، وخاضوا من أجل التمسك بلغتهم وهويتهم صراعاً طويلاً مع المحتل، امتد بطول زمن الاحتلال، لم ينفكوا فيه عن المقاومة من أجل البقاء ونبذ الإقصاء، حتى زال الاحتلال عن أراضيها واحداً تلو الآخر، وزال معه قهره واستبداده الذي كانت لغته طريق من طرقه، وفرضها غاية من غاياته، وخرجت بذلك المقاومة العربية - مع كل ما تعرضت له - منتصرة محافظة على لغتها وهويتها العربية، ولم يستطع المحتل - مع كل ما بذله - أن يقنع الشعب العربي بالتخلي عن لغته العربية واستبدال لغته بها، ولو كان ذلك بزعم أنها لغة العلم والحضارة والتقدم.

### تحررت الأرض وبقي الفكر:

لقد كانت الهجمة الفكرية للاحتلال - بصحبة الآلة العسكرية - إبان تواجده في البلاد العربية هجمة قوية لا تقل قوة عن هجومه العسكري، عمل خلالها المحتل بكل ما أوتي من قوة على فرض لغته وبت ثقافته في عقول أهل البلاد التي يحتلها، ولا أدل على ذلك من تركيزه الشديد على التعليم بشكل خاص في كل البلاد التي احتلها، من أجل تنشئة أجيال لا تعرف إلا اسمه ولغته وثقافته وعاداته، يقول علّال الفاسي: "إن ما خلفه لنا الاستعمار من بقايا، هي أخطر على مستقبلنا من الاستعمار نفسه، لقد أصبحنا لا نعرف أنفسنا ولا مكاننا وأين نسير، أصبحنا نفكر بأفكاره التي أملاها علينا في المدارس والمعاهد والجامعة والسينما وفي كل مكان".<sup>(١)</sup>

---

(١) الفكر والثقافة المعاصرة في شمال أفريقيا: ٣٢٣.

ولئن استقلت البلاد العربية وتحررت أراضيها من جيوش المحتلين إلا أنّ  
نفرًا من أبنائها لم يستقل فكره كما استقلت أرضه، بل بقي يدين بالتبعية للمحتل  
فكرًا وثقافة وهوى.

نجح المحتل في إيجاد هذه التبعية الفكرية له أيام احتلاله بحكم السيطرة  
العسكرية والثقافية التي كانت له، وحرص عليها لتكون له عونًا وسندًا، وخاصة في  
البلاد التي بقي فيها زمنًا طويلًا كبلاد المغرب العربي<sup>(١)</sup>، وقد لا يكون في هذا شيء  
من الغرابة بحكم تأثير الغالب في المغلوب، ولكن الغرابة أن يبقى للمحتل بعد  
خروجه وغياب سلطته تبعية منقادة، تكاد تكون أقوى من تلك التي كانت أيام  
الاحتلال والسيطرة المباشرة، شهد بذلك الكاتب الجزائري محمد علي دبور فقال:  
"إن الاستعمار اللاتيني قد زال من مغربنا الكبير والحمد لله، ولكنه ترك في كثير من  
خريجي مدارسه وجامعاته من أبنائنا عقدًا نفسية خطيرة هي أضر لنا من الاستعمار،  
وأوحى إلى كثير منهم بأن الإسلام ليس دين المدنية والعظمة، وأن اللغة العربية لا  
تساير المدنية"<sup>(٢)</sup>. وقال بها صراحة طه حسين أحد أبناء المشرق العربي فأعلن "... أن  
حاجتنا إلى اللغات الأجنبية أشدّ جدًّا من حاجة الأمم الأوروبية الراقية، وأن هذه  
الحاجة ستظل شديدة على وقت بعيد لسبب يسير يعرفه الناس جميعًا، وهو أن لغتنا

---

(١) كتب فرحات - وهو جزائري - عام ١٩٣٧م يُنكر وجود "وطن جزائري"، ويُعلن الاندماج في "فرنسا

الأم"، وكان قد انتخب عضوًا في البرلمان الفرنسي عن الجزائر، وعمل على الدعوة إلى تسهيل منح  
الجنسية الفرنسية للجزائريين، ثم عاد عن هذه المفاهيم التي آمن بها لما رأى المعارضة العنيفة التي  
واجهت المتفرنسين من الدوائر الفرنسية نفسها، وتبيّنت له حقيقة الاحتلال وما يرمي إليه. ينظر:

العرب والتحدي: ٢٨١؛ والفكر والثقافة المعاصرة في شمال أفريقيا: ١٦٢، ١٦٣.

(٢) ينظر: الفكر والثقافة المعاصرة في شمال أفريقيا: ٣٠٩.

العربية لا تزال بعيدة كل البعد عن أن تنهض بحاجات الثقافة الحديثة والتعليم الحديث"<sup>(١)</sup>.

وقد مكّن المحتل قبل رحيل جيوشه لهؤلاء الذين نشأوا على عينه أيام الاحتلال، ودانوا له بالتبعية الفكرية، فسوّدهم في مناصب الدولة ومواقع التأثير، ليكملوا تنفيذ خطته وأهدافه بعد خروجه، دعاء إلى لغته وسفراء لثقافته، فكانوا قادة الدفاع عن اللغة الأجنبية في معركة ما بعد الاستقلال، وخاصة فيما يتعلق بالوقوف ضد مشروع التعريب الذي نادى به المخلصون من أبناء تلك البلاد بعد خروج المحتل من أرضهم، لإرجاع السيادة كاملة للغة العربية بين أهلها، وتعزيز الهوية والانتماء العربي، بعد أن عانوا فترة الاحتلال من محاربة الهوية ومحاولة تغييبها أو استبدالها، فقد حرص أتباع المحتل على إبقاء الهيمنة اللغوية للغة المحتل في التعليم والإدارة والمكاتب وغيرها من شئون الحياة، حتى نشأت الازدواجية التي تدور رحاها إلى اليوم بين دعاة التعريب الذين يدعون إلى تمكين "العربية" وتوطينها في بلادها، ودعاة التعريب إلى التبعية الفكرية الذين يقللون من شأن اللغة العربية ويقدمون الأجنبية عليها"<sup>(٢)</sup>.

ولئن كانت المقاومة أيام الاحتلال تتمثل في ردّ لغة المحتل وإبقاء اللغة العربية وإحيائها، فإنها بعد رحيله تمثلت في الدعوة إلى التعريب في مقابل إبقاء لغة المحتل من

---

(١) مستقبل الثقافة في مصر، طه حسين، دار المعارف، القاهرة، ١٩٣٧م، ص: ١٥٦.

(٢) ينظر: من قضايا اللغة العربية المعاصرة، إدارة الثقافة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس،

١٩٩٠م، ص: ١٦، ٢٠؛ والثنائيات في قضايا اللغة العربية: ٣٧.

قبل أتباعه، وهي مقاومة لم تكن بأسهل من الأولى إن لم تكن أشقّ وأصعب منها، بفعل ما يلاقه أصحابها في سبيلها من عوائق موضوعة دونها.

فأصحاب هذه التبعية قد أنابوا أنفسهم بعد خروج المحتل فيما كان يقوم به وقت احتلاله، وبالتالي فهم لا يألون جهداً في نشر لغته، فكانوا في الجزائر وراء قرار أصدره المجلس الأعلى للدولة الجزائرية عام ١٩٩٢م يقضي بتجميد قانون التعريب الذي وضعته الثورة الجزائرية بعد خروج المحتل، كما قاموا بإغلاق بعض الصحف العربية و عملوا على تصفية الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية<sup>(١)</sup>.

وهم - أي معارضو التعريب - يغلفون معارضتهم للتعريب بذكر أسباب تغطي هذه التبعية حتى لا يُقال : إنهم يهاجمون اللغة العربية أو يفضلون اللغة الأجنبية عليها، فتارة يقولون إنها لغة قاصرة وعقيمة، والتعليم بها يكون حائلاً دون اكتساب العلوم المتطورة ومواكبة العصر، وعلى هذا يعوّل أكثر المعارضين، وتارة يقولون إن "التعريب" دعوة مضادة لتعليم اللغة الأجنبية، وتارة يتهمون التعليم بالعربية بأنه مُهدد للغات الأخرى إذا وجدت معه "كالأمازيغية" في المغرب العربي، وتارة يدّعون أنه وسيلة إلى التطرف الديني ومحاربة الآخرين<sup>(٢)</sup>. وكل تلك الدعاوى تُخفي في طياتها مدى الأثر الذي تركه المحتل في عقول هؤلاء حتى تخلوا عن لغتهم و هويتهم، ورضوا لغته وهويته وفكره.

---

(١) ينظر: اللغة العربية ومشكلاتها وسبل النهوض بها ، السيد خضر، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣، ص: ٥٦، ٥٧.

(٢) ينظر: اللغة والدين والهوية، ص: ١٠٢-١٠٥، ١٣٨-١٤١؛ اللغة العربية في عصر العولمة، أحمد محمد الضبيب، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ص: ٤٤-٤٩.

وإلى جانب الوقوف ضد مشروع التعريب، اتخذت نشر اللغة الأجنبية بعد رحيل المحتل - بمساندة أتباع المحتل بشكل مباشر أو غير مباشر - طُرُقًا متعددة تتجدد إلى اليوم، من أبرزها:

- ازدواجية لغة التدريس: حيث يتم التدريس باللغة الأجنبية مع اللغة العربية في المراحل الدراسية الإعدادية والثانوية، بحيث تدرّس مواد التربية الإسلامية واللغة العربية وبعض المواد النظرية الأخرى باللغة العربية، وتدرس المواد العلمية باللغة الأجنبية (وهي في الغالب الإنجليزية والفرنسية) ومن أبرز البلاد العربية التي اتجهت لهذا النمط من التدريس بعد خروج المحتل من أرضها: لبنان وتونس والجزائر والمغرب<sup>(١)</sup>.

وفي لبنان صدر مؤخرًا عام ١٩٩٤م قرارٌ يسمح للمدارس الحكومية أن تدرس المواد العلمية بالمدارس الابتدائية بإحدى اللغتين (الإنجليزية والفرنسية)<sup>(٢)</sup>. - المدارس والمعاهد الأجنبية التي تدرّس المواد كلها أو جلّها باللغة الأجنبية، وهي امتداد لتلك المدارس والمعاهد التي أنشأها المحتل أثناء احتلاله، ثم حرص على رعايتها واستمرارها بعد خروجه، جاعلاً من أبناء تلك البلاد الذين تأثروا بفكره ونهجه أوصياء عليها، يدعون لها ويشجعون على بقائها، لكي تبقى معها لغته وثقافته، ولتكون هذه المدارس أداة من أدوات التأثير الفكري في عقول الطلاب العرب الملتحقين بها. يقول طه حسين بعد عودته من فرنسا منوّهاً بأهمية هذه المدارس وما لها

---

(١) ينظر: اللغة العربية في العصر الحديث، محمود فهمي حجازي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع،

القاهرة، ١٩٩٨م، ص: ١٢٤.

(٢) ينظر: اللغة العربية في عصر العولمة: ٢٣.

(٣) ينظر: اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم: ٢٢٢.

من أثر إيجابي على أبناء مصر: "ولست أدعو إلى إغلاق المدارس والمعاهد الأجنبية، بل أنا بعيد عن ذلك كل البعد، نافرٌّ منه أشدّ النفور، لا لأن التزاماتنا الدولية تحول بيننا وبين ذلك، بل لأن حاجاتنا الوطنية تدعونا إلى الاحتفاظ بهذه المدارس والمعاهد، فهي من جهةٍ نوافذ قد فُتحت لمصر على الحضارات الأوروبية المختلفة، وهي من جهة أخرى لا تزال متفوقة على مدارسنا في فنون التربية والتعليم"<sup>(١)</sup>.

وقد اتخذت بعض الدول العربية بعد استقلالها خطوات لتحجيم أثر هذه المدارس، فصدر قانون بمصر - مثلاً - عام ١٩٥٨ م يقضي بتعريب المدارس الأجنبية وجعل أصحابها وهيئة التدريس بها ومديرها من العرب، وقصر مهمة الأجانب بها على تدريس اللغات الأجنبية فقط<sup>(٢)</sup>.

إلا أن الواقع اليوم يشهد بعكس ذلك في كثير من الدول العربية وخاصة في مصر والمغرب العربي، ففي الجزائر - على سبيل المثال - لا زال يُسمح بإقامة المدارس الثانوية الفرنسية التي لا تُلزم بتدريس المناهج الوطنية الجزائرية، وإنما تُدرّس المناهج الفرنسية الخالصة، ولا تولى اللغة العربية إلا بعض الوقت، بينما يُضيق في المقابل على بعض المدارس التي تقيمها الدول العربية مساهمة في تعليم أبناء الجزائر، بحجة أنها لا تعتمد المنهج الوطني الجزائري<sup>(٣)</sup>، مما يتضح منه أثر التبعية الفكرية التي لازالت تعاني منها بعض الشعوب إلى الآن وخاصة من قبل بعض أصحاب المسؤولية والقرار.

---

(١) مستقبل الثقافة في مصر: ٥٧.

(٢) ينظر: تاريخ التعليم الأجنبي في مصر في القرنين التاسع عشر والعشرين، سلامة جرجس: ٣٠٠.

(٣) ينظر: مجلة المجتمع، جمعية الإصلاح الاجتماعي، الكويت، العدد ١٧٣٢، ذو الحجة ١٤٢٧هـ/ ديسمبر

٢٠٠٦م، ص: ١١.

- المدارس الخاصة (الأهلية) التي لجأت إلى التدريس باللغة الأجنبية منذ الصفوف الأولية للمرحلة الدراسية، وأقصت اللغة العربية جانباً وكأنها ليست في بلد عربي أو تدرس طلاباً عرباً<sup>(١)</sup>. وقد كان الأمر من قبل يُشار إليه على أنه نوع من التميّز بتعليم لغة أجنبية إلى جوار التدريس بالعربية، ثم بالغت بعض هذه المدارس الخاصة - لأسباب متعددة- فجعلت اللغة الأجنبية هي لغة التدريس للطلاب في هذه السن المبكرة، ولكل المواد الدراسية، في ظل انعدام الشروط الملزمة لهذه المدارس - في بعض الدول- بتدريس مواد الدين الإسلامي والثقافة الإسلامية واللغة العربية باللغة العربية.

ومن العجب أن يمتد الحرص على تعليم اللغة الأجنبية أو التدريس بها في بعض هذه المدارس ليشمل بيئة الطالب خارج أسوار المدرسة إغراقاً في التبعية والانبهار وتضييعاً للهوية، كذلك الذي فعلته -مثلاً- مديرة إحدى المدارس الخاصة بمدينة الإسكندرية بمصر، حين دعت أولياء أمور الطلاب بالمدرسة للاجتماع وطلبت منهم منع أطفالهم التلاميذ من الحديث باللغة العربية في البيت، ومعاقتهم عن طريق الحرمان من المصروف إذا وقعوا في المحذور ونطقوا بغير الإنجليزية<sup>(٢)</sup>.

ويلحق بالمدارس الخاصة في هذا الاتجاه، ما تنشئه بعض الدول العربية من مدارس تعليمية خاصة تدرّس باللغة الأجنبية كجزء من التعليم الحكومي، وقد

---

(١) ينظر: اللغة العربية على مدارج القرن الواحد والعشرين، عبدالكريم خليفة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٣م، ص: ٨٣.

(٢) ينظر: البعد الديني للغة العربية، محمد شيخاني، دار قتيبه، دمشق، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م: ١٣١، عن مقال الأستاذ فهمي هويدي، جريدة الخليج العدد ٧٤٠١، ٢٤/٨/١٩٩٩م.



خاضت دولة المغرب هذه التجربة أملاً في أن يكون لها أثر في اقتصاد البلاد، فخصصت مدارس للتعليم الفرنسي تُدرّس فيها المواد باللغة الفرنسية، واستقدمت لذلك مدرسين فرنسيين لإنجاح التجربة، ولكن لم تكن النتائج وفق المأمول، بل كانت التوصية باعتماد اللغة العربية لغة أساسية للتعليم هي خلاصة هذه التجربة<sup>(١)</sup>.

- الجامعات والكليات الأجنبية في البلاد العربية، والتي تدرس مناهجها بلغات دولها، وهي تزداد حيناً بعد حين، خاصة في ظل النظم والقوانين العالمية التي أتت في ظل ما يُسمّى بـ "العولمة"<sup>(٢)</sup>، إضافة إلى كون اللغة الأجنبية (الإنجليزية أو الفرنسية) هي اللغة الحالية في أغلب التخصصات العلمية في التعليم العالي بجامعات الدول العربية باستثناء سوريا والسودان<sup>(٣)</sup>.

- المراكز والمعاهد الثقافية التي تقيمها السفارات الأجنبية لتعليم اللغات، وفيها يتم تعليم اللغة الأجنبية بإقامة دورات لغوية متعددة المستويات، تستخدم فيها أحدث الطرق والوسائل التعليمية، إضافة إلى ما تمثله هذه المراكز والمعاهد من قنوات ثقافية أجنبية تحاول نشر ثقافتها في البلاد العربية بالتواصل مع المثقفين وتقديم الخدمات العلمية لهم، ودعوتهم إلى ما تقيمه من ندوات وبرامج<sup>(٤)</sup>.

ويعتبر المركز الثقافي الفرنسي بالجزائر الذي أنشئ عام ١٩٦٣ م وما زال إلى

---

(١) ينظر: إنقاذ اللغة إنقاذ الهوية، أحمد درويش، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٦ م، ص: ١١٦،

١١٧.

(٢) ينظر: ويلات العولمة على الدين واللغة والثقافة، أسعد السحمراني، دار النفائس، بيروت،

١٤٢٣هـ/٢٠٠٢ م، ص: ٩٣.

(٣) ينظر: اللغة العربية على مدارج القرن الواحد والعشرين: ١٨.

(٤) البعد الديني للغة العربية: ١٠٧.

الآن، نموذجًا من هذه المراكز، أنشأه الفرنسيون بعد خروجهم ، وجعلوا منه قناة أساسية من قنوات نشر اللغة الفرنسية وإشاعة الثقافة الفرنسية في المجتمع الجزائري<sup>(١)</sup>.

ولم يكتف المحتل بعد خروجه بإبقاء لغته لتزاحم اللغة العربية، بل واصل ما كان قد بدأه أيام الاحتلال، باتباع سياسة التمكين للغات غير العربية في البلاد العربية، وأبرزها اللغة الأمازيغية في الجزائر والمغرب، محاولاً إثارة العصبية والقوميات بالتنادي للغاتها، ومن ثم إضعاف مكانة اللغة العربية وسلطانها في تلك البلاد، حتى لا تظل لغة جامعة وثقافة عامة، وقد أسست فرنسا من أجل هذا أكاديمية في باريس تُعري باللغة الأمازيغية والناطقين بها في المغرب العربي<sup>(٢)</sup>. وكان مما اصطنعه المحتل أيضًا لإبقاء التواصل الثقافي والمعرفي معه بلغته بعد خروجه من الدول التي احتلها ، عمل رابطة أو هيئة تشمل جميع تلك الدول التي كانت يومًا ما تتحدث بلغته وتُعلم بها، كرابطة الدول التي تتحدث الفرنسية (الفرانكفونية) ورابطة الدول التي تتحدث الانجليزية (الكومنولث). وهذه الرابطة تُستخدم لإبقاء التبعية اللغوية والفكرية بشكل غير مباشر ، بفرض سياسات واتفاقيات ثقافية وعلمية واقتصادية بين تلك الدول تجعلها منجذبة إلى اللغة الفرنسية أو الإنجليزية وما تحمله من ثقافة وفكر، طالما رغبت في المشاركة والانتفاع من الدول صاحبة السيادة (فرنسا أو انجلترا)<sup>(٣)</sup>. وهذه الهيمنة الثقافية هي ما عناه الوزير الفرنسي

---

(١) ينظر: البعد الديني للغة العربية: ١٠٧، ١٠٨.

(٢) ينظر: السابق: ١١٣.

(٣) ينظر: اللغة والدين والهوية: ١٣٢، ١٣٣.

"بينو" عندما قال: "لقد خسرت فرنسا إمبراطورية استعمارية، وعليها أن تعوضها بإمبراطورية ثقافية"<sup>(١)</sup>.

وقد حرصت الرابطة الفرنكفونية التي عقد أول مؤتمرها عام ١٩٦٩م برئاسة وزير الثقافة الفرنسي، نظراً لانتشار اللغة الانجليزية في العالم على نطاق أوسع من اللغة الفرنسية بفعل النفوذ العالمي للولايات المتحدة الأمريكية ونظام العولمة الجديد على تقوية الروابط بين أعضائها ووضع الخطط الكفيلة بالحفاظ على اللغة الفرنسية وبقاء انتشارها، وفي هذا السياق عقد الرئيس الفرنسي عام ١٩٨٦م في باريس أول مؤتمر لرؤساء الدول الفرنكفونية، زيادة في التأكيد على التمسك بها وإبقاء نفوذها في مقابل اللغة الإنجليزية، وأعلن أن فرنسا سوف تسقط الدين العام للبلدان الإفريقية الخمسة والثلاثين الأفقر، وهو ١٦ بليون فرنك في جملته، بشرط أن تضمن حكوماتها الدور المتفوق للغة الفرنسية في الحكومة والتعليم في بلدانهم<sup>(٢)</sup>. وقد تشكلت من خلال "الفرانكفونية" مراكز وهيئات في مختلف المجالات لحماية اللغة الفرنسية والعمل على انتشارها في الدول الأعضاء، ومن ضمنها الدول العربية، من مثل: المركز الفرنكفوني لتوطين استخدام الفرنسية في البحوث العلمية، وهيئة مؤتمر وزراء التعليم العالي والبحث العلمي، واللجنة العليا للدفاع عن اللغة الفرنسية والعمل على توسيع انتشارها، إلى غير ذلك من الهيئات والأنظمة التي تعمل من أجل إبقاء اللغة الفرنسية لغة تواصل بين فرنسا وأعضاء هذه الرابطة لأمد طويل

---

(١) من قضايا اللغة العربية المعاصرة: ٢٣.

(٢) ينظر: أم اللغات دراسة في خصائص اللغة العربية والنهوض بها ، سعيد أحمد بيومي، مكتبة الآداب،

القاهرة، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ص: ١٥٩.

(٣) ينظر: إنقاذ اللغة إنقاذ الهوية: ٣٢، ٣٣.

# الفصل الثالث

## الدعوة إلى العامية

### لغة حديث وكتابة

- الدعوة إلى العامية وآدابها في البلاد العربية
- الدعوة إلى دراسة اللهجات وآدابها
- الدعوة إلى دراسة الآداب الشعبية
- العامية في القصة والمسرحية

## الدعوة إلى "العامية" لغة حديث وكتابة

عند الحديث عن الدعوة إلى العامية في البلاد العربية لا يمكننا أن نغفل دور الاحتلال وأعدائه من المستشرقين والمبشرين؛ في التمهيد لها والدعوة إليها وتقريبها، ومحاولة إشاعتها في البلاد العربية، من أجل التفريق بين العرب وتمزيق وحدتهم اللغوية، فالدعوة إلى العامية دعوة من جنس فرض المحتل الأجنبي للغته، لكنها باستعمال العربية ذاتها، حيث كان المحتل يسعى إلى نشر اللهجات العامية المحلية لأنها لا تملك تأثيراً على الفكر كما هو حال الفصحى<sup>(١)</sup>، فالفصحى لغة القرآن الكريم الذي يحثهم على التمسك بإسلامهم وجهاد أعدائهم، وتحرير أرضهم والحفاظ على وحدتهم، وإضعافها بتقليل أهميتها وإبراز اللهجة المحلية بدلاً عنها في كل قطر عربي، يؤدي إلى أن يعتز كل قطر بلهجته، وتصبح هي هويته التي يدافع عنها ويسعى للمحافظة عليها، وهو ما يحصل معه التفرق والشتات الذي يريده المحتل، وتنقسم فيه أواصر الوحدة اللغوية والفكرية المتمثلة في الفصحى الجامعة، بما يمكن المحتل من فرض لغته لتكون هي البديل الذي يحتكم إليه أبناء اللهجات المختلفة في القطر الواحد.

وقد كشفت التقارير التي كانت تنشر أيام الاحتلال الفرنسي لبلاد المغرب العربي، أن المحتل الفرنسي يوصي ممثليه بالعمل على تقليل أهمية اللغة العربية في تلك البلاد، وصرف الناس عنها بإحياء اللهجات المحلية في شمال أفريقيا، من أجل إبعاد المسلمين عن لغة القرآن الكريم وتعاليم الإسلام، وبذلك تضعف مقاومتهم وتسهل السيطرة عليهم<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر: اللغة العربية في العصر الحديث: ٢٥، ٢٦.

(٢) ينظر: الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر: ٣٦٥ / ٢.

وجاء في تقرير اللورد "دوفرين" الإنجليزي الذي وضعه لحكومته عام ١٨٨٢م حول العامية بمصر، أن التقدم ضعيف بمصر طالما أن العامة تتعلم اللغة العربية الفصحى<sup>(١)</sup>.

وهكذا التقت جهود الداعين إلى هاتين الدعوتين (اللغة الأجنبية والعامية) في الغاية التي يسعى كل منهما إلى تحقيقها (إزالة الفصحى أو إضعافها بين أهلها إضعافاً شديداً)، ولكن ألّبت الدعوة إلى العامية فيها لباس النصح والحرص على التقدم، واتخذ أصحابها سبيل الإقناع والحجة وعرض المحاسن، في حين كان المحتل يدعو إلى فرض لغته بمنطق الإلزام والإكراه الذي تؤيده قوته العسكرية.

وأطلق المحتل لجهود المستشرقين في الدعوة إلى العامية ومن سار على نهجهم من أبناء العربية العنان؛ بغبة تحقيق ما يصبو إليه من تمكين للغته وفكره، وإضعاف للأمة العربية وتفكيك لوحدتها<sup>(٢)</sup>.

وعاشت الفصحى مع الدعوة إلى العامية في هذا العصر -ر زمناً طويلاً من الصراع كان يشتد في فترات منه ويضعف في أخرى، حتى انكفأت هذه الدعوة على نفسها وأهلها، وإن كان يظهر لها بين الحين والآخر من يحاول -على استحياء- بعث الدعوة إليها من جديد<sup>(٣)</sup>.

---

(١) أجنحة المكر الثلاثة، عبدالرحمن حسن الميداني، دار القلم، دمشق، ١٤٠٢، ص: ٣٠١.

(٢) ينظر: التبشير والاستعمار في البلاد العربية: ٢٢٤ / ٢٢٥، حاضر اللغة في الشام: ١٥٩، لغتنا والحياة: ٩٧.

(٣) ينظر: حول الدعوة إلى العامية وأبرز جوانبها دراسة نهاد الموسى في كتابه "قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث"، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٧م، فقد جاءت ملخصة لكثير مما سبقها، دالة على أبرز ما كتب حول العامية طوال ما يقارب قرناً من الزمان، جامعة لأبرز ملامح القضية وانعطافاتها.

وسأجعل الحديث في هذا الفصل حول هذه القضية منقسماً إلى قسمين، أتناول في الأول منه، الحديث عن بدايات الدعوة إلى العامية، ثم السياقات التي اتجهت إليها هذه الدعوة وأبرز ما كان فيها، وأتناول في القسم الثاني جانباً أدبياً تأثر فيه كتابه بهذه الدعوة، وظهر عليهم شيء من آثارها فيما كتبوا، وهو فن القصة والمسرح، وقد جعلته كالواقع العملي الذي نرى من خلاله طرفاً من موقف أهل اللغة تجاه الدعوة إلى الكتابة بالعامية.

### أولاً: الدعوة إلى العامية وآدابها في البلاد العربية

#### أ- ١ - جهود المستشرقين في الدعوة إلى العامية:

ابتدأها الألماني "ولهلم سبيتا" عام ١٨٨٠م عندما دعا في كتابه "قواعد اللغة العامية في مصر" إلى اتخاذ العامية المصرية لغة أدبية بدلاً من العربية الفصحى<sup>(١)</sup>. ثم أتى بعده "كارل فولرس" الذي دعا في كتابه "اللهجة العامية الحديثة في مصر" عام ١٨٩٠م إلى ما دعا إليه سلفه مبرراً أن الدعوة إلى العامية لا تمثل حالة

---

(١) ينظر: تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر، نفوسة زكريا سعيد، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٤م، ص: ١٨-٢٤. ورأت بنت الشاطئ أنّ مراد "سبيتا" من محاولته هذه لم يكن الدعوة إلى العامية في مقابل الفصحى، في إطار المخطط الاستعماري للقضاء على اللغة القومية للعرب، كما قالت بذلك نفوسة زكريا، وإنما هي محاولة أتت في سياق الضعف العام الموجود في المجتمع العربي آنذاك، والذي كانت فيه الحاجة إلى العامية ضرورة قومية لتثقيف العامة، ينظر: لغتنا والحياة: ١٠٠. وردّ محمود شاكر على بنت الشاطئ فينّ أن تأليف "سبيتا" لكتاب "قواعد اللغة العامية في مصر" كان لتعطيل حركة الإحياء التي كانت تعيشها اللغة العربية الفصحى، وأنه كتاب مقصود على خلاف ما رأت. ينظر: أباطيل وأسفار: ١٣٢، ١٥٦.

انحطاط للعربية الفصحى وإنما هي امتداد للهجات العربية القديمة<sup>(١)</sup>.

ونهج منهجها أيضًا الإنجليزي "سلدن ولمور" في كتابه "العربية المحكية في مصر" عام ١٩٠١م، فادّعى أن الفصحى سبب انتشار الأمية في مصر، وأخذ يوهم المصريين بلذ معارضتهم لإقرار العامية ستعرضهم لخطر أكبر من الخطر الذي يتحاشونه، وهو انقراض لغة الحديث ولغة الأدب معًا، وستؤدي إلى دخول لغة أجنبية محلها نتيجة لزيادة الاتصال بالأمم الأوروبية، وذلك ليحملهم على قبول العامية لغة للكتابة باعتبارها أهون الشـرّين وأخفّ الضـررين. ورأى أن التعليم الإلجباري باللغة القومية (العامية المصرية) لمدة سنتين سيكون كافيًا لنشـر القراءة والكتابة بها في البلاد<sup>(٢)</sup>.

وانتشرت مؤلفات المستشرقين في العاميات العربية في تلك الفترة وما بعدها، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر<sup>(٣)</sup>:

- الدليل لمتعلّم العربية الدارجة في المغرب والمملكة التونسية، مشويل، ١٩٠١م.
- قواعد اللغة المصـرية العامية، فسك، ١٩٠٤م، وعنوانها بالعربية العامية: (أجرومية مصري مكتوبة بلّسان المصري ومعها أمسلة).
- المقتضب في عربية مصر، فيلوت وباول، ١٩٠٦م.
- لغة بيروت العامية، أمانويل ماتسون، ١٩١١م.

---

(١) ينظر: تاريخ الدعوة إلى العامية: ٢٤، ٢٥.

(٢) ينظر: تاريخ الدعوة إلى العامية: ص ٢٥-٣٠.

(٣) ينظر: "اللهجة العربية العامية"، عيسى اسكندر المعلوف، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، المطبعة الأميرية،

القاهرة ١٣٥٣هـ / ١٩٣٤م: ١ / ٣٦٤-٣٦٨.



- لهجة بغداد العامية، ماسينيون، ١٩١٢ م.

- لغة مراکش العامية وقواعدها، ابن سميل، ١٩١٨ م.

- عامية دمشق، برغشتراسر، ١٩٢٤ م.

- عربية مراکش، لويس مرسير، ١٩٢٥ م.

وكان من أخطر وأبرز من حمل لواء الدعوة إلى العامية في البلاد العربية الإنجليزي

"وليم ولكوكس"، حيث نادى بداية عام ١٨٩٢ م في محاضرة له بنادي الأزبكية بالقاهرة

باتخاذ العامية لغة حديث وكتابلاً لها - كما يرى - سبيل التقدم وطريق النهضة والتطور،

وتظاهر بمعارضته اتخاذ لغة أجنبية في وجود لغة الإنسان الحية (العامية)<sup>(١)</sup>. فلما لم يجد

لدعوته على هذه الكيفية إقبالاً ورواجاً في ذلك الوقت حاول إثارتها مرة أخرى عام

١٩٢٦ م مغلفاً إياها بطابع الإقليمية والقومية في رسالتهمسورية ومصر وشمال أفريقية

ومالطة تتكلم البونية لا العربية، في محاولة صريحة لإثارة العصبية القومية لهذه اللغات

التي يدعي أن أصلها البونية (لغة سابقة للفتح الإسلامي لا صلة لها بالعربية) ضد العربية

الفصحى. واقترح لكي يفسح المجال للغة المصرية (البونية الأصل) أن يتم تعميم التعليم

بها عشر سنوات، رأى أنها كافية وكفيلة بتخليص المصريين من السخرة الثقيلة التي

يعانونها من جرّاء الكتابة بالعربية الفصحى<sup>(٢)</sup>

كما استخدم "ولكوكس" في دعوته هذه الجانب الديني مع استخدامه للإقليمية

والقومية للترويج لدعوته فقام - محاولة منه للتأثير على الناس بما يقدسونه ويدينون به -

(١) تاريخ الدعوة إلى العامية: ص ٣٢-٣٤.

(٢) ينظر السابق: ص ٣٨-٤٢.

تبوِّجتم الإنجيل إلى العامية المصرية، وطُبعت منه عشرات الألوف، وأخذت الكنائس والمؤسسات المسيحية توزعها على الأقباط المصريين وغيرهم دون ثمن<sup>(١)</sup>.  
وقام أيضًا بعدة محاولات لإدخال العامية في نماذج علمية وأدبية، فألف كتابًا بالعامية بعنوان "الأكل والإيمان" وترجم إلى العامية قطعًا من روايات شكسبير<sup>(٢)</sup>.  
ويضاف إلى هذه الكتب وأمثالها الكثير من المؤلفات التي تناولت جوانب الأمثال والحكايات العامة والقصص ونحوها، لأجل إشاعتها بين مختلف طبقات المجتمع، وخاصة أصحاب المستويات العلمية المتوسطة والأولية، ثم لأجل القول بأن لهذه اللغة آدابها التي تكتب بها، كما ترجم بعض المستشرقين للعامية من الآداب الغربية، سعيًا إلى الإقناع بأنها لغة تحمل مقومات الأدب والفكر كما تحملها العربية الفصحى<sup>(٣)</sup>.

ولقد كانت للمستشرقين قبل احتلال البلاد العربية محاولات في تعلّم العاميات العربية وتعليمها في أقسام اللغات الشرقية بلجامعات الروسية والغربية، فكتبوا وألقوا في ذلك كثيرًا من المؤلفات لأغراض علمية وتجارية وسياسية<sup>(٤)</sup>، لكنهم

---

(١) ينظر: السابق؛ قضايا ومشكلات لغوية، أحمد عبدالغفور عطار، تهامة، جدة، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م، ص: ٧٢.

(٢) ينظر: تاريخ الدعوة إلى العامية: ٥٥، ٦٧.

(٣) ينظر: السابق: ص: ٤٣-٧٤؛ الفصحى لغة القرآن، أنور الجندي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، (د.ت)، ص:

١٢٦.

(٤) ينظر: اللهجة العربية العامية، عيسى اسكندر المعلوف، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، المطبعة الأميرية، القاهرة

١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م: ٣ / ٣٥٧-٣٧١.

بعد احتلال البلاد العربية أخذوا يوظفون تلك المؤلفات وأمثالها في الدعوة إلى اتخاذ هذه العاميات لغاتٍ بدلاً من اللغة العربية الفصحى التي ينطق بها جميع العرب<sup>(١)</sup>. ويضاف إلى جهود هؤلاء المستشرقين التي كان المحتل يفسح لها المجال في أوساط المجتمعات العربية ، ما كانت تقدمه المدارس والمؤسسات التابعة ل الدول الغربية (المحتلة وغير المحتلة) في البلاد العربية، من مساعدة ودعم للدعاة إلى العامية من العرب أنفسهم، ومن أشهر هذه المدارس والمؤسسات في بدايات الدعوة إلى العامية المدارس الفرنسية لتعليم اللغات بلبلن، والجامعة الأمريكية في بيروت، ولا أدلّ على ذلك من أنّ كثيراً من دعاة العامية من العرب هم ممن درسوا في هذه المدارس والجامعات ودرّسوا فيها<sup>(٢)</sup>.

كما استغل المحتل الاختلاف بين الطوائف في البلاد العربية - وخاصة لبنان - فأذكاه وشجعه واستعان به على إشاعة العامية التي ينطق بها أفراد كل طائفة بدلاً من الفصحى الجامعة<sup>(٣)</sup>.

والملاحظ في دعوات المستشرقين وأمثالهم من الغربيين إلى العامية اقترانها دوماً بالدعوة إلى الكتابة بها أو باللاتينية، وهي الغاية التي يهدفون من خلالها إلى إضعاف الفصحى وإغائها، لأن العربية الفصحى مهما بعد الناس عن نطقها نطقاً صحيحاً، ما دامت مكتوبة تقرأ؛ لم تعدم أن يعود أصحابها إلّ إليها فيسعون في إعادة

---

(١) ينظر: الفصحى ونظرية الفكر العامي، مرزوق بن تنباك، مركز البحوث بكلية الآداب، جامعة الملك سعود،

١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م، ص: ٥٤.

(٢) ينظر: التبشير والاستعمار في البلاد العربية: ١٠٨، ٢٢٤، ٢٢٥.

(٣) ينظر: حاضر اللغة في الشام: ١٦٤، ١٨٥؛ لغتنا والحياة: ٩٧؛ الفصحى لغة القرآن: ٢٩٥.

إبرازه ا من جديد.

## أ-٢- جهود أبناء الفصحى في الدعوة إلى العامية

لقيت دعوة المستشرقين إلى اتخاذ العامية في البلاد العربية لغة حديث وكتابة بدلاً من الفصحى صدى وقبولاً عند بعض أبناء العربية، فانطلقوا يمسكون بزمام المبادرة، يدعون لها بني قومهم، مرغبين ومدللين على صدق أقوال هؤلاء الغربيين، ومؤكدين أنها لغة الخطاب اليومي التي ينبغي أن تسود ويكتب بها بدلاً من الفصحى التي هُجرت ونُسيت، ولم يعد يعرفها في المجتمع إلا القليل ممن تعلمها. وصاحب الدعوة إلى العامية الدعوة إلى آدابها المكتوبة بها، لتكون سبيلاً من سبل إقرارها وتثبيتها، ودليلاً على أنها لغة صالحة للحياة، لها تعبيرها وأدبها الخاص بها كما هو شأن الفصحى.

وقد تركزت واشتهرت الدعوة إلى العامية في الأوساط العربية أكثر ما اشتهرت في مصر ولبنان، وكان دعائها في هذين البلدين هم المبرزون على الساحة، ومن أبرز من ناصر الدعوة إلى العامية بوضوح<sup>(١)</sup>:

اسكندر المعلوف، وقد دعا أهل بلاده في بعض ما كتب إلى التحرر من رق اللغة العربية التي استنزفت أوقاتهم وقوى عقولهم الثمينة، وأصبحت تؤخرهم عن الجري في مضمار التمدن وحاجزاً يصدّهم عن النجاح، ويبيّن أن العامية هي اللغة التي ينبغي

---

(١) اقتصر على ذكر البعض دون الحصر لأن ذلك مما يشقّ وليس مقصوداً في ذاته، والمراد ذكر بعض ما بُذل من

أجل الدعوة إلى العامية ومناصرتها.

أن يُصار إليها ويكتب بها، لأن أهم أسباب تأخر العرب - في نظره - اختلاف لغة الحديث عن لغة الكتابة، وأن هذا مما لا يمكن إزالته إلا بالاختصار على لغة واحدة من اللغات العامية، لأنها ستكون أسهل على سائر المتكلمين بالعربية على اختلاف لغاتهم من العربية الفصحى<sup>(١)</sup>.

جميل صدقي الزهاوي، وكان يرى أن أحد أسباب انحطاط العرب المسلمين كتابتهم بلغة غير اللغة التي يحكونها، ودعا إلى معالجة ذلك بتبني العامية لغة حديث وكتابة، كما دعا الشعراء إلى النظم على الأوزان العامية الدارجة على السنة العوام<sup>(٢)</sup>.  
أحمد لطفي السيد، وقد كتب في عام ١٩١٣م في صحيفة "الجريدة" التي كان يرأس تحريرها سبع مقالات، يطالب فيها الكتاب العرب باستعمال المفردات العربية الموجودة في اللهجات العامية بعد ردّ ما تشوّه منها إلى أصله العربي، مع استثناء ما ابتدل منها<sup>(٣)</sup>، مبيّناً أن هذه الطريقة هي أقرب طرق التوفيق والصلح بين العامية والفصحى، لأننا إذا استعملنا المفردات العامية في الكتابة "اضطررنا إلى تخليصها من الضعف، وجعلنا العامة يتابعون الكتاب في كتاباتهم"<sup>(٤)</sup>.

---

(١) يُنظر: الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر: ٢/ ٣٦٢، ٣٦٣، تاريخ الدعوة إلى العامية: ١١٥، ١١٦.

(٢) ينظر: الفصحى لغة القرآن: ١٩٦؛ فقه اللغة العربية، كاصد الزيدي، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمّان، ١٤٢٥هـ، ص: ٤٠٩، ٤١٠.

(٣) ينظر: تاريخ الدعوة إلى العامية: ١٢٤ وما بعدها؛ اللغة العربية بين حماها وخصومها: ٧٩ وما بعدها.

(٤) اللغة العربية بين حماها وخصومها: ٨١.

وهي دعوة لم تكن صريحة في إقصاء الفصحى - كما هو ظاهرها - لكنها صريحة في تبني العامي وإبرازها، وإن كان ذلك بقصد خدمة الفصحى وإحيائها<sup>(١)</sup>، ويمكن أن تعدّ دعوته إلى تطوير الكتابة العربية - بحيث تكون محاكية لكيفية النطق - أكثر وضوحًا وصراحة، حيث اقترح أن تكتب الكلمات كما تنطق بحركاتها وسكناتها ، بتحويل الحركات إلى حروف، كما في (طه = طاها)، و(ضرب = ضارابا)، و(محمد = موحا ممدون)<sup>(٢)</sup>.

- الخوري مارون غصن: وقد نشر كتابًا عنونه "درس ومطالعة" بيروت عام ١٩٢٤م، تكلم في مقالٍ منه بعنوان "حياة اللغة وموتها - اللغة العامية" عن فناء اللغة العربية الفصحى وزوالها كما هو حال جميع اللغات، منادياً بإحلال العامية لغة مكانها؛ لأنها تستجيب لدواعي الحياة والحضارة وآمال الشعب، حيث "إن آلفاً من اللبنانيين يتصورون جوعاً إلى آداب راقية قريبة المنال عذبة اللفظ مكتوبة بلغتهم، وجميع هذه الشروط لا تجتمع إلا في اللغة العامية". ورأى أن تبقى الفصحى بعد ذلك لغة ثانوية تساعد على سهولة العلاقات بين العلماء والأدباء. ثم زاد مضمون

---

(١) وقد ذهب إبراهيم مذكور إلى تبرئة أحمد لطفي السيد من الدعوة إلى العامية، وأنه كان يقصد تهذيب العامية

وتصنيفها وتقريبها من الفصحى، إضافة إلى تخليص الفصحى من التعقيد والتركيب والمحسنات البديعية

المتكلفة والصور البيانية العقيمة. ينظر: فكرة التنوير: ١٠١.

(٢) ينظر: تاريخ الدعوة إلى العامية: ٢٢٠، ٢٢١.

مقالته هذه وأصدرها في كتاب عام ١٩٢٥م يحمل العنوان ذاته "حياة اللغة وموتها - اللغة العامية"<sup>(١)</sup>.

وقد لقي في دعوته إلى العامية كل تشجيع ومساعدة من المحتل وأعوانه، وألّف كتابًا بالعامية أسماه "في متلو هلكتاب" كتطبيق عملي لما يدعو إليه، واستمر يدعو إلى نشر الجرائد والمجلات العامية في أوساط الناس، وكتابة المعارف والعلوم والفنون بالعامية لتعزيز الدعوة إليها واتخاذها لغة مكتوبة بدلًا من الفصحى<sup>(٢)</sup>. ودخلت الدعوة إلى العامية في مصر مرحلة أعمق من سابقتها بعد أن تولى سلامة موسى الدعوة إليها بصراحة مباشرة وجرأة كبيرة - ضمن إطار كلي يدعو فيه إلى التوجه إلى الحضارة الغربية - وقد حاول أن يمهد لما يدعو إليه بدعوة من سبقه بقوله: "ولكنني الآن - بعد اختمار الرأي - لا أرى أن نهضتنا تقوم إلا باتباع آراء قاسم أمين ولطفي السيد والسير ويلكوكس باتخاذ اللغة المصرية العامية، أو إيجاد ما يشبه التسوية بينها وبين اللغة الفصحى، بحيث تتمصّر هذه اللغة فتصطبغ بألوان بلادنا.. ولست أشك أن اللغة العامية تفضل اللغة الفصحى، وقد تؤدي أغراضنا الأدبية أكثر منها"<sup>(٣)</sup>.

---

(١) اللغة العربية بين حمايتها وخصومها: ٨٩.

(٢) ينظر: السابق: ٨٩؛ اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي (لبنان - الجزء الثاني)، رياض قاسم، مؤسسة نوفل، بيروت، ١٩٨٢م: ٢/٣٨٨، ٣٨٩، ٤١٣؛ الزحف على لغة القرآن، أحمد عبدالغفور عطار، (د.ن.)، (د.ت.)، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م، ص: ٧١.

(٣) تاريخ الدعوة إلى العامية: ١٢٠.

ثم صرح بأن تكون العامية هي لغة الأدب المصـري فقال: "ولكن نكبتنا الحقيقية هي أن اللغة العربية لا تخدم الأدب المصري ولا تنهض به، لأن الأدب هو مجهود الأمة وثمره ذكائها وابن تربيتها ووليد بيئتها، فهو لا يزكو إلا إذا كانت أدواته لغة هذه البيئة التي نبت فيها"<sup>(١)</sup>، ودعا إلى الكتابة بالأسلوب المصـري الحديث، لا بأسلوب العرب القديم، وجعل الأديب المجدد "من يكتب للشعب بلغة الشعب المستطاعة"<sup>(٢)</sup>.

ولم يأل سلامة موسى جهداً في النيل من الفصحى وقواعدها في سبيل اتخاذ العامية لغة والدعوة إلى كتابتها باللاتينية<sup>(٣)</sup>، حتى بلغت به الجرأة إلى القول بأن غاية الفصاحة والبيان (القرآن الكريم) يصلح لهذا العصر إذا جعل بلعامية، وهو الذي لم يكتب أياً من كتاباته باللهجة العامية التي يدعو لها<sup>(٤)</sup>.

- واقتفى لويس عوض أثر أستاذه سلامة موسى فدعا إلى العامية، ونادى بالأدب العامي وتحطيم قيود الشعر الجاهلي، وذكر "أن الاعتراف باللغة المصرية لا يتبعه بالضرورة موت اللغة العربية إذا احتاط الناس لذلك، فليس هناك ما يمنع من

---

(١) السابق: ١١٩.

(٢) السابق: ١٤٨.

(٣) وخاصة في كتابه "البلاغة العصرية واللغة العربية"، ينظر: لغتنا والحياة: ١٠٨ وما بعدها؛ الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر: ٢/ ٢٢١ وما بعدها.

(٤) ينظر: الزحف على لغة القرآن: ٦٢.



قيام الأديبن جنبًا إلى جنب " (١). ثم زاد على ذلك فعرض بالدعوة إلى ترجمة القرآن بهذه العامية (٢).

- وكان لسعيد عقل في لبنان دور فاعل في تبني الدعوة إلى العامية والكتابة بها ، فقد كتب بعامية بلده " زحلة " بلبنان ، مقدمة لديوان شعر اسمه " جَلنار " (٣) عام ١٩٥١ م، ثم أصدر ديوان شعر له بالعامية سماه " يارا شعر "، وكتبه بالعامية اللبنانية بعد أن ابتدع أبجدية جديدة لها قوامها ٣٦ حرفًا، قابل بها حروف الأبجدية العربية الثمانية والعشرين (٤).

- ومثله يوسف الخال، الذي نادى ب أن تكون لغتنا الحديثة هي اللغة التي نتكلمها وبها يجب أن يكتب النثر والشعر (٥).

- ويعد أنيس فريجة من أبرز من نظروا للعامية في كتاباته ومحاضراته الجامعية دعوةً وفكرًا (٦)، فنادى بأن تكون اللغة هي ما يتكلم به الناس في حياتهم، لا الفصحى العاجزة عن التعبير عن الحياة الجديدة (٧). ونفى عن العامية الانحطاط اللغوي بأن

---

(١) أباطيل وأسفار: ١١٨.

(٢) السابق: ١١٧.

(٣) للزجال اللبناني ميشال طراد.

(٤) ينظر: اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي (لبنان): ٢/٤٠٧-٤١١؛ الزحف على لغة القرآن: ٨١،

٨٢؛ الغزو الفكري في العالم العربي: ٤٦، ٤٧.

(٥) ينظر: الغزو الفكري في العالم العربي: ٤٨.

(٦) ومن أبرزها: "نحو عربية ميسرة" ١٩٥٥ م؛ و"محاضرات في اللهجات وأسلوب دراستها" ١٩٥٥ م،

و"نظريات في اللغة" ١٩٧٣ م.

(٧) ينظر: نحو عربية ميسرة: ٢٨.

جعلها تمثل تطوراً ونموً يتبع تطور الحياة الاجتماعية والفكرية<sup>(١)</sup>، ولغة قائمة بذاتها لها صرفها ونحوها الذي يختلف عن صرف الفصحى ونحوها<sup>(٢)</sup>. وكان من أشدّ الداعين إلى كتابة الفكر والأدب بالعامية سعياً نحو إقرارها لغة معترفاً بها<sup>(٣)</sup>. وأسهمت الجهود التي بذلت في الدعوة إلى العامية وآدابها لمدة تزيد على نصف قرن من الزمان في بروز الدعوة إلى الآداب القومية مكتوبة بلهجاتها المحلية، في إطار يفصلها عن اللغة الفصحى وآدابها ويجعل منها آداباً قومية مستقلة<sup>(٤)</sup>. كما ظهر - وخاصة في العقود الثلاثة الأولى من القرن العش - رين الميلادي - العديد من الصحف والمجلات والقصص والمسرحيات المكتوبة بالعامية، إما داعية لها بغية دفع الناس على تقبلها، أو متأثرة مستجيبة للدعوة إلى الكتابة بها<sup>(٥)</sup>. وسجّلت بعض الصحف والمجلات العربية - وأبرزها المقتطف والهلال - بدايات هذه الدعوة، ومواقف الأدباء والكتّاب العرب منها، ما بين مؤيدٍ داعٍ لها، أو معارضٍ مدافع عن الفصحى وبيانها<sup>(٦)</sup>.

## ب- ١ - الدعوة إلى دراسة اللهجات وآدابها:

(١) السابق: ٢٩.

(٢) السابق: ١١٦، ١١٧، وينظر: نظريات في اللغة: ١٠٩.

(٣) نجح وعربية ميسرة: ١٨٨، ١٨٩.

(٤) ينظر: الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر: ١٤٨/٢ وما بعدها.

(٥) ينظر: تاريخ الدعوة إلى العامية: ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٩٧ وما بعدها؛ الزحف على لغة القرآن: ٦٥، الفصحى لغة

القرآن: ١٢٧؛ فكرة التنوير بين أحمد لطفي السيد وسلامة موسى، عصمت نصّار، دار الوفاء للطباعة والنشر،

الإسكندرية، ٢٠٠٠م، ص: ٨٨.

(٦) ينظر: تاريخ الدعوة إلى العامية: ٩٤ وما بعدها؛ اللغة العربية بين حمايتها وخصومها: ٢٢٧ وما بعدها.

جعل علم اللغة الحديث دراسة اللهجات فرعاً من فروع دراساته اللغوية،  
فاكتسبت بذلك بعداً علمياً، رأى فيه بعض دعاة العامية طريقاً من طرق إقرارها  
وتثبيتها في المجتمعات العربية، وانتقلت بذلك الدعوة إلى العامية إلى مرحلة جديدة  
أعمق من ذي قبل، تشمل الدعوة إلى دراستها وتحليلها، لمعرفة قواعدها اللغوية التي  
تسير عليها، وفق منهج علمي يجعل منها لغة قائمة بذاتها كما هي اللغة الفصحى، بل  
جعل منها أنيس فريجة اللغة الصحيحة التي ينبغي أن يُصار إليها ، لأنها هي ما  
يتكلمه الناس فيما بينهم، وتبقى الفصحى لغة كلاسيكية قديمة لها أوثق الصلة  
بتاريخ الشعب وتاريخ لغته<sup>(١)</sup>. وهما (الفصحى والعامية) في نظر علم اللغة سواء،  
"لأن قضية فصيح وغير فصيح لا تدخل في نطاق علم اللغة، بل ينظر إليها أنها  
مسألة تاريخية سياسية بحثة... ولا يحق لنا مثلاً أن نزعم أن لغة القرن الرابع أفضل  
من لغة القرن الثاني أو السادس، ولغة الكتاب الأحمر أحسن من لغة الكتاب  
الأزرق، ما يقوله الناس وما يكتبه الناس هو الصحيح"<sup>(٢)</sup>. بل هي عند الحمزاوي  
فصيحة؛ لأنها لغة منطوقة تؤدي وظيفتها الاجتماعية وتحقق التواصل بين المتكلم  
والمستمع بصحة ووضوح وجودة وبيان، كما في "العربية"، ولا مسوغ لتفضيل  
فصحى قديمة على فصيح جديدة<sup>(٣)</sup>.

---

(١) ينظر: نحو عربية ميسرة، أنيس فريجة، دار الثقافة، بيروت، ١٩٥٥م، ص: ٧٢، ٧٥، ٧٦؛ و"نظريات في اللغة"، ٥١.

(٢) نحو عربية ميسرة: ٧٦، ٧٧؛ وينظر "نظريات في اللغة": ٤٧، ٥١، ٥٢.

(٣) ينظر العربية والحداثة (الفصاحة فصاحات)، محمد رشاد الحمزاوي، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، ١٩٨٢م، ص: ١٤، ٢٨، ٢٩، ١٠٨.

واستوى في قبول الدراسة العلمية للهجات - مع دعاة العامية - غيرهم من أهل اللغة على اختلاف في المقصد والهدف، فمنهم من رآها أمراً مقبولاً لا يتعارض مع ما للغة القرآن من قداسة ومنزلة، ورأى في رصدها تحقيقاً لواجب علمي وإتماماً لحلقة فقدت قديماً في أبحاثنا اللغوية والأدبية، وزيادة فهم للتطور التاريخي للغتنا ولهجتها، مع الحرص على عدم الخلط بين المستويين في الاستعمال<sup>(١)</sup>.

ومنهم من جعل دراستها سبيلاً إلى علاجها "بتشخيصها التشخيص العلمي الصحيح ... بدراستها من حيث الأصوات والصيغ والتراكيب وما قد تتضمن من ألفاظ أجنبية"<sup>(٢)</sup>. وقد ذكر ذلك من قبل عضو مجمع اللغة بالقاهرة منصور فهمي عندما قال: "فكذلك دراسة اللهجات العامية - إذا عددناها لغات مريضة - تساعد على دراسة اللغة الفصيحة"<sup>(٣)</sup>.

وبرز أثر الدعوة إلى دراسة اللهجات كفرع من فروع علم اللغة الحديث أكثر ما برز في مجمع اللغة العربية بالقاهرة، فقد جعلها المجمع هدفاً من أهداف إنشائه. وانتقلت ميادين الدراسة العلمية للهجات من مجمع اللغة العربية بالقاهرة إلى رحاب الجامعات العربية، فأدخلت دراسة اللهجات أقسام اللغة العربية ببعض

---

(١) ينظر: "علم اللغة"، محمود السعران، ١٩٩٢م: ٤٠؛ قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية، محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م: ٧٨، ٧٩، ٨١؛ المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللشعر، محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، (د.ت): ٩١؛ المستشرقون والمناهج اللغوية، إسماعيل عمارة، دار وائل للنشر، عمان، ط٣، ٢٠٠٢م، ص: ١٢٧، ١٢٨.

(٢) اللغة بين القومية والعالمية، إبراهيم أنيس، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٠م: ٢٣١.

(٣) محاضر جلسات مجمع اللغة: ١٥/ ٤٥٠.

الجامعات، وأنشئت بها معامل للأصوات اللغوية لرصدها وتسجيلها، وقدمت الدراسات والبحوث المختلفة في اللهجات وأساليبها للحصول على الدرجات العلمية الجامعية، كما أقرّ تدريس "الأدب الشعبي" وفنونه، وأنشئت كراسٍ علمية ببعض الجامعات للأستاذية فيه، وتوّلت مجالس الفنون والآداب، ووزارات الثقافة في بعض الدول العربية العناية بالآداب الشعبية وتشجيعها ورعايتها<sup>(١)</sup>.

## ب-٢- دراسة اللهجات بمجمع اللغة:

تبنّى مجمع اللغة العربية بالقاهرة الدعوة إلى دراسة اللهجات العربية، وجعلها هدفًا رئيسًا من أهداف إنشائه، وأضفى عليها طابع العلمية، فنص على تنظيم "دراسة علمية للهجات العربية الحديثة بمصر وغيرها من البلاد العربية"<sup>(٢)</sup>، وأثبت المجمعون ذلك في لائحته التأسيسية التي وُضعت في دورته الأولى عام ١٩٣ م<sup>(٣)</sup>.

وكان أول رئيس له هو أحمد لطفي السيد صاحب الدعوة إلى الاستفادة من العامية في خدمة الفصحى من قبل، وتكونت لجنة خاصة لدراسة اللهجات ضمن

---

(١) ينظر: لغتنا والحياة: ٢١٢، ٢١٣؛ حصوننا مهددة من داخلها، محمد محمد حسين، دار الرسالة، المملكة العربية السعودية، ط ١٢، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، ص: ٢١١، ٢١٨، ٢١٩؛ في سبيل لغة القرآن، مرزوق بن تنباك، (د.ن)، (د.ت)، ص: ١٩؛ قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية: ٧٨.

(٢) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا: ١/١١٣.

(٣) واستمر ذلك في التعديلات التالية على قانون المجمع عامي ١٩٤٠م و١٩٥٥م وعند قيام الوحدة بين مصر وسوريا (الجمهورية العربية المتحدة) تم تعديل صياغة أغراض المجمع فحذفت منها المادة المخصصة للهجات، وجعلت ضمن إحدى الوسائل التي تحقق أغراض المجمع العامة منصوصًا عليها "بالدراسة العلمية للهجات العربية الحديثة في الأقطار المختلفة، وللكلمات والأعلام العربية في اللغات الأجنبية"، وذلك لخدمة الفصحى والبحث العلمي". مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا: ١/١٢٩.

لجان المجمع ضمت ثمانية أعضاء منهم ثلاثة ممّن عنوا بدراسة اللهجات العربية من غير العرب<sup>(١)</sup>.

وبإقرار الدراسة العلمية للهجات في مجمع اللغة المص-ري يمكننا القول بأن الدعوة إلى العامية دخلت طورًا جديدًا من أطوارها، انتقلت فيه من مجرد الدعوة إلى تبني العامية لغة بدلًا من الفصحى أو إلى جوارها، إلى الدعوة إلى دراستها دراسة علمية ضمن مفهوم علم اللغة الحديث باعتبارها فرعًا من فروعها، مع عدم ذكر مباشرٍ لأهداف هذه الدراسة وفوائدها، الأمر الذي جعل اللغويين في المجمع يجتهدون في أبحاثهم الأولى التي تناولت هذا الجانب، في تفسير وتوجيه هذه الدراسة، كل بحسب رؤيته واتجاهه، فحصرها بعضهم في ردّ الألفاظ العامية إلى أصولها العربية، ورأى آخرون أن المراد دراسة اللهجات العربية ذاتها دراسات تاريخية ولغوية وصوتية<sup>(٢)</sup>.

ومن أشهر البحوث التي تناولت ذلك بحث "نلينو" الذي أكد أهمية دراسة اللهجات بالنسبة لتاريخ الدراسات اللغوية العربية، وحذر من تأجيل دراسة اللهجات العربية؛ لأن انتشار التعليم باللغة الفصحى في البلاد العربية سيجعل الناس يتركون العامية وينسونها فتضيع الآثار التي يقوم عليها البحث، وبين أن دراسة اللهجات تهدف إلى دراسة صرفها ونحوها والتطورات الطارئة عليها، وإلى

---

(١) ينظر: اللهجات العربية بحوث ودراسات، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤م.

(٢) ينظر محاضر جلسات مجمع اللغة: ١/ ٢٦ وما بعدها.

مقارنة كل لهجة بأخرى لمعرفة الصلات التي تربط بينها، ودعا إلى وضع أطالس

لغوية تكون هدفاً من أهداف دراسة اللهجات بالمجمع<sup>(١)</sup>.

وعلى حين قرر المجمع في دورته الثالثة أن ينشأ به "نظام لدراسة الأصوات

واللهجات المختلفة وتقييدها بواسطة الاسطوانات ونحوها مما أخرجته المخترعات

الحديثة"<sup>(٢)</sup>، شهدت دورته الرابعة جدلاً كبيراً بين المؤيدين لدراسة العامية بالمجمع

والمعارضين لها، ولم تسكن حدة النقاش حول مشروعية دراسة اللهجات إلا بعد أن

أصدر المجمع في دورته السابعة قراره الذي حاول فيه التوفيق بين الراضين

والمؤيدين، ونصه: "تدرس اللهجات العربية وتطبق عليها "القراءات"، وفي أثناء

هذه الدراسة تُدرس اللهجات العامية، ويُردّ الصحيح منها إلى أصوله في اللغة

العربية، ويُبين ما لا يمكن رده إلى لهجة من اللهجات العربية"<sup>(٣)</sup>.

وقد أسهم هذا القرار في الجمع بين آراء المجمع بين حول دراسة اللهجات،

وأعطى كل فريق المشروعية في الدراسة وإن أقرّ بتوجيهها لخدمة الفصحى.

وعقب محمد رشاد الحمزاوي على موقف المجمع من دراسة اللهجات

المعاصرة فرأى فيه عدم استجابة لأعضائه الذين كانوا ينادون بذلك؛ ميلاً للتوفيق بينهم

وبين أعضائه المعارضين، واصفاً ما يبذله المجمع من جهود في هذا الأمر، بأنها جهود

يائسة ترجو توفيقاً مستحيلاً بين العربية الفصحى ولهجاتها، وأرجع فشل هذه الجهود

---

(١) ينظر محاضر جلسات مجمع اللغة: ٢٨٩-٢٩٢.

(٢) مجمع اللغة في ثلاثين عاماً: ٣/١٥.

(٣) السابق: ٣/١٦.

إلى ما وصفه بـ "معارضة دعاة الفصاحة والصفوية اللغوية" <sup>(١)</sup>، والذي أراه أن هذا القرار بما يمثله من إقرار لدراسة اللهجات ومحاولة توجيهها لخدمة الفصحى كان من وجوه التوفيق المرجوة والممكنة على خلاف ما رأى الحمزاوي، ودليل ذلك أن كثيراً ممن كان يعارض دراسة اللهجات، بحث فيها وغير موقفه من دراستها، من الرفض إلى الاستحسان والقبول<sup>(٢)</sup>.

ومن أبرز بحوث المجمعي ين التي تناولت دراسة اللهجات بهدف إقرارها لغات إلى جوار الفصحى، بحث محمد فريد أبو حديد "موقف اللغة العربية العامية من اللغة العربية الفصحى" <sup>(٣)</sup>، الذي رأى فيه أن العامية لغة مستقلة لها صرفها ونحوها الذي يختلف عن صرف الفصحى ونحوها، كما أن لها أساليبها الأدبية التي تؤدي ما تؤديه الفصحى وقد تفضّلها؛ لأن "جمال أساليب التعبير العامي إذا بلغ مداه كان أجدر أن يسترّق القلوب؛ لأن تلك الأساليب أقرب إلى النفوس والأفهام من الفصحى لشدة اتصالها بحياة الكافة"<sup>(٤)</sup>.

---

(١) ينظر: أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، محمد رشاد الحمزاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٨م، ص: ٢٧٢-٢٧٧.

(٢) فيما يخص دراسة اللهجات وتطبيق القراءات عليها، لم تقدم بالمجمع بحوث كثيرة تتناول ذلك، وكان أبرز بحث قدم فيها هو بحث الأستاذ علي عبدالواحد وافي بعنوان "القراءات واللهجات" (مجلة المجمع: ٥٧/٩)، ينظر: اللهجات العربية بحوث ودراسات: ١٢٤ وما بعدها؛ وأما فيما يخص دراسة اللهجات المعاصرة وإرجاع الصحيح من ألفاظها إلى اللهجات العربية القديمة فقد قدّمت إلى المجمع في ذلك عدد من البحوث منها: كلمات من اللهجات السودانية وأصولها لعبدالله عبدالرحمن الأمين (مجلة المجمع: ٩/١٢٢)؛ أصول ألفاظ اللهجة العراقية (جزءان) لمحمد رضا الشبيبي (١٣/١١١، ١٣/١١٧)؛ العربية في تونس بين الفصحى والعامية لمحمد الحبيب ابن الخوجة (مجلة المجمع: ٤١/٦٩). ينظر: اللهجات العربية بحوث ودراسات: ٥٠١ وما بعدها.

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية، مطبعة وزارة المعارف، القاهرة، ١٩٥٣م: ٧/٢٠٥-٢١٨.

(٤) السابق: ٧/٢١٣.



وخلص إلى "أن العامية ليست مجرد مسخ أو تشويح للعربية، بل قد أصبحت لغة قائمة بذاتها، ولها قواعدها وأصولها، وإذا شدَّ عنها شاذٌّ عدَّ ذلك خروجًا عن طريقة مقررة"<sup>(١)</sup>.

### ب-٣- كتابة اللهجات بالمجمع:

قدم خليل عساكر عضو لجنة اللهجات بالمجمع بحثًا عن "الأطلس اللغوي"<sup>(٢)</sup> في مؤتمر الدورة الخامسة عشرة للمجمع عام ١٩٤٩م تكلم فيه عن تسجيل اللهجات العربية الحديثة تسجيلًا جغرافيًا على خرائط مبيِّنًا أن ذلك مما يساعد على دراستها وعلى دراسة اللغة العربية، ومعرفة ما بين الفصحى ولهجاتها من علاقات.

وعلى إثره رأت لجنة اللهجات بالمجمع أهمية "الاهتداء إلى رموز صوتية كفيلة بضبط النطق بالكلمات، ليكون تدوينها للهجات العربية صحيحًا وافيًا، والحروف العربية في صورتها الحاضرة لا تتسع لذلك"<sup>(٣)</sup> وودَّت "لو أتيح لها أن تستقر على رموز صوتية مشتقة من الحروف العربية"<sup>(٤)</sup>.

عندها تقدم خليل عساكر أيضًا في مؤتمر الدورة السادسة عشرة يبحث أسماه "طريقة لكتابة نصوص اللهجات العربية الحديثة بحروف عربية"<sup>(٥)</sup> يؤيد فيه ما رآته لجنة اللهجات في مؤتمر المجمع السابق تجاه استحداث رموز صوتية لتدوين

---

(١) مجلة مجمع اللغة بالقاهرة: ٢١٧/٧.

(٢) ينظر: السابق: ٣٧٩-٣٨٤/٧.

(٣) محاضر جلسات مجمع اللغة: ٤٢٥/١٥.

(٤) السابق.

(٥) ينظر: مجلة مجمع اللغة العربية، مطبعة وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ١٩٥٥م: ١٨١-١٩٢.

اللهجات العربية بقوله: "والكتابة العربية بحالتها الراهنة قاصرة عن تصوير النطق الصحيح للهجات العربية الحديثة، لأن في هذه اللهجات سواكن وحركات لا يوجد لها في كتابتنا العربية نظير من الحروف ولا من علامات الشكل، ولقد أدت هذه الكتابة مهمتها وقامت بواجبها فيما مضى، وعليها الآن أن تساير العصر - ر وتنهض بمطالب الحياة العلمية التي تقوم على الدقة والوضوح"<sup>(١)</sup>.

كما أكد خليل عساكر في بحثه على أهمية كتابه اللهجات كتابة علمية يساير رسمها النطق الصحيح لهذه اللهجات في أقاليمها المختلفة، وعدّ ذلك من الأمور اللازمة لدراسة اللهجات العربية الحديثة وفق علم الأصوات في العصر الحديث<sup>(٢)</sup>.

وقد تقدم خليل عساكر بطريقة لكتابة اللهجات العربية الحديثة استحدث فيها - غير الحركات الثلاث (الفتحة والكسرة والضمة) - خمسًا من الحركات (الفتحة المفخّمة، والإمالة، والضمة المائلة، والضمة المكسورة، والضمة الممالة

المكسورة)، ثم اتبعها بعلامتين، واحدة للإهمال وأخرى للنبر، لتصبح عش - ر حركات<sup>(٣)</sup>، ذاكراً أنها "لم تكن وليدة رغبة حديثة في كتابة اللهجات العربية الحديثة بحروف عربية، وإنما هي جزء من مشروع عام لإصلاح الكتابة العربية"<sup>(٤)</sup>، مما جعل بعض المجمعين يتخوفون من أن تكون هذه الطريقة تمهيداً لتغيير طريقة الكتابة

---

(١) مجلة مجمع اللغة العربية: ٨ / ١٨١.

(٢) السابق.

(٣) السابق: ٨ / ١٨٣-١٨٦.

(٤) مجلة المجمع: ٨ / ١٨٢.

العربية، حتى أكد عبدالوهاب خلّاف -أحد أعضاء لجنة اللهجات- أنها "خاصة بلجنة اللهجات وحدها، ولا يراد منها إدخال طريقة جديدة في الكتابة العادية"<sup>(١)</sup>. وتجربة خليل عساكر في كتابة اللهجات العربية الحديثة - وإن كانت خاصة بلجنة اللهجات كما قال عبدالوهاب خلّاف - تعدُّ نموذجًا من نماذج الدعوة إلى الكتابة بالعامية باعتبار ما آلت إليه بعد تسجيلها دون النظر إلى أصل فكرته ورأى من أيده<sup>(٢)</sup>، فإنه لما أراد تسجيلها لم يستطع ذلك بالأبجدية العربية المعروفة ، واحتاج إلى رموز أخرى لتسجيل بعض أصوات العاميات التي أراد تسجيلها، فابتكر رموزًا لذلك، وهو ما يقوم دليلًا على أن تسجيل العامية نفسه لا يبقى عند هذا الحد، وإنما يؤدي إلى استصناع أبجدية خاصة بها.

### ج- الدعوة إلى دراسة الآداب الشعبية:

لما تمّياً للدراسة العلمية للهجات مجالها كانت الدعوة إلى دراسة الآداب الشعبية رصيفة لها وقرينتها التي دخلت معها، وحاول دعاة العامية من خلاله إيجاد أدب مستقل للهجة ترقى به في نظرهم إلى مستوى اللغة<sup>(٣)</sup>.

---

(١) محاضر جلسات مجمع اللغة بالقاهرة: ٥٣٦/١٦.

(٢) ولهذا ذكر محمد رضا الشيببي في مداخلته أن الذي قدمه خليل عساكر في بحثه هو الشكل الذي عُني به المستشرقون من قبل، وهدفوا إلى الوصول إليه من دعوتهم للعامية. ينظر: محاضر جلسات مجمع اللغة بالقاهرة: ٥٣٢/١٦.

(٣) ينظر: قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية: ٧٨-٨٠؛ حصوننا مهددة من داخلها: ٢١٨، ٢١٩، ٢٣٧؛ نحو عربية ميسرة: ٩١.

وانتشرت الدعوة إلى دراسة الآداب القومية تبعاً لذلك، واتجه كثير من الأدباء والكتاب إلى تمجيد اللهجة القطرية واطراح الفصحى، حتى صارت الفنون الأدبية بها متقدمة على غيرها<sup>(١)</sup>.

وقد كانت محاولة إبراز الآداب الشعبية حاضرة مسيرة "العامية" منذ الدعوة إليها مجردة صريحة من قبل، فقد عمد المستشرقون الذين نادوا باتخاذ العامية في العالم العربي إلى نشر العديد من الأزجال والمواويل والقصص الشعبية، محاولة منهم لتمكين دعوتهم، وجعلها واقعا مكتوباً في حياة الناس يتداولونه في آدابهم نثراً وشعراً<sup>(٢)</sup>.

وتبعهم في ذلك وسار على طريقهم العديد من الأدباء والكتاب ممن استحسنوا الكتابة بالعامية لعامة الناس، اقتناعاً بالفكرة دون اطراح للفصحى - في الغالب الأعم - وأكثر ما كان ذلك في مجال القصة والمسرحية<sup>(٣)</sup>.

ولا ينكر أن بعض من اهتم بالأدب الشعبي أو كتب فيه في هذه المرحلة، كان مسجلاً له فقط دون تفضيله على أدب الفصحى، كما قال عبدالوهاب عزّام حين عرض للشعر العامي في نجد: "وليس اهتمامنا بهذا الضرب من الشعر بأننا

---

(١) ينظر: الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر ٢/ ١٤٨-١٥٨، حصوننا مهددة من داخلها ٥٤-٦٢.

(٢) ينظر: تاريخ الدعوة إلى العامية، ص: ٤٣-٤٥؛ محاضر الجلسات بمجمع اللغة بالقاهرة: ١٧/ ٣٢٦-٣٣١.

(٣) ينظر: الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر: ٢/ ٣٦١، ٣٦٢، وسيأتي الحديث عن ذلك بشيء من التفصيل،

ينظر: ص: ٣٧٠.

نعدله بشعرنا الفصيح أو نحاول أن نستبدله به كما دعا بعض الدعاة<sup>(١)</sup>، إلا أنّ كثيراً ممن يقولون بهذا المنطق، اتخذوه حجّة ووسيلة وهم مخالفون له في واقع الأمر<sup>(٢)</sup>، وخاصة بعد أن حُسم أمر الدراسة العلمية للهجات أو كاد، بتوجيهها لخدمة الفصحى.

واكتسبت الآداب الشعبية (التراث الشعبي) في هذه المرحلة إلى جانب الغطاء العلمي غطاءً رسمياً أهلها لأن تكون حاضرة بشكل أوسع وأكبر في وزارات الثقافة ومجالس الفنون والآداب<sup>(٣)</sup>.

ولم يجد دعاة العامية طريقة لتجديد دعوتهم - بعد أفول الدعوة إلى تبنيها بصفة مباشرة، أو إلى دراستها لذاتها دون توجيهها لخدمة الفصحى - أفضل من الدعوة إلى خدمة التراث الشعبي بإحيائه وتسجيله وتحرير مخطوطاته، وتشجيع الفنون الشعبية والمبالغة في الاهتمام بها، بدعوى الأصالة ووصل الحاضر بالماضي، والاستفادة من المفردات التي تحملها هذه الآداب الشعبية في إغناء الفصحى<sup>(٤)</sup>. وهذه الدعوة إلى تسجيل التراث الشعبي هي في حقيقة أمرها دعوة إلى الكتابة بالعامية وإن لم يُصرّح بها، ونتيجة حتمية لها لا يمكن التغافل عن ذكرها حتى من

---

(١) مجلة مجمع اللغة العربية، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م: ٨٥ / ٢٥.

(٢) ينظر: الفصحى ونظرية الفكر العامي: ١٢، ١٣، ١٩٥، ١٩٦.

(٣) ينظر: لغتنا والحياة: ٢١٣، تطور البناء الفني في أدب المسرح العربي المعاصر، السعيد الورقي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠م، ص: ٢٤، ٢٥؛ العربية الصحيحة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٨م، ص: ١٨.

(٤) ينظر: الفصحى ونظرية الفكر العامي: ٧٥-١٠٦، ١٩٣-١٩٥، ٢٠١-٢٠٣.

أصحابها، لكنهم إذا ذكروها حاولوا تحجيمها وتقييدها ضمن إطار العلمية والتدوين فقط<sup>(١)</sup>.

ومما ذكر يتبين أن المقصود من الدعوة إلى العامية اتخاذها لغة مكتوبة كما نادى بذلك المستشرقون ومن تبعهم ، لأن اتخاذها لغة مكتوبة هو الذي يرقى بها إلى مصاف اللغات، وأما بقاؤها دائرة على الألسنة فقط فإنها طبيعتها التي هي عليها، وهو مالا يتحقق لدعاتها به ما هدفوا إليه.

ولذلك فإن من فهم أن دراسة اللهجات علم من علوم اللغة الحديثة اتجه بها مرة إلى تصحيحها وإرجاعها إلى أصولها الفصيحة، ومرة جعلها مدخلاً من مداخل الدراسات القرآنية (القراءات)، ومرة سعى إلى تسجيلها صوتياً في المعامل لدراسة تطورها وكيفية تغييرها ومقارنتها بغيرها، وأما من وعى أنها لغة يُراد أن تكون، فقد نادى بجعلها لغة العلم والتعليم، والكتابة والتأليف، وهو ما يتفق مع مراد المستشرقين، فلما لم يتحقق شي من ذلك لأربابها، دعوا إلى دراسة الآداب الشعبية وتسجيلها كموروث شعبي، لأجل حفظ التراث والاستفادة منه، وتسجيلها في واقع الأمر -لذلك أو لغيره- مفضلاً إلى الكتابة بها، فكأنهما دعوة واحدة بوجه وقناع.

### ثانياً - العامية في القصة والمسرحية:

---

(١) ذكر في أولى توصيات الندوة الأولى لمركز التراث الشعبي لدول الخليج العربية عام ١٤٠٥ هـ ما نصّه: "تشكيل لجنة من المتخصصين لدراسة صيغة علمية لكتابة اللغة المحلية لتدوين أنماط الأدب الشعبي". يُنظر: الفصحى ونظرية الفكر العامي: ٢٠٨، ٢٠٩.

اخترت لأبين موقف أهل اللغة من الدعوة إلى العامية الحديث عن العامية  
في القصة والمسرح عن غيرها من الفنون الأدبية لأمرين هما:  
أولاً: بروز أثر الدعوة إلى العامية في القصة والمسرحية أكثر من غيرهما،  
حيث تحقق فيهما مقصد الكتابة بالعامية، ولو لم يكن ذلك إلا تأثراً بواقعية الفن عند  
أغلب من كتب بها قصة أو مسرحية.  
ثانياً: لأن بعضاً من أشهر كتابها كتبوا القصة أو المسرحية بالعامية زمنًا،  
ثم عادوا إلى الفصحى بعد أن كشفت لهم التجربة حقيقة العامية وقصورها.  
ظهرت العامية في لغة القصة والمسرح في العالم العربي في منتصف القرن  
التاسع عشر الميلادي، وكانت العامية المختلطة بالفصحى هي الأغلب فيما قدّم من  
مسرحيات، ابتدأها مارون النقاش بلبنان وأبو خليل القباني بسوريا ثم يعقوب  
صروف ومحمد جلال عثمان بمصر، ثم سار على ذلك أغلب كتاب القصة والمسرح  
حتى أوائل القرن العشرين<sup>(١)</sup>، ثم انتشرت القصص والمسرحيات العامية انتشاراً  
كبيراً في الثلث الأول من القرن العشرين حتى تجرأ على كتابتها بالعامية كثير من  
العامّة من غير الأدباء والمثقفين<sup>(٢)</sup>.

---

(١) ينظر: تراثنا العربي في الأدب الموحى الحديث، إبراهيم درديري جامعة الرياض، عمادة شؤون المكتبات، الرياض،  
١٤٠٠ هـ، ص: ٤٢ وما بعدها؛ تاريخ الدعوة إلى العامية: ٢٦٠-٢٦٣؛ لغة الحوار في المسرح العربي تاريخ القضية  
وأبعادها، محمد فتوح أحمد، حوليات كلية دار العلوم، جامعة القاهرة/١٩٨٥ م: ص ٣٦-٣٨؛ لغة المسرح بين العامية  
والفصحى، شوقي ضيف، مجلة مجمع اللغة العربية، المطبعة الأميرية للقاهرة، ١٤٠٠ هـ/١٩٨٠ م: ٥٥/٤٥، ٥٦؛ بين  
الفصحى والعامية، شوقي ضيف، مجلة مجمع اللغة بالقاهرة ٥-١ ص: ٤٧.

(٢) ينظر: تاريخ الدعوة إلى العامية: ٢٩٧، ٢٩٨.

ولم تكن الفصحى غائبة عن لغة القصة والمسرحية تمامًا، فقد ظهرت بعض القصص والمسرحيات (الترجمة والتاريخية) المكتوبة بالفصحى، لكنها لم تبد شيئاً أمام طوفان العامية الذي كان سائداً، حتى إن بعض أدباء الفصحى وكتّابها في تلك الفترة لم يتحرّج من استعمالها إلى جوار الفصحى فيما كتب من مسرحيات وقصص، بل قصر بعضهم لغة الحوار القصصي والمسرحي عليها، مما حدا بأحمد شوقي إلى تأليف عددٍ من المسرحيات الشعرية الفصيحة التي مثلت على المسرح انتصاراً للفصحى ومحاولة لإثبات نجاحها لغة مسرحية مكتوبة ومؤثرة في الفن المسرحي، وقابلة للتمثيل بها<sup>(١)</sup>. وامتداد العامية بهذا الشكل الواسع في القصة والمسرح في ذلك الوقت يعدّ نوعاً من الاستجابة لدعوة المستشرقين إلى كتابة الآداب الشعبية ونشـرها في إطار الدعوة إلى العامية لغة بدلاً من الفصحى، وإن جاءت هذه الاستجابة متوشحة لسان الحال ومحاكاة الواقع، فهم يقولون: إنها من الشعب وإلى الشعب، وإذا كتبت بالفصحى لم تكن إلا لطبقة الأدباء و المثقفين، وطالما أن الأمر ليس كذلك، فلا حرج في أن تكتب النصوص ذاتها بالعامية لأنها إنما تُؤدّي بها.

ومما يدل على أنها استجابات لدعوات المستشرقين -بشكل مباشر أو غير مباشر- تشجيع المستشرقين أنفسهم لمن كتب بالعامية في القصة والمسرح، وتقديمهم لمؤلفاتهم فيها<sup>(٢)</sup>.

واستمر دعاء العامية في تأييد القصة والمسرحية العامية، وإن برز ذلك بشكل

---

(١) ينظر: ازدهار الفصحى في القرن العشرين، شوقي ضيف، مجلة مجمع اللغة العربية، المطبعة الأميرية، القاهرة،

١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م: ٨٧-١/٣٠.

(٢) ينظر: تاريخ الدعوة إلى العامية: ٢٧٧.



أكبر فيما يتعلق بالمرح، حيث ظلوا يتهمون الفصحى بأنها سبب تأخرنا فيه، بحجة أن "المسرح للحياة، للناس، لحوادث الناس، لحياة الناس بلغة الناس، وأما الفصحى، فلغة أجيال مضى عهدها، ولا يمكن التعبير عن الحياة بلغة الأجيال الغابرة"<sup>(١)</sup>.

ويتمسكون دائماً بأن التمثيل فن شعبي ، وينبغي أن يكون بلغة الشعب العامة المتداولة بين الناس، وأنه لا فائدة من كتابة النص المسرحي بالفصحى إذا كان سيمثل بالعامة<sup>(٢)</sup>.

وظلّت مسألة العامة والفصحى في القصة والمسرح تثار منذ ظهورهما من حين إلى آخر، وعقدت لأجل ذلك كثير من الندوات، وبقيت الآراء مختلفة متباينة إلى يومنا هذا، تباين الواقع الموجود<sup>(٣)</sup>.

وعند النظر في حال القصص والمسرحيات العامة التي راجت في النصف الأول من القرن العشرين الميلادي نجد أن ذلك يعود إلى عدة أمور ، أبرزها اثنان هما:

-دعوى القومية التي انتشر -رت في البلاد العربية في تلك الفترة، حيث انعكست هذه القوميات على آداب الشعوب فبرزت فيما كتبه كتّابها، وخاصة في

---

(١) ينظر: نحو عربية ميسرة، ص: ١٦٤ .

(٢) ينظر: لغة المسرح بين العامة والفصحى، شوقي ضيف، مجلة مجمع اللغة، القاهرة: ٤٥/ ٥٩ .

(٣) ينظر على سبيل المثال: لغة المسرح، محمد توفيق دياب ، مجلة مجمع اللغة بالقاهرة، العدد ( ١٢ )، ١٩٥٩م،

ص: ١٤٥ وما بعدها؛ كتاب ندوة الموروث الشعبي وعلاقته بالإبداع الفني والفكري في العالم العربي (النص

المسرحي)، المهرجان الوطني السادس للتراث والثقافة، الرياض، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.

مصر، إذ كانت حاضرة العالم العربي في الفنون والآداب في تلك الفترة، يقول محمود تيمور: "... وإنما حقيقة الأمر أني نشأت -والشباب جديد- في عصر ينادي أهله بالقومية المحلية، والشخصية المستقلة، تمشياً مع النزعات الوطنية يومئذ. وكانت العامية في رأي شباب ذلك العصر من مقومات الشخصية ومن مظاهر القومية ومن دلائل الاستقلال فأقبلنا على الكتابة ونصب أعيننا الترحيب بالتعبير المصري الصميم المعبر عن نفسيتنا وبيئتنا وحياتنا"<sup>(١)</sup>. وغير محمود تيمور كثير من كتّاب القصة والمسرح مثل محمد حسين هيكل وتوفيق الحكيم وعيسى عبيد وغيرهم<sup>(٢)</sup>.

-واقعية الأداء في القصة والمسرح، وتعني محاكاة الكاتب لأحوال الناس وواقع حياتهم فيما يكتب، ومحاولة نقلها كما هي، والناس في تعاملاتهم يتخاطبون بلهجاتهم المعروفة فيما بينهم، فكانت الواقعية في كثير من الأحيان تعني العامية، حتى لم يعد يستنكف عن استعمالها في التأليف القصصى والمسرحى الكثير من الكتّاب والأدباء استناداً لهذا المبدأ، ومن أبرزهم محمد تيمور الذي كان يرى أن تكتب الرواية بالعامية إذا كانت مصرية عصرية، وبالفصحى إذا كانت تاريخية أو أجنبية معرّبة، وسار على نهجه في بداياته أخوه محمود تيمور، مؤكداً هذه الواقعية في القصة أو الرواية بقوله:

الكاتب "الريالست"، أي المتبع للمذهب الحقيقي، إذا كتب رواية عصرية باللغة الفصحى، كان هذا العمل مخالفاً للحقيقة التي ينشدها، لأن بقية من كتابة هذا النوع

---

(١) دراسات في القصة العربية الحديثة، محمد زغلول سلام، دار منشأة المعارف، الإسكندرية، ص: ٢٠٦.

(٢) ينظر: دراسات في القصة العربية الحديثة: ١١٦، ١٨١، ٢٣٧؛ تاريخ الدعوة إلى العامية: ٢٩٣، ٣٨٨، ٣٨٩.

من الروايات هو عرض مشاهد حقيقة من الحياة المصرية، عرض أشخاص يتكلمون بلغتهم ويعيشون في جوهم، عرض حقائق لا عرض خيال<sup>(١)</sup>، وفي المسرحية أداءً ونصاً بقوله: "وكما تفقد المسرحية أثرها إذا بدا فلاحوها أو صناعاتها في غير أزيائهم ومناظرهم المتعارفة، تفقد المسرحية كذلك كثيراً من آثارها إذا تكلم هؤلاء أو هؤلاء غير ما عهد النظارة فيهم من لغة أو لهجة"<sup>(٢)</sup>، وقوله: "وليس كتابتنا للمسرحيات بالعامية إلا تقديرًا لحالة واقعة، تستند إلى المستوى الثقافي واللغوي عند الجمهور، فالكاتب يسجل لغة الكلام المهيمنة في عصره"<sup>(٣)</sup>.

وكان لتمثل الواقعية (العامية) كمذهب فني في القصة والمسرحية، وخاصة في لغة الحوار، أثر كبير على الكتاب، جعل توفيق الحكيم - وهو من أشهر كتاب القصة والمسرحية - يبرر عدم استخدامه لها في مسرحيته "يا طالع الشجرة" بقوله: "إن المسرحية - وقد خرجت قصداً عن الواقعية - سقط المبرر لاستخدام اللغة الواقعية لأشخاصها، وأصبح من الملائم لحوادثها غير الواقعية لغة غير واقعية أيضاً، أي غير عامية، وبذلك يبتعد التعبير والتصوير عن الواقع على قدر الإمكان، سواء في الشخصية أو اللغة"<sup>(٤)</sup>.

---

(١) تاريخ الدعوة إلى العامية: ٢٩٢، عن وميض الروح، محمد تيمور، ص: ٦.

(٢) لغة القصص، محمود تيمور، مجلة مجمع اللغة بالقاهرة، ٣٥ / ٢٥.

(٣) دراسات في القصة والمسرح، محمود تيمور، مكتبة الآداب، القاهرة، د.ت، ص: ٧٤.

(٤) تطور البناء الفني في أدب المسرح العربي المعاصر: ١١٤، عن "يا طالع الشجرة"، توفيق الحكيم، ص: ١٩.

وأدى شغف كثير من كتاب القصة بالعامية لأجل "الواقعية"، إلى أن تصبح العامية عندهم شيئاً يقصد لذاته، مما أدى أحياناً إلى استخدام أبعد التعبيرات إيغالاً في العامية وأشدّها تمثيلاً لها، ولو كانت بعيدة عن واقع الحياة<sup>(١)</sup>.

ومن أسباب انتشار العامية في القصة والمسرحية -أيضاً- الضعف اللغوي عند بعض من لجأ لكتابة القصة والمسرحية، حيث بدا ذلك واضحاً في استخدامهم العامية في لغة الوصف، وعدم قصرها على لغة الحوار. وقد انتقد طه حسين هذا المسلك عند هؤلاء، وخاصة عندما كثرت المجموعات القصصية من هذا القبيل، فقال في سرياق تقديمه لإحداها: "ولكنهم يكتبون وينشرون وينتظرون أن نقرأ لهم، فيجب عليهم أن يسمعوا في سعة وحلم نقدنا لهم ورأينا فيهم وفيما يكتبون، أدب هو أم كلام من الكلام؟! فآين الجمال في هذه القصص التي يكتبها شبابنا المتأدبون؟ ... فما معنى هذه اللغة التي يتكلمها قصاصونا؟ إنها اللغة العامية التي تستغرق القصة كلها عند بعضهم، وتستغرق أحاديث الأشخاص عند بعضهم الآخر، ولم تصل اللغة العامية إلى أن تكون لغة أدبية، وما أراها تبلغ ذلك آخر الدهر.. ولكنني أنصح لهؤلاء القصاص من شبابنا، ملحاً عليهم في النصح مخلصاً لهم فيه، أن يطرّحوا الكسل، ويأخذوا للأدب عدته قبل أن يحاولوا الإنتاج فيه"<sup>(٢)</sup>.

وفضّل بعضهم العامية في القصة والمسرحية - وخاصة في لغة الحوار فيهما - لأنه يرى فيها من الوقع في السمع وقوة التأدية والقدرة على الوصف والتصوير ما لا

(١) ينظر: قضايا ومواقف، عبدالقادر القط، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠١م: ١٥٦، ١٥٧.

(٢) قضايا ومواقف، ص: ١٥٠، ١٥١.

يكون للكلمة الفصيحة أو الجملة الطويلة، ويراها في المسرحية أكثر ملاءمة وتحقيقاً  
للانسجام بين الممثل والنص، ويعطي حرية تبعده عن التكلف الخطابي والإنشائي  
الذي تفرضه الفصحى<sup>(١)</sup>.

### زال المؤثر وأفصحت التجربة:

حاول بعض كتاب القصة والمسرحية منذ البدايات التوفيق بين استعمال  
الفصحى وتمثّل الواقعية (العامية)، فجعل يعقوب صروف في روايته "فتاة مص-ر"  
الأسلوب الفصيح للسرد وحوار المثقفين، والأسلوب العامي لحوار الخدم<sup>(٢)</sup>، وانتهى  
فرح أنطون في مس-رحيته "مص-ر الجديدة ومص-ر القديمة" إلى جعل الفصحى  
لشخص الطبقة العليا، والعامية لشخص الطبقة الدنيا، والفصحى المخففة  
لل سيدات<sup>(٣)</sup>. واستقر كثير منهم على كتابة الحوار الذي يجري على ألسنة شخص  
القصة والمسرحية بالعامية، وإبقاء لغة الوصف (الس-رد) بالفصحى، مع إدخال  
بعض الكلمات العامية، إما حاجة إليها لتعبّر عن معنى رأى أن غيرها من الكلمات  
الفصيحة لا يقوم مقامها، أو قصوراً منه في البحث عن كلمة فصيحة لم يسعفه بها  
معجمه اللغوي لتؤدي ما يريد من معنى<sup>(٤)</sup>.

---

(١) ينظر: مشكلات اللغة العربية، محمود تيمور، مكتبة الآداب، ١٩٥٦م: ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٣٢، ٢٣٣؛ كتاب ندوة

الموروث الشعبي وعلاقته بالإبداع الفني والفكري في العالم العربي (النص المسرحي): ٦١.

(٢) ينظر: تطور الرواية العربية الحديثة في مص-ر (١٨٧٠-١٩٣٨)، عبدالمحسن طه، دار المعارف، القاهرة،

١٩٦٣م: ١٦٨.

(٣) ينظر: لغة المسرح بين العامية والفصحى، شوقي ضيف، مجلة مجمع اللغة بالقاهرة، ٥٧/٤٥.

(٤) ينظر: دراسات في القصة العربية الحديثة: ١٢٨، ١٥٤، ١٩٣، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٨٤؛ تطور الرواية العربية الحديثة

وقد وُجد من كتاب القصة والمسرحية من لم يستسغ هذه المزاجية بين الفصحى والعامية بدعوى الواقعية، وفي مقدمتهم إبراهيم المازني الذي وقف ضد كتابة الحوار كاملاً بالعامية، وحاول أن يقرب اللغة الأدبية من اللغة التي تتحدث بها شخصياته الشعبية، ولم يلجأ إلى الكلمات العامية إلا في مواضع قليلة مما كتب، يقول: "وقد تحريت في الحوار أن أتقي العامية ما استطعت ما خلا مواضع قليلة، رأيت أن العربية تجيء فيها نابية قلقة، وقد حملني على ذلك أن العامية هي لغة الحوار عندنا ، يستوي في ذلك المتعلم والأُمِّي، فإذا تحرينا الواقع كان لا بد أن يكون كل حوار باللغة العامية، مع تفاوت ضئيل تبعاً لمراكز المتكلمين وحظوظهم من التعلم أو الجهل، والحوار يشغل جانباً ليس بالقليل، فكأن العامية ستُخذ أداة للكتابة، وهي في رأيي لا تصلح لهذا؛ لكثرة ما ينقصها من عناصر التعبير، ولحاجتها الشديدة إلى الضبط والإحكام... ثم إن محاكاة الواقع بالمعنى الحرفي لا معنى لها، لأن الأدب فن وليس مجرد نقل ومحاكاة"<sup>(١)</sup>. وتبدو من خلال قوله هذا رؤيته الواضحة لمآل الكتابة وفق المذهب الواقعي، حيث تعزيز الكتابة بالعامية التي لا ترقى لما تحمله الفصحى من قوّة معنى وتعبير، إضافة إلى نظر ه إلى الواقعية في الكتابة والتعبير ، بمفهوم أشمل وأعمق من مجرد المحاكاة اللفظية.

---

في مصر: ٣٩٣؛ قضايا ومواقف: ١٥٣.

(١) ينظر: تطور الرواية العربية الحديثة في مصر: ٣٥٥، عن "إبراهيم الكاتب"، إبراهيم المازني، ص: ٨، ٩؛

وينظر: دراسات في القصة العربية الحديثة: ١٥٤

وهذا الذي اتبعه المازني رجع إليه عدد من الكتاب المبرزين في القصة والمسرحية، والذين كتبوا في فترة من حياتهم القصص أو الروايات أو المسرحيات كاملة بالعامية، أو جعلوها لغة الحوار فيها، رجع إليه محمود تيمور في القصة بعد أن خاض التجربة، ونشر ذلك على الملأ فقال: "كنت مقتنعاً أولاً أن لغة الحوار في القصص يجب أن تكتب باللغة العامية، لأن ذلك أقرب للواقع في الحقيقة، وقد كتبت فعلاً حوار كثير من أقاصيصي بهذه اللغة، ولكنني عدت فعدلت عن هذا الرأي بعد تجارب عديدة دلّنتني على خطأ فكري، فالهاوية موجودة بين اللغتين، فإذا استعملناهما معاً جنباً لجنب، واحدة للأوصاف والأخرى للحوار، وجدنا تنافراً في الكتابة يكاد يكون ملموساً، يصدّم القارئ عند انتقاله من لغة إلى لغة، ولا يوجد هناك إلا واحد من أمرين، وهو إما أن نكتب كل القصة باللغة العربية، أو كلها باللغة العامية، لنقضي على هذا التباين الشاذ ونحل محله الألفة والتناسب، وبما أن اللغة العربية هي لغة الكتابة، وجب علينا إذن أن نكتب القصة جميعها، أو صافها وحوارها باللغة العربية، ويجب على الكاتب أن يتوخى في كتابة حوار السهولة ما أمكن، ولا حرج عليه إذا استعان ببعض ألفاظ أو بعض جمل صغيرة عامية إذا اضطرته الحالة لذلك"<sup>(١)</sup>. وقد بلغت به القناعة الجديدة إلى إعادة كتابة بعض قصصه العامية بالفصحى<sup>(٢)</sup>.

(١) تاريخ الدعوة إلى العامية: ٤٠٥، عن المجموعة القصصية "الشيخ جمعة"، محمود تيمور: ١٤، ١٥.

(٢) ينظر: دراسات في القصة العربية الحديثة: ١٩٤، ٢٠٤، ٢٠٥؛ تاريخ الدعوة إلى العامية: ٤٠٦.

ورجع إليه - كذلك - توفيق الحكيم عندما كتب قصته "عصفور من الشرق" بالفصحى فقط بعد أن ز اوج بينها وبين العامية في قصصه السابقة عليها<sup>(١)</sup>، ومثل ذلك فعل في المسرحية، عندما حاول إيجاد لغة صحيحة في مسرحيته "الصفقة"، لا تجافي قواعد الفصحى، ولا تنافي طبائع الأشخاص وجوّ حياتهم، حيث كتبها بلغة يقول عنها: "تبدو لأول وهلة لقارئها أنها مكتوبة بالعامية، ولكنه إذا أعاد قراءتها طبقاً لقواعد الفصحى فإنه يجدها منطبقة على قدر الإمكان"<sup>(٢)</sup>.

### الحوار القصصي والمسرحي: واقعية اللغة أم واقعية الأدب؟

لم تدم غلبة العامية في الحوار القصصي والمسرحي طويلاً، برجوع كثير ممن كتب بها إلى ميدان الفصحى، وخاصة بعد تحرير معنى الواقعية في القصة والمسرحية، وأن المراد بها أشمل وأعمق من مجرد الواقعية اللغوية (العامية) التي انتهجها كثير من الكتاب في تلك الفترة، حيث اتجه النقاد إلى القول بأن الواقعية في القصة والمسرحية لا تستلزم أن تكون لغة شخوصها هي اللغة المحكية في الواقع، وليست هي المرادة فعلاً، بل المراد واقعية النفس البشـرية، وواقعية الحياة والمجتمع، ولا يتحتم على الأديب أن يستنطق لسان مقال شخصياته الروائية أو المسرحية، بل عليه أن يستنطق لسان حالها، "فليس المقصود بواقعية اللغة أن تدع كل شخصية من شخصيات الرواية تتحدث بلغتها الخاصة،.. وإنما المقصود بواقعية اللغة ملاءمتها لشخصيات

---

(١) ينظر: تاريخ الدعوة إلى العامية: ٣٩٩.

(٢) تطور البناء الفني في أدب المسرح العربي المعاصر: ١١٥، عن مسرحية "الصفقة"، توفيق الحكيم: ١٥٧؛ وينظر: الحوار في المسرح العربي، محمد فتوح أحمد، حواريات كلية دار العلوم: ٣٩-٤٢؛ لغة المسرح بين العامية والفصحى، شوقي ضيف، مجلة مجمع اللغة بالقاهرة: ٤٥/٦٠، ٦١.



الرواية، فهي الواقعية النفسية والعقلية والعاطفية، فلا يتحدث أمي بأفكار الفلاسفة، وأما الواقعية اللفظية فليست بمقصودة في التأليف المسرحي أو التأليف الأدبي، الذي لا يخرج عن أن يكون فناً وكل فن صناعة، وليست الواقعية اللفظية بالتّي تعطي الحوار قوة مشاكلته للحياة، وإنما تأتي هذه القوة من الواقعية الإنسانية قبل كل شيء<sup>(١)</sup>.

بل إن واقعية النص المسرحي يتعذر تحقيقها بكاملها على غير هذا الفهم، إذا مثلت المسرحية، لأن الواقعية الفنية للمسرحية تجعل كل شيء على المسرح مخالفاً لنظيره في الحياة، فليست الشخصيات الواقعية على المسرح هي صورة طبق الأصل من الشخصيات المقابلة لها في الحياة، وليست الملابس المسرحية مطابقة للواقع كما هي.. وكذلك اللغة، فإن الواقعية الفنية فيها تقتضي أن نتعني لأسلوب الفن الذي يصور الحياة، دون أن يحتذيها بحذافيرها أو يطابقها<sup>(٢)</sup>. وأما الاهتمام بعبارات الواقع العامي اعتداداً بأنها أكثر حيوية من عبارات الفصحى فليس بصحيح، لأن الفصحى أقدر وأثري في تنوع الدلالات وتعميقها من العامية التي تعجز عن تصوير دقائق الأفكار والمشاعر، لقلّة مفرداتها واتصالها بالوقائع والمحسوسات<sup>(٣)</sup>، يدل على ذلك، أن الفصحى ظلّت دومًا هي الأقدر في التعبير عن المسرحيات المترجمة عن الآداب

---

(١) في الأدب والنقد، محمد مندور، دار نهضة مصر، القاهرة، (د.ت)، ص: ١٥٦؛ وينظر: قضايا معاصرة في الأدب والنقد، محمد غنيمي هلال، دار نهضة مصر، القاهرة، (د.ت)، ص: ١١٢، ١١٥، ١١٦؛ النقد الأدبي الحديث، محمد غنيمي هلال، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٣م، ص: ٦٢٦.

(٢) ينظر: كتاب ندوة الموروث الشعبي وعلاقته بالإبداع الفني والفكري في العالم العربي (النص المسرحي): ٧٣؛ بين الفصحى والعامية المصرية، شوقي ضيف، مجلة مجمع اللغة العربية: ٨٣/٨١.

(٣) ينظر: النقد الأدبي الحديث: ٦٢٥.

العالمية، "لأن تلك المسرحيات أرقى في مضمونها وأفكارها وصورها وأرفع من أن تقوى العامية على التعبير عنها"<sup>(١)</sup>.

وليس في كتابة الحوار القصص-ي أو المسرحي بالفصحى تقييد أو إضعاف للناحية الشعورية عند قارئ النص ، لأن "كاتب الحوار بالفصحى يستطيع أن يعبر عن الواقع بمفهومه الجديد تعبيراً صحيحاً، وإن كان هذا التعبير في مظهره وصيغته بلغة غير اللغة الدائرة في الخارج، إن صحة التعبير وقوته هنا آتية من نقل الجوّ، واستشعار الروح، واستشفاف الخصائص التي تتجلى بها حقائق المشاهد، وطبيعة الأحداث، ومعالم الشخوص"<sup>(٢)</sup>.

وهذه الواقعية الأدبية في القصة والمسرح إذا كانت بالفصحى ، لا تمنع من الاستفادة ببعض ألفاظ العامية المناسبة في الحوار أو الوصف ، على أن لا تطغى على التركيب الفصحى ، لأن النظر لمجمل التركيب في السياق لا للمفردات<sup>(٣)</sup>. ولكن اختلف في هذا القدر الذي لا يطغى على التركيب الفصحى كيف يكون؟ فمنهم من لم ير الحاجة إليه، ورأى أن "في الجمل القصيرة ذات الألفاظ العربية التي تدور بين العامة ، بديلاً لمن أراد أن يستعمل العامية في الحوار القصص-ي، وإن كان العامّة يتحدثون بها مع التغاضي عن بعض الخصائص الصوتية وإعراب الكلمات"<sup>(٤)</sup>.

---

(١) قضايا معاصرة في الأدب والنقد: ١١١ .

(٢) لغة القصص، محمود تيمور، مجلة مجمع اللغة العربية: ٢٥ / ٣٤ .

(٣) ينظر: النقد الأدبي الحديث: ٦٢٦، ٦٢٧؛ قضايا ومواقف: ١٥٥ .

(٤) قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية: ٨١، ٨٢ .

ومنهم من رأى إدخال الصيغ العامية إلى حدود معينة ، تمتد إلى بعض أدوات الاستفهام والاستقبال وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة ، نحو أداة الاستقبال "راح" ، و"ال" و"الي" المختزلين من الاسم الموصول، "وذول" و"ذولا" و"هاذول" للإشارة، و"إيش" و"واش" و"ليش" و"كيفك" و"ماهو" و"قد ايش" و"وين" و"فين" لأدوات الاستفهام<sup>(١)</sup>، ومثلها أيضًا بعض صيغ التملك كأن يقال: "هذا الكتاب" تبع "فلان، هذا الكتاب" مأل "فلان، هذا الكتاب حق فلان"<sup>(٢)</sup>.

ومهما يكن الاختلاف في هذا القدر في لغة الحوار أو لغة الوصف (الس -رد)؛ فإن النص القصص-ي والمسرحي ينبغي أن يكون عاملاً من عوامل إشاعة اللغة الفصيحة عند القارئ أو المستمع، ولا يحسن بالكاتب اقتفاء الصيغ العامية التي تُنطق بوجه غير صحيح، ومن ذلك أن يحاول كاتب القصة أو المسرحية رد الكلمات العامية التي أبدلت بعض حروفها إلى أصلها، ليشيع نطقها الصحيح بترداد الممثلين لها في حوارهم على المسرح ومن ثم محاكاة المستمعين لهم في ذلك ، ومن ذلك أيضًا محاولة ترك استعمال الاختزال العامي لبعض الكلمات وإن كان مقبولاً في لغة المشافهة، حتى يبقى للكلمة الفصيحة جوهرها ولا نهبط بها إلى دوائر العامية<sup>(٣)</sup>.

وبشكل عام، فإنه ينبغي على فصحي القصة والمسرحية أن تكون سهلة بسيطة مستوفية لعوامل الجذب الفنية الأخرى ، -وخاصة في المس-رح- كي يُقبل عليها

---

(١) ينظر: المعجم العربي الجديد، هادي العلوي، دار الهدى للثقافة والنشر، دمشق، ط٢، ٢٠٠٣م، ص: ٨٣، ٨٤.

(٢) السابق: ٨٤.

(٣) ينظر: لغة المسرح بين العامية والفصحى، شوقي ضيف، مجلة مجمع اللغة بالقاهرة: ٤٥ / ٦١ - ٦٣.

الجمهور ويجدوا فيها ما يمتع مشاعرهم وأحاسيسهم ، ويرتقي مع ذلك بذائقتهم اللغوية نحو الأفضل، وإن كنت أرى أن المسرح مقروءاً ومشاهدًا تنتظمه مستويات عدة، أفضلها وأمثلها ما كان بلغة فصيحة مبسطة قريبة الفهم، ذات أداء راقٍ ورسالة هادفة، تتضمن ما يتطلبه المسرح من إثارة وجاذبية وغير ذلك من لوازمه الفنية، يليه ما كان أغلبه مكتوبًا بلغة فصيحة، مطعّمة عند الأداء بألفاظ عامية منتقاة غير سوقية أو سافلة، يليه ما كانت لغة أدائه لهجةً فئةً محدودة أو إقليم معيّن، وقد تكون مقبولة في إطار الأدب الشعبي، لكنها غير مُرحّب بها، لأنها تحجّم نفسها فكريًا وجغرافيًا، وتُبقي المسرح في إطار منغلق منكفئ على نفسه، أغلب مضامينه مقتصرة على الترفيه والتسلية، وليس فيه ترقُّ لغوي أو إثراء معرفي، وغالبًا لا يسلم من الآفات اللغوية والألفاظ المتبدلة، لكن والحالة هذه أرى أن لا يكتب فيها النص (سردًا وحوارًا) بغير الفصحى، أو الفصحى التي تخللها بعض المفردات العامية، لأنّ في كتابتها بالعامية - كما هو شائع الآن- إقرارًا لها واعترافًا بها<sup>(١)</sup>.

---

(١) ينظر مثلاً: النص المسرحي الإماراتي بين الراهن والطموح، هيثم يحيى الخواجة، جريدة الأسبوع الأدبي، العدد ٩٨٢، ١٩/١١/٢٠٠٥م، وفيه يقول: "فإن واقع النص المسرحي الإماراتي لافِت بسبب كثرة النصوص المسرحية التي تعتمد اللهجة العامية، وقلة النصوص المسرحية التي تعتمد الفصحى، وهذه الإحصائية اعتمدت النصوص المطبوعة لا المخطوطة". وضرب لذلك أمثلة تبين صعوبة قراءة وفهم بعضها على من لا يعرف اللهجة الإماراتية، منها: "والله تخيلت ليزيه، الحين وحدها مطلقة قولي شتبعين بها الريال" من مسرحية "عائشة" لحبيب غلوم، "بركة بدل براجيل بن كاجور، الحين يوم الناس بدت تسويلي قدر" من مسرحية "بو خزينة" لسيف الغانم، "الريال اللي ما ييب ريايل ح ب ريال" من مسرحية "ما كان" لأحمد الحاي".

# الفصل الرابع الدعوة إلى كتابة العربية بالحروف اللاتينية

- عبدالعزيز فهمي ومقترح الكتابة باللاتينية
- الدعوة إلى كتابة "العربية" باللاتينية تتجدد
- العربية بأحرف لاتينية على الشبكة المعلوماتية

## كتابة "العربية" بالحروف اللاتينية

أتت الدعوة إلى كتابة "العربية" بالحروف اللاتينية في ثنايا الدعوة إلى العامية ، حيث تبني من دعا من المستش -رقين إلى العامية كتابتها بالحروف اللاتينية، وابتدأ بذلك "ولهلم سبيتا" في كتابه "قواعد العربية العامية في مصر" عام ١٨٨٠م، حيث طبق فيه عملياً ما دعا إليه، فكتب النصوص العربية التي أوردتها بالحروف اللاتينية<sup>(١)</sup>. ثم تبعه "كارل فولرس" في كتابه "اللهجة العربية الحديثة في مصر" عام ١٨٩٠م، و"سلدن ولمور" في كتابه "العربية المحكية في مصر عام ١٩٠١م.<sup>(٢)</sup> ويعدُّ "لويس ماسينيون" من أبرز من دعا إلى العامية وكتابتها باللاتينية وكان يردد أنه لا حياة للغة العربية إلا إذا كتبت بحروف لاتينية، لأن الحروف العربية - في نظره- هي علة العلل، بسبب ما يدخل عليها من تغيير في الرسم والحركات، مما يجعل المتعلم يضيع فيها شطراً كبيراً من عمره لا يصل معه إلى الغاية، وخير دواء عنده لهذا الداء هو أن ترسم اللغة العربية بالحروف اللاتينية، فلا تبقى ثمة حاجة إلى شكل الحروف لتُعرف حركاتها، وتصبح اللغة بذلك حقيقة ناشطة قادرة على أن تجاري تقدم الزمن<sup>(٣)</sup>.

ووجد المستشرقون من أهل العربية من تمثل دعوتهم إلى كتابة العربية باللاتينية،

---

(١) ينظر: تاريخ الدعوة إلى العامية: ١٨، وقد ذكرت فيه مؤلفة الكتاب أنها استطاعت قراءة النصوص العربية التي كتبت بحروف لاتينية، بعد أن رجعت إلى الجدول الذي يبين فيه "سبيتا" الحروف اللاتينية التي اقترحها لكتابة العامية.

(٢) ينظر: السابق: ٢٤، ٢٥.

(٣) ينظر: اللغة العربية بين حمايتها وخصومها: ١١٥، ١١٦، ١٢٣؛ التبشير والاستعمار في البلاد العربية: ٢٢٤.

فدعا داود الحلبي الموصللي في رسالة له باللغة التركية عام ١٩٠٥م العرب والترك  
والإيرانيين إلى كتابة لغاتهم بالحرف اللاتيني، لأنه يعيب على الحروف العربية كثرة  
أشكال الحرف الواحد فيها، واختلاف حكمه من حيث الاتصال والانفصال، وعدم  
تدوين الحركات في سياق الكلمة، وكثرة النقط في الكلمة الواحدة.

وتناقلت الصحف والمجلات الدعواتى كتابة العربية بالحروف اللاتينية ونشرت  
مقالات الداعين لها من المستشرقين العرب، وآراء الأدباء والكتاب العرب تجاهها  
وبلغ من حرص هؤلاء المستشرقين على كتابة العربية بالحروف اللاتينية أن  
تمنى "مرجليوث" وجود حاكم قوي يفرضها كما فرضها "أتاتورك" على شعبه،  
وذلك لما استبطأ استجابة العرب لهذه الدعوة وإعراضهم عنها<sup>(٣)</sup>.

### عبد العزيز فهمي ومقترح الكتابة باللاتينية

تبقى دعوة عبد العزيز فهمي إلى كتابة العربية بالأحرف اللاتينية، هي الأبرز  
بين جميع الدعوات التي سبقتها والتي تلتها حتى الآن، لمنزلة الرجل العلمية، فهو  
قاضي وعضو بأحد أسوار اللغة المنيعة (مجمع اللغة العربية بالقاهرة)، ولم يكن يتوقع  
منه أهل اللغة - وخاصة أعضاء المجمع - المناداة بتغيير رموزها التي تكتب بها إلى  
رموز لغة غيرها.

وقد قدم عبد العزيز فهمي اقتراحه باتخاذ الحروف اللاتينية لرسم الكتابة

---

(١) ينظر: اللغة العربية في العصر الحديث: ١٠٢؛ الزحف على لغة القرآن: ٨٥.

(٢) ينظر: حاضر اللغة في الشام: ١٧٨؛ الاتجاهات الوطنية: ٣٧٧/٢؛ الفصحى لغة القرآن: ١٨٨.

(٣) ينظر: حاضر اللغة في الشام: ١٨٤.

العربية إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة في شهر "مايو" عام ١٩٤٣م، وقام المجمع بمناقشته في مؤتمره السنوي في شهر "يناير" من عام ١٩٤٤م، ثم طبع عبد العزيز فهمي اقتراحه في شهر فبراير العام نفسه، مذيلاً بمقالات له دافع فيها عن مقترحه ردّاً على من انتقده<sup>(١)</sup>.

وقد رأى عبدالعزیز فهمي أن تغيير الحروف التي تُكتب العربية بها واتخاذ الحروف اللاتينية وما فيها من حروف الحركات هو السبيل الوحيد لتحسين الكتابة العربية وبه ستزول صعوبات الكتابة العربية دفعة واحدة، ونتمكن من الكتابة والنطق الصحيحين، وتصبح القراءة سلسلة للصغير والكبير والعربي والعجمي والمثقف وغير المثقف. وهو يربط اقتراحه هذا بما كان من استجابة تركيا لتغيير حرفها إلى اللاتيني وما حصل لها من تقدم بسببه (بالقضاء على الأمية وسرعة التعلم)<sup>(٢)</sup>، وكأنه بذلك يجدد باللغة العربية دعوة داود الحلبي الموصلية بالتركية عام ١٩٠٥م ليستجيب لها العرب كما استجاب لها الأتراك<sup>(٣)</sup>.

وفي الواقع أن دعوة عبدالعزیز فهمي إلى الكتابة باللاتينية لم تكن دعوة مخلصه للحرف اللاتيني بقدر ما كانت جريئة في الدعوة إلى الكتابة به، فقد كان مقترحه يقضي بإبقاء ما يزيد على ثلث الأبجدية العربية (عشرة أحرف عربية)<sup>(٤)</sup> لا نظير لها

---

(١) ينظر: محاضر الجلسات، مجمع اللغة العربية: ١٠/٢٤٧، ٢٧٥، ٢٧٩-٣١٥؛ تاريخ الدعوة إلى العامية: ٢٠٨-٢١٤.

(٢) ينظر: محاضر جلسات مجمع اللغة بالقاهرة: ١٠/٢٨٧-٣٠٦.

(٣) في عام ١٩٢٨م صدر قرار مصطفى كمال أتاتورك بتحريم استعمال الحرف العربي لطبع المؤلفات التركية واستبدال الحرف اللاتيني به.

(٤) هي الهمزة والجيم والحاء والهاء والصاد والضاد والطاء والظاء والعين والغين، وقال عنها: "هذه الأحرف



في اللاتينية، وإبقاء علامات التنوين كما هي في العربية.

وللاتزان في الدعوة إلى تحسين الكتابة العربية أو تغييرها - بعد تقديم

عبدالعزیز فهمي لمقترحه - قرر مجمع اللغة بالقاهرة طبع مقترح عبدالعزیز فهمي الداعي إلى كتابة "العربية" بالحروف اللاتينية، مع مقترح آخر للأستاذ علي الجارم دعا فيه إلى استخدام نظام جديد للحركات، لعرضها على الرأي العربي العام، في كتاب نشر عام ١٩٤٦م عنوانه "تيسير الكتابة العربية"، كما دعا المجمع عام ١٩٤٥م إلى ابتكار نمط جديد في أسلوب الكتابة العربية يتم به القضاء على المشكلات الطباعية، ويكون أسهل للقراءة من الأسلوب القائم، ووضع جائزة قدرها ألف جنية لأحسن اقتراح في ذلك، وحدد ٣١ مارس ١٩٤٧م آخر موعد لقبول الاقتراحات، واستجاب لهذه المسابقة في ذلك الوقت الكثير من المهتمين بالخط العربي وتحسين نمط كتابته، والراغبون في صدّ الدعوة إلى الكتابة باللاتينية التي نادى بها عبدالعزیز فهمي والردّ عليها عملياً من خلال الحلول لما ادّعاه من مشكلات تسوّغ لكتابة "العربية" بالحروف اللاتينية، وبلغت الاقتراحات أكثر من المئتين، لم تر لجنة دراستها فيما بعد أنّ أيّاً منها قد حقّق الغاية المنشودة<sup>(١)</sup>.

ولم تمنع منزلة عبدالعزیز فهمي<sup>(٢)</sup> حماة اللغة من الرد عليه ورفض مقترحه الذي

جاء به، وإن بدت مظاهر الاعتذار وكلمات التقدير والإجلال له واضحة في ثنايا الردود

---

العشرة يجب أن تؤدى بذات رسمها العربي، ومن المصادفات أن هذا الرسم يتمشى مع رسم الحروف اللاتينية ويتسق معها كل الاتساق". ينظر: محاضر الجلسات، مجمع اللغة العربية: ١٠/٢٩٢.

(١) ينظر: البحوث المحاضرات، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٦٠م: ٧٧-٨٢.

(٢) عين وزيراً للعدل عام ١٩٢٥م، وعضواً بمجمع اللغة عام ١٩٤٠م.

وأشهرها ردّ عباس العقّاد الذي يقول فيه "نخالف معاليه في أن رسم الكتابة العربية علة تأخر العرب أو المتكلمين بالعربية، لأن هذه الأمم كانت أقوى وأرفع يوم كانت كتابتها أعسر وأقرب إلى اللبس والاختلاط لقلّة الشكل والإعجام... وإنه ليقين مفروغ منه أن يقال: إن صاحب المعالي عبدالعزيز فهمي باشا إنما أراد باقتراحه خير اللغة وأهلها، وإنّ غيرته عليها وحرصه على بقائها وخوفه من عوامل الدثور أو الخمول هي التي أوحى إليه أن يتداركها بما رأى فيه أسباب السلامة لها".

بدا ذلك واضحاً<sup>(١)</sup> أيضاً عند محمود تيمور لما عرض للسبل المقترحة لتيسير الكتابة العربية، حيث بدأ بمقترحه فقال: "المنحى الأول: هو اتخاذ الحروف اللاتينية، وقد آثرت أن أبدأ به تحية لأستاذنا صاحب المعالي "عبدالعزیز فهمي باشا" متعه الله بالعافية، فقد نادى بهذا الحل في بيان لا أعده إلا وثيقة تاريخية من أنفس وثائقنا التي تعالج مشكلاتنا الثقافية.."<sup>(٢)</sup>، ثم خالفه واقترح طريقة أخرى لتيسير الكتابة العربية لا يرى الخروج فيها عن حروف العربية المعروفة<sup>(٣)</sup>.

لكن مما يجدر ذكره في هذا المقام، أن موقف محمود تيمور من دعوى الفصل بين القديم والجديد، إذا أخذت حروفاً مخترعةً لكتابة العربية، أو كانت هي الحروف اللاتينية، يقارب - إن لم يماثل - موقف عبدالعزيز فهمي لما اعترض عليه بمثل ذلك،

---

(١) ينظر: نصّ رد العقّاد على مقترح اتخاذ الحروف اللاتينية بدل العربية لعبدالعزیز فهمي في محاضر جلسات مجمع اللغة بالقاهرة: ٤٠٤/١٠ - ٤٠٨، وتنظر فيه أيضاً ردود بعض أعضاء المجمع (علي الجارم، محمد كرد علي، عبدالقادر المغربي، ...). محاضر الجلسات: ٤٠٨/١٠ - ٤٣٤.

(٢) أي الثناء والتقدير على المقترح مع رفض المقترح.

(٣) ضبط الكتابة العربية، محمد تيمور، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ١٩٥١م، ص: ١٧.

(٤) ينظر: السابق: ٣٤-٤٧.

فهو يقول: "والحق أن الاعتراض بالقطع بين القديم والجديد دعوى لا تخلو من غلوّ في القول، وإسراف في التصوّر، فإنّ أية حروف، بل أية علامات وإشارات تكتب بها اللغة العربية، لا تقطع بين قديم اللغة وجديدها، ولا تفصل بين ماضيها وحاضرها، بل لعل حروفاً مقتبسة أو مخترعة تكتب بها اللغة العربية، تكون سبيلاً إلى إحياء اللغة وتيسير اكتسابها، ما دامت هذه الحروف المقتبسة أو المخترعة أدقّ ضبطاً وأدنى تناولاً، لأنها بهذا الضبط وقرب التناول، تجعل المتعلمين أقدر على القراءة ملكة وأقوم لساناً وأفصح بياناً"<sup>(١)</sup>. ثم يجعل عدم موافقته لما ذهب إليه عبدالعزيز فهمي، من باب المسايرة لواقع العرب الذين جعلوا للحروف العربية مسحة من التقديس، حتى أصبحت عاملاً نفسياً متأصلاً، يقف عقبة في سبيل ما ينادي به المفكرون وذوو الرأي، من اتخاذ حروف جديدة مقتبسة أو مخترعة لكتابة العربية"<sup>(٢)</sup>.

وكذلك فعل علي عبدالواحد وافي في رده على مقترح عبدالعزيز فهمي، والذي بيّن فيه أن هذا الاقتراح ينطوي على ضرر بليغ من شأنه أن يحول عاجلاً أو آجلاً بين الأجيال القادمة والانتفاع بالتراث العربي المدوّن برسمننا الحاضر"<sup>(٣)</sup>، فقال: "وعلى رأس من تقدم بهذا الاقتراح في العصر الحاضر المغفور له العلامة عبدالعزيز فهمي باشا، وقد نشر بشأنه كتاباً قيماً عنوانه "الحروف اللاتينية للرسم العربي"<sup>(٤)</sup>.

---

(١) ضبط الكتابة العربية: ٢٥، وأصل الكتاب بحث قدمه محمود تيمور إلى مؤتمر مجمع اللغة بالقاهرة يناير

١٩٥١م، أي بعد سبع سنوات من اقتراح عبدالعزيز فهمي.

(٢) ينظر: السابق، ص: ٣١، وقد ألمح حسان أيضاً إلى شيء من هذا وجعله أحد الأسباب الخمسة (المالية والقومية والنفسية والاجتماعية والثقافية) التي تجابه إصلاح الخط العربي. ينظر: اللغة العربية بين المعيارية والوصفيّة: ١.

(٣) ينظر: فقه اللغة، علي وافي: ٢٦٥، ٢٦٦.

(٤) السابق: ٢٦٥.

وتلت دعوة عبدالعزيز فه م ي إلى اتخاذ الحروف اللاتينية لكتابة العربية عدّة اقتراحات تبنت الفكرة نفسها مع شيء من الإضافة والتعديل<sup>(١)</sup>، منها: اقتراح ميشيل ملوك في مصر عام ١٩٤٦م لتدوين الصوامت والحركات الطوال والقصار في العربية بالحروف اللاتينية<sup>(٢)</sup>، واقتراح "بيير كوني" (فرنسي مقيم بالمغرب) لتدوين الصوامت والحركات الطوال في العربية بحروف لاتينية، مكملة بحروف عربية ويونانية، مع إبقاء الحركات القصار على طريققتها الحالية في الخط العربي فوق الحرف أو تحته<sup>(٣)</sup>، واقتراح "جان ستاركي" بيروت عام ١٩٤٧م للتدوين بحروف لاتينية للدلالة على الصوامت والحركات، مع إكمال الحروف برموز إضافية دالة على أصوات الإطباق وأصوات الحلق<sup>(٤)</sup>. ومثله اقتراح حسين شهيد من مصر في العام نفسه للتدوين بحروف لاتينية مع إكمالها برموز أخرى دالة على أصوات الإطباق وأصوات الحلق.

وأيد سلامة موسى دعوة عبدالعزيز فهمي إلى الكتابة باللاتينية، وعدّ ه من أهل الشجاعة والإصلاح النابهين، لأنّ "اقتراح الخط اللاتيني هو وثبة المستقبل"<sup>(٥)</sup> وبه يتم "الاقتراب من التوحيد البشـري .. ويزول هذا الانفصال النفسـي الذي أحدثته هاتان الكلمتان المشؤمتان شرق وغرب، فلا نتعير من أن نعيش العيشة

---

(١) وكلها في تلك الفترة، ولما ينته النقاش حول مقترح عبدالعزيز فهمي برده وغيره من المقترحات الأخرى من قبل

لجنة تيسير الكتابة بمجمع اللغة عام ١٩٥٢م. ينظر: البحوث والمحاضرات: ٧٩/٢٥.

(٢) ينظر: اللغة العربية في العصر الحديث: ١٠٥.

(٣) السابق: ١٠٧.

(٤) السابق.

(٥) السابق.

(٦) لغتنا والحياة: ١٥٠، عن البلاغة العصرية واللغة العربية، سلامة موسى: ١٠٩.

العصرية، ولا بد أن يجر هذا الخط في أثره كثيرًا من ضروب الإصلاح الأخرى، مثل المساواة الاقتصادية بين الجنسين ..<sup>(١)</sup>، وهو بقوله هذا يعترف صراحة بأن الغاية من اتباع الخط اللاتيني هي تغيير الهوية والفكر، وليست "العلمية" التي جعلها مشجبًا يعلق عليها دعواه مرةً بقوله: "لن يمكن التأليف العلمي باللغة العربية بحروفها الحاضرة، ثقوا أن هذا محال، ومن يقول غير ذلك إما ضال، وإما أنه مضلل، أسألوا كلية الطب .. أسألوا كليات العلوم جميعها .. إنها جميعًا تدرس علومها بالإنجليزية، لماذا؟ لأن لغتنا العربية بوضعها الحاضر واعتمادها على الحروف العربية لا يمكنها أن تؤدي هذه الخدمة، وما دمنا على هذه الحال، فلن تكون في بلادنا نهضة علمية .. وإنما تكون هذه النهضة حين تتخذ الحروف اللاتينية، أي لن تتعرب العلوم إلا إذا استلتن الهجاء العربي"<sup>(٢)</sup>، وتارة أخرى بقوله: "إن الرقي الذي ننشده يعني أننا نعيش المعيشة العلمية، حيث تستند الحقائق إلى البيّنات لا إلى العقائد .. لهذا السبب ينبغي أن تكون لغتنا علمية، وثقافتنا كوكبية، وكتابتنا لاتينية"<sup>(٣)</sup>.

وأيد أنيس فريخ دعوة عبدالعزيز فهمي كما أيدها سلامة موسى بقوله: "نحن من الذين يعتقدون أن كتابة العربية بالحرف اللاتيني كما اقترحه عبدالعزيز فهمي باشا يضبط لفظ اللغة مرة واحدة لجميع الناس، ويخفف عطف مشاكل كثيرة مالية وتربوية"<sup>(٤)</sup>. ورأى أنه لا ينبغي التوقف عند ذلك، لأن علم اللغة لا يقيم اعتبارًا للكتابة وقواعدها

---

(١) السابق.

(٢) ينظر: الحركة الفكرية ضد الإسلام ١٩٢؛ فكرة التنوير: ١٠٦؛ عن: البلاغة العصرية واللغة العربية ١٦٥، ١٦٦.

(٣) ينظر: لغتنا والحياة: ١٢١؛ عن: البلاغة العصرية واللغة العربية: ١٠٤.

(٤) نحو عربية ميسرة: ١٩٠.

وإنما يجعل الاعتبار للفظ. والحرف اللاتيني يتميز بنقل اللفظ بيسر ووضوح ويحل مشكلة الحركات في الكتابة العربية في حين يعد حرفنا العربي من أعقد مشاكل اللغة وجمع بين دعوته إلى العامية وإلى الكتابة باللاتينية، فجعل كتابة (اللهجات العامية) باللاتينية أحد العوامل المؤثرة في الاعتراف بها وانتقالها إلى مستوى اللغة<sup>(٣)</sup>. ثم صرح - مدللًا على مقصده وغايته التي اتخذ من علم اللغة الحديث وسيلة للوصول إليها - بأن ذلك يعدّ وسيلة لا طّراح ما حمله الفكر العربي من أدب على مرّ عصوره السابقة بقوله: "ولكن اعترافنا بالعامية لغة أدبية مكتوبة بالحرف اللاتيني سيكون فرصة مؤاتية لإهمال ما يجب إهماله من الأدب القديم، وفرصة للحفاظ على ما يجب أن يحافظ عليه"<sup>(٤)</sup>. وقد اقترح أنيس فريجة طريقة لكتابة اللهجات بالحرف اللاتيني أضاف فيها بعض التعديلات والزيادات على ما جاء عند عبدالعزيز فهمي في مقترحه<sup>(٥)</sup>. وتبنّى سعيد عقل - أيضًا - الدعوة إلى كتابة العامية بالحروف اللاتينية، ووضع نظامًا مقترحًا للكتابة باللاتينية، أوجد فيه لكل حرف عربي مقابلاً من الحرف اللاتيني<sup>(٦)</sup>، وكتب به مختارات أدبية من الشعر الحديث في كتابه "يارا - شعر" الذي طبع عام ١٩٦١م، وطبع على غلافه عبارة "أول كتاب لبناني بالحرف

---

(١) ينظر: نظريات في اللغة: ٥٣.

(٢) ينظر: نحو عربية ميسرة: ٧٩، ٨٠؛ ونظريات في اللغة: ٥٤، ٥٥.

(٣) ينظر: نحو عربية ميسرة: ١٨٨.

(٤) السابق: ٢٠١.

(٥) ينظر: محاضرات في اللهجات وأسلوب دراستها، أنيس فريجة، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة،

١٩٥٥م، ص: ٦٩.

(٦) ينظر: اتجاهات البحث اللغوي الحديث: ٢/٤١٠.

اللاتيني"، ثم طبع في عام ١٩٦٨م بأبجديته اللاتينية -أيضاً- سبعة كتب أخرى<sup>(١)</sup>. وقد كانت جهود هؤلاء الثلاثة (سلامة موسى وأنيس فريجة وسعيد عقل) هي الأبرز في الدعوة إلى كتابة العربية باللاتينية، وتبعهم في ذلك غيرهم ممن اقتنع بدعوتهم، ومنهم عثمان صبري في كتابه "نحو أبجدية جديدة" المطبوع عام ١٩٦٤م. كما اتجه بعض اللغويين إلى القول بالاستفادة من الرموز اللاتينية في إصلاح الكتابة العربية<sup>(٢)</sup>، ومن أبرزهم تمام حسّان<sup>(٣)</sup>، لأنه يرى أن من عيوب الكتابة العربية عنايتها برموز الحروف الصحيحة عناية كلية صرفتها عن تمثيل الحركات في الكتابة، وأنه من حق الإملايين "أن يمثلوا الحركات والعلل برموز مستقلة مطردة الدلالة، على نحو ما يحدث في الكتابة اللاتينية وما تفرع منها"<sup>(٤)</sup>. لكن ذلك كان منه -فيما يبدو- إشارة لا اقتناعاً، للأسباب التي ذكرها مانعة من مثل هذا التغيير في كتابة العربية بغير ما هي عليه<sup>(٥)</sup>.

ويبدو أن الدعوة إلى الكتابة باللاتينية ما تزال حاضرة في قلوب بعض من يريد إلغاء الهوية العربية المتمثلة في الكتابة بالحرف العربي، فقد أعيد طبع كتاب

---

(١) ينظر: السابق: ٢/٤٠٧، ٤٠٨؛ علم الكتابة العربية، غانم قدوري الحمد، دار عمّار للنشر والتوزيع، عمّان، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ص: ٢٢٠-٢٢٧؛ الغزو الفكري في العالم العربي: ٤٦؛ الإعلام العربي وانحياز السلطات اللغوية، نسيم الخوري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥م، ص: ١٨١.

(٢) ينظر: نشأة وتطور الكتابة الخطية العربية ودورها الثقافي والاجتماعي، فوزي سالم عفيفي، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٠م، ص: ٣٤٨.

(٣) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: ١٤٥، ١٤٦.

(٤) السابق: ١٤٠.

(٥) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: ١٤١-١٤٦.

عبدالعزیز فہمی "الحروف اللاتینیة لكتابة العربیة" بعد مضری ما یقارب نصف قرن علی تقدیمه لمقترحه، وك أن فی ذلك تجدیداً لدعوته وإعادة مقصودة له ا فی ظل المتغیرات الحدیثة التي تحاول فرض لغة وأبجدیة موحدة فی عصر العولمة<sup>(١)</sup>. وبشكل عام، فإن أبرز الأسباب التي ذكرها الداعون إلى كتابة العربیة بالحروف اللاتینیة یمكن أن تجمل فیما یلي:

- تسهیل الطباعة وتخفیف العبء علی الناسخ، لأن صور الحرف اللاتینی محدودة، وأما صور الحرف العربی فہی مختلفة وذات أشكال متعددة بحسب موقعه من الكلمة.
- حاجة الحرف العربی إلى الضبط بالحركات الشكلیة فوقه أو تحته حتى لا یصبح مُلبساً قراءة وفہماً، وذلك مما یزید صعوبة الطباعة العربیة، بینما لكل صوت منطوق فی اللاتینیة حرف مكتوب، وهو ما یعطي الحركات حروفاً مستقلة قائمة بنفسها، تكتب جنباً لجنب مع الحروف الأصلیة لكلمة.
- تیسیر قراءة النص العربی إذا كتب بالحرف اللاتینی، لعدم الحاجة إلى الشكل الذي تصعب القراءة الصحیحة بدون وجوده فی النص العربی.
- خلو الكتابة العربیة من الحركات الدالة علی أصوات العلة القصار.
- هی السبیل الأفضل والأسرع إلى النهضة العلمیة التي سبقنا إليها أصحاب الحرف اللاتینی.

وقد انبری كثير من أهل اللغة لبيان مزايا الكتابة العربیة وتفضیلها علی الكتابة اللاتینیة، وبيان الآثار السلبیة التي تعود علی اللغة وأهلها إن كتبت بالحروف

---

(١) ينظر: الثنائيات فی قضايا اللغة العربیة: ٣٤.



اللاتينية، ووافقهم في ذلك بعض المستشرقين الذين أنصفوا الكتابة بالحرف العربي، وشهدوا لها بالتفوق على غيرها من النظم الكتابية الأخرى ومنها الكتابة اللاتينية<sup>(١)</sup>.  
يضاف إلى ذلك، أن كل ما قيل عن مشاكل الطباعة وصعوبتها في ذلك الوقت - وهي العامل الأبرز في الدعوة إلى كتابة "العربية" بالحروف اللاتينية - غدا الآن كلاماً غير ذي بال في عصر الحاسوب، "بدليل أن الجهاز الذي يطبع الحرف اللاتيني هو نفسه - بحجمه الصغير - يطبع الحرف العربي أيضاً"<sup>(٢)</sup>، وصار من الميسور طباعة كل ما يمكن تصوره من حروف وأشكال ورموز، مهما كانت الأحجام والأوضاع والتشكيلات<sup>(٣)</sup>.

### الدعوة إلى كتابة "العربية" باللاتينية تتجدد

في أواسط القرن الماضي كانت الدعوة إلى كتابة "العربية" بالحروف اللاتينية تقترن بعدة أسباب، أبرزها ما كان يتعلق بتعدد أشكال الحرف العربي الواحد عند طباعته، ثم أتى عصر الحاسب الآلي ففُضي على هذه الصعوبات، وتيسرت الطباعة الورقية لجميع اللغات بما فيها اللغة العربية، فهل انتهت الدعوة إلى كتابة "العربية" باللاتينية؟ لا، لم تنته، لأن الطباعة وغيرها أسباب عرضية وليست جوهرية، كانت

(١) ينظر: في ذكر الأسباب والرد عليها: محاضر جلسات مجمع اللغة؛ ١/٣٠٢-٣٠٧؛ حاضر اللغة في الشام: ١٧٩-

١٨٢؛ تاريخ الدعوة إلى العامية: ٢١٤-٢٢٠؛ اتجاهات البحث اللغوي الحديث: ٢/٤٣٧-٤٤٥؛ اللغة والنحو:

٢٨٤-٢٨٨؛ اللغة العربية بين حمايتها وخصومها: ١٢-١٣١؛ نحو تقويم جديد للكتابة العربية، طالب عبدالرحمن،

كتاب الأمة (السنه ١٩٩٩)، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، قطر ١٤٢٤هـ/١٩٩٩م، ص: ٩٤-١٠٥.

(٢) نحو تقويم جديد للكتابة العربية: ٩٠.

(٣) ينظر: الخط العربي نشأته وتطوره ومشكلاته ودعوات إصلاحية، إميل يعقوب، طرابلس، لبنان، ١٩٨٦م،

ص: ٧٣؛ نحو تقويم جديد للكتابة العربية: ٩٠، ٩١.

تتخذ غطاء يتستر به الداعون إليها، وإن كانت - فعلاً - همّ بعضٍ منهم عندما دعا إليها. أما الأسباب الجوهرية المتمثلة في محاولة إلغاء الهوية العربية بتغيير الحرف العربي، والقضاء على الوحدة العربية المتمثلة في وحدة النظام الكتابي، فإنها لم تزل تحرك أعداء هذه اللغة، لبيتكروا لهم أساليب وطرقاً يحاولون بها تعطيلها وفرض غيرها عليها.

وأبرز حدث واضح وصريح في الدعوة إلى كتابة "العربية" بالحروف اللاتينية في الوقت الحاضر، - وإن تستر في بعض أوجهه بأغطية زائفة كما في دعوات القرن الماضي - تمثّل في قيام الإدارة الأمريكية عام ٢٠٠٤م بإعداد مشروع - ضمن دعوتها إلى تحديث الثقافة العربية - يدعو إلى تغيير حروف اللغة العربية واستبدال حروف اللغة اللاتينية بها<sup>(١)</sup>، من أجل التقريب بين الشعوب العربية والغربية، وتحقيق تفاهم أفضل بينها بإيجاد لغة مشتركة، تسهم في نجاح حوار الحضارات والثقافات، الذي "لن يكون إلا من خلال الاتفاق على تغيير أشكال اللغة العربية، والتأثير على المحتوى الثقافي الذي يمكن أن تعتقد فيه الأجيال القادمة"<sup>(٢)</sup>.

وذكرت الإدارة الأمريكية أن من أبرز أهداف المشروع القضاء على موروثات العنف والانتقام والكراهية التي تسببها اللغة العربية تجاه الذين يتحدثون الإنجليزية والفرنسية، بتعليم المثقفين والطلاب العرب في المدارس والجامعات هذه الطريقة

---

(١) ينظر: في التعريب والتغريب محمود المناوي، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠م، ص: ٢٩١-٢٩٨؛ عن: الحروف اللاتينية بديلاً عن العربية مصطفى بكري، جريدة الأسبوع المصرية ع: ٣٧٤، - ١٠/٥/٢٠٠٤م.

(٢) السابق: ٢٩٣.

الجديدة لكتابة اللغة العربية، وتطبيقها عملياً في كل كتاباتهم، وإلغاء المناهج القائمة حالياً في المدارس العربية والإسلامية<sup>(١)</sup>.

ويحتوي المش-روع على جداول مرفقة تبين حروف اللغة العربية مقارنة بالأوضاع الجديدة المقترحة، إضافة إلى قاموس جديد لتبيان معاني بعض الألفاظ والكلمات التي يراد استبدالها أو القضاء عليها في "العربية"، كإلغاء لفظة "اليهود" بدلالاتها الآنية عند العرب والمسلمين، لتحل محلها لفظة "الساميون" التي تدلّ على السموّ والارتفاع بالأخلاق<sup>(٢)</sup>.

كما يهدف معدّو المش-روع إلى نشر نسخة للقرآن الكريم مترجمة إلى اللغة اللاتينية ومكتوبة بها، ومحاولة إقناع العرب والمسلمين بأن ذلك سيزيد من انتشار وتأثير القرآن الكريم<sup>(٣)</sup>، وللتغلب على المعارضة الشديدة التي سيلقاها هذا المقترح قرروا أن يتم التغيير بشكل تدريجي وبطيء على مدى فترة زمنية طويلة<sup>(٤)</sup>.

ورأى المشروع أنّ من مسوّغات قبوله لدى العرب؛ أن كثيراً منهم يتحدثون اللغات المشتقة من اللاتينية كالإنجليزية والفرنسية مثل أهلها تماماً، وأن الكتابة الإلكترونية في ذاكرة الحاسب - وهي التي يغلب عليها استعمال الحرف اللاتيني - ستصبح هي

---

(١) ينظر: السابق: ٢٩٢، ٢٩٣.

(٢) ينظر في التعريب والتغريب: ٢٩٧-٢٩٨.

(٣) وكأن لسان حالهم إذا قيل لهم: إن الكتابة بغير العربية تلغي الهوية القومية، قالوا: تقرب بين الشعوب! وإذا قيل: إنها تضاد لغة القرآن والدين، قالوا: هي لخدمة القرآن ونشر الدين.

(٤) ينظر: في التعريب والتغريب: ٢٩٦-٢٩٧.

الأساس في بناء التفاهم المشترك والتواصل مع الآخرين بدلاً من الكتابة الورقية والذي يتضح من هذا المش-روع بمجمله، أن الغاية منه محاولة تغيير الفكر العربي، بقطع الصلة تماماً بين العرب ولغتهم شكلاً ومضموناً، وإلغاء هويتهم العربية وثقافتهم الإسلامية، وأنّ "الخطوة الأساسية في هذا التعديل تكمن في أن يوافق العرب على تغيير شكل الكتابة، ثم تبدأ الأشكال الحالية للغة العربية في الاندثار شيئاً فشيئاً لتحل محلها الأشكال الجديدة للغة اللاتينية"<sup>(١)</sup>.

وهذا المشروع وإن كنا نرى أن تحقيقه مستحيل على أرض الواقع بفضل الله، إلا أنه يبين مدى خطورة اللغة ونظامها الكتابي في بقاء الأمم أو اندثارها، من خلال ما تحمله من قيم ودلالات عميقة ، تجسّد هوية وثقافة أصحابها، وتحوطها بسياج يحفظها من التبعية أو الزوال.

وقد تجد بعض هذه الأفكار صدى لها داخل بعض المجتمعات الإسلامية والعربية، ويكون لذلك أثره الممتد في احتقار بعض أهل اللغة للغتهم، أو عدم الاعتزاز بها، أو التسليم والاقتران ببعضها. يقول رفيق روحانا<sup>(٢)</sup>: "لقد سبق وذكرت أن تغيير الحرف -أي إلى اللاتينية- هو أكبر خدمة للقرآن، إذ يصبح بالإمكان أن نقرأه بشكل صحيح، فما ينقص لانتشار الحرف شرعية الإعلان عنه، ويجب طبعا شرحه أولاً حتى يقتنع الناس بصوابيته فينتشر بسرعة، وهذا ما يؤمنه وجود حاكم

---

(١) ينظر السابق: ٢٩٢-٢٩٣.

(٢) السابق: ٢٩٦.

(٣) شاعر لبناني له رسالة ماجستير عنونها: "ثورة الحرف عند سعيد عقل"، وقد تمت مناقشتها عام ١٩٩٨م بالجامعة اللبنانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية. ينظر: الإعلام العربي وانهايار السلطات اللغوية: ١٨١.

قوي مقتنع فيه"<sup>(١)</sup>. ويرى علي الجهني أن توحيد كتابة الأسماء العربية وغير العربية باللاتينية في كل العالم ضرورة أمنية، لأنه يوفر غطاءً عالمياً تبادلياً للقضاء على مشاكل الإرهاب، ويرى أنه "أمرٌ مقدور عليه، قد يبدأ من الجامعة العربية والأمانة العامة للدول الإسلامية، ثم يعمم على الدول العربية والإسلامية كافة، ومن ثم إلى العالم أجمع"<sup>(٢)</sup>.

### "العربية" بأحرف لاتينية على الشبكة المعلوماتية

انتشرت في السنوات القليلة الماضية كتاباتٌ عربيةٌ بأحرف لاتينية في بعض مواقع ومنتديات الشبكة المعلوماتية (الانترنت)، وذلك مع بداية انتشارها في العالم العربي. وامتد ذلك إلى ظهورها على بعض برامج القنوات المرئية<sup>(٣)</sup>، وإلى لغة الرسائل القصيرة التي وفرتها الخدمات الاتصالية الحديثة، حتى أصبحت تدعى بلغة "الأرابيش" كناية عن دمجها العربية مع الإنجليزية من الكلمتين Arabic و English<sup>(٤)</sup>.

---

(١) ينظر: [www.nowlebanon.com](http://www.nowlebanon.com): اللغة اللبنانية بالحرف اللاتيني بين رسائل الهاتف والعقل

الإلكتروني وسعيد عقل، منصور بوداغر، ١٦/١/٢٠٠٨م. وهو يكرر بنفس الطريقة بعضاً مما قال به أنيس فريجة من قبل.

(٢) الإرهاب والأسماء، علي طلال الجهني، جريدة الحياة، ٢١/٨/٢٠٠٧م.

(٣) عرضت إحدى القنوات الفضائية برنامجاً اسمه "لماذا"، فكان اسم البرنامج يكتب حين تقديمه بالأحرف اللاتينية "LIMAZA"، كما اعتمد البرنامج أيضاً في حلقات متعددة منه الكتابة العربية العامية من اليسار إلى اليمين بالأحرف اللاتينية. ينظر: الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية: ٢٦٩.

(٤) ينظر: لغة الأرابيش تخفف "الكانسل" وتكثر "الأوكيه"، سعاد جروس، جريدة الشرق الأوسط، العدد (٩٩٢٠)، ٢٥/١/٢٠٠٦م.

وأكثر ما برزت فيه ظاهرة كتابة "العربية" بالأحرف اللاتينية هي أسماء المواقع والمنتديات العربية على الشبكة المعلوماتية، لأن أصحابها كانوا مجبرين على أن يسجلوا أسماء مواقعهم ومنتدياتهم بهذه الطريقة، أو أن يسجلوها باستخدام الاختصارات باللغة الإنجليزية.

كما برزت كذلك في تسمية الملفات المعلوماتية في جهاز الحاسب الآلي، لأن بعض الأجهزة لا تتعرف على الحرف العربي في أسماء الملفات، مما يضطر المستخدم إلى كتابة أسمائها العربية بالحروف اللاتينية.

وكانت بداية انتشار هذه الظاهرة مع انتشار برامج المحادثة والتعليقات في المدونات والمنتديات العربية على الشبكة المعلوماتية، حيث لم يكن بعض هذه البرامج يسمح بإدخال نص الحديث باللغة العربية، فتحول بعض الشباب الذين لا يجيدون اللغة الإنجليزية إلى كتابة اللغة العربية بالأحرف اللاتينية، وفي المقابل؛ اضطر بعض المغتربين من العرب إلى استعمال هذه الطريقة للتواصل مع أقاربهم وأصدقائهم في البلاد العربية لعدم معرفتهم باللغة الإنجليزية وخاصة من كانت لا تتوفر لديه لوحة مفاتيح الحاسب الآلي باللغة العربية<sup>(١)</sup>، وصار من المؤلف - مثلاً - أن نشاهد "السلام عليكم" مكتوبة هكذا: assalam alaykom، أو "إن شاء الله" inshallah، و"شكرا جزيلاً" shukran jaziilan<sup>(٢)</sup>.

وقاد هذه الاستعمال إلى استخدام بعض الأرقام للدلالة على بعض الحروف

---

(١) ينظر: لغة الأرابيش تخفف "الكانسل" وتكثر "الأوكيه"، سعاد جروس، جريدة الشرق الأوسط، العدد (٩٩٢٠)، ٢٥/١/٢٠٠٦م.

(٢) ينظر: أم اللغات دراسة في خصائص اللغة العربية والنهوض بها: ١٣٥.

العربية التي لا يوجد لها مقابل في الحروف اللاتينية<sup>(١)</sup>، فأصبح الرقم (٢) رمزاً لحرف الهمزة، والرقم (٣) رمزاً لحرف العين، والرقم (٥) رمزاً لحرف الحاء، والرقم (٦) رمزاً لحرف الطاء، والرقم (٧) رمزاً لحرف الخاء، فمثلاً "كلمه على ورق" تكتب: Kelma 3la waraq، و"كيف حالك" تكتب: Keef 7alak، و"يا ناس خلّوني" تكتب: Ya nas 5alooni.

وامتدت هذه الظاهرة من صفحات المواقع والمنتديات الإلكترونية إلى الإعلانات التجارية الحائطية والورقية، وخاصة المتعلقة بالمواد الاستهلاكية والخدمات الاجتماعية. وكأن المستخدمين لهذه الظاهرة قد حققوا عملياً دعوة عبدالعزیز فهمي إلى الكتابة بالحروف اللاتينية بعد رفضها بما يزيد على نصف قرن، بل زادوا على ذلك بأن أزالوا الأثر العربي المتمثل في الحروف العشر -رة التي أبقاها واستبدلوا الأرقام بها.

ومع ذلك، لم تُعجب هذه الطريقة دعاء الحرف اللاتيني الخالص، واعتبروها مرحلة استثنائية تقف دون غايتهم التي يرومونها، ودعوا إلى التحول عنها إلى استعمال الحروف اللاتينية بشكل مطلق، لأنهم يرون أن "الكتابة بالرقم محدودة وبسيطة.. والحرف بحاجة إلى حرف وليس إلى أرقام.. ولو أن لديهم المعرفة الكاملة لأخذوا بحرف سعيد عقل الذي يحل لهم كل المشاكل من دون الحاجة إلى الحزازير التي أوجدوها"<sup>(٢)</sup>.

---

(١) ينظر: الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية: ٤٦٣؛ (مجلة عربسات الإلكترونية):

[www.arabesques-editions.com](http://www.arabesques-editions.com)) تهافت اللغة العربية على شبكة الانترنت، شاكر

لعبيبي، ٢٠٠٢/٢/١م.

(٢) ينظر: [www.nowlebanon.com](http://www.nowlebanon.com): اللغة اللبنانية بالحرف اللاتيني بين رسائل الهاتف والعقل

## "العربية" وإثبات الوجود على الشبكة المعلوماتية

لما ظهرت "العربية" مكتوبة باللاتينية على مواقع ومنتديات الشبكة المعلوماتية؛ أثار ذلك الغيرة والحمية في النفوس، واتجه بعض أهل العربية من أهل الاختصاص إلى مواجهة هذه الظاهرة التي صارت حقيقة ماثلة أمام مستخدمي الشبكة، وقد أسهم في حصولها أنظمة استخدام الشبكة المعمول بها عالمياً، والتي لم تكن تسمح بتسجيل أسماء المواقع الإلكترونية على الشبكة بالأحرف العربية. وكان من أبرز محاولات تمكين اللغة العربية على الشبكة المعلوماتية ما ابتكره القائمون على الموقع الإلكتروني Yamli، الذين أنتجوا برنامجاً أسموه باسم الموقع، يساهم في حل مشكلة المغتربين العرب الذين يستخدمون لوحات مفاتيح غير عربية بأجهزتهم الحاسوبية، حيث يقوم البرنامج مستعيناً بإحدى التقنيات الحديثة، بتحويل الأحرف اللاتينية التي كتبت بها أي كلمة عربية، إلى أحرف عربية مقابلة لها، بحيث يتكون أمام الكاتب من مجموع هذه الأحرف كلمة أو عدة كلمات تقريبية مكتوبة بالأحرف العربية، يختار منها الكلمة التي يقصدها، وهكذا حتى ينتهي من جميع الكلمات التي يريد إرسالها أو طباعتها، ومن خصائص البرنامج أيضاً، أنه يقوم بتحويل بعض الأرقام التي استخدمت للدلالة على بعض الأحرف العربية التي لا مقابل لها في الأحرف اللاتينية - (٢) حرف الهمزة، (٧) حرف الحاء... إلى الأحرف العربية<sup>(١)</sup>. كما قامت بعض المنتديات العربية على الشبكة المعلوماتية - تعزيزاً لوجود اللغة العربية - بمنع التسجيل فيها بالأسماء المكتوبة بالأحرف اللاتينية والأرقام والرموز،

---

الإلكتروني وسعيد عقل، منصور بهادر ١٦ / ١ / ٢٠٠٨ م.

(١) ينظر: [www.Yamli.com](http://www.Yamli.com).



ودعت أعضائها الذين سبق لهم التسجيل بها إلى تغييرها إلى اللغة العربية  
لكن أهم خطوة في إثبات وجود "العربية" اليوم على صفحات الشبكة  
المعلوماتية، تتمثل في استغلال تلك الخطوة التي أقدمت عليها الهيئة الأمريكية  
المشرفة على إدارة عناوين مواقع الشبكة المعلوماتية "إيكان"<sup>(١)</sup> بعد سنواتٍ طويلة من  
المطالبة والانتظار؛ إذ أعلنت في ١٥ / ١٠ / ٢٠٠٧م أنها بدأت تجربة استخدام عناوين  
لمواقع على الشبكة المعلوماتية بإحدى عشرة لغة غير لاتينية، من بينها اللغة العربية<sup>(٢)</sup>.  
وقد دعت الهيئة بعد صدور قرارها مستخدمي الشبكة المعلوماتية بهذه  
اللغات إلى التحقق من إمكانية كتابة أسماء المواقع الإلكترونية بلغاتهم الأصلية على  
الموقع "إيكان" بدلاً من الأحرف اللاتينية<sup>(٣)</sup>.

ولأجل تطبيق ذلك وتحويله إلى واقع على الشبكة المعلوماتية؛ يعقد فريق  
العمل العربي المعني بتعريب أسماء النطاقات على الشبكة المعلوماتية بإشراف جامعة  
الدول العربية، اجتماعات متواصلة للنظر في كيفية تغيير أسماء نطاقات المواقع  
الإلكترونية على الشبكة إلى أسماء عربية مثل: (.com) إلى (.شرك)، و(.net) إلى

---

(١) ينظر على سبيل المثال: منتديات أسود الأطلس على الشبكة المعلوماتية ([www.osodatis.net](http://www.osodatis.net)).

(٢) **Internet Corporation for Assigned Names and Numbers**، وهي الهيئة

التي تشرف على إدارة عناوين المواقع على الشبكة المعلوماتية على المستوى العالمي بالتعاون مع هيئات في دول  
أخرى، وتتخذ من كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية مقراً لها.

(٣) وباقي اللغات هي: الفارسية والصينية المبسطة والصينية التقليدية والروسية والهندوسية واليونانية والكورية  
والعربية واليابانية والتاميلية.

(٤) ينظر: [www.news-all.com](http://www.news-all.com): العربية تحتل المركز العاشر بين أكثر اللغات استخداماً للانترنت،

(.شبكة)، و(.org) إلى (.نظم) و(.gov) إلى (.حكم) ...، كما يسعى الفريق أيضًا إلى استحداث توصيف قياسي يساهم في وضع اختصارات لأسماء الدول العربية، تشكل رموزًا خاصة بها على الشبكة من مثل "سع" للسعودية، و"بح" للبحرين، و"جز" للجزائر، وغيرها<sup>(١)</sup>.

والمؤمل أن تسعى الدول العربية بعد قرار هيئة "إيكان"، إلى وضع نظام باللغة العربية ينظم كيفية كتابة أسماء المواقع العربية بالأحرف العربية، تتوافق عليه وبقوّة العمل به، لاسيما والحاجة لتوادي إليه يومًا بعد يوم، في ظل تداعي بعضها إلى تفعيل استخدام مفهوم الحكومة الإلكترونية، وفي ظل تطور التجارة الإلكترونية، وانتشار التعليم الإلكتروني عن بُعد، وغيرهما من أوجه الخدمات الإلكترونية الأخرى. ولا شك أن كتابة أسماء المواقع الإلكترونية على الشبكة باللغة العربية ستؤدي إلى تعزيز استخدام "العربية" أيضًا في كثير مما له صلة بعالم الشبكة المعلوماتية، وخاصة من قبل المستخدمين العرب -مغتربين وغير مغتربين-، وإلى انحسار وتلاشي ظاهرة كتابة "العربية" بالحروف اللاتينية على الشبكة المعلوماتية، وانكفائها كما انكفأت الدعوة إليها من قبل. كما أن ازدياد انتشار "العربية" على نطاق الشبكة الواسع، من شأنه أن يسهم في تمكين الهوية العربية ونشر ثقافتها بكل مكوناتها المختلفة وأن يجعل منها -أيضًا- لغة حية متداولة بحجم التداول الكبير والسريع لهذه الشبكة من قبل مستخدميها.

---

(١) ينظر: [www.arabic-domains.org](http://www.arabic-domains.org).

## الخاتمة

أحمد الله الذي يسّر لي بمنّه وكرمه إتمام هذه الدراسة، وأسأله سبحانه أن يجعلها عملاً مقبولاً نافعاً في الدنيا والآخرة. وأنتهي في خاتمتها إلى ذكر أبرز ما توصلت إليه من آراء وتوصيات على النحو التالي:

- ذهب بعض اللغويين المحدثين إلى جواز القياس على ما ثبت في قراءة قرآنية صحيحة مما خالف القاعدة القياسية المشتهرة - ولو كان مثلاً واحداً - باعتباره وجهاً من أوجه الفصاحة المقدّمة على ما ثبت عند اللغويين العرب من طريق الاستقراء، وبقي أغلبهم على القول بقبوله وجهاً من أوجه الجواز دون صحة القياس عليه.

- غالب اللغويين المحدثين يرى صحة الاحتجاج بالحديث الشريف سواء روي باللفظ أو المعنى، مؤيدين ما ذهب إليه ابن مالك في توسعه في الاحتجاج بالحديث الشريف على خلاف من سبقه من النحاة.

- يحمّد لبعض اللغويين المحدثين - وأبرزهم خديجة الحديثي - تجليتهم لموقف النحاة الأوائل من الاحتجاج بالحديث الشريف وتغيير النظرة السائدة التي كانت تقول بردهم له كليّة، كما يحمّد للشيخ محمد الخضر حسين بسط القول فيما يحتج به من الأحاديث الشريفة على التفصيل الذي أورده وأقره عليه مجمع اللغة بالقاهرة.

- مع ذهاب اللغويين المحدثين إلى التوسع في الاحتجاج بالحديث الشريف إلا أنهم لم يستشهدوا به في إقرار أحكام نحوية أو أسلوبية جديدة.

– انتقاد غالب اللغويين المحدثين طريقة جمع القدماء للغة كان لا يهدف إلى رفضه بقدر ما كان يهدف إلى بيان نقصه، يدلّ على ذلك أن كثيراً ممن انتقد طريقة الجمع وذكر بعض سلبياتها من وجهة نظره؛ كان يصرّح بالإعذار وأحياناً بالقبول لما قام به اللغويون القدماء في ذلك الجمع.

– من اللغويين المحدثين – وخاصة تمام حسان وعبد الرحيم – من كان يحاول الموازنة بين طريقة اللغويين العرب القدماء في الجمع ضمن ما حدّده من أطر زمانية ومكانية وقبلية، وبين المنهج اللغوي الوصفي الحديث، حيناً بالاعتذار للقدماء واعتبار صنيعهم مقبولاً ضمن إمكانيات عصرهم، وحيناً ببيان أنهم متفوقون في الغاية وإن اختلفوا في الطريقة.

– ردّ اللغويون المحدثون على بعضهم، فمن أثبت منهم السماع والاستشهاد ممن جاء بعد عصور الاحتجاج الزمنية، أثبت له الباكون أن ذلك لم يكن ممّا يُحتج به في تعديد جديد للغة.

– وصف بعض اللغويين المحدثين القواعد اللغوية التي وضعها اللغويون القدماء بعد جمعهم للغة بأنها قواعد لغوية جزئية لا تمثل لغة أهل العربية لاقتصارهم في استنتاجها على اللغة الأدبية فقط، وقواعد ناقصة لا تمثّل النحو كله لاقتصارها على لهجات بعض القبائل دون غيرها.

– مفردات اللغة تؤخذ ولا حدّ لها، لكن اللغة التي تقعد من خلالها قواعدها هي التي وُقف بها عند عصور الاحتجاج التي حددها اللغويون القدماء.

- يكاد يجمع اللغويون المحدثون على أن قبول ما يستجد من ألفاظ لغوية ينبغي أن يكون مردّه إلى المجامع والهيئات اللغوية لا إلى آحاد اللغويين أو الأدباء.
- من اللغويين المحدثين من لم يقبل بالقياس أصلاً من أصول اللغة وهم قلة، ومنهم من قبله ورأى أهميته، واتجه به إلى قياس النظر على النظر وغير المسموع على المسموع وما تفرع عن ذلك من قواعد وأحكام، ورفض كثير منهم قياس الأحكام (القياس الشكلي) المبني على العلة العقلية أيًا كان نوعها.
- رأى بعض اللغويين المحدثين أن استخدام النحاة القياس الشكلي في النحو له ما يسوّغه، إذ يقومون فيه بتقرير حكم معروف مسبقاً ثبت بالاستقراء، وغايتهم منه رد الأحكام والظواهر المتشابهة إلى أصل واحد كما هو الحال في تبويب النحو وتقسيمه.
- اتجه غالب اللغويين المحدثين إلى القول بأن نشأة القياس بمفهومه الأولي كانت نشأة فطرية خالصة في عقول نحاة العربية، ثم تأثرت فيما بعد بالمنطق وقياسه.
- اختلفت نظرة اللغويين المحدثين القائلين بتأثير المنطق اليوناني في النحو العربي تجاه هذا التأثير، فرأى فيه بعضهم تأثيراً إيجابياً أسهم في الارتقاء بالدراسات النحوية العربية وتطويرها، ومن ذلك القياس النحوي، ورآه البعض الآخر تأثيراً سلبياً، كان من نتائجه انصراف النحاة إلى الاهتمام بالقياس الشكلي (الصورى) أكثر من عنايتهم بحقيقته اللغوية.

- اختلف اللغويون المحدثون في جواز القياس على القليل، فأجازوه بعضهم، ومنعه أكثرهم وجعلوا القياس على الكثير هو الصحيح، إلا أن بعض من منع -مثل محمد الخضر حسين- استثنى من ذلك ما ورد في القرآن الكريم ولو في قراءة من قراءاته، فإنه صحّح القياس عليه ولو كان مخالفاً للكثير في بابه، ولو لم يجيء إلا مرة واحدة.
- اختلف اللغويون المحدثون حول ترجيح أحد القياسين البصري أو الكوفي، وتمحور العامل المرجح عندهم حول صحة المنهج العلمي في إجراء القياس عند كل منهما، فمن رآه يقتضي القياس على الكثير الغالب الذي يمكن من ضبط قواعد اللغة، ويمكن من اطراد معاييرها وثباتها؛ رجّح القياس البصري، ومن رآه يقتضي قبول كل ما جاء به أهل اللغة دون اعتبار لقلّة أو كثرة، والنظر إلى كل حالة من حالات اللغة نظرة خاصة بها لا تستلزم أن يكون الحكم فيها متسقاً مع غيره من أحكام اللغة الأخرى؛ رجّح القياس الكوفي.
- مال المجمع اللغوي بالقاهرة في كثير من قراراته القياسية التي اتخذها إلى التوسع في إجراء القياس على ما ورد من كلام العرب ما وجد إلى ذلك سبيلاً، قاصداً إلى الحكم بالاطراد في كثير منها ما أمكنه ذلك.
- اتفق كثير من اللغويين المحدثين على الدعوة إلى إلغاء العامل النحوي متأثرين في ذلك بعدة عوامل أبرزها: محاولة تيسير العربية وتسهيل فهمها، تطبيق بعض نظريات علم اللغة الحديث، تأثر النحاة في القول بالعامل بمنطق الفلاسفة أو المتكلمين، قصور فكرة العامل عن تفسير العلاقات بين كل التراكيب اللغوية.

- من النحاة من رهن تيسير النحو بإلغاء العامل، وجعله أكبر عبء على اللغة ونحوها، ومنهم - وأبرزهم شوقي ضيف - من جعله أحد وسائل التيسير التي ينبغي فعلها لتيسير تعلّم وتعليم النحو للناشئة، فلم يكن عنده إلغاء العامل هدفاً بذاته وإنما سبباً من جملة الأسباب.

- اختلفت منطلقات الداعين إلى إيجاد بديل لفكرة العامل النحوي كما اختلفت فيما بينهم عوامل الدعوة إلى إبعاده، فكان التأثير بالنظريات الصوتية الحديثة منطلق إبراهيم أنيس، ورفض التفسير الخارجي المتأثر بالفلسفة الكلامية للتركيب النحوي والاتجاه إلى تفسيره من داخله منطلق إبراهيم مصطفى، والاعتزاز بالعروبة ومظاهرها وتحليص النحو العربي من التأثيرات الأجنبية الفارسية أو المنطقية منطلق محمد الكسار، والتأثر بالمنهج الوصفي في علم اللغة الحديث ومحاولة تطبيقه بما يتواءم مع السياقات التركيبية في النحو العربي منطلق تمام حسّان، وهو ذاته مع التركيز على إبراز المعنى ومحاولة الاستفادة بقدر أكبر مما استجد في علم اللغة الحديث منطلق خليل عميره.

- عاد كثير من اللغويين العرب المحدثين إلى القول بفكرة العامل بعد أن رأت بها بعض الدراسات اللغوية الغربية في الوقت الحاضر، وأشارت إلى عمقها في ربط وتفسير دلالات الكلم بعضها ببعض، وهو ما يدلّ على مدى ما كان يتمتع به علماءنا ونحاتنا الأوائل من فلسفة فكرية عميقة مكنتهم من ابتكار هذه النظرية التفسيرية سهلة التعليم والملاحظة لكل من رام معرفة العربية من أهلها وغير أهلها.

- طبق بعض اللغويين المحدثين شروط النظرية العلمية على فكرة العامل التي قال بها النحاة العرب، فوجدها مستوفية لها قائمة بلوازمها، وهو ما يتأكد به إطلاق وصف النظرية عليها.

- تمام حسان مع أنه رائد اللغويين المحدثين في المنهج الوصفي إلا أنه لم يغال في نقد أصول اللغة عند القدماء كما غلا غيره، وإنما حفظ لهم صنيعهم وحاول التجديد فيه دون التعرض لمسلماته وثوابته.

- كانت الدعوة إلى تترك اللغة رافداً قوياً من روافد نهضة اللغة العربية في بدايات القرن العشرين، وخاصة في بلاد الشام، وقد بقي أثرها ملحوظاً في أهلها إلى اليوم.

- أكدت ظاهرتا تترك اللغة وفرض المحتل للغته على أهل البلاد العربية التي احتلها أن اللغة وما تحويه من ثقافة وفكر، وما تفرضه من هوية وسيادة، هي الأداة الأهم والأبرز في أي صراع سياسي بين أي قوى متخالفة تريد الغلبة في التأثير والسيطرة على الآخر.

- عمد المحتل الأجنبي أثناء فترة احتلاله إلى محاولة تحقيق الاستلاب الفكري لأبناء اللغة العربية في البلاد التي احتلها، حتى تتم غلبته وتبقى هيمنتته ويمتد تأثيره، وقد كان له ذلك، فالقابلية عند بعض أبناء الأمة العربية لتفضيل لغة المحتل وثقافته على لغتهم الأم ما زالت آثارها إلى اليوم، إذ يرون فيها أنها لغة الحضارة والعلم والمعرفة والتقدم، وأنه لا سبيل إلى النهوض إلا بها.



- عندما دعا إلى العامية بعض المستشرقين كانت الفصحى في أضعف حالاتها، حتى اضطر بعض من يعرف الفصحى إلى الكتابة بالعامية لأجل إفهام الناس والارتقاء بعريبتهم شيئاً فشيئاً، ومع ذلك ظلّت الفصحى متماسكة وعادت إلى ميدانها الرحب الواسع، ولو لم تكن قويّة الفكر مسيطرة لاندثرت وحلّت محلها العاميات المختلفة. ولا شك أن أقوى عوامل قوتها وبقائها هو أنها لغة القرآن المحفوظة المتمكّنة بمزاياها وخصائصها الجوهرية، ولو لم تكن كذلك لناها من الضعف ما نال غيرها من اللغات.

- غالباً ما يصاحب الدعوة إلى العامية الدعوة إلى الإقليمية القطرية لأنها لا تنجح إلا بها، وغالب من دعا إلى الإقليمية تبنى الدعوة إلى العامية، وقد اجتمعا في النصف الأول من هذا القرن خاصة مع ظهور دعوات التحرر من الاحتلال الأجنبي للبلاد العربية، إذ أصبحت الدعوة إلى الإقليمية القطرية تغذي الدعوة إلى العامية بعد أن كانت الدعوة إلى العامية تهدف إلى نشر لهجة القطر المحلية والقضاء على الفصحى الجامعة.

- لو كان للعامية فكر يضاهي فكر الفصحى لتغلّبت عليها بعد أن وسّعت لها في مجالات كثيرة علمية وغير علمية، ولكن ذلك مما أثبت نقصها وعجزها، وأنها تبقى لغة اجتماعية عامة ليست ذات عمق علمي أو أفق فكري.

- الغاية من الدعوة إلى العامية عند من تبنّاها ونظّرها من اللغويين العرب المحدثين اتخاذاها لغة مكتوبة كما نادى بذلك المستشرقون، لأن ذلك هو الذي يمكن لها وجودها ويجعل منها لغة يُراد إحلالها لتكون بدلاً عن الفصحى.

- دعوى التغيير في الكتابة العربية اكتنفها مساران: مسار يدعو إلى التغيير وآخر يدعو إلى التطوير والتيسير، فمن تبنى مسار التغيير دعا إلى الكتابة باللاتينية أو كتابة العامية، أو جمع بينهما كأنيس فريجة وسعيد عقل، ومن تبنى مسار التطوير والتيسير دعا إلى الإضافة والتغيير في الشكل دون المساس بالجواهر (أي إبقاء حروف الأبجدية العربية كما هي).

- كل ما قيل عن مشاكل الطباعة وصعوباتها في أواسط القرن العشرين الميلادي أصبح في عصر الحاسوب اليوم كلامًا غير ذي بال فالجهاز الذي يطبع الحرف اللاتيني هو نفسه الذي يطبع الحرف العربي، وصار من الميسور طباعة كل ما يمكن تصوره من حروف وأشكال ورموز مهما كانت الأحجام والأوضاع والتشكيلات.

- تتجدد الدعوات إلى تغيير النظام الكتابي العربي بين وقت وآخر، من أهل اللغة ومن غير أهلها، ومن أبرزها مشروع الإدارة الأمريكية الذي صدر عام ٢٠٠٤م ويدعو لتحديث الثقافة العربية، ويجعل من ضمن وسائل التحديث استبدال الحروف اللاتينية بالحروف العربية وكتابة العربية بها.

### وأهم التوصيات:

- يوصى بأن تكون الدراسة للموروث دراسة لا تعمل على مخالفته لأجل المخالفة فقط أو الخروج على القديم لِقَدَمِهِ، وإنما أن تكون دراسة علمية منطلقة من غاية محددة تعمل على تنقيحه وتصحيحه وإبراز ما فيه، ولها أن تخالفه متى ما

كان للمخالفة ما يسوغها من آراء وجبهة وتعليقات سديدة ووجهة نظر قابلة للتطبيق.

– التأكيد على أن يكون الباحث لدراسة أي نتاج لغوي قديم أو حديث تحصيل غاية واضحة وفق أسس علمية محددة، لا أن يكون ردّة فعل لانبهار خارجي أو جلد ذات داخلي.

– العمل على استكمال التحرر من التبعية الفكرية في العالم العربي بإعطاء الاستقلال اللغوي بعداً أكبر في مجالات الحياة المختلفة وخاصة في مجال التعليم العالي في الجامعات والكليات، لتكون اللغة العربية فيها هي لغة التعليم والمقررات الدراسية.

– العمل على تكثيف الجهود الرسمية والأهلية الهادفة إلى إبراز اللغة العربية الفصحى في مجالات الإعلام بمختلف قنواته في هذا العصر، وخاصة ما يتعلق منها بالقنوات الفضائية والشبكة المعلوماتية.

# الملاحق

ملحق (١)

بيان أحرف الراجح والعرب برسومها باللاتينية وما لزمت منه العربية مع أسمائها

ألف	ب	ت	ث	ج	د	هـ	ز	ح	ط	ظ	ع	غ	ف	ق	ك	ل	م	ن	هـاء	واو	الف	بَاء
af	b	t	th	j	d	h	z	h	ṭ	ẓ	ʿ	gh	f	q	k	l	m	n	h	w	f	b
<p>أما أحرف المزدخمة:</p> <p>(ay) للفتحة و (aw) للاضمة و (az) للكسرة.</p> <p>ويلاحظ أن الحروف المزدخمة لها حروف عادية</p> <p>أما الكمية اللاتينية (<i>macronules</i>) فهذه وتكتب بالحروف العادية ومنه العربية يكون يتغير شكلها عالي</p> <p>وأسماؤها دون كمامتها</p>													<p>أما الأحرف التي لا تشبه لفتحها في العربية فهي:</p> <p>ay, aw, az, q, k, l, m, n</p>									

الأبجدية التي اقترحها عبدالعزیز فهمي لكتابة اللغة العربية بأحرف

لاتينية (المصدر: محاضر جلسات مجمع اللغة: ١٠/٣١٣).

ملحق (٢)

Consonants الحروف الصامتة		Consonants الحروف الصامتة	
الرمز	مقابله بالعربي	الرمز	مقابله العربي
ʔ or ʕ	همزة	ʒ or ʒ	ظ
b	ب	ʕ or c or ع	ع as it is in Arabic
t	ت	ʒ or gh or غ	غ as it is in Arabic (حرف g اليوناني)
θ or Th	ث	f	ف
ʃ	ج	q	ق
g	ج مصرية	k	ك
h	ح	l	ل
x or Kh	خ	m	م
d	د	n	ن
d or dh	ذ	h	هـ
r	ر	w	و
z	ز	y	ي
s	س	ai	أى
ʃ or sh	ش	aw	أو
s	ص		
ð	ض		
t	ط		

الأبجدية التي اقترحها أنيس فريجة لكتابة اللغة العربية بأحرف لاتينية

(المصدر: محاضرات في اللهجات وأسلوب دراستها: ص: ٦٩).

ملحق (٣)

Voyelles longues	M m = م	Q q = ق
U u = و	N n = ن	B b = ب
A a = ا	H h = هـ	T t = ت
I i = ي	W w = و	(Š š = ش)
E e = eû	Y y = ي	J j = ج
O o = ô	P p = پ	X x = خ
Ô ô = û	V v = ف	K k = ك
€ € = ê	G g = ج	D d = د
Q q = ق		(Ž ž = ز)
X x = خ	Voyelles	R r = ر
K k = ك	U u = ؤ	Z z = ز
C c = س	A a = ا	S s = س
Ÿ y = ع	I i = ي	C c = س
G g = غ	E e = ع	Š š = ش
U u = ou	O o = o	D d = ض
E e = ع	O o = u	F f = ط
	€ € = é	Z z = ظ
		Ÿ y = ع
		G g = غ
		F f = ف
		(Ç ç = ق)
		Q q = ك
		L l = ل

الأبجدية التي اقترحها سعيد عقل لكتابة اللغة العربية بأحرف لاتينية

(المصدر: اتجاهات البحث اللغوي الحديث (لبنان): ٢/ ٤١٠).

ملحق (٤)

MECWAR

مشوار

Min qal xaqaytu w xaqani

مين آل حاكيتو وحاكاني

Ya darb madrasti?

ع درب مدرستي؟

Qanit yani tcatti,

كانت عم تسي،

W lawla wqefet rannakt festani...

وأولا وأفت رنحت فستاني

W cu hamm? Qenna zgar,

وشوهم كنا زغار

W mecwar rafaqtu qana... mecwar...

ومشوار رافأتو أنا مشوار

W qalu calaxli ward ya takti,

وآلو شلحي ورد عا نخي

W cebbaqna byeqlah,

وشباكنا لبعلي

W cu garrafu qayyah

وشو عرفوا آيا

Takti qana w qayya taket qekti?

نخي أنا وآيا تحت نخي

Biylaffqu qakbar,

يلفقا أخبار

W mecwar ya gyuni maraq... mecwar.. مشوار يا عيوني مرء مشوار..

جزء من قصيدة (مشوار) بالعامية لسعيد عقل مكتوبة بالأبجدية التي

اقترحها (المصدر: اتجاهات البحث اللغوي الحديث (لبنان): ٤١١/٢).



ملحق (٥)

- (١) شَفْتُ خْتِ عَمَّانَ يَتَخِزِنُ فِي ثَمَرِنَ ،  
أَلْتِ لَهْ : وَرَبِّبِ بِيَعْمِلِ ذَاعِ ؟  
أَلْتِ لَ : أَهْ بَعْمِلِ كِيدِ . (القاهرة)
- (٢) شَفْتُ أُخْتِ عَمَّالَ يَتَخِزِنُ بِلْفَرْنِ ،  
أَلْتِ لَ : فَجَبِينِ إِشْ ثَوْتِ بِيَعْمِلِ ؟  
أَمِتِ أَلْتِ : هَ هَيْكِ بَعْمِلِ . (حلب)
- (٣) شَفْتُ إِخْتِ عَمَّ يَتَخِزِنُ فِي لِفَرْنِ ، إِتِ لَ : أَرْجِينِ  
كَيْفِ عَمَّ بِيَعْمِلِ ؟ أَمِتِ أَلْتِ لَ : لِيكِ  
هَيْكِ بَعْمِلِ . (طرابلس - لبنان)
- (٤) شَفْتُ أُخْتِ عَمَّالَهْ يَتَخِزِنُ فِي ثَمَرِنَ ،  
أَلْتِ لَهْ : أَرْجَبِينِ كَيْفِ بِيَعْمِلِ ؟  
أَلْتِ لَ : هَيَوِ بَعْمِلِ هَيْكِ . (بيافا)
- (٥) شَفْتُ أُخْتِ عَمَّالَهِي يَتَخِزِنُ فِي ثَمَرِنَ ،  
أَلْتِ لَهِي : فَجَبِينِ كَيْفِ بِيَعْمِلِ ؟ إِجْتِ  
أَلْتِ لَ : هَيَوِ هَيْكِ بَعْمِلِ . (نابلس)
- (٦) شَفْتُ أُخْتِ دَ تَحْزِنُ بِلْفَرْنِ ، جُتِ لَهْ :  
رَاوِينِ شْ ثَوْتِ تَشْتَعْلِينِ ؟ جَالْتِ لَ :  
هَ شَكِّلِ أَشْتَعْمَلِ . (بغداد)

نص عامي مكتوب بالطريقة التي اقترحها خليل عساكر لكتابة  
اللهجات العربية (المصدر: محاضر جلسات مجمع اللغة بالقاهرة: ١٦ / ٥٣١).

ملحق (٦)

ezzayak ya ʔazizy  
Wallhy waʔashteny  
ana ʔolt abʔat kam mail keda lel ʔabaieb  
mʔ salamaty wa taʔiaty legamiʔ alasʔab

نموذج لرسالة إلكترونية من مستخدم عربي يظهر فيها كتابة الكلمات العربية (العامة) بالأحرف اللاتينية مع استخدام بعض الأرقام التي ترمز لأحرف عربية لا يوجد لها مقابل في الأبجدية اللاتينية (المصدر: أم اللغات دراسة في خصائص العربية والنهوض بها: ١٣٦).

# التراجم والفهارس

- تراجم اللغويين المحدثين
- فهرس الكلمات
- فهرس المراجع
- فهرس المواضيع

## التراجم

إبراهيم المازني: (١٣٠٨ - ١٣٦٨ هـ)  
أديب مصري مجدد تميز بأسلوب حلو  
الديباجة، كان من أبرع الناس في الترجمة  
عن الإنجليزية. (الأعلام ١ / ٦٧، ٦٨)

إبراهيم أنيس: عضو مجمعي ولغوي  
متخصص في الدراسات الصوتية، درّس  
في كلية دار العلوم، وأصبح عميداً لها،  
توفي سنة ١٣٩٧ هـ = ١٩٧٧ م.  
(المجمعون / ١، ومجلة المجمع  
٤٠ / ١٩٨ - ٢٠٥)

إبراهيم بيومي مذكور: تعلم في  
مدرسة القضاء، فدار العلوم، عين عضواً  
في المجمع فأميناً له فرئيساً، توفي سنة  
١٤١٥ هـ. (المجمعون / ٨ - ١٠)

إبراهيم مصطفى: من أعضاء مجمع  
اللغة العربية في القاهرة، ابتداءً دراسته في  
الأزهر، وتخرج بدار العلوم، صار عميداً  
لكلية دار العلوم، (الأعلام: ١ / ٧٤).

أحمد أمين: عضو مجمعي، انتقل

مدرساً بمدرسة القضاء الشرعي، ثم  
مدرساً في كلية الآداب، من مؤلفاته: "  
فجر الإسلام"، و"ضحى الإسلام"، و  
"ظهر الإسلام". توفي سنة ١٣٧٤ هـ،  
١٩٥٤ م. (المجمعون / ٢٣ - ٢٦)،  
(الأعلام / ١ / ١٠١).

أحمد تيمور: (١٢٨٨ - ١٣٤٨ هـ،  
١٨٧١ - ١٩٣٠ م)، أديب لغوي، مؤرخ  
، عضو المجمع العلمي العربي بدمشق،  
توفي سنة ١٣٤٨ هـ / ١٩٣٠ م. (معجم  
المؤلفين / ١ / ١٦٦)

أحمد حسن الزيات: أديب بارز، أنشأ  
صحيفة الرسالة، وترجم بعض القصص  
الأجنبية، من مؤلفاته: "وحي الرسالة"،  
"وتاريخ الأدب العربي"، وشارك في  
المجمع باقتراحات كثيرة، توفي سنة  
١٣٨٨ هـ، ١٩٦٨ م. (المجمعون / ٣٣ -  
٣٥)، (الأعلام / ١ / ١١٣، ١١٤).

أحمد شوقي: (١٢٨٥ - ١٣٥١ هـ)  
أشهر شعراء العصر، يلقب بأمر الشعراء،  
تعلم في بعض المدارس الحكومية. عالج

أكثر فنون الشعر مديحاً وغزلاً وورثاءً  
ووصفاً، من آثاره (الشوقيات) و (مجنون  
ليلي). (الأعلام ١ / ١٣٣، ١٣٤).

أحمد علي الإسكندري: عالم لغوي،  
تخرّج في دار العلوم، وانتقل إلى دار العلوم  
مدرساً فيها ثم أستاذاً للأدب العربي في  
كلية الآداب، ويعد من أوائل الداعين إلى  
إنشاء مجمع لغوي، من مؤلفاته: "تاريخ  
الأدب العربي في العصر العباسي"، توفي  
سنة ١٣٥٧هـ / ١٩٣٨م. (المجمعيون  
١٦، ١٧، الأعلام ١ / ١٨٣)

أحمد فارس الشدياق: لغوي أديب  
وأصدر جريدة الجوائب بالأستانة، من  
مؤلفاته: "كنز الرغائب في منتخبات  
الجوائب"، "سر الليالي في القلب  
والإبدال". توفي سنة ١٣٠٤هـ /  
١٨٨٧م. (الأعلام ١ / ١٩٣).

أحمد لطفي السيد: درس بالمدرسة  
الخديوية وتخرج في مدرسة الحقوق، عين  
مديراً لدار الكتب ثم مديراً للجامعة  
المصرية، ثم وزيراً للمعارف، يعد من

العاملين على إنشاء المجمع اللغوي بمصر،  
وهو ثاني رئيس له، توفي سنة ١٣٨٢هـ /  
١٩٦٣م. (المجمعيون ٤٢، ٤٣،  
الأعلام ١ / ٢٠٠).

اسكندر المعلوف: (١٨٤٩ -  
١٩٠١م) محام وكاتب لبناني، وقد مارس  
مهنة المحاماة في عهد المتصرفية. (الإعلام  
العربي وانهيار السلطات اللغوية /  
١٦١).

أنيس فريحة: ولد سنة ١٩١٣م، يعد  
من أبرز الداعين إلى درس العامية دراسة  
وصفية. (اتجاهات البحث اللغوي الحديث  
في العالم العربي / ٥٦٩).

بطرس البستاني: (١٢٣٤ - ١٣٠٠هـ)  
صاحب (دائرة المعارف) العربية، عين  
أستاذاً في مدرسة سنة ١٨٦٠م فمكث  
سنتين وعين ترجماناً للقنصلية الأمريكية.  
(الأعلام ٢ / ٣١).

توفيق الحكيم: ولد سنة (١٩٠٢م)،  
عين مديراً للتحقيقات بوزارة المعارف

(التربية والتعليم)، انتخبه مجمع اللغة العربية عضواً عاملاً في اليونسكو بباريس سنة ١٩٤٥ م، من مؤلفات منها (عصفور من الشرق) و (أهل الكهف). (مجمع اللغة العربية في ٣٠ عاماً ٢ / ٥٦).

جرجي زيدان: (١٢٧٨ - ١٣٣٢ هـ ، ١٨٦١ - ١٩١٤ م) لغوي انتسب للكلية الأمريكية لتعلم الطب ، ثم غادرها إلى مصر ولم يكمل تحصيله ، فتولى تحرير جريدة الزمان ، حرر في المقتطف ، وأنشأ مجلة الهلال، من تصانيفه: تاريخ آداب اللغة العربية ، والفلسفة اللغوية والألفاظ العربية ، (الأعلام: ٢ / ١١٧) ، (معجم المؤلفين: ٣ / ١٢٥).

جميل صدقي الزهاوي: (١٢٧٩ - ١٣٥٤ هـ ، ١٨٦٣ - ١٩٣٦ م) ، شاعر ينحو منحى الفلاسفة ، من طلائع نهضة الأدب العربي في العصر الحاضر ، نظم الشعر بالعربية والفارسية في حديثه . (الأعلام: ٢ / ١٣٧) ، (معجم المؤلفين: ٣ / ١٥٩).

حسين المرصفي: ، عالم ، أديب ، درس الأدب في الأزهر وفي دار العلوم ، توفي ١٩٨٠ م. (الأعلام: ٢ / ٢٣٢) ، (معجم المؤلفين: ٣ / ٣١٠).

حسين والي: عضو مجمعي ، وتخرج في الأزهر ، وبه درّس ، عين مفتشاً عاماً للأزهر ، ثم من أعضاء هيئة كبار العلماء ، من مؤلفاته: " الاشتقاق " ، و " رسائل الإملاء " . توفي سنة ١٣٥٤ هـ ، ١٩٣٦ م. (المجمعيون ٦٩ ، ٧٠ ، الأعلام ٢ / ٢٣٦).

خليل السكاكيني: (١٢٩٥ - ١٣٧٢ هـ ، ١٨٧٨ - ١٩٥٣ م) عين في دائرة المعارف بحكومة فلسطين ثم تم تعيينه في هيئة المعارف ، ثم انتخب عضواً بالمجمع اللغوي المصري ، من آثاره: مطالعات في اللغة والأدب ، (الأعلام: ٢ / ٣٢١) ، (معجم المؤلفين: ٤ / ١٢٥).

سعيد عقل: ولد في زحلة عام ١٩١٢ م ، تلقى دروسه الابتدائية والثانوية . من أبرز الدعاة إلى العامية

وكتابتها باللاتينية. (اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي / ٥٩٣).

سلامة موسى: (١٣٠٤ - ١٣٧٨ هـ، ١٨٨٧ - ١٩٥٨ م) كاتب، وصحافي من أقباط مصر، تلقى ثقافته في أمريكا، وتأثر ببعض المفكرين أمثال فرويد وداروين وماركس، وحرر في مجلة الهلال، (معجم المطبوعات العربية: ١ / ١٠٣٨)، (الأعلام: ٣ / ١٠٧)، (معجم المؤلفين: ١٣ / ٣٩٠).

شوقي ضيف: لغوي مجرمي، تخرج في دار العلوم، وعمل مدرساً في كلية الآداب بجامعة القاهرة، رأس مجمع اللغة حتى وفاته عام ١٤٢٥ هـ، وألف تأليف كثيرة، منها: "سلسلة تاريخ الأدب العربي"، "التطور والتجديد في الشعر الأموي". (مجلة المجمع ٣٧ / ١٤٧ - ١٥٠).

طه حسين: (١٣٠٧ - ١٣٩٣ هـ، ١٨٨٩ - ١٩٧٣ م)، بدأ حياته في الأزهر، ثم بالجامعة المصرية القديمة، وهو أول من نال شهادة الدكتوراه منها، صار عميداً

لكلية الآداب بجامعة القاهرة، فوزيراً للمعارف، كان من أعضاء المجمع العلمي العربي المراسلين، ثم رئيساً لمجمع اللغة بمصر، (معجم المطبوعات العربية: ٢ / ١٢٢٣)، (الأعلام: ٣ / ٢٣١).

عباس حسن: عضو مجرمي، تعلم بالأزهر، ثم التحق بدار العلوم، وأصبح مدرساً فيها، ومن مؤلفاته: "النحو الوافي"، "اللغة والنحو بين القديم والحديث"، توفي سنة ١٣٩٨ هـ، ١٩٧٨ م. (تكملة معجم المؤلفين ٢٦٥).

عبد الحميد الزهرراوي: (١٢٧٢ - ١٣٣٤ هـ) من زعماء النهضة السياسية في سورية. أصدر جريدة سماها المنبر كان يطبعها على الجلاتين ويوزعها سراً. اشترك في تأسيس حزب (الحرية والاعتدال). له رسالة (الفقه والتصوف). (الأعلام ٤ / ٥٧).

عبدالرحمن السيد: عضو مجرمي تعلم في الأزهر، ثم تخرج في دار العلوم وعين مدرساً بالتعليم العام، وأصبح بعدها

عطية الصوالحي: عضو مجمعي تعلم  
في الأزهر فدار العلوم ، ودرّس بالمدارس  
الحكومية ، ثم في كلية دار العلوم ، من  
مؤلفاته: " الأضواء النحوية والصرفية " .  
توفي سنة ١٣٩٤ هـ ١٨٩٦ م. (المجمعيون  
١٢٥ ، مجلة المجمع ٣٤ / ٢٠٨).

عباس العقاد: (١٨٨٩ - ١٩٦٤)  
كاتب وشاعر رصين ، وناقد ومؤرخ ،  
عمل بالصحافة ، وكان أول عمل له في  
مجلة (الدستور). صدر له نحو مئة كتاب  
منها: (هتلر في الميزان) و(أثر العرب في  
الحضارة الأوروبية). (مجمع اللغة العربية  
في ٣٠ عام ٢ / ٨٤).

علي الجارم: (١٢٩٩ - ١٣٦٨ هـ ،  
١٨٨١ - ١٩٤٩ م) ، أديب و لغوي ،  
نحوي ، جعل كبيراً لمفتشي اللغة العربية  
بمصر ، فوكيلاً لدار العلوم ، وانتخب  
عضواً بالمجمع اللغوي بالقاهرة ،  
وبالمجمع العلمي العربي بدمشق ، من  
تصانيفه: النحو الواضح في قواعد اللغة  
العربية للمدارس الابتدائية بالاشتراك مع

مدرساً بكلية دار العلوم ورأس قسم النحو  
والصرف بها ، من مؤلفاته: " مدرسة  
البصرة النحوية " ، " نحو ابن مالك بين  
الكوفة والبصرة " . (مجلة المجمع  
٦٩ / ١٩٣ - ١٩٨).

عبدالعزیز فهمي: (١٢٨٧ - ١٣٧٠ هـ ،  
١٨٧٠ - ١٩٥١ م) قاضٍ وأديب ،  
تعلم بالأزهر ، وانتخب عضواً بالمجمع  
اللغوي المصري ، من آثاره: رسالة في  
الاقتراح الحروف اللاتينية لكتابة العربية.  
(الأعلام: ٤ / ٢٤) ، (معجم المؤلفين: ٥ /  
٢٥٥).

عبدالقادر المغربي: (١٢٨٤ - ١٣٧٥ هـ ،  
١٨٦٧ - ١٩٥٦ م) ، أديب و لغوي ،  
انتخب عضواً عاملاً بالمجمع العلمي  
العربي ، فنائباً للرئيس ، وعين أستاذاً  
للآداب العربية بالجامعة السورية ، واختير  
عضواً عاملاً في المجمع العلمي العراقي ،  
من آثاره: الاشتقاق والتعريب ، (معجم  
المطبوعات العربية: ٢ / ١٢٩١) ،  
(الأعلام: ٤ / ٤٧).



مصطفى أمين (المقتطف: ٦٣٧ / ٩٣ - ٦٣٩)، (الأعلام: ٢٩٤ / ٤)، (معجم المؤلفين: ١٠٨ / ٧).

عيسى إسكندر المعلوف: (١٢٨٥ - ١٣٧٥ هـ، ١٨٦٩ - ١٩٥٦ م)، مؤرخ، نسابة، ودرس مبادئ العلوم في مدرسة القرية، انتقل إلى مدرسة المرسلين الإنجليز، ثم انقلب إلى مجمع علمي وسمي عضواً عاملاً فيه، ثم انتخب عضواً عاملاً في مجمع اللغة العربية في القاهرة، (معجم المطبوعات العربية: ٢ / ١٧٦٥)، (معجم المؤلفين: ٢٠ / ٨).

في الأزهر، فعضواً في جماعة كبار العلماء، ثم عين شيخاً للأزهر، من مؤلفاته: " حياة اللغة العربية "، و " الدعوة إلى الإصلاح "، توفي سنة ١٣٧٧ هـ، ١٩٥٨ م.

محمد حسين هيكل: (١٨٨٨ - ١٩٥٦ م) بعث إلى القاهرة ليتابع دراسته، ثم سافر إلى فرنسا ليوصل الدراسة العليا، اختير وزيراً للمعارف عدة مرات، ووزيراً للشؤون الاجتماعية، من مؤلفاته (في منزل الوحي) و (ثورة الأدب). (مجمع اللغة العربية في ٣٠ عام ١٦٩ / ٢، ١٧٠).

محمد خلف الله أحمد: التحق بالأزهر، ثم انتقل إلى دار العلوم، وأكمل دراسته في لندن، وأصبح عميداً لكلية الآداب بالإسكندرية، وهو من أعضاء المجمع، توفي سنة ١٤٠٣ هـ، ١٩٨٣ م. (المجمعيون ١٧١ - ١٧٤، تكملة معجم المؤلفين ٤٧٧).

محمد الخضر - حسين: تونسي، من أعضاء المجمع، وهو عالم أديب، وشارك في تأسيس جمعية الشبان المسلمين، وتولى تحرير مجلة نور الإسلام، ثم أصبح أستاذاً

محمد شوقي أمين: تعلم بالأزهر،

وانقطع عن التعليم، وكتب في الصحف  
فترة طويلة، وشارك في أعمال كثيرة  
للمجمع ثم عين عضواً فيه. (مجلة المجمع  
١٦١-١٦٣/٣٤).

محمد محي الدين عبدالحميد: تعلم  
بمعهد دمياط ثم عين مدرساً بمعهد  
القاهرة، فمدرساً بكلية اللغة العربية،  
أصبح عميداً للكلية ١٩٥٤م، وشارك  
بعضويته في المجمع في لجان عديدة، من  
مؤلفاته: "أحكام المواريث في الشريعة"،  
"تصريف الأفعال"، توفي سنة ١٣٩٣هـ  
١٩٧٣م. (المجمعيون ١٩٦، ١٩٧، مجلة  
المجمع ٣٢/١٨٣).

منصور فهمي: (١٨٨٦-١٩٥٩)  
كان أحد الفلاسفة الأدباء، واختير مديراً  
لدار الكتب المصرية، نشر بالأهرام عدة  
مقالات ومساجلات، ألف كتاب  
(خطرات نفس) (مجمع اللغة العربية في  
٣٠ عام ٢/٢٢٥، ٢٢٦).

ناصر اليازجي: (١٢١٤-١٢٨٧ هـ)  
من كبار الأدباء في عصره، استخدمه

الأمير بشير الشهابي في أعماله الكتابية نحو  
١٢ سنة انقطع بعدها والتدريس في بعض  
مدارس بيروت وتوفي بها، له كتب  
ومقامات منها "مجمع البحرين"  
(الأعلام ٨/٣١٤).

يعقوب صروف: ولد يعقوب بن  
نيقولا صروف عام ١٨٥٢م، درس في  
مدارس سوق الغرب وشملاق، وانتقل  
إلى الكلية الإنجيلية السورية. توفي عام  
١٩٢٧م في القاهرة. (اتجاهات البحث  
اللغوي الحديث في العالم العربي / ٦٤٠).

يوسف الخال: ولد في سنة ١٩١٧م  
وحصل على إجازة في الآداب من الجامعة  
الأمريكية ودرّس فيها عمل في الصحافة له  
دراسات ودواوين شعرية أهمها (غريب  
بيوم أحد). (الإعلام العربي وانهايار  
السلطات اللغوية / ١٧١).

## فهرس الكلمات

١٩٣، ٦٢-٦٠، ٥٤، ٥٢-٥٠.

ابن مضاء: ١٣٣، ٢٤٢.

ابن هرمة: ٧٠.

ابن هشام : ٤١، ٦٠، ٦٢، ١٥١، ١٥٦-١٥٩، ٢٠١.

ابن يعيش: ١٩٣، ٢٠٨.

أبو الأسود الدؤلي: ١٠٠، ١١٣، ١٣٨.

أبو البركات الأنباري: ٢١، ١٠١، ١٠٥، ١٠٦، ١١٧، ١٢٩، ١٤٣، ١٤٧، ١٥٣، ١٧٣.

أبو العلاء المعري: ٨٦، ٨٧، ٩٧.

أبو القاسم: ٤٢.

أبو بكر القرطي: ٨٧.

أبو تمام: ٨٩، ٩٧.

أبو جعفر يزيد ابن القعقاع: ٣٦.

أبو جعفر: ٣٦.

أبو حنيفة: ١٥٣.

أبو حيان الأندلسي: ٢٦، ٤١، ٤٣، ٤٤، ٤٩، ٥١، ١٨١، ١٨٢، ١٨٨، ١٩٤.

أبو خليل القباني: ٣٧١، ٣٨٨.

أبو زيد الأنصاري: ١٢٢.

أبو زيد الأنصاري: ١٢٧.

أبو عثمان المازني: ١٠٣، ١٠٦، ١٣٣.

أبو علي الفارسي: ١٠٨، ١٨١، ١٨٨.

أبو علي الفارسي: ١٠٤.

أبو عمرو بن العلاء : ٣٤-٣٦، ٣٨، ١٠١، ١٧٦، ٢٢٧.

الاتساع اللغوي: ١١

الاحتجاج بالحديث: ٢٠، ٣٩، ٤١، ٥٢، ٥٦-٦٠.

الاحتجاج بالقران: ٢٠، ٣١، ٥٩، ٦٠.

الاحتلال الانجليزي: ٣٠٩، ٣٢١.

الاحتلال الفرنسي: ٣١١، ٣١٣، ٣١٥، ٣١٧.

أحكام نحوية: ٣٠، ٣٣، ٣٩، ٤١، ٤٢، ٦٠.

- أ -

إبراهيم السامرائي: ١٢٥، ١٣٠، ٢٠٨، ٢١٤، ٢١٥.

إبراهيم المازني: ٣٧٧.

إبراهيم أنيس : ٧٩، ٨١، ١١١، ١١٣، ١٣١، ١٦٧، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٢٩.

إبراهيم مذكور: ١٣٦، ١٣٧، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤.

إبراهيم مصطفى: ٨٩، ٩٢، ٩٣، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢١٠، ٢١١، ٢١٩، ٢٢٩، ٢٣١-٢٣٣، ٢٣٥.

٢٤٢.

ابن احمر: ١٥٣، ١٥٧.

ابن الجزري: ١٥٨، ١٦٤، ٢٢٦، ٢٧٢.

ابن الحاجب: ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٨.

ابن السراج: ٣٨، ١٠٣، ١٤١.

ابن الصلاح: ٤٢.

ابن الضائع: ٣٩، ٤٠، ٤٢، ٤٣، ٩٣.

ابن الطيب: ٤٠، ٤١.

ابن باديس: ٣٣٢.

ابن جني: ١٠٤-١٠٦، ١٢٨، ١٥٣، ١٥٦-١٥٩، ١٦١، ١٦٢، ١٦٤، ١٨١، ١٨٢، ٢٢٧.

ابن خروف: ٣٩، ٤٠، ٤٣.

ابن خلدون: ٢.

ابن دريد: ٦٦، ٦٩.

ابن سعيد التونسي: ٤٠، ٤١.

ابن سلام: ١٠٠.

ابن سيرين: ٥٤، ٥٦.

ابن عامر: ٣٢.

ابن فارس: ٣٨.

ابن كثير: ٣٤.

ابن مالك: ٢٦، ٢٧، ٣٣، ٣٩، ٤٠-٤٣، ٤٨.

- ٢٦٦ .
- الاستقراء : ٤٢ ، ٦٣ ، ٧٢ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٨٢ ، ٨٥ ،  
٩٩ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٩ ، ١١٤ ، ١١٦ ،  
١٢٠ ، ١٢٦ ، ١٣١ ، ١٤٣ .
- الاستلاب اللغوي : ٢٧٤ .
- اسكندر المعلوف : ٣٥٣ .
- إسكندرية : ٣٥٧ .
- أشجع السلمي : ٩٠ .
- الأصمعي : ٣٨ ، ١٢٣ .
- أصول الفقه : ١٠٥ ، ١٢٧ ، ١٤٧ .
- أصول اللغة : ١٥٦ ، ١٨٠ .
- أصول النحو : ١٥ ، ١٠٧ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٤٦ ،  
١٤٧ ، ٢٢٠ .
- الأطلس اللغوي : ٣٦
- الإعراب التقديري : ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢٣٧ ، ٢٣٩ ،  
٢٤٨ ، ٢٦٠ .
- إقصاء اللغة العربية : ٢٧٥ ، ٢٧٨ ، ٣١٣ ، ٣١٥ ،  
٣١٧ ، ٣٢٦ .
- الآن : ١٢
- أمانويل ماتسون : ٣٦٦ .
- امرئ القيس : ٧٠
- أمين الخولي : ٦٢ ، ٦٥ ، ١٥٧ ، ١٧١ ، ١٧٨ .
- أمين ناصر الدين : ٢٩٤ .
- إنجلترا : ٣٠٢
- أنيس فريجة : ٢١١ ، ٢٥٨ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ .
- أوربا : ٢٢١
- إيران : ٢٩٠
- ٢٦٨ ، ٢٠٢ .
- أحمد الإسكندري : ٦٥-٦٨ ، ٧٠ ، ١٧٧ ، ١٨٣ ،  
١٨٤ ، ١٩٠ .
- أحمد الجوارى : ٢٠٧ ، ٢١٢ ، ٢٣٣ .
- أحمد الحوفي : ٨٨ .
- أحمد الشدياق : ٢٩٣ .
- أحمد أمين : ٦٢ ، ٧٣-٧٥ ، ٨٩ ، ٩١ ، ١٦٦ ،  
١٦٧ ، ١٧٨ ، ١٨٠ .
- أحمد حسن الزيات : ٨٩ ، ٩١ ، ٩٤ ، ١٧٩ .
- أحمد سليمان ياقوت : ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٦٢ .
- أحمد شاكر : ٤٤ ، ٤٥ .
- أحمد شوقي : ٩٧ ، ١٦٧ ، ٢٠٩ ، ٢١١ .
- أحمد عباس : ٢٩٢ ، ٣٠٤ .
- أحمد فريد : ٢٣١
- أحمد لطفي : ٣٥٤-٣٦٢ ، ٣٧٠ ، ٣٧٢ ، ٣٧٨ .
- أحمد لميش : ٣١٢ .
- أحمد مختار : ١٧٢ .
- أحمد ياقوت : ٢٦٣ .
- الأخفش : ١٠٣ .
- الآداب القومية : ٣٥٨ ، ٣٦٧
- الأرابيش : ٤٠٠
- ارسطو : ١٣٦ ، ١٤٤ ، ١٤٧ ، ١٥٠ ، ١٥٣ .
- أرنست كاسيرار : ١٥
- أزد عمان : ٦٧
- ازدواجية اللغة : ٣٣٩
- الأزهري : ٣٨ ، ٦٩ .
- الأساليب لغوية : ٢٧ ، ٣٠ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ١٩٣ ، ٢٤٩ ،  
٢٥١ ، ٢٦٩ .
- الإستراياذي : ٤٠ ، ٤١ .
- الاستشهاد بالحديث : ٣٨ ، ٤٠ ، ٤٣ ، ٤٨ ، ٥٠ -  
٥٢ ، ٥٤ .
- الاستعمال اللغوي : ٣٥ ، ١٤٥ ، ١٦٤ ، ٢٠٧ ،
- البارودي : ٨٧ .
- بانجمان وورف : ١٥
- البحثري : ٩٧ .
- البحرين : ٦٥

-ب-

بشار بن برد: ٦٦، ٨٩.

بطرس البستاني: ٢٩٣، ٣٠٦.

بغداد: ٣٠٩، ٣٦٦

بنيامين لي وورف: ١٠

بيكار: ٣١٩

بينو: ٣٤٤

بيير كووني: ٣٩١

بيير كيللر: ٣٠٩

### - ت -

تتريك التعليم: ٢٧٧، ٢٨٠

تتريك اللغة: ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨٢

٢٨٤، ٢٩١،

التحيز الديني: ٢٥، ٤٧.

تركيا: ٢٩٨، ٣٨٧.

التركيب النحوي: ١٩، ٢٦، ٢٦٩.

تشومسكي: ٢٤٩.

التعبير اللغوي: ١١، ١٢، ١٩٦.

التعريب: ٣٠٠، ٣٣٧ - ٣٣٩

التفكير اللغوي: ٢٥

التفكير النحوي: ١٩، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٦، ١٩٩،

٢٦٣.

التقدير النحوي: ١٢٦، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧١

التقدير ضرورة: ٢٦٨

تكلي: ٣٠٧

تمام حسان: ٤٦، ٤٨، ٥١، ٧٠، ٧٢، ٨٠، ٨٥،

١١٣، ١١٤، ١٣٢، ١٥٧، ٢١٣، ٢١٨، ٢٢٢،

٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٦-٢٤٨، ٢٦١،

٣٩٤.

توفيق الحكيم: ٣٧٣، ٣٧٥، ٣٧٩.

تونس: ٣٢٧، ٣١٤، ٣٣١

تيسير العربية: ٢٠٦

تيسير الكتابة العربية: ٣٨٨، ٣٨٩

### - ج -

الجاحظ: ٩٠

جاك بيرك: ٣٣٣

جان ستارك: ٣٩٢

جرجس سلامة: ٣٧٣

الجزائر: ٣١١-٣١٤، ٣٢٩، ٣٣٩، ٣٤٠.

جزيرة العرب: ٦٨

جمال البغدادي: ١٤

جمال الدين الأفغاني: ٢٨٦، ٢٨٨-٢٩٠.

جمع المادة: ٨٥

جميل الزهاوي: ٣٥٤

جيفونز: ٢

### - ح -

حافظ ابراهيم: ٩٧

الحيشة: ٦٧

الحجاز: ٦٥، ٢٩٩.

حرف سعيد عقل: ٤٠٢

الحريري: ٨٧.

الحسن البصري: ٣١

حسن الشاعر: ٤٤، ٥٨.

حسن الملتخ: ١٣٤، ١٥٢، ١٥٣، ٢٢١، ٢٦٤.

حسين شهيد: ٤٠٩

حسين والي: ٦٦

### - خ -

خديجة الحديثي: ٤٢، ٤٥، ٥٧.

خصائص العربية: ٣٦

الخليل الفراهيدي: ١٠١، ١٠٢، ١٢٣، ١٢٥،

١٣٣، ١٣٨، ١٤٠، ١٤٤، ٢٠٢، ٢٢٧، ٢٣٥،

٢٤٩، ٢٥٧، ٢٦٠، ٢٦٧.

خليل عساكر: ٣٦٥-٣٦٨.

خليل عمارة: ٢٤٨، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٦، ٢٥٩،

٢٦٠.

الخوري مارون: ٣٧١، ٣٥٥.

خير الدين باشا: ٢٩٨.

- د -

داود الحلبي: ٣٨٥.

الدراسات اللسانية: ٣٧.

الدراسات اللغوية: ٣٠، ٤٧، ٦٨، ٧٢، ٧٩، ٨٠،

١١١، ١١٤، ١٧٣، ٢١٤، ٢١٨.

الدراسات النحوية: ٥٢، ١٢٧، ١٣٠، ١٤٥،

١٧٢، ٢١٧، ٢٢٣، ٢٣٣، ٢٤٧، ٢٦٨.

دراسة اللهجات: ٣٦٠ - ٣٦٣، ٣٦٦.

الدمامي: ٤٠، ٤١، ٤٩.

دمشق: ٣٠٠.

دنبوب: ٣٢٢، ٣٢٤.

دوسوسور: ٧٣.

دوفرين: ٣٤٧.

دولاكروا: ١٣.

دونلاب: ١٥.

- ر -

الرازي: ٩.

رجاء بن حيوة: ٥٤.

الرضي: ٨٧، ٨٩، ٢٠٠.

رواة الأحاديث: ٤٥، ٤٤، ٤٦، ٤٨.

رواة الشعر: ٤٤، ٤٥.

الرواية: ٤١ - ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١،

٥٤ - ٥٩، ٦٨، ٨٣، ١٢٠، ١٧٦، ١٨٢.

- ز -

الزجاج: ٣٨.

الزجاجي: ١٠٣.

الزنجشيري: ٨٩.

الزهري: ٤٥.

زويمر: ٣٠٨.

- س -

ساير: ٢، ١٠.

الساوي: ٩.

سعيد الافغاني: ٤٣، ٥٦، ٦٣، ٧٥، ٨٣، ١٦٥،

١٧٤.

سعيد التونسي: ٤٠.

سعيد الزبيدي: ٤٨، ٥٢، ١٢٦، ١٢٧، ١٣٠،

١٣٣، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٧، ١٧٥.

سعيد الكردي: ٢٠٣، ٢١٠.

سعيد باشا: ٢٨٧.

سعيد عقل: ٣٩٣، ٣٩٤.

سلامة موسى: ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٩٢، ٣٩٤.

سلدن ولمور: ٣٤٩، ٣٨٥.

السلطان سليم: ٢٩٨.

السلطان عبدالحميد: ٢٧٧، ٢٨٦ - ٢٩١، ٢٩٦.

السلطان محمد رشاد: ٢٨٢.

سليم بك الجزائري: ٢٨٦، ٢٩٦.

سليمان التاجي: ٢٨٢.

السماع: ١٨ - ٢١، ٨٢، ٩٥، ٩٦، ٩٩، ١٠٣،

١٠٤، ١٠٩، ١٢٣، ١٥٥، ١٥٧، ١٥٩،

١٦٠، ٢٦٥،

سنيال: ٢٨١.

السهيلي: ٤٣.

سوريا: ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٦، ٣٠٩، ٣١٦، ٣٢٠،

٣٧١، ٣٥٠.

سيويه: ٣٣، ١٠١ - ١٠٣، ١٣٣، ١٣٨، ١٤٠،

١٤٤، ١٤٩، ١٥١، ٢٠٢، ٢٣٥، ٢٥٣، ٢٦٧.

السيوطي: ٣٧، ٤١، ٦٠، ٥٩، ١٠٧، ١٤٩، ١٥٢،

١٥٣، ١٥٥.

- ش -

شاتليه: ٣٠٧.

الشاطبي: ٢٦، ٢٨، ٤١، ٤٨، ٦٠، ١٥٩.

- الشافعي: ٤٥، ٥٤، ٦٦.
- الشام: ٢٩٩، ٣٠١.
- الشريف حسين: ٢٩٠، ٢٩٩، ٣٠٢.
- شعبان العبيدي: ٢٢٣.
- شعر العرب ٢٣، ٢٩، ٤٦، ٥٢، ٢٣٠.
- شكسبير: ٣٦٧.
- شمس اللغات: ٢٨٣.
- شوقي ضيف: ١٧٤، ٢١٥.
- ص -
- صناعة النحو: ٤٠، ٢١١.
- ض -
- ضاري حمادي: ٢٦٧.
- ضياء كوك ألب: ٢٧٩.
- ط -
- الطائف: ٦٥.
- طه الراوي: ٤٤، ٥٠.
- طه حسين: ٩٢، ٣٣٦، ٣٣٩، ٣٧٥، ٣٧٦.
- ع -
- العامل الديني: ٢٥.
- العامل النحوي ١٧، ١٨، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠١، ٢٠٦، ٢٢٢، ٢٣٣، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٧، ٢٤٨.
- عباس العقاد: ٣٨١.
- عباس حسن: ٩٣، ٩٤، ١٢٤، ١٥١، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٩، ١٧٢، ٢١٢، ٢١٣، ٢٢٠، ٢٢٤.
- عبد الجبار علوان: ٥١.
- عبد الحميد الرفاعي: ٣١٢.
- عبد الحميد الزهراوي: ٢٩٦، ٢٩٧.
- عبد الحميد باديس: ٣٢٨.
- عبد الرحمن السيد: ٥٧.
- عبد الرحمن أيوب: ٢١١، ٢١٥، ٢١٦.
- عبد الصبور شاهين: ٢٠٤، ٢٦٢.
- عبد العال سالم مكرم: ٣٧.
- عبد العزيز فهمي: ٣٨٦-٣٨٨، ٣٨٩-٣٩٤، ٤٠٢.
- عبد القادر المهيري: ١٣٨، ٢٠٤، ٢٦٣.
- عبد القاهر الجرجاني: ٢٤٢، ٢٥٣، ٢٦١، ٢٦٢.
- عبدالله بن أبي إسحاق: ١٠٠، ١١٣، ١١٥، ١١٦، ١١٨، ١٢٦، ١٣٥.
- عبد المتعال الصعيدي: ٢٠٧.
- عبد الملك بن حريج: ٥٤.
- عبد الهادي الفضلي: ٢٠٤، ٢٤٦.
- عبد الوهاب خلاف: ١٤٧، ٣٦٦.
- عبد الوهاب عزام: ٣٦٨.
- عبد الوهاب الراجحي: ٣٧، ٧١، ٧٩، ٨٠، ٨٢، ١٣٨، ١٤٥، ١٧٢، ٢٦٤.
- عدي بن زيد: ٧٦.
- عطية الصواحي: ٨٧.
- علال الفاسي: ١٤، ٣٣٥.
- علم الكلام: ١٣٨.
- علي أبو المكارم: ٢٤، ٦٧، ٧٤، ٧٦، ٨٢، ٨٣، ١١٥، ١١٦، ١٣٢، ١٣٨، ١٤٠، ١٤١، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٩، ١٥٢، ١٥٩، ٢٢٠.
- علي الجارم: ٣٨٨.
- علي الجهني: ٣٩٩.
- علي السباعي: ٣١.
- علي الياصري: ١٣٧، ٢٠٣.
- علي بن أبي طالب: ١١٣.
- علي بن المديني: ٥٤.
- علي بن مبارك باشا: ٣٢٢.
- علي عبدالواحد وافي: ٣٩٠.
- علي ناصف: ٢٦٧.
- عملة التفكير: ٥.

- عيسى المملوف: ٣٨١
- عيسى بن عمر: ١٣٥، ١٣٧، ١٧٦.
- عيسى بن وردان: ٣٦.
- عيسى عبيد: ٣٧٣.
- ف —
- فؤاد ترزي: ٧٤، ٧٦، ١٢٢، ١٥٩، ٢٠٨، ٢٢٩.
- الفارابي: ٦٦
- فخر الدين قباوة: ٢٠٦.
- الفراء: ١٥٧، ٣٨
- الفرانكفونية: ٣٤٣، ٣٤٤
- الفرزدق: ١٠١.
- الفرس: ٦٥.
- فرنسا: ٣٠٠، ٣٠٢، ٣٢٠، ٣٠٩، ٣٣٣، ٣٣٩.
- الفصاحة: ٣٩، ٤٤، ٦٨، ٦٩، ٧١، ٧٤، ٨٢،
- ٨٥، ٨٦، ٩٣، ٩٩، ١٠٠، ١٠٤، ١٥٣،
- ١٥٤،
- الفكر العربي: ١٧، ١٤٩.
- الفكر اللغوي: ٤، ٢٦٦.
- فكرة التحويل: ٢٤٩، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٦٠، ٢٦٢.
- فكرة التعليق: ٢٤٢، ٢٤٣.
- فكرة العمل (العامل): ٢٠٢، ٢٠٧، ٢١٨، ٢١٩،
- ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٦٣،
- ٢٧٢.
- فكرة القرائن: ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٧.
- فيكتور هيجو: ٣١١.
- ق —
- قاسم أمين: ٣٥٦.
- القاسم بن محمد: ٥٤.
- القاضي الجرجاني: ٢٠٠.
- القاهرة: ٣٠، ٦٢، ٩١، ٩٧، ١٨٣، ٤٠٥.
- القبط: ٦٥.
- قتادة: ٢٢٧.
- القراءة الشاذة ٢٢، ٢٤، ٢٩، ٣٧.
- القراءة الصحيحة: ٢٤، ٢٨، ٢٩، ٣٦.
- القراءة القرآنية ٢٢، ٢٣، ٢٦، ٣٣، ١٦١، ١٧٠،
- ٢٢٣، ٢٣٠.
- القراءة المتواترة: ٢٣، ٢٩، ٣٢.
- القرطبي: ٩٠.
- قريش: ٧٤، ٧٥.
- القصة العامية: ٣٧٥.
- القواعد اللغوية: ٢٩، ٧٠، ٦٣، ٧٣، ٧٨، ٨١، ٨٢،
- ٩٠، ١٣٠، ١٣٣، ١٣٧، ١٦٧، ٢٦١.
- قواعد النحاة: ٢٥.
- قواعد النحو: ٢٣، ٢٥، ٢٩، ٣٦، ٨٤، ١٢٦،
- ١٢٧، ١٦٨، ٢٠٢، ٢٠٧، ٢٣٤، ٢٧٠.
- القومية العربية: ٣٠١، ٣٠٢، ٣١٦، ٣٢٢،
- ٣٣٥
- قياس البصريين: ١٦٥، ١٧٠، ١٧١، ١٧٣.
- القياس الشكلي: ٧٠، ١٣١، ١٣٤، ١٤١ —
- ١٤٤، ١٩٧.
- قياس الكوفيين: ١٧١.
- القياس اللغوي: ١٧٧، ١٨١، ٢٥٢، ٢٥٩ —
- ٢٦١.
- القيروان: ٣٢٩، ٣٤١، ٣٤٥.
- ك —
- كارل فولرس: ٣٤٨، ٣٨٥.
- كامل القصاب: ٢٩٢.
- كتابة اللهجات: ٣٦٦، ٣٦٧.
- كريم الخالدي: ١٣٨.
- الكسائي: ١٧٢.
- كلام العرب: ٦٤، ٦٦، ٧٨، ٩٣، ٩٩، ١٠٠،
- ١٠٣-١٢٣، ١٠٩، ١٢٩، ١٣٤، ١٥٥، ١٥٧،
- ١٧١، ١٧٦، ١٧٨، ١٨١، ١٨٢، ١٩٦.
- كمال الحاج: ٦.



- كمال بشر: ١٢١، ١٣٠، ١٧٢، ٢٢٣.
- الكوفة: ١٨١.
- كولان: ٣٣٤.
- كونفوشيوس: ١٥.
- ل -
- لاند: ٢.
- لبنان: ١٧١، ٣٠٩، ٣٢٠، ٣٣٩، ٣٥٣، ٣٥٧.
- ٣٦٠.
- لظفي السيد أحمد: ٣٥٦.
- لغة الحوار القصصي: ٣٧١.
- اللغة العامية: ٣٥٣، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٧٥.
- ٣٧٨.
- لغة العرب: ٣٧، ٣٨، ٦٥، ٧٠، ١٨١.
- لغة صامتة: ٩.
- لغة منطوقة: ٨.
- اللغة والفكر: ٥، ٨، ٩، ١٢، ١٣.
- اللغة والهوية: ٢٧٤، ٣١٣.
- اللهجات العربية: ٣٦، ٣٧، ٦٥، ٨١، ٢٢٨.
- لوك: ٦.
- لويس عوض: ٣٥٧.
- لويس مرسير: ٣٦٦.
- ليبيا: ٣٢١.
- م -
- مؤرج السدوسي: ١٢٢.
- مادة اللغة: ٤٧، ٦٢ - ٦٤، ٧٢، ٧٨، ١٢٦.
- ١٢٣.
- مارون النقاش: ٣٧١.
- مازن المبارك: ٢٢١.
- ماسينيون: ٤٠٣، ٣٨٥، ٣٦٦.
- مالطة: ٣٦٦.
- مالك بن أنس: ٥٤، ٥٥.
- المبرد: ١٠٣.
- المتني: ٩٧.
- مجمع اللغة: ٢٠، ٢٥، ٣٠، ٥٣، ٥٥، ٥٨، ٥٩،
- ٦٠، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٧٣، ٨٨، ٩٢، ٩٤ -
- ٩٨، ١١١، ١٧٧.
- محب الدين الخطيب: ٢٩٥.
- محمد الحباس: ٧١.
- محمد الخضر حسين: ٤٥، ٥٣، ٥٦، ٥٧، ٥٩، ٦٠،
- ١٠٧، ١٠٩، ١٣١، ١٥٤.
- محمد الكسار: ٢٣٤-٢٣٨.
- محمد جلال عثمان: ٣٨٨.
- محمد حسن جبل: ٦٩، ٧٦.
- محمد حسن عبدالعزيز: ٦٧، ١٩٢.
- محمد حسين هيكل: ٣٧٣.
- محمد حماسة: ٢٠٤، ٢١١، ٢٢٢، ٢٤٧.
- محمد خلف الله أحمد: ٨٨.
- محمد خير الحلواني: ٢٢١، ٢٦٤.
- محمد رفعت: ٥١.
- محمد شوقي أمين: ٨٦.
- محمد ضاري حمادي: ٤٨، ٥٧.
- محمد طنطاوي: ١٦٥.
- محمد عاكف: ٣٠١.
- محمد عبادة: ٦٧.
- محمد عبده: ٣٠١.
- محمد علي النجار: ١٨٤.
- محمد عيد: ٢٥، ٤٧، ٤٨، ٥٢، ٦٨، ٧٦، ٨١،
- ٨٣، ٨٤، ١١٧، ١١٩، ١٢٠، ١٣٠، ١٣٣،
- ١٣٥، ١٣٧، ١٤٤، ١٥٦، ١٥٩، ٢١٤، ٢١٧،
- ٢١٨.
- محمد فريد أبو حديد: ٣٦٤.
- محمد كامل حسين: ٦٣، ٦٧، ١٧٩، ٢٠٨، ٢١١،
- ٢٩٢.
- محمد محمد يونس: ٢٤٦.

- محمد محي الدين عبد الحميد: ٢٩، ٨٧، ٣١٠.
- محمود تيمور: ٩٠، ٣٧٤، ٣٧٨، ٣٨٩.
- محمود شاكر: ٣٢٣.
- محمود شلتوت: ١٤٧.
- محمود فجال: ٤٧، ٥٩.
- المدارس الأجنبية: ٣٠٧-٣٠٩، ٣١٥، ٣١٦، ٣٣٩
- مراكش: ٣٦٦
- مرجليوث: ٣٨٦.
- مصر: ٣٢١، ٣٢٣، ٣٢٥، ٣٢٩، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٤٠، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٥٠، ٣٥٣.
- مصطفى السقا: ١٧١.
- مصطفى السنجرحي: ١٦٩.
- مصطفى الشهابي: ١٨٤، ٢٨١.
- مصطفى بن حمزة: ٢٦٧، ٢٧٠، ٢٧١.
- مصطفى كمال (أتاتورك): ٢٨٥، ٢٨٣، ٣٠١، ٤٠٤.
- المعتزلة: ٤٨، ١٤٦
- المعيار النحوي: ٢٤
- المعيارية: ١٩، ١٢٠، ١٣٠
- المغرب: ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٩، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٨
- ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٢، ٣٤٦.
- المقاومة اللغوية: ٣٢٦، ٣٢٩، ٣٣٣.
- منصور فهمي: ٣٦٠
- المنطق اليوناني: ٩٨، ١٣٥، ١٣٧، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٩، ٢٠٢، ٢١٧، ٢١٨
- ٢٣٤، ٢٣٨.
- مهدي المخزومي: ٤٦، ٥٠، ٧٣، ١٢٤، ١٧٠، ٢٠٧، ٢١٥، ٢١٨، ٢٣٣.
- ميرلو بونتي: ٦.
- نابليون: ٣٢١.
- ناصريف اليازجي: ٢٩٣.
- نثر الفصحى: ٥٢.
- نجد: ٣٨٦.
- نحو القرآن: ٢٥، ٣٦.
- نظرية العامل: ٢٠٤، ٢٠٩-٢١٤، ٢٢٠-٢٢٥، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٥، ٢٣٩، ٢٤٧-٢٤٩، ٢٥١، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٨، ٢٧١.
- نظرية الفعالية: ٢٣٤ - ٢٣٨.
- النقل اللغوي: ٢٣.
- نلينو: ٣٦٢، ٣٧٩.
- ه -
- همفري برومان: ٣٢٣.
- الهند: ٦٥، ٦٧.
- هنري دولاكروا: ٣.
- هنري سويت: ٢.
- الهوية العربية: ٣١٣، ٣٣٥، ٣٩٦، ٣٩٨، ٤٠٥.
- و -
- واطسن: ٦
- الوصفية: ١٩، ٦٨، ١١٤، ١٢٠، ١٣٠، ١٣٤، ١٥٦، ٢٧١.
- وعاء الفكر: ٥.
- وللم سبيتا: ٣٨٥.
- وليم ولكوكس: ٣٥٠.
- ي -
- يحيى عبدالعاطي: ٥٨.
- يعقوب صروف: ٣٧١، ٣٧٦.
- اليمن: ٦٥.
- يوالو: ١٣.
- يوسف الخال: ٣٥٧.
- يونس بن حبيب: ١١٩، ١٢٢.
- ن -

## فهرس المراجع

- أباطيل وأسار، محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ٣، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- أبحاث في اللغة العربية، داود عبده، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٣م.
- أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية، فاضل السامرائي، مطبعة اليرموك، بغداد، ١٩٧٥م.
- اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي (لبنان - الجزء الثاني)، رياض قاسم، مؤسسة نوفل، بيروت، ١٩٨٢م.
- الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، محمد محمد حسين، دار الرسالة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط (٩)، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.
- أجنحة المكر الثلاثة، عبد الرحمن حسن الميداني، دار القلم، دمشق، ١٤٠٢هـ.
- الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع ودلالته، محمد حسن حسن جبل، دار الفكر العربي، القاهرة، (د.ت).
- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- الاستشهاد والاحتجاج باللغة، محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٨م.
- الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي، "هنري كلود" وآخرون، ترجمة محمد عيتاني، منشورات مكتبة المعارف، بيروت، (د.ت).
- أصالة النحو العربي، كريم حسين الخالدي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م.
- أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، ليبيا، ١٩٩٣هـ/ ١٩٧٣م.
- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء، في ضوء علم اللغة الحديث، محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ط ٤، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.
- أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني، جامعة تشرين، اللاذقية، ١٩٧٩م.
- أصول النحو العربي، محمود أحمد نحلة، دار المعرفة، الاسكندرية، ٢٠٠٢م.
- أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، محمد سالم صالح، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج، تحقيق عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٩٨٨م.

- الأصول، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٤١١هـ / ١٩٩١م.
- أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، نايف خرما، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (سلسلة عالم المعرفة)، الكويت، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.
- الإعلام العربي وانهار السلطات اللغوية، نسيم الخوري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥م.
- الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني، دراسة وتحقيق د. محمد عمارة، دار الكتاب العربي، القاهرة، (د.ت).
- أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، محمد رشاد الحمزاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٨م.
- الإعراب في جدل الإعراب، أبو البركات الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ١٣٧٧هـ / ١٩٥٧م.
- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق أحمد الحمصي ومحمد قاسم، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٩٨٨م.
- أم القرى، عبد الرحمن الكواكبي، دار الأوائل، دمشق، ٢٠٠٢م.
- أم اللغات دراسة في خصائص اللغة العربية والنهوض بها، سعيد أحمد بيومي، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، دار إحياء التراث الإسلامي، مصر، د.ت.
- إنقاذ اللغة إنقاذ الهوية، أحمد درويش، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، حسام البهنساوي، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.
- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، مطبعة المدني، مصر، ١٩٥٩م.
- البعد الديني للغة العربية، محمد شيخاني، دار قتيبه، دمشق، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط ٢، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م.
- تاريخ التعليم الأجنبي في مصر في القرنين التاسع عشر والعشرين، جرجس سلامة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، القاهرة، ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٣ م
- تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر، نفوسة زكريا سعيد، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٤ م.
- تاريخ العرب الحديث من الغزو العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، حلمي محروس إسماعيل، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٧ م.
- تاريخ النحو وأصوله، عبدالحميد طلبه، مكتبة الشباب بالمنيرة، القاهرة، (د.ت).
- تاريخ ونظام التعليم في جمهورية مصر- العربية، منير عطا الله سليمان وآخرون، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٢ م.
- التبشير والاستعمار في البلاد العربية، مصطفى خالدي وعمر فرّوخ، (د.ن)، ط ٥، ١٩٧٣ م.
- التحويل في النحو العربي: مفهومه؛ أنواعه؛ صورته (البنية العميقة للصيغ والتراكيب المحولة)، رابح بو معزة، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، ١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨ م.
- تراثنا العربي في الأدب المسرحي الحديث، إبراهيم درديري، جامعة الرياض، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، ١٤٠٠ هـ.
- تسليط العامل وأثره في الدرس النحوي، السيد أحمد علي محمد، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٩١ م.
- تطور البناء الفني في أدب المسرح العربي المعاصر، السعيد الورقي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠ م.
- تطور التعليم الوطني في العراق ( ١٨٦٩ - ١٩٣٢ م)، إبراهيم خليل أحمد، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، ١٩٨٢ م.
- تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة، رأفت غنيمي الشيخ، دار التنمية للنشر والتوزيع، طرابلس- ليبيا، ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م.
- تطور الرواية العربية الحديثة في مصر - (١٨٧٠ - ١٩٣٨)، عبدالمحسن طه، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٣ م.

- التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، مكتبة الفرقان، القاهرة، ٢٠٠٣ م.
- التفسير الكبير، الفخر الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، (د.ت).
- التفكير العلمي في النحو العربي، حسن الملخ، دار الشروق، عمّان، ٢٠٠٢ م.
- تقويم الفكر النحوي، علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥ م.
- الثنائيات في قضايا اللغة العربية من عصر النهضة إلى عصر العولمة، نهاد الموسى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠٠٣ م.
- حاضر العالم الإسلامي وقضايا المعاصرة، جميل المصري، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ٨، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م.
- حاضر اللغة العربية في الشام، سعيد الأفغاني، معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، (د.ط)، ١٩٦١-١٩٦٢ م.
- الحديث النبوي في النحو العربي، محمود فجال، نادي أبها الأدبي، أبها، ١٤٠٤ هـ.
- الحركة الفكرية ضد الإسلام، بركات عبدالفتاح دويدار، المركز العالمي للتعليم الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٦ هـ.
- حركة اليقظة العربية في الشرق الآسيوي، محمود صالح منسي، دار الفكر العربي، دمشق، ١٩٧٨ م.
- الحروف لأبي نصر الفارابي، تحقيق محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، ط٢، ١٩٩٠ م.
- حصوننا مهددة من داخلها، محمد محمد حسين، دار الرسالة، المملكة العربية السعودية، ط ١٢، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م.
- الحصيلة اللغوية: أهميتها؛ مصادرها؛ وسائل تنميتها، أحمد المعتوق، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (سلسلة عالم المعرفة)، الكويت، ١٩٩٦ م.
- الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٢ م.
- الخط العربي نشأته وتطوره ومشكلاته ودعوات إصلاحية، إميل يعقوب، طرابلس، لبنان، ١٩٨٦ م.
- الخلاصة النحوية، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م.
- دراسات في الإعراب، عبد الهادي الفضلي، دار تهامة للنشر، جدة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م.
- دراسات في العربية وتاريخها، محمد الخضر حسين، مكتبة دار الفتح، دمشق، ط٢، ١٣٨٠ هـ / ١٩٦٠ م.
- دراسات في القصة العربية الحديثة، محمد زغلول سلام، دار منشأة المعارف، الإسكندرية. (د.ت).

- دراسات في القصة والمسرح، محمود تيمور، مكتبة الآداب، القاهرة، (د.ت).
- دراسات في علم اللغة، كمال بشر، دار المعارف، مصر، ط(٩)، ١٩٨٦م.
- دراسات لغوية، عبد الصبور شاهين، المطبعة العالمية، القاهرة، ١٩٧٦م.
- دراسات نقدية في النحو العربي، عبد الرحمن أيوب، مؤسسة الصباح للنشر، الكويت، (د.ت)
- دروس في المذاهب النحوية، عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٠م.
- الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، علي محمد الصلابي، دار التوزيع والنشر الإسلامية، مصر، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨٢م.
- الزحف على لغة القرآن، أحمد عبدالغفور عطار، (د.ن)، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م.
- السلطان عبد الحميد خان الثاني بالوثائق، عمر فاروق يلماز، ترجمة طارق عبدالجليل، دار نشر عثمانلي، استانبول، ٢٠٠٠م.
- السلطان عبدالحميد الثاني آخر السلاطين العثمانيين الكبار، محمد حرب، دار القلم، دمشق، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- السنوسية دين ودولة، محمد فؤاد شكري، (د.ن)، القاهرة، ١٩٤٨م.
- سيبويه إمام النحاة، علي النجدي ناصف، مكتبة نهضة مصر، الفجالة، ١٩٥٣م.
- شؤون لغوية، محمود أحمد السيد، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، ١٩٧٤م.
- شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات الجامعة الليبية، ليبيا، (د.ت).
- شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ابن هشام، دار الفكر العربي، دمشق، ط١٢، (د.ت).
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).
- صحوة الرجل المريض، موفق المرجة، مؤسسة الريان، بيروت، ط٩، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- ضبط الكتابة العربية، محمد تيمور، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ١٩٥١م.
- ضحى الإسلام (الجزء الثاني)، أحمد أمين، مطبعة الاعتماد، القاهرة، ١٩٣٣م.
- الضرورة الشعرية في النحو العربي، محمد حماسة عبداللطيف، مكتبة دار العلوم، ١٩٧٩م.

- طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، عبدالرحمن الكواكبي، (د.ن)، القاهرة، ١٣٨٧هـ.
- طبقات النحوية واللغويين، محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨٤م.
- طبقات فحول الشعراء، ابن سلام الجهمي، شرح وتحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٨٠م.
- ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، أحمد سليمان ياقوت، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ١٤٠١هـ.
- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حموده، الدار العربية للطباعة والنشر، الإسكندرية، (د.ت).
- العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، خليل عميره، دار ثروت للنشر والتوزيع ، جدة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م.
- العثمانيون في التاريخ والحضارة، محمد حرب، دار القلم، دمشق، ١٤٠٩هـ.
- العرب والتحدي، محمد عمارة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٤٠٠هـ.
- العربية الصحيحة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط٢، ١٩٩٨م.
- العربية بين حماها وخصومها، أنور الجندي، مطبعة الرسالة، عابدين، القاهرة، (د.ت).
- العربية لغة العلوم والتقنية، عبد الصبور شاهين، دار الاعتصام ، القاهرة، ط٢، (د.ت).
- العربية والحداثة (الفصاحة فصاحات)، محمد رشاد الحمزاوي، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، ١٩٨٢م.
- العروبة في العصر الحديث، محمد عمارة، دار الكتاب العربي ، القاهرة ١٩٦٧م.
- عصور الاحتجاج في النحو العربي، محمد إبراهيم عباده، دار المعارف، بيروت، ١٩٨٠م.
- العلاقة بين اللغة والفكر، أحمد عبدالرحمن حماد، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٥م.
- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة عبداللطيف، مكتبة أم القرى، الكويت، ١٩٨٤م.
- علم الكتابة العربية، غانم قدوري الحمد، دار عمّار للنشر والتوزيع، عمّان، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- علم اللغة، محمود السعران، دار الفكر العربي، مصر، ١٩٩٢م.



- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، عبد القاهر الجرجاني، شرح خالد الأزهرى، تحقيق البدر اوى زهران، دار المعارف، ١٩٨٣ م.
- عوامل تنمية اللغة العربية، توفيق محمد شاهين، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٣، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م.
- الغارة على العالم الإسلامى، أ. ل. شاتليه، ترجمة محب الدين الخطيب ومساعد اليافى، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، ط(٤)، ١٤٠٥، ١٩٨٥ م.
- الغزو الفكرى فى العالم العربى، عبد الله عبد الجبار، (د. ن)، ط٣، ١٤٠٠ هـ.
- غزو فى الصميم، عبدالرحمن حسن الميدانى، دار القلم، دمشق، ١٤٠٢ / ١٩٨٢ م.
- الفصحى لغة القرآن، أنور الجندي، دار الكتاب اللبنانى، بيروت، (د. ت).
- الفصحى ونظرية الفكر العامى، مرزوق بن تنباك، مركز البحوث بكلية الآداب، جامعة الملك سعود، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م.
- فقه اللغة العربية، كاصد الزيدى، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمّان، ١٤٢٥ هـ.
- فقه اللغة وخصائص العربية، محمد المبارك، دار الفكر، بيروت، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م.
- فقه اللغة، علي عبدالواحد وافي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، ط٨، (د. ت).
- الفكر العربى بين الاستلاب وتأكيذ الذات، عبد الكريم غلاب، الدار العربية، تونس، (د. ت).
- الفكر النحوى عند العرب أصوله ومناهجه، علي مزهر الياصرى، الدار العربية للموسوعات، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٣ م.
- الفكر والثقافة المعاصرة فى شمال أفريقيا، أنور الجندي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م.
- فكرة التنوير بين أحمد لطفي السيد وسلامة موسى، عصمت نصّار، دار الوفاء لندىا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٠ م.
- فى أدلة النحو، عفاف حسانين، مطبعة دار نشر الثقافة، القاهرة، ١٩٧٧ م.
- فى أصول اللغة (الجزء الأول)، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٦٩ م.
- فى أصول اللغة (الجزء الثانى)، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٥ م.
- فى أصول اللغة (الجزء الثالث)، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٣ م.
- فى أصول اللغة (الجزء الرابع)، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المطابع الأميرية، القاهرة، ٢٠٠٣ م.

- في أصول اللغة والنحو، فؤاد حنا ترزي، مطبعة دار الكتب، بيروت، (د.ت).
- في أصول النحو، سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- في الأدب والنقد، محمد مندور، دار نهضة مصر، القاهرة، (د.ت).
- في التحليل اللغوي، خليل عمايره، مكتبة المنار، الأردن، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- في التطور اللغوي، عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- في اللغة والفكر، عثمان أمين، معهد البحوث والدراسات العربية، جامع الدول العربية، القاهرة، ١٩٦٦م.
- في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، المطبعة العصرية، بيروت، ١٩٦٤م.
- في سبيل تيسير العربية وتحديثها، فؤاد طرزي، (د.ن)، ١٩٧٣م.
- في سبيل لغة القرآن، مرزوق بن تنباك، (د.ن)، (د.ت).
- في فقه اللغة وتاريخ الكتابة، عماد حاتم، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس، ليبيا، ١٣٩١هـ/ ١٩٨٢م.
- في فلسفة اللغة، كمال يوسف الحاج، دار النهار، بيروت، ١٩٦٧م.
- في نحو اللغة وتراكيبها، خليل عمايره، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، جدة، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، عبد الصبور شاهين، مطبعة الخانجي، القاهرة، ١٩٦٦م.
- القراءات واللهجات، عبد الوهاب حموده، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٣٦٨هـ/ ١٩٤٨م.
- القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة إلى نهاية الدورة الحادية والستين ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، خالد العصيمي، دار التدمرية، الرياض، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة علي جراح الصباح، ط ٢، الكويت، ١٩٧٨م.
- قضايا معاصرة في الأدب والنقد، محمد غنيمي هلال، دار نهضة مصر، القاهرة، (د.ت).
- قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية، محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.
- قضايا نحوية، مهدي المخزومي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ٢٠٠٢م.
- قضايا ومشكلات لغوية، أحمد عبدالغفور عطار، تهامة، جدة، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- قضايا ومواقف، عبدالقادر القط، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠١م.

- قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث"، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٧ م.
- القضية العربية في نظر الغرب، كيلر، ترجمة ميشال حجار، بيروت ١٩٥٤ م.
- القياس في اللغة العربية، محمد حسن عبدالعزيز، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧ م.
- القياس في النحو العربي "نشأته وتطوره"، سعيد جاسم الزبيدي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧ م.
- كتاب "ندوة التحديات الحضارية والغزو الثقافي لدول الخليج العربي"، مكتبة التربية العربية لدول الخليج، مسقط - سلطنة عمان، ١-٣ شعبان ١٤٠٥هـ / ٢١-٢٢ أبريل ١٩٨٥ م.
- كتاب "ندوة اللسانيات واللغة العربية، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية"، الجامعة التونسية، تونس، ١٩٧٨ م.
- كتاب "ندوة الموروث الشعبي وعلاقته بالإبداع الفني والفكري في العالم العربي -النص المسرحي"، المهرجان الوطني السادس للتراث والثقافة، الرياض، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠ م.
- كتاب الألفاظ والأساليب (الجزء الأول)، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مطابع دار أخبار اليوم، القاهرة، ١٩٧٦ م.
- كتاب الألفاظ والأساليب (الجزء الثاني)، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٥ م.
- الكتاب، سيبويه، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت ط ٣، ١٩٨٣ م.
- الكشاف، أبو القاسم جار الله الزمخشري، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢ م.
- كلام العرب، حسن ظاظا، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١ م.
- لسان العرب، ابن منظور، دار إحياء التراث الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤١٨هـ.
- اللسان والإنسان، حسن ظاظا، دار القلم، دمشق، ط ٢، ١٤١٠هـ.
- اللغة العربية المعاصرة، محمد كامل حسين، دار المعارف، مصر، (د.ت).
- اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩ م.
- اللغة العربية بين حمايتها وخصوصيتها، أنور الجندي، مطبعة الرسالة، القاهرة، (د.ت).
- اللغة العربية عبر القرون، محمود فهمي حجازي، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٨ م.

- اللغة العربية على مدارج القرن الواحد والعشرين، عبدالكريم خليفة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٣ م.
- اللغة العربية في العصر الحديث، محمود فهمي حجازي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨ م.
- اللغة العربية في عصر العولمة، أحمد محمد الضبيب، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م.
- اللغة العربية كائن حي، جرجي زيدان، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٨ م.
- اللغة العربية والوعي القومي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٤ م.
- اللغة العربية ومشكلاتها وسبل النهوض بها، السيد خضر، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م.
- اللغة بين القومية والعالمية، إبراهيم أنيس، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٠ م.
- اللغة بين المعيارية والوصفية، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط ٤، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠١ م.
- اللغة والاقتصاد، فوريان كولماكس، ترجمة أحمد عوض، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (سلسلة عالم المعرفة)، الكويت، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠١ م.
- اللغة والتفسير والتواصل، مصطفى ناصف، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (سلسلة عالم المعرفة)، الكويت، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م.
- اللغة والتفكير، حسن مرضي حسن، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م.
- اللغة والدين والهوية، عبد العلي الودغيري، الدار البيضاء للنشر، المغرب، ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م.
- اللغة والفكر، نوري جعفر، مكتبة التومي، الرباط، ١٩٧١ م.
- اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط ٢، (د.ت).
- لغتنا والحياة، عائشة عبدالرحمن (بنت الشاطيء)، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، (د.ت).
- لمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٧ م.
- اللهجات العربية في القراءات القرآنية، عبده الراجحي، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م.
- اللهجات العربية: بحوث ودراسات، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤ م.

- مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا ( ١٩٣٢-١٩٦٢ )، مجمع اللغة العربية، المطابع الأميرية، القاهرة ، ١٣٨٢هـ / ١٩٦٣ م .
- مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٤ م.
- محاضرات في الاستعمار، مصطفى الشهابي، معهد الدراسات العربية العالمية ، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥ م.
- محاضرات في القومية العربية، مصطفى الشهابي، معهد الدراسات العربية العالمية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٣٧٩هـ / ١٩٥٨ م.
- محاضرات في اللهجات وأسلوب دراستها، أنيس فريجة، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٥٥ م.
- محاضرات في نشوء الفكرة القومية، ساطع الحصري، مطبعة الرسالة، القاهرة، ١٩٥١ م.
- المدارس النحوية، شوقي ضيف، دارالمعارف، القاهرة، ط٧، ١٩٩٢ م.
- المدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، دار الثقافة، القاهرة، ط٢، ١٩٧٨ م.
- مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، عبدالرحمن السيد، دار المعارف ، مصر، ١٣٨٨هـ.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط٢، ١٣٧٧هـ / ١٩٥٨ م.
- المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، مصطفى السنجرجي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦ م.
- مذكرات السلطان عبدالحميد، ترجمة محمد حرب، دار القلم، دمشق، ط٣، ١٤١٢هـ / ١٩٩١ م.
- مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، القاهرة.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرون، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧ م.
- المسائل الحلييات، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٩٧٨ م.
- المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، خليل عمارة، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٤ م.
- المستشرقون والمناهج اللغوية، إسماعيل عميره، دار وائل للنشر، عمان، ط٣، ٢٠٠٢ م.

- مستقبل الثقافة في مصر، طه حسين، دار المعارف، القاهرة، ١٩٣٧ م.
- المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللنثر والشعر، محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، (د.ت).
- مشكلات اللغة العربية، محمود تيمور، مكتبة الآداب ومطبعتها، ط١، ١٩٥٦ م.
- مشكلات حياتنا اللغوية، أمين الخولي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧ م.
- مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٣ م.
- المصباح المنير، الفيومي، دار الفكر، بيروت.
- معجم الأدباء، ياقوت الحموي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٣٦ م.
- المعجم العربي الجديد، هادي العلوي، دار الهدى للثقافة والنشر، دمشق، ط٢، ٢٠٠٣ م.
- المعجم الكبير، مجمع اللغة العربية، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٧٠ م.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م.
- المعنى اللغوي: محمد حسن حسن جبل، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م.
- المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، عبدالعزيز أبو عبدالله، الكتاب والتوزيع، ليبيا، ١٩٩٤ م.
- المعنى وظلال المعنى، محمد محمد يونس علي، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط٢، ٢٠٠٧ م.
- المفتاح لتعريب النحو، محمد الكسار، المكتب العربي للإعلان، دمشق، ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق عياد الشيبتي، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م.
- المقتضب، أبو العباس المبرّد، تحقيق محمد عبدالحال عظمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).
- مقدمة ابن خلدون، ابن خلدون، تحقيق علي عبدالواحد وافي، دار النهضة المصرية، ط٣، ١٩٧٩ م.
- مقدمة لدراسة علم اللغة، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٩ م.
- من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٧، ١٩٩٤ م.
- من أصول التحويل في نحو العربية، ممدوح عبدالرحمن، دار المعرفة الجامعية، مصر، ١٩٩٩ م.
- من قضايا اللغة العربية المعاصرة، إدارة الثقافة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٩٩٩ م.
- من قضايا اللغة والنحو، علي النجدي ناصف، مكتبة نهضة مصر بالفجالة، مصر، (د.ت).
- مناهج البحث في اللغة، تمام حسّان، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٨٠ م.
- مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، أمين الخولي، دار المعرفة، بيروت، ١٩٦١ م.

- المنصف شرح التصريف، ابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، وزارة المعارف العمومية، مصر، ١٣٧٣هـ / ١٩٥٤م.
- المنوال النحوي العربي، عز الدين مجدوب، دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع، تونس، ١٩٩٨م.
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، خديجة الخديثي، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨١م.
- النحاة والحديث النبوي، حسن موسى الشاعر، مطابع دار الشعب، القاهرة، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
- نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، أحمد عبد الستار الجوارى، المجمع العلمي العراقي، بغداد، ط ٢، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- النحو الجديد، عبد المتعال الصعيدي، دار الفكر العربي، (د.م)، ١٣٦٦هـ.
- النحو العربي نقد وبناء، إبراهيم السامرائي، دار عمار، عمان، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
- النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٤م.
- النحو العربي والدرس الحديث، عبده الراجحي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، شعبان العبيدي، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي - ليبيا، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
- نحو تقويم جديد للكتابة العربية، طالب عبد الرحمن، كتاب الأمة (السنة ١٩)، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، قطر، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- نحو عربية ميسرة، أنيس فريجة، دار الثقافة، بيروت، ١٩٥٥م.
- النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، محمد أحمد عرفة، (د.ن)، (د.ت).
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، عبدالرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط ٣، ١٩٨٥م.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، ط ٢، ١٩٦٩م.
- نشأة وتطور الكتابة الخطية العربية، ودورها الثقافي والاجتماعي، فوزي سالم عفيفي، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٠م.
- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، دار الفكر، بيروت (د.ت).

- نظرات في التراث اللغوي العربي، عبد القادر المهيري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٣ م.
- نظرات في اللغة والنحو، طه الراوي، المطبعة التجارية، بيروت، ١٩٦٢ م.
- نظريات في اللغة، أنيس فريجة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط ٢، ١٩٨١ م.
- نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، حسن خميس الملوخ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١ م.
- نظرية العامل في النحو العربي، مصطفى بن حمزة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ١٤٢٥ هـ/ ٢٠٠٤ م.
- النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، محمد غاليم، دار توبقال للنشر، المغرب، ٢٠٠٧ م.
- النظرية اللغوية في التراث العربي، محمد عبدالعزيز عبد الدايم، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٤٢٧ هـ/ ٢٠٠٦ م.
- النقد الأدبي الحديث، محمد غنيمي هلال، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٣ م.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، السيوطي، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٨ م.
- واقعنا المعاصر، محمد قطب، مؤسسة المدينة للصحافة والنشر، جدة، ط ٣، ١٤١١ هـ/ ١٩٩٠ م.
- وصف اللغة العربية دلاليًا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية، دراسة حول المعنى وظلال المعنى، محمد محمد يونس علي، منشورات جامعة الفاتح، ليبيا، ١٩٩٣ م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٤٩ م.
- ويلات العولمة على الدين واللغة والثقافة، أسعد السحمراني، دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٢ م.

### الرسائل العلمية غير المنشورة

- جهود مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دراسة العربية المعاصرة (رسالة دكتوراه)، عمر محمد سعيد، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٩١ م.

### الدوريات :



- الإرهاب والأسماء، علي طلال الجهني، جريدة الحياة، ٢١/٨/٢٠٠٧ م.
- ازدهار الفصحى في القرن العشرين، شوقي ضيف، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد (٨٧) القسم الأول، ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠ م.
- الاستشهاد بشعر المولدين والمعاصرين في المعجم الكبير، أحمد محمد الضبيب، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد (٧٨)، الجزء (٤)، ٢٠٠٣ م.
- اقتراح ببعض الإصلاح في متن اللغة، أحمد أمين، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العددان (٦،٥)، ١٩٤٨م-١٩٥٠م.
- البحوث المحاضرات، الدورة ( ٢٥ )، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٦٠ م.
- البحوث المحاضرات، الدورة ( ٢٦ )، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مطبعة الكيلاني ، القاهرة، ١٣٧٩ هـ/ ١٩٦٠ م.
- البحوث المحاضرات، الدورة ( ٣٠ )، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المطابع الأميرية ، القاهرة، ١٣٨٤ هـ/ ١٩٦٥ م.
- البحوث والمحاضرات، الدورة (٣٢) ،المجمع العلمي العراقي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٣٨٥ هـ/ ١٩٦٥ م.
- البحوث المحاضرات، الدورة ( ٣٥ )، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المطابع الأميرية ، القاهرة، ١٣٨٩ هـ/ ١٩٦٩ م.
- بين الفصحى والعامية المصرية، شوقي ضيف، مجلة مجمع اللغة بالقاهرة ، العدد ( ٨١ ) ، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧ م.
- بين الفصحى والعامية، شوقي ضيف، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد (٨٩) القسم الأول، ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠ م.

- جولة مع تمام حسان في العامل النحوي، عمر مصطفى، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد (٨٠)، ج (٤)، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.
- دور الدين واللغة في مقاومة المجتمع الجزائري لسياسة "الفرنسة"، لطفي بركات أحمد، مجلة الباحث، العدد ٣٧، كانون الثاني (آذار) ١٩٨٥م، بيروت، لبنان.
- طريقة لكتابة نصوص اللهجات العربية الحديثة بحروف عربية، خليل عساكر، مجلة مجمع اللغة العربية بلقاهرة، العدد (٨)، ١٩٥٥م.
- العلل التعليمية وأهميتها في النحو العربي، سعد الكردي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد (٧٣)، الجزء (٤)، تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٨م.
- الكلمات التركية في اللهجات العربية الحديثة، ف. عبدالرحيم، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد (٤٥)، الجزء الأول، ١٣٨٩هـ / ١٩٧٠م.
- لغة الأرابيش تخفف "الكانسل" وتكثر "الأوكيه"، سعاد جروس، جريدة الشرق الأوسط، العدد (٩٩٢٠)، ٢٥ / ١ / ٢٠٠٦م.
- لغة الحوار في المسرح العربي تاريخ القضية وأبعادها، محمد فتوح أحمد، حوليات كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٧٤م.
- اللغة العربية بين المنطق العقلي والاعتباط، عدنان محمد سلمان، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد (٣٧)، الجزء الأول، جمادى الآخرة ١٤٠٦هـ / آذار ١٩٨٦م.
- لغة القصص، محمود تيمور، مجلة مجمع اللغة بالقاهرة، العدد (٢٥)، ١٩٦٩م.
- لغة المجتمع، محمود تيمور، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد (٩)، ١٩٥٧م.
- لغة المسرح بين العامية والفصحى، شوقي ضيف، مجلة مجمع اللغة بلقاهرة، العدد (٤٥)، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
- لغة المسرح، محمد توفيق دياب، مجلة مجمع اللغة بلقاهرة، العدد (١٢)، ١٩٥٩م.

- اللهجة العربية العامية (١)، عيسى اسكندر المعلوف، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي  
بلقاهرة، العدد الأول، ١٣٥٣هـ / ١٩٣٤م.
- اللهجة العربية العامية (٢)، عيسى اسكندر المعلوف، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي  
بلقاهرة، العدد الثالث، ١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م.
- مجلة المجتمع، جمعية الإصلاح الاجتماعي، الكويت، العدد ١٧٣٢، ذو الحجة ١٤٢٧هـ/  
ديسمبر ٢٠٠٦م.
- محاضر جلسات دور الانعقاد الأول، مجمع اللغة العربية الملكي بالقاهرة، المطبعة الأميرية  
بيولاق، القاهرة، ١٩٣٦م.
- محاضر جلسات دور الانعقاد الرابع، مجمع فؤاد الأول للغة العربية بالقاهرة، دار الطباعة  
المصرية، القاهرة، ١٩٣٩م.
- محاضر الجلسات، الدورة (١٠)، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مطبعة الكيلاني، القاهرة،  
١٩٧٠م.
- محاضر الجلسات، الدورة (١٥)، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المطابع الأميرية، القاهرة،  
١٩٧٣م.
- محاضر الجلسات، الدورة (١٦) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المطابع الأميرية، القاهرة،  
١٩٧٤م.
- محاضر الجلسات، الدورة (١٧) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المطابع الأميرية، القاهرة،  
١٩٧٥م.
- محاضر الجلسات، الدورة (١٩)، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المطابع الأميرية، القاهرة،  
١٩٧٧م.
- محاضر الجلسات، الدورة (٢٤)، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المطابع الأميرية، القاهرة،  
١٩٨٢م.

- مراجعة كتاب "في نحو اللغة وتراكيبها، لخليل عميره"، سمير شريف ستيتيه، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، ع(٢٣)، مج(٦)، ١٩٨٦م.
- موقف ابن الأنباري من القياس، فاضل السامرائي، مجلة المستنصر - رية العدد (٣)، بغداد، ١٩٧٢م.
- موقف اللغة العربية العامية من اللغة العربية الفصحى، محمد فريد أبو حديد، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد (٧)، ١٩٥٣م.
- النحو بين التجديد والتقليد، محمد عبد الخالق عظيمة؛ مجلة كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد (٦)، ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م.
- نشأة الخلاف في النحو بين البصريين والكوفيين، مصطفى السقا، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد (١٠)، ١٩٥٨م.
- نظرات صرفية في المحدث من أسماء الآلات، ميمونة الفتوتاي؛ مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المجلد السابع، العدد الأول، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.
- نظرة في النحو، طه الراوي، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، العدد (١٤)، ١٣٥٤هـ / ١٩٣٦م.
- نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التراكيب، عبد الحميد السيد، مجلة جامعة دمشق، المجلد (١٨)، العدد (٣، ٤)، ٢٠٠٢م.

مواقع الشبكة المعلوماتية :

- ([www.nowlebanon.com](http://www.nowlebanon.com)) اللغة اللبنانية بالحرف اللاتيني بين رسائل الهاتف

والعقل الإلكتروني وسعيد عقل، منصور بوداغر، ١٦ / ١ / ٢٠٠٨م.

- (www.arabesques-editions.com) مجلة عربسات الإلكترونية ، تهافت اللغة العربية على شبكة الانترنت، شاكر لعبيبي، ١/٢/٢٠٠٢م
- www.ulum.nl : مفهوم الفصاحة عند النحاة العرب القدماء والمحدثين، محمد الحباس، مجلة علوم إنسانية (مجلة إلكترونية فصلية محكمة)، السنة الخامسة، العدد ( ٣٥ )، خريف ٢٠٠٧م.
- www.arabic-domains.org : تغيير أسماء نطاقات المواقع على الشبكة الإلكترونية.
- www.news-all.com : العربية تحتل المركز العاشر بين أكثر اللغات استخدامًا للانترنت، ٢١/١٠/٢٠٠٧م.
- www.osodatls.net : منتديات أسود الأطلس على الشبكة المعلوماتية.
- www.Yamli.com : برنامج كتابة الرسائل الالكترونية بعد تحويلها إلى العربية.

## فهرس المواضيع

١	تمهيد اللغة والفكر
٢	اللغة
٤	الفكر
٥	العلاقة بين اللغة والفكر
٩	اللغة والفكر: التأثير والتأثير
١٥	اللغة مرآة الفكر
١٧	الباب الأول أصول اللغة في الفكر العربي
٢٠	الفصل الأول: السماع
٢٢	المبحث الأول: القراءات القرآنية
٢٢	الاحتجاج بالقراءات القرآنية عند اللغويين المحدثين
٣٠	الاحتجاج بالقرآن وقراءاته في الدراسات اللغوية الحديثة
	أولاً: ما قدم فيه اللغويون المحدثون الاحتجاج بالشاهد من القرآن الكريم على
٣١	تأويل النحاة له
	ثانياً: ما أجازوا فيه حكماً لغوياً يخالف المشهور عند غالب النحاة، ولم يرد فيه
٣١	من القرآن الكريم إلا شاهد أو شاهدان
٣٣	ثالثاً: ما استشهدوا به على جواز بعض الأحكام النحوية والصرفية
٣٥	رابعاً: ما استشهدوا به على تسويغ أساليب لغوية حديثة
٣٨	المبحث الثاني: الحديث الشريف
٣٩	آراء متأخري النحاة في الاحتجاج بالحديث
٤٣	موقف اللغويين المحدثين من رأي ابن حيان
٥٠	آراء اللغويين المحدثين في صحة الاحتجاج بالحديث
٥٠	آراء القسم الأول
٥٣	آراء القسم الثاني
٦٢	المبحث الثالث: كلام العرب

٦٤	آراء اللغويين المحدثين في زمان ومكانه ومادته اللغوية
٦٤	أولاً: التحديد الزماني والمكاني
٧٣	ثانياً: المادة اللغوية
٧٣	السياق الأول: جمع المادة اللغوية
٧٣	أ- المصدر (القبائل)
٧٥	ب- النقل (الرواة)
٧٦	ج- الطريقة (الاستقراء)
٧٨	السياق الثاني: بناء القاعدة اللغوية
٧٨	أ- قواعد لغوية لا تمثل لغة العامة
٨١	ب- قواعد لغوية لا تمثل النحو كله
٨٢	ج- قواعد لغوية تصنع شواهدا
٨٥	استشهاد اللغويين المحدثين بكلام المولدين
٨٨	دعوة اللغويين المحدثين إلى الوضع وإطلاق السماع
٩١	آراء اللغويين المحدثين حول "الوضع"
٩٤	رأي مجمع اللغة بالقاهرة في "الوضع"
٩٨	الفصل الثاني القياس
١٠٠	نشأته ونظور معناه
١٠٧	آراء اللغويين المحدثين في معنى القياس وأهميته
١٠٧	محمد الخضر حسين
١١١	إبراهيم أنيس
١١٣	تمام حسان
١١٥	علي أبو المكارم
١١٧	محمد عيد
١٢١	كمال بشر
١٢٢	فؤاد ترزي

١٢٤	عباس حسن
١٢٤	مهدي المخزومي
١٢٥	إبراهيم السامرائي
١٢٦	سعيد جاسم الزبيدي
١٢٩	محمد حسن عبدالعزيز
١٣١	موقف اللغويين المحدثين من قياس الأحكام (القياس النحوي الشكلي)
١٣٥	القياس النحوي والمنطق اليوناني
١٣٥	أولاً: أثر المنطق اليوناني في نشأة القياس النحوي
١٤٠	ثانياً: تأثير المنطق اليوناني في القياس النحوي بعد نشأته
١٤٠	أ- القائلون بتأثيره على القياس النحوي في هذه المرحلة
١٤٦	ب- القائلون بعدم تأثر القياس النحوي بالمنطق الأرسطي
١٥٠	موقف اللغويين المحدثين من أطراد القياس
١٥٦	رأي اللغويين المحدثين في تقسيم ابن جني
١٦٥	موقف اللغويين المحدثين من قياس نحاة البصرة والكوفة
١٦٥	أ- ترجيح القياس البصري
١٦٩	ب- ترجيح القياس الكوفي
١٧٧	القياس في مجمع اللغة العربية بالقاهرة
١٧٧	توسع المجمع في القياس
١٨٠	منهج المجمع في إجراء القياس
١٨٦	أثر المجمع في تنمية القياس اللغوي
	القسم الأول: ما رأى المجمع قياسيته بعد أن كان موقوفاً على السماع أو مختلفاً في
١٨٧	إجازة القياس عليه، ومن أمثله في القرارات الصرفية
١٨٧	في المصادر
١٨٧	في الجموع
١٨٩	في المشتقات



١٩٠	.....	في الأفعال
١٩١	.....	في التأنيث
١٩١	.....	في النسب
١٩٢	.....	ومن أمثلة القرارات النحوية
١٩٣	.....	في الأساليب اللغوية
١٩٣	.....	القسم الثاني: ما أنشأ له المجمع حكم القياس
١٩٣	.....	أمثله في القرارات الصرفية
١٩٦	.....	أمثلة القرارات النحوية
١٩٨	.....	الفصل الثالث العامل النحوي
٢٠٠	.....	تعريف العامل
٢٠١	.....	نشأة العامل النحوي
٢٠٥	.....	الدعوة إلى إلغاء العامل
٢٠٦	.....	أولاً: العوامل المؤثرة في الدعوة إلى إلغاء العامل النحوي
٢٠٦	.....	العامل الأول: تيسير العربية وتسهيل فهمها
٢١٣	.....	العامل الثاني: تطبيق مناهج علم اللغة الحديث
٢١٥	.....	العامل الثالث: دعوى التأثير بمنطق الفلاسفة أو المتكلمين
٢٢١	.....	العامل الرابع: مبالغة النحاة في نظرية العامل مع قصورها
٢٢٥	.....	ثانياً: البدائل عن فكرة "العامل"
٢٢٦	.....	القسم الأول: وأبرز من يمثله إبراهيم أنيس
٢٢٩	.....	القسم الثاني: ومن أبرز من قدموا محاولات فيه
٢٢٩	.....	إبراهيم مصطفى
٢٣١	.....	محاولة إبراهيم مصطفى
٢٣٣	.....	محمد الكسار
٢٣٦	.....	نظرية "الفعالية"
٢٣٩	.....	تمام حسان

٢٤٣	فكرة تضافر القرائن .....
٢٤٨	خليل عمايره .....
٢٥٢	فكرة التحويل .....
٢٦٢	آراء اللغويين المحدثين المؤيدين "للعامل" .....
٢٦٢	أهمية العامل .....
٢٦٥	العامل: نظرية علمية .....
٢٦٦	أصالة العامل .....
٢٦٨	التقدير ضرورة للتركيب .....
٢٧٣	الباب الثاني: اللغة والهوية في الفكر العربي .....
٢٧٦	الفصل الأول: تتركب اللغة .....
٢٧٧	نشأة التتركب .....
٢٧٩	مظاهر تتركب اللغة .....
٢٨٦	موقف السلطان عبدالحميد من اللغة العربية .....
٢٩١	مواجهة التتركب اللغوي .....
٢٩٥	أولاً: الجمعيات العربية .....
٢٩٩	ثانياً: الحكومة العربية في سوريا .....
٣٠٠	التعريب في مواجهة التتركب في عهد الدولة العربية بسوريا .....
٣٠٣	الفصل الثاني: فرض اللغة الأجنبية .....
٣٠٥	نشر اللغة الأجنبية بواسطة المدارس التابعة للدول العربية .....
٣١٠	إقصاء المحتل اللغة العربية وفرض لغته .....
٣١١	جهود الاحتلال الفرنسي في فرض لغته .....
٣٢١	جهود الاحتلال الإنجليزي في فرض لغته .....
٣٢٦	المقاومة اللغوية: البقاء ونبد الإقصاء .....
٣٢٩	المقاومة اللغوية في بلاد المغرب العربي .....
٣٣٣	المقاومة اللغوية في مصر .....

٣٣٥	.....	تحررت الأرض وبقي الفكر
٣٤٥	.....	الفصل الثالث: الدعوة إلى العامية لغة حديث وكتابة
٣٤٨	.....	أولاً: الدعوة إلى العامية وآدابها في البلاد العربية
٣٤٨	.....	أ-١- جهود المستشرقين في الدعوة إلى العامية
٣٥٢	.....	أ-٢- جهود أبناء الفصحى في الدعوة إلى العامية
٣٥٩	.....	ب-١- الدعوة إلى دراسة اللهجات وآدابها
٣٦١	.....	ب-٢- دراسة اللهجات بمجمع اللغة
٣٦٥	.....	ب-٣- كتابة اللهجات بالمجمع
٣٦٧	.....	ج- الدعوة إلى دراسة الآداب الشعبية
٣٧٠	.....	ثانياً: العامية في القصة والمسرحية
٣٧٦	.....	زال المؤثر وأفصحت التجربة
٣٧٩	.....	الحوار القصصي والمسرحي: واقعية اللغة أم واقعية الأدب؟
٣٨٤	.....	الفصل الرابع: كتابة العربية بالحروف اللاتينية
٣٨٦	.....	عبدالعزیز فهمي ومقترح الكتابة باللاتينية
٣٩٦	.....	الدعوة إلى كتابة "العربية" باللاتينية تتجدد
٤٠٠	.....	العربية بأحرف لاتينية على الشبكة المعلوماتية
٤٠٢	.....	العربية وإثبات الوجود على الشبكة المعلوماتية
٤٠٦	.....	الخاتمة
٤١٥	.....	الملاحق
٤٢٢	.....	التراجم والفهارس
٤٢٣	.....	التراجم
٤٣٠	.....	فهرس الكلمات
٤٣٨	.....	فهرس المراجع
٤٥٧	.....	فهرس المواضيع

## **Arabic Language in the Arab Thought from Renaissance to Globalization Era**

### **Abstract:**

The study, discussed the intellectual stand of Arab linguists regarding their language In the modern era, through their writing about the roots of Arabic on which their foundation is based and the structure that expresses their identity and their thought regarding invitations that tried to demolish or weaken Arabic language.

Further, this study in its two chapters tended to reflect the views that adopt the opposite views that oppose the absolute acceptance of these assets in its first section.

The study also mentioned some forms of acceptance or intellectual resistance to some of the invitations that aimed at the removal of Arabic language in the Arab countries and the replacement of foreign languages instead of Arabic language in part II.

The study while discussing different subjects highlighted some of the effects of ideological conflict which Arab linguists faced un this era.

This study also emphasized the need for further efforts to establish Arabic language firmly in Arab societies particularly in the areas of education and information.